

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA



2020
التقرير السنوي



المحتويات

6	المؤشرات المالية
8	أعضاء مجلس الإدارة
10-9	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	الإدارة التنفيذية
13-12	كلمة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
71-15	تقرير مجلس الإدارة
77-72	شبكة الفروع
78	تقرير اللجنة الشرعية
79	بيان الرقابة الداخلية
169-81	تقرير مراجعي الحسابات المستقلين والقوائم المالية وإيضاحاتها
182-170	الإفصاح بموجب بازل - الركن الثالث - للعام 2020





خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

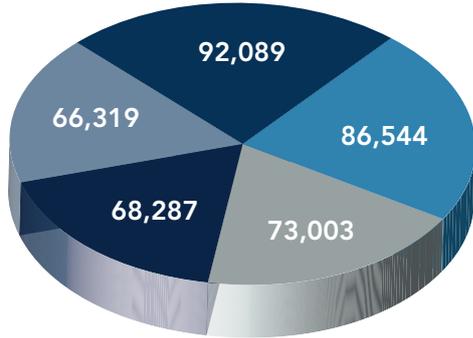


صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع

المؤشرات المالية

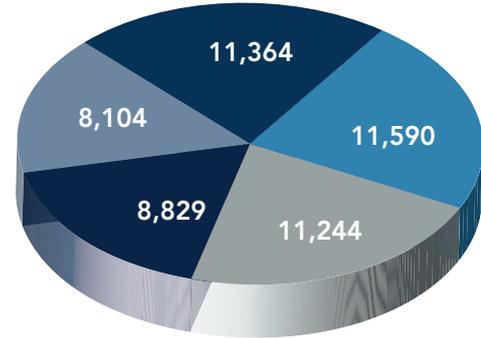
المؤشرات المالية

2020	2019	2018	2017	2016	(بملايين الريالات السعودية – باستثناء ما تم تحديده خلافًا لذلك)
53,961	49,660	40,897	39,790	42,099	صافي القروض والسلف
92,089	86,544	73,003	68,287	66,319	إجمالي الموجودات
68,004	62,697	51,804	50,278	51,602	ودائع العملاء
80,724	74,955	61,759	59,459	58,216	إجمالي المطلوبات
11,364	11,590	11,244	8,829	8,104	حقوق المساهمين
31	1,122	1,000	858	872	صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل
34	991	378	830	729	صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل
3,287	2,977	2,665	2,580	2,519	إجمالي دخل العمليات
(96.59)	161.98	(54.42)	13.82	(43.33)	نمو صافي الدخل (%)
10.41	11.72	3.30	2.43	(13.79)	نمو إجمالي دخل العمليات (%)
0.29	8.68	3.77	9.80	9.40	العائد على متوسط حقوق الملكية (%)
0.04	1.24	0.54	1.23	1.13	العائد على متوسط الموجودات (%)
0.04	1.21	0.50	1.46	1.28	ربح السهم بالريال السعودي



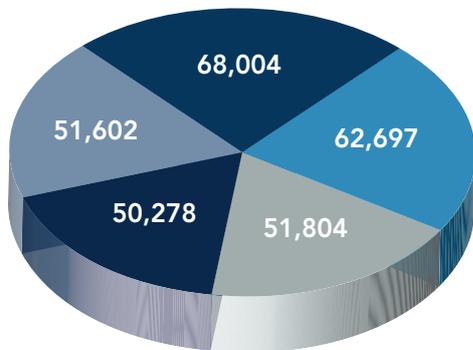
● 2016 ● 2017 ● 2018 ● 2019 ● 2020

بملايين الريالات السعودية إجمالي الموجودات



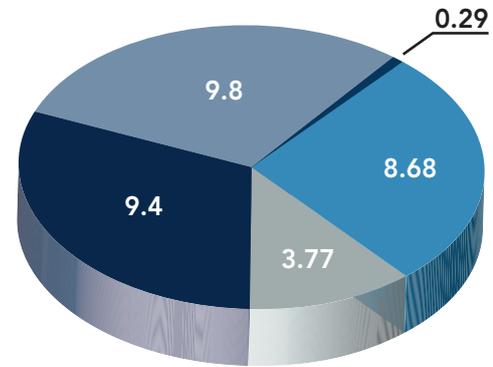
● 2016 ● 2017 ● 2018 ● 2019 ● 2020

بملايين الريالات السعودية حقوق المساهمين / الملكية



● 2016 ● 2017 ● 2018 ● 2019 ● 2020

بملايين الريالات السعودية ودائع العملاء



● 2016 ● 2017 ● 2018 ● 2019 ● 2020

(%) العائد على متوسط حقوق الملكية



رسالتنا

أن نكون الخيار الأول لخدمة عملائنا في الشرائح المستهدفة في مصرفية الأفراد والأعمال لكي نساعدهم في زيادة ثروتهم وتنمية أعمالهم من خلال:

- تقديم خدمات استثنائية
- تطوير وتقديم منتجات وحلول مصرفية تلبي مختلف الاحتياجات
- تقديم النصح والمشورة بخبرة تستحق الثقة

أعضاء مجلس الإدارة



المهندس / طارق بن عثمان القسبي
رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ / عبدالله بن صالح الرشيد
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / خليفة بن عبداللطيف الملحم
عضو مجلس الإدارة



المهندس / عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان
نائب رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ / إبراهيم بن عبد الله الحديثي
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / عادل بن سعود دهلوي
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / إبراهيم بن عبدالعزيز الشايح
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / نايف بن عبدالكريم العبدالكريم
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / تركي بن عبدالله الفوزان
عضو مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد،

السادة مساهمي بنك الجزيرة الكرام،

يشرفني بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك الجزيرة الكرام، أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك للعام 2020.

بفضل الله تعالى ونعمته ثم القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - تمكن الاقتصاد السعودي من مخالفة كل التوقعات الدولية بالانكماش في ظل تداعيات جائحة كورونا عالمياً، واتخذت حكومتنا الرشيدة إجراءات نوعية حصنت الاقتصاد الوطني من مضاعفات كوفيد 19، ومن بين تلك الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر: ضخ قرابة 100 مليار ريال لدعم الاقتصاد، لا سيما القطاع الخاص، بجانب مبادرات تحفيزية (منها عدة إعفاءات وتأجيلات في سداد الرسوم والضرائب من أجل دعم القطاع الخاص).

لقد تمكنت حكومتنا الرشيدة من إدارة الجائحة باحترافية ومهنية عالية شهد لها العالم، عبر حزمة من المبادرات والحوافز كما أسلفنا، وهدفت هذه المبادرات إلى تخفيف أي أثر مالي واقتصادي قد يمر به القطاع الخاص، ومن بين هذه المبادرات على سبيل المثال لا الحصر: تمديد فترة السماح وإعادة جدولة القروض للمنشآت الأشد حاجة بمبالغ تصل قيمتها إلى أكثر من 6 مليارات ريال، ودعم التوظيف من خلال تخصيص مبالغ بقيمة 4 مليارات ريال تستهدف دعم أكثر من 300 ألف مستفيد للعمل في القطاع الخاص عن طريق تقديم برامج دعم التوظيف والتدريب، وأيضاً زيادة محفظة الإقراض المباشر، الخاصة بالمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة لتصل إلى 2 مليارات ريال يستفيد منها 6 آلاف رائد ورائدة الأعمال كما تم تخصيص ملياري ريال لتمويل برامج الإقراض غير المباشر عبر المؤسسات المالية، وبقرار من وزارة المالية، تم تخصيص 120 مليار ريال لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص.

لقد دخل العالم نتيجة لهذه الجائحة في أكبر وأسرع وأخطر صدمة في التاريخ الحديث، الأمر الذي شكل تحديات شتى على المناحي الاقتصادية والرعاية الصحية والاجتماعية للبلدان، وقد امتد أثر ذلك على الاقتصاد الوطني أيضاً حيث كان لانخفاض أسعار النفط والوباء الأثر الواضح على الأحداث الرئيسية في المملكة العربية السعودية كسائر دول العالم، مثل موسم الحج والعمرة الذي أثر بدوره على حجم المعاملات والتحويلات والضيفة.

وعملت الحكومة على تحقيق التوازن بين متطلبات الإنفاق، وكذلك ضمان الحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية، وحقق الاقتصاد الوطني مستوى قياسياً في الإيرادات غير النفطية خلال عام 2020 بلغت نحو 358 مليار ريال، بما يعادل نسبة 46.5 بالمائة من إجمالي إيرادات الدولة (770 مليار ريال)، مقابل 412 مليار ريال إيرادات نفطية، بما يعادل 53.5 بالمائة من إجمالي إيرادات الدولة، كما أن هناك تحسناً كبيراً في إيرادات الدولة، وانخفاضاً كبيراً متوقعاً في العجز في السنوات المقبلة.

لقد قامت حكومة المملكة بمبادرات شتى هدفت لدعم السيولة من خلال التمويل والضمانات ووض رأس المال في القطاع الحكومي، وأعلن البنك المركزي السعودي عن عدد من المبادرات المختلفة لإدارة آثار الجائحة خصصت لدعم مؤسسات القطاع المالي.

وجسدت رئاسة المملكة العربية السعودية واستضافتها لمجموعة العشرين خلال العام 2020 ثقلها الاقتصادي والسياسي العالمي، ودورها كعضو رئيس في المجموعة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وأسهمت رئاسة المملكة للمجموعة في دعم مبادرات تيسير التجارة ورفع التنافسية وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، بجانب التشديد على الجوانب الاحترازية والرعاية الصحية لحماية الإنسان في ظل الظروف الراهنة.

كما أسهمت المملكة بالدعم المالي لمساندة الجهود الدولية في التصدي لجائحة فيروس (كورونا) حيث خصص هذا الدعم لمنظمات وجهات محددة للإسهام في التصدي للجائحة، والاستجابة لحالات الطوارئ العالمية، وتطوير النظم الصحية والتدريب، ودعم أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة والجوائح، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل والدول الأكثر احتياجاً.

وعلى صعيد الاقتصاد المحلي شهدت الأسابيع الأخيرة من عام 2020 موافقة مجلس الوزراء على نظام البنك المركزي السعودي، لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: المحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي، بالإضافة إلى ودعم النمو الاقتصادي وتضمن نظام البنك تعديلاً لمسئول مؤسسة النقد العربي السعودي، ليصبح البنك المركزي السعودي، ويرتبط مباشرة بالملك، مع استمرار تمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي والإداري، وذلك مواكبة للممارسات العالمية للبنوك المركزية.

ويتوقع أن يكون هناك نمواً بالقطاع الخاص، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن يكون الربع الثالث من العام الجاري 2021 بداية الانتعاش التدريجي، ومن المتوقع أيضاً أن تحقق ميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2021 نمواً جيداً في ظل الاعتماد على الإيرادات غير النفطية التي تعتبر من بين أهم أهداف رؤية 2030، فالميزانية الحالية تصل قيمتها إلى 990 مليار ريال، وتقدر الإيرادات فيها بـ 849 مليار ريال، وهي أرقام مباشرة ومطمئنة، ومن المتوقع أن تدعم مشروعات صندوق الاستثمارات العامة الكبرى للاقتصاد الوطني خاصة مع التزام الصندوق بـ 160 مليار، في الاقتصاد المحلي.

وعلى مستوى بنك الجزيرة، تؤكد لكم أن الأهداف الرئيسية للبنك في الوقت الراهن والمرحلة المقبلة تتمثل في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء الأفراد والشركات والتي تضم الحسابات الجارية والادخارية والمراوحة والإستصناع والإجارة والتورق والمشاركة وبطاقات الائتمان والصكوك، والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل لجنة شرعية مستقلة.

وبالنسبة للمخاطر المحتملة، وكيفية مواجهتها، قام بنك الجزيرة باعتماد وتبني طريقة متينة وشفافة وحكيمة في إدارة المخاطر بشكل عام، وبذلك يواصل البنك الاستثمار في بناء بنية تحتية تستطيع بشكل فاعل تعريف وتقييم وقياس السيطرة على المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك على نطاق واسع على مستوى المنشأة.

إن قوة التصنيف الائتماني للبنك تمثل دلالة على القوة المالية النسبية التي يتمتع بها، حيث عزز قدرته على الوصول إلى مصادر تمويل بسعر أفضل.

كما واصل بنك الجزيرة في عام 2020 حملته الهادفة للتركيز على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر وضمان تطبيقها على مستوى البنك، وانطلاقاً من ذلك، واصلت الإدارة التزامها بضمان تبني البنك لأفضل ممارسات المخاطر المعتمدة مدعومة بالبنية التحتية الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، سواء من حيث الأفراد أو العمليات أو الإجراءات أو الأنظمة بحيث تتأصل تلك الممارسات التي تم تبنيها في النسيج الثقافي للبنك.

وخلال العام 2020 م أتم البنك إجراء عدة تجارب هدفت لضمان استمرارية الأعمال دون انقطاع، كما قام بتنفيذ وتطبيق إطار شامل لإدارة مكافحة مخاطر الاحتيايل في البنك منسجماً مع توجيهات البنك المركزي السعودي «ساما» وأفضل الممارسات المحلية والدولية بهذا الخصوص.

وحرصاً من بنك الجزيرة على تنفيذ تعليمات ولوائح البنك المركزي السعودي، وضع البنك ضوابط رقابية مستدامة على مستوى البنك وقطاعات أعماله المختلفة، والذي انعكس بشكل كبير على كافة الجوانب، بالإضافة إلى رفع وعي الموظفين بالمخاطر المترتبة على عدم الالتزام والجرائم المالية ونهدف باستمرار لمواصلة تعزيز أنشطة التحول الرقمي مما يؤهلنا لنكون مؤسسة إسلامية مبتكرة.

وعلى صعيد المستقبل، فإن البنك يتطلع بكل ثقة لمواصلة نفس الزخم في النمو خلال عام 2021 وخاصة في ضوء الإشارات والدلائل بتلاشي التباطؤ الاقتصادي، كما يتطلع أيضاً للاستفادة من نقاط القوة الرئيسية لديه بما في ذلك العلامة التجارية القوية، والنهج القائم على تعزيز العلاقات، والتفاني في تقديم الخدمات، علاوة على سجله الناصع في مجال الإدارة، وذلك بما يوفر لقاعدة عملائنا تجربة مصرفية حيوية مع التركيز في نفس الوقت على تعزيز موقع بنك الجزيرة كخيار مفضل بين عملاء الخدمات المصرفية للأفراد وللشركات وتحويل الأموال.

وانسجماً مع العناية بتوطين الوظائف، تمكن البنك وبنجاح تام من تحقيق السعودية بنسبة 100% في مراكز تحويلات فوري التابعة له، كما قام البنك بشكل عام بالاهتمام بالموارد البشرية من حيث الدعم، جاء هذا القرار على هامش اجتماع مجلس إدارة البنك الذي عقد في 7 أكتوبر الجاري بتعيين الأستاذ/ نايف العبدالكريم رئيساً تنفيذياً لبنك الجزيرة اعتباراً من الأول من نوفمبر الماضي، حيث ينسجم هذا القرار مع سياسة البنك إلى النهوض بأدائه من خلال استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة والقادرة على دفع مسيرة النمو ومواصلة الإنجازات التي تم تحقيقها.



ويسعى بنك الجزيرة عبر برنامجه للمسؤولية الاجتماعية (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) إلى تأكيد دوره الفاعل في العمل المجتمعي وحضوره النشط في دعم مشاريع التنمية المستدامة والقوى البشرية من شباب وفتيات الوطن، وساهم البنك في صندوق الوقف الصحي مع وزارة الصحة بمبلغ 5.6 مليون ريال، كما ساهم في الصندوق المجتمعي مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمبلغ 3.49 مليون ريال، بالإضافة إلى إطلاق ودعم أكثر من 22 مشروعاً على مستوى المملكة العربية السعودية شملت توفير السلال الغذائية والمستلزمات الطبية ودعم تكاليف الإيجار، واستفاد منها أكثر من 7,500 مستفيد.

وعمل البنك المركزي السعودي خلال الفترة الماضية على مواكبة متطلبات العصر والتطور الاقتصادي والمالي المتسارع حول العالم، ومنسجماً مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تهدف إلى أن تكون المملكة العربية السعودية نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على مختلف الأصعدة، فهو الكيان المسؤول عن وضع وإدارة السياسة النقدية واختيار أدواتها وإجراءاتها، إضافة إلى توضيح علاقة البنك بالحكومة والجهات الدولية الخارجية ذات العلاقة، ووضع النظام إطاراً لحكومة أعمال البنك وقراراته.

وأخيراً، لا يسعني بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين إلا أن أتقدم بالتقدير والامتنان للدعم المتواصل الذي يتلقاه القطاع المصرفي من لدن مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية - حفظهما الله - ومعالي وزير المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وكافة موظفي البنك لدعمهم وتوجههم وجهودهم في تطور مسيرة البنك بما يمكنه من الوفاء بكافة الاحتياجات المالية لعملائنا الكرام، وترسيخ بنك قوى وناجح.

وفي الختام نبتهل إلى المولى عز وجل لما وفقنا فيه لتحقيق هذا النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المهندس/ طارق بن عثمان القصبي

رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية



الأستاذ / نايف بن عبدالكريم العبدالكريم
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب



الأستاذ/ خالد بن عثمان العثمان
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية
للأفراد



الأستاذ/ حمد بن عبدالعزيز العجاجي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية
الخاصة وإدارة الثروات



الأستاذ / محمد بن إبراهيم العبيد
رئيس مجموعة الحوكمة وأمين عام
مجلس الإدارة



الأستاذ / ياسر بن علي الحديثي
رئيس مجموعة الخزينة



الأستاذ/ أسامة بن خضر الإبراهيم
رئيس مجموعة إدارة المخاطر



الدكتور/ فهد بن علي العليان
رئيس مجموعة الشريعة
والمسؤولية الاجتماعية



الأستاذ / أحمد بن سفيان الحسن
مسؤول العمليات الأول



الأستاذ / حازم بن عبدالعزيز المقرن
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية
للشركات والمؤسسات المالية



الأستاذ/ حمد بن إبراهيم العيسى
رئيس مجموعة الالتزام ومكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب



الأستاذ/ سامي بن حمد الراجحي
رئيس مجموعة فوري لخدمات
تحويل الأموال



الأستاذ/ خالد بن عمر المقرن
رئيس المجموعة القانونية



الأستاذ/ شاهد أمين
المسؤول المالي الأول



الأستاذ / عبدالعزيز بن سليمان الزمام الأستاذ/ لؤي بن إبراهيم النمري
رئيس مجموعة الموارد البشرية
المكلف



رئيس مجموعة المراجعة الداخلية

كلمة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله نبينا، وسيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين وبعد :

السادة مساهمي بنك الجزيرة الكرام،

يشرفني بالنيابة عن فريق الإدارة العليا لبنك الجزيرة، أن أقدم لكم تقرير الأداء المالي للبنك للعام 2020م

بدايةً، غني عن التعريف بأن جائحة فيروس كورونا COVID-19 خلفت آثاراً سلبية بالغة على مختلف قطاعات الأعمال في المملكة العربية السعودية، والعالم خلال العام، حيث شهدت قطاعات مصرفية عدة تراجعاً كبيراً في أنشطتها التجارية والعملية، إلا أن بنك الجزيرة «بفضل الله تعالى»، ثم رؤيته الإستراتيجية المقرونة بمبادرات النمو المتنوعة، حافظ على موقعه المتميز.

وتمكّن القطاع المصرفي السعودي في مجمله من الخروج من عنق الزجاجة، وأستطاع تجاوز حالة الركود التي فرضتها تبعات الجائحة، في ظل حصة الإجراءات التي تبنتها المملكة العربية السعودية للتعامل مع الجائحة من ناحية، وما رافقها من مبادرات نوعية وتحديداً على صعيد القطاع المصرفي، من قبل البنك المركزي السعودي إلى جانب قوة ومثانة المؤسسات المصرفية السعودية، وتفاعلها الإيجابي مع تلك المبادرات، والتي هدفت في مجملها إلى الحفاظ على استدامة إنتاجية المؤسسات والمنشآت الوطنية.

باشرت حكومة المملكة العربية السعودية في أوائل عام 2020م إجراءات مهيكلة وصارمة للحد من انتشار فيروس كورونا COVID-19، وبالتوازي مع هذه الإجراءات، و كان البنك في كامل الجاهزية لبيئة العمل الجديدة، من خلال التواصل المستمر مع الجهات التنظيمية، فيما يخص الجاهزية المثلى للبنك التحية اللازمة لاستمرارية الأعمال، مما ساعده على تحقيق أداء ونمو جديدين، كما عمل البنك عن قرب مع البنك المركزي السعودي من أجل التطبيق المتناسق لبرنامج الحوافز الاقتصادية مما خفف القيود العامة للسيولة في السوق. وحافظت الخزينة خلال العام على محفظة واسعة التنوع، والتي سجلت نمواً بمبلغ 2 مليار ريال، من صكوك إصدارات المركز الوطني لإدارة الدين، وبلغ إجمالي الطلبات في المزايدات الشهرية 8,2 مليار ريال، ووصلت مبالغ التخصيص إلى 4,8 مليار ريال.

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد جهودها لتعزيز موقع البنك في السوق المصرفي من خلال تقديم منتجات وحلول مصرفية وفق أعلى المعايير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تم تصميم المنتجات والخدمات المقدمة لعملاء مصرفية الأفراد في البنك لترقى لمستوى احتياجات جميع العملاء ابتداءً من فتح الحسابات من الفروع أو عبر الأونلاين إلى الودائع، وبطاقات الدفع، وبطاقات الائتمان، والتمويل الشخصي، بالإضافة إلى مجموعة رائدة من منتجات التمويل العقاري. كذلك، سعى البنك لتقديم أفضل الخدمات عبر شبكة متنامية من قنوات التوزيع متمثلة في 79 فرعاً و 19 قسماً للسيدات و 612 جهاز صراف آلي و 19,300 نقطة من نقاط البيع.

علاوة على ذلك، فإن الخدمات المصرفية الإلكترونية هي من بين الأفضل في السوق السعودي، ولقد تكللت بحصول بنك الجزيرة على جائزة أفضل مركز اتصالات وجائزة أفضل خدمة عملاء دولياً.

وأحدث إعادة إطلاق تطبيق الجزيرة للأجهزة الذكية والجزيرة أونلاين تأثيراً كبيراً على تحسين تجربة المستخدم وارتفاع عدد العمليات الإلكترونية، وإجمالاً، زادت محفظة المطلوبات لقطاع الأفراد لتصل إلى 42,056 مليون ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2020 وفي الوقت نفسه ارتفعت محفظة تمويل الأفراد بنسبة 13% في الربع الرابع من عام 2020 لتصل إلى 27,238 مليون ريال سعودي من 24,103 مليون ريال سعودي في ديسمبر 2019.

واصل البنك من خلال مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات على خدمة شريحة أصحاب الثروات ذات الملاءة العالية، وذلك من خلال تقديم باقة شاملة ومنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الخاصة والمتوافقة مع الضوابط الشرعية المعتمدة في البنك. كما تسخر المجموعة كل ما لديها من خبرات وإمكانات من أجل تحقيق أهداف عملائها المالية وإدارة ثرواتهم باحترافية وأمانة.

وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدتها هذا العام، إلا أن المجموعة استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنةً بالعام الماضي، حيث نمى متوسط ودائع العملاء بمعدل 19% بنهاية عام 2020م، كما تتعاون المجموعة وبشكل

وثيق مع شركة الجزيرة كابيتال لتوفير الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، وتقديم حلول متنوعة خاصة بشريحة كبار العملاء. وقد ارتفع إجمالي حجم محافظ التمويل التابعة لعملاء المجموعة بمعدل 25 % بنهاية عام 2020 م.

حقق البنك في عام 2020 بعض النجاحات الهامة، كما واصل تسجيل معدلات نمو قوية في قاعدة الأصول لديه، وذلك بفضل علاقات العمل المتينة التي تم ترسيخها مع العملاء من الأفراد ومختلف الشركات، مع التركيز بشكل كبير على أنشطة البيع المشترك على مستوى منتجات الأفراد والذخيرة، والشركات والتمويل وأيضا منتجات الخدمات المصرفية الاستثمارية، إضافة لذلك، فقد نفذ البنك بنجاح تام العديد من المبادرات التي كان قد طرحها سابقاً، والتي تركز معظمها على تعزيز فعالية خدمات وأنشطة البنك، مما أسهم في ارتفاع ربحية الأعمال وتحسين جودة الخدمات المقدمة على مختلف الصعد.

وحرص البنك على سلامة المنسويين في جميع قطاعات الأعمال خلال الجائحة للحد من انتشار الفيروس على العاملين والتنبيه عليهم بضرورة اتباع الإجراءات العامة لمتطلبات السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى تعليمات الجهات الرسمية لتجنب الإصابة بالفيروس، إضافة إلى ذلك، تميز عام 2020م بمبادرات وأنشطة وأعمال رقابية وتدقيقية على نطاق البنك بأكمله، حيث خاضت مجموعة الموارد البشرية حملات مختلفة من التصحيحات المطلوبة لتأكيد جودة مواكبة السياسات الرقابية المحدثة.

على صعيد المستقبل، نؤكد طموحنا على ترسيخ مكانة بنك الجزيرة كمؤسسة مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية داعمة للابتكار والخدمات الرقمية في عام 2023م. مع مواصلة الاستثمار في أحدث التقنيات المتطورة وذلك من أجل خدمة عملائنا الحاليين والمتوقعين بما في ذلك عروض منتجات مبتكرة ومتفوقة من أجل تعزيز موقعنا كبنك مميز وفريد.

حصل بنك الجزيرة على العديد من الجوائز وشهادات التقدير على المستوى المحلي والدولي، مما يعكس دور البنك وجهوده في تلبية احتياجات عملائه الكرام من خلال تقديم منتجات وخدمات استثنائية، والتي منها: جائزة التميز في مؤشر حوكمة الشركات لمؤسسات القطاع المالي المتداولة في السوق المالية السعودية للمرة الثانية على التوالي، والتي منحت من مركز حوكمة الشركات في جامعة الفيصل. وشهادة اعتماد من قبل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA)، بما يمثل شهادة على أن البنك من نخبة المنظمات التي توفر فرص التطوير المهني المستمر لمنسوبيه. وأيضاً الميدالية الذهبية والمركز الأول عن فئة «أفضل مركز اتصالات عملاء»، وكذلك عن فئة «أفضل خدمة عملاء» في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا لعام 2020 م.



وفى الختام أود أن أتوجه بالشكر لعملائنا الكرام لثقتهم القوية في بنك الجزيرة، كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكري لمقام وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، ورئيس مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة والإدارة العليا، وجميع موظفي البنك لجهودهم الكبيرة في نجاح أعماله، ونحن على ثقة تامة بإذن الله تعالى بأننا سنواصل طريق النجاح في السنوات القادمة.

نايف بن عبدالكريم العبدالكريم
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب





تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم للمساهمين التقرير السنوي لبنك الجزيرة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والذي يشتمل على أداء البنك وشركائه التابعة، ويتضمن معلومات حول أنشطة البنك وأهم إنجازاته واستراتيجياته ونتائج المالية ومجلس الإدارة ولجانه المختلفة، ومعلومات أخرى مكتملة.

يسر مجلس الإدارة أن يقدم للمساهمين التقرير السنوي لبنك الجزيرة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والذي يشتمل على أداء البنك وشركائه التابعة، ويتضمن معلومات حول أنشطة البنك وأهم إنجازاته واستراتيجياته ونتائجها المالية ومجلس الإدارة ولجانه المختلفة، ومعلومات أخرى مكمله.

مقدمة:

تأسس بنك الجزيرة «البنك» كشركة سعودية مساهمة عامة بموجب «المرسوم الملكي رقم 46/م وتاريخ 12 جمادى الآخرة 1395هـ (الموافق 21 يونيو 1975م). وقد باشر البنك أعماله اعتباراً من 16 شوال 1396هـ (الموافق 9 أكتوبر 1976م) بعد أن انتقلت إليه كافة أعمال وعمليات فرع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية.

ويمارس بنك الجزيرة أعماله بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 وتاريخ 29 رجب 1396هـ (الموافق 27 يوليو 1976م) الصادر من جدة. ويبلغ رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل 8,2 مليار ريال سعودي مقسم إلى 820 مليون سهماً بقيمة اسمية وقدرها 10 ريالات سعودية لكل سهم.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء الأفراد والشركات والتي تضم الحسابات الجارية والادخارية والمرابحة والإستصناع والإجارة والتورق والمشاركة ووعد الصرف الأجنبي وأعمال الخزينة وبطاقات الائتمان والصكوك والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل لجنة شرعية مستقلة.

ويمارس البنك أعماله عبر إدارته وقطاعات أعماله وفروعه المنتشرة في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

ويعتبر بنك الجزيرة أحد المؤسسات المالية الرائدة التي تعمل بتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذات النمو المتسارع في المملكة العربية السعودية، ويقدم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة للعملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وذلك من خلال كادر يتمتع بأعلى مستويات التأهيل والالتزام.

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة

يوضح الجدول التالي الأداء المالي للبنك خلال السنوات الخمس الماضية:

المؤشرات المالية					
2020	2019	2018	2017	2016	(بملايين الريالات السعودية - باستثناء ما تم تحديده خلافاً لذلك)
53,961	49,660	40,897	39,790	42,099	صافي القروض والسلف
92,089	86,544	73,003	68,287	66,319	إجمالي الموجودات
68,004	62,697	51,804	50,278	51,602	ودائع العملاء
80,724	74,955	61,759	59,459	58,216	إجمالي المطلوبات
11,364	11,590	11,244	8,829	8,104	حقوق المساهمين
31	1,122	1,000	858	872	صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل
34	991	378	830	729	صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل
3,287	2,977	2,665	2,580	2,519	إجمالي دخل العمليات
(96.59)	161.98	(54.42)	13.82	(43.33)	نمو صافي الدخل (%)
10.41	11.72	3.30	2.43	(13.79)	نمو إجمالي دخل العمليات (%)
0.29	8.68	3.77	9.80	9.40	العائد على متوسط حقوق الملكية (%)
0.04	1.24	0.54	1.23	1.13	العائد على متوسط الموجودات (%)
0.04	1.21	0.50	1.46	1.28	ربح السهم بالريال السعودي

ملاحظات:

1- روعي احتساب ربحية السهم والنسب الأخرى للسنوات الحالية والسابقة بناءً على صافي الدخل للسنة بعد احتساب الزكاة وضريبة الدخل. وابتداءً من الربع المنتهي في يونيو 2019م، قام البنك بموائمة سياسته المحاسبية لإثبات الزكاة وضريبة الدخل وأبلغ عن الزكاة وضريبة الدخل من خلال قائمة الدخل للسنة المنتهية في 2019م وعدل السنة المنتهية في 2018م. وفي السابق، كان يتم إثبات الزكاة وضريبة الدخل في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

2- تم تعديل ربحية السهم بأثر رجعي لفترات سابقة ليعكس تأثير التغيرات في المتوسط المرجح لعدد الأسهم الناتج عن أسهم المنحة الصادرة في عام 2017م وعنصر المكافأة المتضمنة في حقوق الأولوية الصادرة في 2018م.



صافي القروض والسلف

بلغ صافي القروض والسلف 54,0 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام 2020م مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 8.7% مقارنة بمبلغ 49,7 مليار ريال سعودي في عام 2019م، وقد واصل بنك الجزيرة خلال العام تنويع محفظة القروض لديه على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعمل على توسيع قاعدة عملائه مما خفف إلى حد كبير من مخاطر التركيز بالبنك.

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية:

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية 4,0 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام 2020م، مقارنة بمبلغ 1,4 مليار ريال سعودي في عام 2019م، ويعتبر هذا نشاطاً لإدارة السيولة والتدفقات النقدية قصيرة الأجل.

الاستثمارات

تتكون محفظة الاستثمارات من الصكوك والأسهم والصناديق الاستثمارية. حيث بلغت استثمارات البنك 29,9 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2020م، مقارنة بمبلغ 27,6 مليار ريال سعودي في عام 2019م بارتفاع نسبته 8.2% ويعود الارتفاع في حجم الاستثمارات بشكل رئيسي إلى ارتفاع الاستثمارات في الصكوك الحكومية.

إجمالي الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات 92,1 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام 2020م، مقارنة بمبلغ 86,5 مليار ريال سعودي في عام 2019م، بارتفاع قدره 6.4% عما كان عليه في السنة الماضية.

ودائع العملاء

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.5% لتبلغ 68 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام 2020م، مقارنة بمبلغ 62,7 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2019م، ويرتبط الارتفاع في ودائع العملاء بشكل رئيسي بالارتفاع في الودائع تحت الطلب بنسبة 21.3% من 30,8 مليار ريال سعودي إلى 37,4 مليار ريال سعودي. وأيضاً هنالك ارتفاع في حسابات الادخار بمبلغ 0,3 مليار ريال و 0,2 مليار ريال في الودائع الأخرى. في المقابل هنالك انخفاض في الودائع لأجل بنسبة 5.7% من 30,3 مليار ريال سعودي إلى 28,5 مليار ريال سعودي.

إجمالي المطلوبات

بلغ إجمالي المطلوبات 80,7 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام 2020م، مقارنة بمبلغ 75 مليار ريال سعودي في عام 2019م، أي بارتفاع قدره 7.7% عما كانت عليه في السنة الماضية.

التحليل الجغرافي للإيرادات

يحقق البنك إيرادات العمليات من أنشطته في المملكة العربية السعودية، وليس للبنك أي فروع خارج المملكة العربية السعودية، ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات عمليات البنك حسب التصنيف الجغرافي لمناطق المملكة، ويشمل إجمالي إيرادات عمليات البنك للسنة المنتهية في عام 2020م على مبلغ 282 مليون ريال سعودي من عمليات شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال - شركة تابعة للبنك مملوكة بنسبة 100%).

بآلاف الريالات السعودية				
المناطق	الوسطى	الشرقية	الغربية	المجموع
إجمالي دخل العمليات	1,080,873	316,866	1,889,380	3,287,119

أقسام / قطاعات العمل الرئيسية

تضم أنشطة البنك من أقسام العمل الرئيسية التالية:-

- مصرفية الأفراد:** وتشمل ودائع ومنتجات ائتمانية واستثمارية للأفراد.
- مصرفية الشركات:** وتشمل قروض وودائع ومنتجات ائتمانية أخرى للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعملاء من المؤسسات.
- الخبزينة:** يغطي هذا القطاع أسواق المال والصراف الأجنبي وخدمات المتاجرة والخبزينة.
- الوساطة وإدارة الأصول:** توفر خدمات الوساطة لتداول الأسهم للعملاء (هذا القطاع مدرج ضمن أنشطة شركة الجزيرة للأسواق المالية «الجزيرة كابيتال» وهي شركة تابعة).
- التكافل التعاوني:** يوفر التكافل التعاوني خدمات ومنتجات حماية وادخار. وبموجب نظام التأمين في المملكة العربية السعودية قامت المجموعة بفصل أعمالها في قطاع التأمين في منشأة منفصلة تحت مسمى شركة الجزيرة تكافل تعاوني. يمثل القسم الحالي محفظة التأمين الخاصة بالبوليصات التي أبرمها البنك قبل عام 2014م.
- خلال العام 2019م، حصلت الجزيرة تكافل تعاوني من البنك المركزي السعودي (ساما) على عدم الممانعة على تحويل محفظة التأمين القديمة من خلال الخطاب الصادر بتاريخ 26 ربيع الثاني 1441 هـ (الموافق 23 ديسمبر 2019م).
- وبموجبه، تم نقل محفظة التأمين اعتباراً من 1 يناير 2020م بدون تكاليف على الجزيرة تكافل وهذا يشمل نقل جميع الأصول والالتزامات المتعلقة بهذا العمل.

قطاعات أخرى: تتضمن الاستثمار في شركة زميلة وإيرادات داخلية ومصاريف مستعدة وبيع عقارات أخرى.

ويوضح الجدول التالي إجمالي دخل ومصروفات العمليات، وصافي الأرباح قبل الزكاة وضريبة الدخل لكل قطاع من قطاعات العمل:

بالآلاف الريالات السعودية							
2020	مصرفية الأفراد	مصرفية الشركات	الخبزينة	الوساطة وإدارة الأصول	التكافل التعاوني	قطاعات أخرى	المجموع
إجمالي دخل العمليات	1,687,957	605,297	1,052,908	281,953	-	(340,996)	3,287,119
إجمالي مصاريف العمليات	(1,091,008)	(1,679,980)	(324,045)	(140,855)	-	(36,315)	(3,272,203)
الحصة من أرباح الشركات الزميلة	-	-	-	2,326	-	13,953	16,279
صافي الدخل / (الخسارة) قبل الزكاة وضريبة الدخل	596,949	(1,074,683)	728,863	143,424	-	(363,358)	31,195

الشركات التابعة والزميلة

يوضح الجدول التالي الشركات التابعة والزميلة ورأس مالها ونسبة ملكية الأسهم فيها وأعمالها الرئيسية، والبلد الذي تمارس فيه عملياتها وبلد التأسيس كما في 31 ديسمبر 2020م:

الشركات التابعة/الزميلة	بلد التأسيس	بلد النشاط	طبيعة الأعمال	رأس المال	نسبة الملكية
شركة تابعة					
شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) شركة مساهمة مغلقة	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	الوساطة وإدارة الأصول	500 مليون ريال سعودي	100 %
شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري شركة ذات مسؤولية محدودة	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	حفظ وإدارة الضمانات العقارية نيابة عن البنك	1 مليون ريال سعودي	100 %
شركة أمان لوكالة التأمين شركة ذات مسؤولية محدودة	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	تعمل كوكيل لأنشطة الشركات المصرفية والتأمينية نيابة عن البنك.	500 ألف ريال سعودي	100 %
شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة شركة ذات مسؤولية محدودة	جزر كايمان	المملكة العربية السعودية	تنفيذ المشتقات والمعاملات في سوق المال بما يتوافق مع أحكام الشريعة	رأس المال المصرح به: 50,000 دولار أمريكي رأس المال المدفوع: 100 دولار أمريكي	100 %
شركة زميلة					
شركة الجزيرة تكافل تعاوني شركة مساهمة مدرجة	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	منتجات الحماية والحفظ بما يتوافق مع أحكام الشريعة	350 مليون ريال سعودي	35 %

يبلغ رأس مال شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) المصدر 500 مليون ريال سعودي مقسمة إلى 50 مليون سهم بقيمة 10 ريال سعودي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال « شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري » 1 مليون ريال سعودي مقسمة إلى 100 حصة بقيمة 10,000 ريال سعودي للحصة الواحدة. فيما يبلغ رأس مال «شركة أمان لوكالة التأمين» 500 ألف ريال سعودي مقسمة إلى 50 ألف حصة بقيمة 10 ريال سعودي للحصة الواحدة. في حين يبلغ رأس مال «شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة» المصريح به 50,000 دولار أمريكي، بينما رأس مالها المدفوع هو 100 دولار أمريكي مقسمة إلى 100 حصة بقيمة 1 دولار أمريكي للحصة الواحدة. ويبلغ رأس مال «الجزيرة تكافل» المصدر 350 مليون ريال سعودي مقسم إلى 35 مليون سهم بقيمة 10 ريال سعودي للسهم الواحد.

ويؤكد البنك عدم وجود سندات دين مصدرية لأي من هذه الشركات التابعة.

أرباح البنك ونمو الموجودات والمطلوبات المالية

سجل البنك أرباحاً صافية قبل احتساب الزكاة وضريبة الدخل بلغت 31,2 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 97.2% عن الأرباح التي حققها البنك للسنة المنتهية في 2019م والتي بلغت 1,122 مليون ريال سعودي. وبلغ صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م مبلغ 33,8 مليون ريال سعودي. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 96.6% عن الأرباح التي حققها البنك للسنة المنتهية في 2019م والتي بلغت 991,0 مليون ريال سعودي ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع خسائر الائتمان المتوقعة خلال العام إلى 1,576 مليون ريال سعودي، أي بنسبة 904% مقابل 157 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 2019م. بلغ صافي الدخل قبل خسائر الائتمان المتوقعة والضريبة الدخل 1,6 مليار ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. ويمثل ذلك ارتفاع قدره 328 مليون ريال سعودي، أي بنسبة 25.6% عن الأرباح التي حققها البنك للسنة المنتهية في 2019م والتي بلغت 1,279 مليار ريال سعودي.

ارتفع دخل العمليات للبنك بنسبة 10.4% للسنة الحالية، وتعود الزيادة في دخل العمليات بشكل رئيسي إلى الارتفاع في صافي دخل العمولات الخاصة بنحو 338,2 مليون ريال سعودي أو بنسبة 16.5% من 2.052 مليون ريال سعودي إلى 2,390 مليون ريال سعودي، ودخل العمليات الأخرى بنحو 20,2 مليون ريال سعودي أو 166% من 12,2 مليون ريال سعودي إلى 32,4 مليون ريال سعودي، وصافي دخل تحويل العملات الأجنبية بنحو 10,3 مليون ريال سعودي أو 4.5% من 230 مليون ريال سعودي إلى 240,1 مليون ريال سعودي، وصافي الأرباح من الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بنحو 4 مليون ريال سعودي أو 69% من 5,8 مليون ريال سعودي إلى 9,8 مليون ريال سعودي وصافي الأرباح من استبعاد الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بنحو 2.8 مليون ريال سعودي أو 149% من 1,9 مليون ريال سعودي إلى 4,7 مليون ريال سعودي. قابل هذا الارتفاع انخفاض في صافي الأرباح من استبعاد الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة بنحو 67,6 مليون ريال سعودي أو 97% من 69,7 مليون ريال سعودي إلى 2,1 مليون ريال سعودي.

بلغت ربحية السهم 0,04 ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقابل 1,21 ريال سعودي للسنة المنتهية 2019.

وقد بلغ إجمالي الموجودات 92,1 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2020م مقارنة بمبلغ 86,5 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2019م وارتفع قدره 5,5 مليار ريال سعودي ويمثل نسبة 6.4%. بلغت القروض والسلف للعملاء 54 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2020م بارتفاع بلغ 4,3 مليار ريال سعودي ويمثل ذلك الارتفاع بنسبة 8.7% من 49,7 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2019م. وقد بلغت المحفظة الاستثمارية بالبنك 29,9 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2020م، بارتفاع وقدره 2,3 مليار ريال سعودي ويمثل ارتفاعاً بنسبة 8.2% مقارنة بما كانت عليه في العام الماضي والتي بلغت 27.6 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019م. أما إجمالي المطلوبات فقد بلغ 80,7 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2020م مقارنة بمبلغ 75 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2019م وارتفع قدره 5,8 مليار ريال سعودي ويمثل نسبة 7.7%، في حين بلغت ودائع العملاء 68 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2020م بارتفاع بلغ 5,3 مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة 8.5% مقارنة بمبلغ 62,7 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2019م، أما الصكوك المصدرة لتعزيز رأس المال فقد بلغت 2,0 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2020م مقارنة بمبلغ 2,0 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2019م.

التمويل وسندات الدين المصدرة

في سياق الممارسات الاعتيادية للأعمال، يقوم البنك بتبادل اقتراض وتمويل الأموال مع البنوك والبنك المركزي السعودي (ساما)، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليها في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك.

صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة 2000 مليون ريال سعودي:

بتاريخ 2 يونيو 2016م، أصدر البنك 2,000 شهادة صكوك معززة لرأس المال بمبلغ مليون ريال سعودي لكل صك، بمعدل توزيع أرباح على أساس 6 شهور حسب أسعار الفائدة السائدة ما بين البنوك السعودية (سايبور)، يتم إعادة تعديله مقدماً كل ستة أشهر، مضافاً إليها هامش 190 نقطة أساس للسنة، مستحقة بشكل نصف سنوي بتتابع وذلك في تاريخ 2 يونيو و2 ديسمبر من كل سنة حتى تاريخ 2 يونيو 2026م، وهو التاريخ الذي تنتهي فيه صلاحية هذه الصكوك. يحق للبنك ممارسة خيار الاستدعاء في 2 يونيو 2021م أو بعد هذا التاريخ حال استيفاء شروط محددة حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار المتعلقة بها. يمكن استدعاء الصكوك أيضاً حال استيفاء بعض الشروط الأخرى حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار الآتفة الذكر. هذه الصكوك مسجلة لدى السوق السعودية للأوراق المالية («تداول»).

كما في 31 ديسمبر 2020م (بالآلاف الريالات السعودية)	
2,000,000	صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة 2,000 مليون ريال سعودي
2,000,000	الإجمالي



الاقتراض من البنوك:

بلغت قروض البنك من البنوك الأخرى 8,5 مليار ريال سعودي في العام 2020م، مقارنة بمبلغ 8,3 مليار ريال سعودي في عام 2019م. بارتفاع بنسبة 3.3%. ويعتبر هذا نشاطاً لإدارة السيولة والتدفقات النقدية قصيرة الأجل.

مزايا وتعويضات الموظفين

تماشياً مع التوجيهات الإشرافية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) والمبادئ الرئيسة لمجلس الاستقرار المالي، فيقوم البنك بإجراء مراجعات دورية لضمان إتساق هيكل التعويضات لمنسوبي البنك، ويتم الرفع بتقارير عن ذلك للجنة الترشيحات والمكافآت.

يتم تحديد مستوى وحجم تعويضات ومزايا الموظفين من خلال التحري عن مراجعة ومقارنة الأجور بالسوق المحلي والتي يتم تنظيمها و فحصها بشكل دوري، بالإضافة إلى عدد من الوسائل الأخرى المتعلقة بالبحث والاستقصاء عن مستويات الرواتب في سوق العمل. ويتم اتباع هذه الإجراءات بهدف تمكين المجموعة من مواكبة ظروف السوق المحلية والإقليمية بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بسياسة البنك للمكافآت و التعويضات.

ويتكون هيكل التعويضات من استحقاقات ثابتة ومتغيرة وبدلات وبرامج حوافز دورية والامتيازات غير النقدية بما يتماشى والمعايير والأعراف المتبعة بالنسبة لقطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لأحكام نظام العمل في المملكة العربية السعودية، والسياسات الداخلية للبنك، فإن مكافأة نهاية الخدمة للموظفين تستحق الدفع عند انتهاء فترة خدمة الموظف أو العامل. وقد بلغ إجمالي تعويضات نهاية الخدمة للموظفين مع نهاية ديسمبر 2020م مبلغ 279,7 مليون ريال سعودي.

المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك

قام بنك الجزيرة باعتماد وتبني طريقة متينة وشفافة وحكيمة في إدارة المخاطر بشكل عام، و بذلك يواصل البنك الاستثمار في بناء بنية تحتية تستطيع بشكل فاعل تعريف وتقييم وقياس السيطرة على المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك على نطاق واسع على مستوى المنشأة.

وكإجراء رئيسي على مستوى المخاطر تواصل إدارة بنك الجزيرة المتابعة الدقيقة للمخاطر الرئيسية والناشئة التي يتوقع أن تبرز وتهدد ليس فقط للاقتصاديات العالمية والأسواق المالية فحسب بل أيضاً آثارها المتعددة على الاقتصاد السعودي وبالتالي القطاع المالي في المملكة.

إن من أهم القضايا المحلية و الدولية التي حدثت خلال العام 2020م:

- جائحة كوفيد-19 والتي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم بوتيرة غير مسبوقة. ونتج عن ذلك قيام العديد من الدول بتنفيذ قيوداً محلية صارمة لم تشهد من قبل، بما في ذلك حظر السفر الداخلي، والقيود الجزئية أو الكاملة على الحركة والعمل عن بعد، وإغلاق المدارس والمصانع والمتاجر والخدمات. لقد دخل العالم نتيجة لهذه الجائحة في أكبر وأسرع وأخطر صدمة في التاريخ الحديث، الأمر الذي شكّل تحديات شتى على المناحي الاقتصادية والرعاية الصحية والاجتماعية للبلدان. وقد امتد أثر ذلك على الاقتصاد الوطني أيضاً حيث كان لانخفاض أسعار النفط وتأثير الوباء الأثر الواضح على الأحداث الرئيسية في المملكة كسائر دول العالم، مثل موسم الحج والعمرة الذي أثر بدوره على حجم المعاملات والتحويلات والضيافة وأثر ذلك على الشركات والمنشآت العاملة في هذا القطاع. على الرغم من الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط بسبب التباطؤ الاقتصادي لـ COVID-19، فقد شهدت صادرات النفط السعودية مرونة معتدلة، مرتبطة في الغالب باكتساب حصة في السوق.
- لقد قامت حكومة المملكة العربية السعودية بمبادرات شتى هدفت لدعم السيولة من خلال التمويل والضمانات ووض رأس

المال في القطاع الحكومي، كما وأن والبنك المركزي السعودي (ساما) أعلن عن عدد من المبادرات المختلفة لإدارة آثار الوباء خصصت لدعم مؤسسات القطاع المالي. ومن المتوقع أن تعيد هذه الخطوات الثقة في المؤشرات الاقتصادية للمملكة.

• خلال جائحة COVID-19، زادت تدفقات السيولة الخارجة بسبب تأجيل سداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسديد التسهيلات الكبيرة. لقد أدى احتياطي السيولة المتاح المتوقع بعد التدفقات الخارجة المرتبطة بالصدمات لتعزيز القدرة على دعم الإقراض على النحو الذي شجعه البنك المركزي السعودي (ساما).

• يوجد هناك تقلص وضغط في العوائد والإيرادات وذلك نظراً إلى تخفيضات أسعار الفائدة (الأرباح) من قبل البنك المركزي السعودي والإقراض المدعوم المتوقع من البنوك للقطاع الخاص.

1. الحفاظ على كفاية رأس المال:

إن إدارة البنك تضمن مواصلة البنك بالاحتفاظ على مستويات كافية من رأس المال النوعي مما يمكنها من المساندة والحفاظ على النمو المتوقع في الأصول المرجحة بالمخاطر وكذلك الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال النظامية المتوقعة. وضمن هذا الإطار فقد قام البنك بتطبيق استراتيجية محكمة لتعزيز رأس المال تأخذ في الاعتبار المزايا والقيود ذات العلاقة وكذلك ما يتعلق بتكلفة توفير رأس المال والأنطر الزمنية للتنفيذ.

وضمن السعي لتعزيز قاعدة رأس المال للبنك، فقد كانت الإدارة يقظة باستمرار لمواصلة العمل على هذا الصعيد حيث وضعت السيناريوهات الاستراتيجية الأمثل والأفضل التي من شأنها أن تضمن ليس مجرد رأس المال الكمي بل أيضاً الجودة النوعية لرأس المال في استجابته للمتطلبات النظامية.

2. إدارة السيولة:

إن إحدى المخاطر الرئيسية المترتبة على الأحداث العالمية الأخيرة وآثارها على الأسواق المالية والإقليمية والمحلية تتمثل في توفير السيولة/ الأموال بتكلفة لا تزيد عن تدفق العوائد الاقتصادية المشتقة من الأصول الممولة. وإدراكاً منها لمتطلبات السيولة بعد الأخذ في الاعتبار متطلبات الأعمال الحالية والأعمال المخططة، فقد قامت إدارة بنك الجزيرة بوضع إطار قوي للسيولة يضمن تحديداً استباقياً لمتطلبات السيولة الحالية والمقدرة كما يقيس تلك المتطلبات مقابل تكلفة تلك السيولة. وقد واصلت لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك تركيزها على ضمان إبقاء تكلفة التمويل/ السيولة ضمن حدود مقبولة مما يوفر للبنك فرصة لتمويل نمو الأصول ذات العوائد العالية. كما قام البنك بتنفيذ نظام ILAAP الشامل (عملية تقييم كفاية السيولة المؤسسية) وفقاً للمتطلبات التنظيمية. والتي ويركز فيها ILAAP بشكل رئيسي على تقييم مخاطر السيولة للبنك، وهيكلية الحوكمة، والاستراتيجيات ذات الصلة، والترتيبات الطارئة للتعامل مع أحداث السيولة.

3. نوعية الأصول:

قام البنك ببذل التركيز اللازم لضمان بقاء نوعية الأصول لكافة خطوط الأعمال على مستوى مرضي من حيث النوعية بما يحول دون أية تصنيفات أو مخصصات و/ أو شطب لديون لا مبرر لها. كما أن البنك بقي بشكل عام انتقائياً على مستوى كافة شرائح الأعمال وحدد شرائح عملائه المستهدفة بمنهجية واضحة تتركز على النواحي التالية:

- وضع سياسة ائتمانية واضحة.
- تحديد الأسواق المستهدفة ومستوى المخاطر المقبولة بشكل واضح.
- تحديد إطار لشرائح القطاعات الاقتصادية من حيث المخاطر والعوائد والمتطلبات النظامية واتجاهات الأداء.
- وضع إطار لقبول المخاطر لضمان أن المخاطر المرتبطة بخط عمل معين يتم عكسها وتمثيلها على النحو الواجب في مصفوفات مستوى المخاطر الأساسية التي يجب مراقبتها ومراجعتها والإبلاغ عنها وفقاً للحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

- اعتماد إطار لتقييم مخاطر المقترض المستهدف ضمن شرائح العمل والمحافظة المالية لضمان أن يدعم ذلك الإجراء النمو المستهدف لنوعية الأصول واحتمالية التعثر وتقديرات تكلفة الائتمان.

وقد قام البنك بتطبيق منهجاً منظماً لتبني المعيار المحاسبي الدولي- الإصدار رقم 9 وكذلك إطار الخسائر المتوقعة من الائتمان وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية، وروعي الحرس على مراقبة مخاطر السيولة باستمرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف النقص المحتمل في السيولة للبنك في ضوء مقاييس مخاطر الركن الثاني ووباء كوفيد-19.



إدارة مخاطر السوق:

يخضع استعداد البنك لتقبل المخاطر لعوامل مختلفة منها تقلبات السوق وتوجهات الأعمال والاقتصاد الكلي والعوامل الموضوعية. ويتم إدارة هذه المخاطر واحتوائها من خلال وضع حدود لصلاحيات مخاطر الأسواق ذات الصلة والسياسات التي تخضع لإطار إدارة المخاطر المعتمد والالتزام التنظيمي. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السوق لديه من خلال قياس متطلبات رأس المال ومخاطر معدل الربح ومخاطر العملات الأجنبية وضمان أن أعمال إدارة الخزينة تعمل ضمن حدودها. وتخضع سياسة مخاطر السوق للعوامل التالية:

- الحد الأقصى للتدفق التراكمي الخارج لقائمة المركز المالي.
- القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية تحت فحوصات الجهد.
- صافي نسبة التمويل الثابت .
- نسبة تغطية السيولة.
- نسبة القروض إلى الودائع.
- تركيز مصادر التمويل.
- عوامل مخاطر السوق.



مخاطر السوق:

تتمثل مخاطر السوق في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأية أداة مالية بسبب التقلب في متغيرات السوق كأسعار الأسهم ومعدلات الربحية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

إدارة مخاطر السوق:

إن لجنة سياسة مخاطر السوق المفوضة من مجلس الإدارة مسؤولة عن السياسات والحدود والضوابط المستخدمة في إدارة مخاطر السوق. ولدى البنك سياسة معتمدة لمخاطر السوق ومجموعة حدود لقسم الخزينة والتي تقنن بوضوح السياسات والإجراءات وحدود التعرض لمخاطر السوق.

إن الهدف الرئيسي هو إدارة التقلبات في الأرباح وتوضيح مخاطر السوق و بيانات مخاطر السيولة للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي السعودي.

مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية:

مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية هي المخاطر المترتبة على خسارة أي أصول مالية صادرة بعملات أجنبية لقيمتها، أو تحقيق أية مطلوبات صادرة بعملات أجنبية ربحاً في القيمة. وقد وضعت سياسة إدارة مخاطر الخزينة حدود صلاحيات بالنسبة لصافي المراكز المفتوحة حسب مجموعات العملات، حيث تم وضع حدود صلاحيات للدولار الأمريكي وعملة الدول العشر الكبرى والعملات الخليجية وكافة العملات الأخرى. وجدير بالذكر أن مخاطر البنك من صرف العملات الأجنبية لا تذكر لأن موجودات ومطلوبات البنك مقيمة بشكل رئيسي بالريال السعودي وإلى حد أقل بالدولار الأمريكي أو بعملات مربوطة بالدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في المخاطر المترتبة على انخفاض قيم استثمارات البنك في الأسهم. ويتم تقييم محفظة البنك من الأوراق المالية المدرجة في السوق بشكل منتظم طبقاً لأسعار السوق وأية تغييرات في القيمة تؤخذ بالاعتبار في حقوق الملكية و قائمة الدخل الشامل بالبنك.

المعالجة الرأس مالية لمخاطر السوق

يحتسب بنك الجزيرة المتطلبات الدنيا لرأس المال مقابل مخاطر السوق باستخدام الطريقة المعيارية، حيث يستخدم رأس المال كحاجز حماية مالي لمواجهة أية تحركات معاكسة لمخاطر السوق. وتمثل مخاطر معدل الربحية ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة المدرجة ضمن معيار بازل 2 - الركن الثاني عوامل المخاطرة الرئيسية التي تواجهها أنشطة البنك.

اختبارات الضغط / الجهد

يجري البنك اختبارات الضغط / الجهد على أساس نصف سنوي وذلك بهدف إجراء المزيد من التقييم للخسائر المحتملة. إذ أن البنك ومن خلال تقييم حجم الخسائر غير المتوقعة يكون قادراً على فهم حيثيات المخاطر والتعرض المحتمل لأحداث غير متوقعة ولكن معقولة في الأسواق غير العادية. ويستخدم البنك لهذا الغرض سيناريوهات متعددة تتوافق مع تبني الإجراءات الملائمة المتعلقة بذلك. وبالنظر إلى البيئة الاقتصادية الحالية، يتم النظر في مجموعة واسعة من السيناريوهات بما في ذلك السيولة والأثر على مصادر التمويل بالتماشى مع التوجيهات التنظيمية المعمول بها. ويتم تحديث هذه السيناريوهات كما يجوز إعادة تعريفها / تحديدها على أساس متواصل بحيث تعكس ظروف السوق الحالية. ويتم رفع نتائج اختبارات الضغط إلى كل من الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة والبنك المركزي السعودي وذلك من أجل تسهيل وإدارة المخاطر بمزيد من الشفافية.

مخاطر السيولة:

تكمن مخاطر السيولة في احتمال مواجهة البنك مصاعب في الوفاء بواجباته المتعلقة بالالتزامات المالية التي يتم سدادها نقداً أو من خلال أية أصول مالية أخرى. ويمكن أن تقع مخاطر السيولة نتيجة لاضطرابات السوق أو تخفيض درجة التقييم الائتماني والتي يمكن أن تتسبب في تبخر بعض مصادر التمويل. وللتخفيف من آثار هذه المخاطر تحاول الإدارة بكل جدٍ تنويع مصادر التمويل؛ ويتم الأخذ في الاعتبار النواحي المتعلقة بالسيولة عند تسعير الأصول. وتقتضي سياسة البنك على هذا الصعيد بالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والأدوات المعادلة للنقد.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى حصول تغير كبير في التنظيم والإشراف على مخاطر السيولة في المؤسسات المالية. وبناءً على متطلبات إدارة مخاطر السيولة بموجب نظام بازل 3، يتم استخدام نسبتين من أجل إدارة مخاطر السيولة وهما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابتة.

طريقة إدارة مخاطر السيولة:

بالنسبة للإدارة اليومية للسيولة، تضمن مجموعة الخزينة وجود تمويل كافٍ من أجل الوفاء بالتزامات الدفع والسداد اليومية في الوقت المحدد. كما تشمل عملية إدارة السيولة الإجراءات التالية:

- الاحتفاظ بمخزون كافٍ من النقد ذو نوعية عالية وغير المحمل بالأعباء كعنصر وقاية للحماية في حالة حصول أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية.
- إدارة التدفقات النقدية قصيرة وبعيدة المدى من خلال تقرير العجز عند الاستحقاق إضافة إلى العديد من المؤشرات المختلفة.
- مراقبة تركزات المودعين على مستوى البنك لتجنب الاعتماد غير اللازم على كبار المودعين.
- تنويع مصادر التمويل من أجل ضمان وجود مزيج تمويلي ملائم والذي يعتبر أيضاً جزءاً من خطة التمويل الطارئ ويتم فحصها بشكل دوري.
- ضمان المحافظة على النسب النظامية كنسبة السيولة المحددة من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابتة فوق المستويات المطلوبة.
- إجراء اختبارات الضغط / الجهد للسيولة بصفة دورية تحت مختلف السيناريوهات كجزء من التخطيط الحكيم للسيولة من أجل اختبار فعالية وقوة الخطط ذات العلاقة.
- وضع نظام ILAAP (عملية تقييم كفاية السيولة المؤسسية) وفقاً للمتطلبات التنظيمية للتركيز على تقييم مخاطر السيولة للبنك.

وجدير بالذكر أن كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة مشمولة في دليل سياسة مخاطر السوق والتي تخضع للمراجعة والاعتماد على أساس سنوي من قبل لجنة سياسة مخاطر السوق. انسجاماً مع أحكام نظام مراقبة البنوك والقواعد الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما)، و يحتفظ البنك باحتياطي نظامي لدى البنك المركزي السعودي (ساما) يعادل 7% من إجمالي حجم ودائع الطلب و4% من ودائع العملاء الآجلة. وبالإضافة إلى الاحتياطي النظامي، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من حجم مطلوبات الودائع، على شكل نقد وأصول، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً.

ويملك البنك حالياً محفظة استثمارية، يتكون جزء كبير منها من سندات السعر العائم والصكوك الحكومية الصادرة عن البنك المركزي السعودي. وتعتبر هذه المحفظة ذات نوعية وسيولة عالية مع إمكانية توفر التمويل (حتى 85-100 % حسب الأداة الاستثمارية) من خلال نافذة إعادة الشراء لدى البنك المركزي السعودي (ساما).

مخاطر العمليات

تعرف مخاطر العمليات على أنها مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو أية عوامل خارجية أخرى ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. تنشأ مخاطر العمليات في الغالب من كافة الأنشطة التي يمارسها البنك تقريباً.

إدارة مخاطر العمليات

صمم إطار إدارة مخاطر العمليات الذي تم تبنيه من أجل إنشاء تعاون مثمر وفعال بين إدارة المخاطر والأقسام المتبينة للمخاطر ممثلة بمختلف مجموعات العمل ضمن البنك، فمع أنه تم إبقاء مسؤولية إدارة العمل والمخاطر على عاتق مجموعات وأقسام الأعمال، إلا أنه تم أيضاً إنشاء أسس مشتركة من أجل إشراك فريق إدارة مخاطر العمليات في تسهيل عملية تعريف وتحديد وقياس وتقييم المخاطر والإجراءات الرقابية المرتبطة.

استعداداً للمباشرة بتنفيذ أنشطة تحديد وتقييم المخاطر على نطاق البنك، فقد تم تنفيذ برنامج شامل لتعريف ملفات المخاطر بمشاركة الإدارة و ممثلي المخاطر وأصحاب المخاطر المعنيين.

كما تم تقييم المخاطر وتصنيفها حسب الأهمية بالتشاور مع إدارات مجموعات الأعمال بهدف لفت أنظارها للمخاطر الرئيسية والهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبلها على أساس الأولوية.

وفيما يلي الطرق الرئيسية المستخدمة لإدارة ومراقبة مخاطر العمليات

التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية

إن التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عبارة عن أداة تستخدم لمراقبة عمل وأداء الإجراءات الرقابية ضمن نشاط أو عمل معين. و كجزء من هذه الأداة يتم متابعة الاحتفاظ بسجل المخاطر والإجراءات الرقابية والذي يتم تحديثه بشكل مستمر ومنتظم. وتشمل دورة مراجعة إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية المناقشة مع مجموعات العمل وتقديم تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر لطلب التوجيه فيما يخص قبول المخاطر ومعالجتها بما في ذلك قرار اتخاذ إجراءات لمراجعة وتطوير بيئة الرقابة.

ويتم بموجب برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عقد الندوات وورش العمل من قبل فريق إدارة مخاطر العمليات لتعريف وتقييم المخاطر والإجراءات الرقابية على مستوى كافة أقسام العمل والمساندة. ويتم تقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري لضمان أنها تعمل وفقاً لما صممت له.

كما قام البنك بتشكيل لجنة خاصة معنية بمراجعة السياسات والمنتجات والإشراف على تطوير السياسات والمنتجات الجديدة أو القائمة. وتمثل مسؤولية اللجنة في مناقشة قطاعات الأعمال المختلفة بالبنك فيما يخص السياسات أو المنتجات ومختلف جوانب المخاطر لضمان معالجتها بالشكل المناسب قبل إطلاقها.

المؤشرات الرئيسية للمخاطر

تعرف المؤشرات الرئيسية للمخاطر على أنها مقاييس لقياس مدى خطورة العملية/النشاط وذلك من خلال إشارات تحذيرية مبكرة تم تطويرها للإشارة إلى زيادة التعرض للمخاطر داخل البنك. وتوفر هذه المؤشرات اتجاهات التعرض للمخاطر عن طريق مقارنة نتائجها المتحققة مع الحدود/ المؤشرات المحددة والمقبولة مسبقاً من قبل البنك.

يتم تعريف المؤشرات الرئيسية للمخاطر لمجموعات العمل / الدعم من خلال ورش العمل ويتم مراقبتها دورياً من خلال إدارة مخاطر العمليات. كما يتم تحليل المؤشرات التي تبرز إمكانية التعرض للمخاطر بما يتجاوز الحدود/ المؤشرات المحددة مسبقاً ومناقشتها مع مجموعات العمل / الدعم المعنية لوضع خطط عمل تصحيحية مناسبة.

إدارة بيانات الخسائر

إن إدارة بيانات الخسائر هي عملية مركزية ممنهجة لتسجيل الخسائر الناجمة عن أحداث ومخاطر تشغيلية والتي تحدث في البنك لتمكين البنك من تحليل إخفاقات الإجراءات الرقابية وضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

قام البنك بتطوير إجراءات لعملية جمع بيانات الخسائر الداخلية والتي يتم من خلالها إبلاغ إدارة مخاطر العمليات بهذه الخسائر لغرض تسجيلها في سجل الخسائر التشغيلية. تحتفظ إدارة مخاطر العمليات بقاعدة بيانات شاملة عن الخسائر التشغيلية منذ عام 2013 حتى تاريخه.

إدارة استمرارية الأعمال

طور البنك ووضع برنامجاً متكاملاً لإدارة استمرارية الأعمال يركز على القدرة على الاستمرارية واسترداد الأعمال بالنسبة للإجراءات الرئيسية والأصول. وقد تم إعداد البرنامج بناء على المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتبعة ومتطلبات البنك المركزي السعودي. ويمتد نطاق هذا البرنامج ليشمل التالي:

- إدارة الأزمات والاستجابة.
- الأمن والسلامة.
- استمرارية الأشخاص.
- استرداد الأعمال.

• استرداد خدمات تقنية المعلومات في حالات الكوارث.

صمم برنامج البنك الخاص بإدارة استمرارية الأعمال ليعمل بشكل متواصل، وتتم مراجعته بشكل منتظم من قبل الأشخاص المعنيين الداخليين والخارجيين. وتعزز هذه الخصائص استعداد البنك وقدراته على الاستجابة للأحداث الطارئة وإدارتها ومواصلة العمليات الهامة. وتتمثل النتائج المتوقعة لهذا البرنامج في انخفاض الآثار السلبية، تعزيز الأداء، والسمعة القوية والالتزام بالمتطلبات النظامية، وخلال العام 2020م أتم البنك إجراء عدة تجارب هدفت لضمان استمرارية الأعمال دون انقطاع.

برنامج إدارة مكافحة الاحتيال

لقد قام البنك بتنفيذ وتطبيق إطار شامل لإدارة مكافحة مخاطر الاحتيال في البنك منسجماً مع توجيهات البنك المركزي السعودي (ساما) وأفضل الممارسات المحلية والدولية بهذا الخصوص. وعليه فإن إطار عمل إدارة مكافحة مخاطر الاحتيال تضمن الجوانب التالية:

- مراجعة هيكل حوكمة إدارة مخاطر الاحتيال والاستراتيجية المرتبطة به على مستوى إدارات البنك المختلفة.
- تطوير ومراجعة وتحديث دليل و سياسات إدارة مكافحة مخاطر الاحتيال والإجراءات المطبقة فيها.
- إجراء ورفع مستوى تقييم مخاطر الاحتيال والإجراءات الخاصة بمكافحة الاحتيال.
- تنفيذ حل شامل لمكافحة ومنع الاحتيال والكشف عنه في جميع أنحاء البنك.
- زيادة مستوى الوعي بمخاطر الاحتيال المالي على مستويات منسوبي البنك وعملاءه.

إسناد الأعمال لجهات خارجية

تماشياً مع قواعد البنك المركزي السعودي (ساما) المتعلقة بإسناد الأعمال لأطراف/ جهات خارجية فقد قام البنك بوضع إدارة خاصة لإدارة نشاطات الموردين والجهات الخارجية، كما يشارك فريق إدارة مخاطر العمليات في مراجعة تقييم المخاطر المتعلقة باتفاقيات إسناد أنشطة مصرفية هامة لجهات خارجية. وينطوي ذلك على مراجعة دقيقة لمخاطر العمليات ومتطلبات استمرارية الأعمال المرتبطة بالنشاط المسند للجهات الخارجية.

قياس كلفة رأس مال مخاطر العمليات

يتم حساب كلفة رأس مال مخاطر العمليات باستخدام طريقة المؤشر الأساسي وذلك طبقاً لتوجيهات البنك المركزي السعودي وقواعد نظام بازل 3. وتستخدم طريقة المؤشر الأساسي لحساب كلفة رأس مال مخاطر العمليات وحدة قياس ألفا (15%) على متوسط إجمالي الدخل الإيجابي الذي تم تحقيقه خلال السنوات الثلاثة الماضية من قبل البنك. هذا، وبنوي البنك الانتقال إلى الطريقة التي أوصت بها لجنة بازل للأشراف المصرفي في مقررات بازل 3 - تعليمات الانتهاء من الإصلاحات بعد الأزمة - والصادرة في ديسمبر 2017 وما يتبعها من إرشادات وتعليمات البنك المركزي السعودي. ويعكف البنك حالياً على تحديد خارطة طريق تفصيلية لاعتماد الطريقة الجديدة وفقاً للجدول الزمنية التي اقترحتها الهيئات التنظيمية.

كما سوف يواصل البنك جمع بيانات الخسائر وربطها بخطوط العمل وذلك لإنشاء سجل شامل للخسائر الداخلية قبل الانتقال إلى الطريقة الجديدة والتي تخضع للتوجيهات النهائية من البنك المركزي السعودي (ساما) بهذا الخصوص.

• كفاية رأس المال بموجب متطلبات معيار بازل 2 وبازل 3

كان البنك المركزي السعودي (ساما) في الطليعة لضمان قيام القطاع المصرفي السعودي بتبني وتنفيذ أفضل الممارسات التي يقترحها بنك التسويات الدولية، وبالتالي فقد أصدرت العديد من الإرشادات بهذا الخصوص. و وفقاً لإرشادات البنك المركزي السعودي، فقد أصبح معيار بازل 3 ساري المفعول في 1 يناير 2013 وقد أدخل هذا المعيار تعديلات مهمة على عملية احتساب رأس المال التنظيمي والأصول المرجحة للمخاطر حسب الركن الأول. علاوة على ذلك، فقد شهدت متطلبات الركن الثاني والركن الثالث تحسناً أيضاً بموجب هذا الإطار المنقح.

خلال عام 2017، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إصلاحات شاملة لإطار معيار بازل الثالث الحالي.

تسعى هذه الإصلاحات الجديدة إلى استعادة المصدقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وتحسين المقارنة بين نسب رأس المال للبنك.



تسعى إصلاحات لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى مراجعة الطريقة المعيارية لحساب مخاطر الائتمان ، ومخاطر السوق، وتسوية تقييم الائتمان ومخاطر العمليات لإحداث حساسية أكبر للمخاطر وقابليتها للمقارنة. تهدف القيود المفروضة على استخدام النماذج الداخلية إلى تقليل التباين غير المبرر في عملية احتساب البنوك للأصول المرجحة بالمخاطر .

إن الأصول المرجحة بالمخاطر هي تقدير للمخاطر التي تحدد الحد الأدنى لمستوى رأس المال التنظيمي الذي يجب على البنك الاحتفاظ به للتعامل مع الخسائر غير المتوقعة. إن الحساب الحصيف والموثوق به للأصول المرجحة بالمخاطر هو عنصر لا يتجزأ من إطار رأس المال القائم على المخاطر. مع مراعاة ما تقدم ، يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأس ماله باستخدام المعايير ونسبها الأساسية على النحو المنصوص عليه والمطبق من قبل البنك المركزي السعودي. تم تصميم عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنك لتستوعب متطلبات رأس المال لمخاطر الركن الثاني، على أساس التطلعات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار التعرضات الحالية للبنك وخطط النمو المستقبلية. تقوم عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنك أيضًا بتقييم مرونة نماذج الأعمال ورأس المال الخاصة بالبنك في ظل مستويات مختلفة من سيناريوهات الجهد/الضغط المعقولة والشديدة. استنادًا إلى إطار الركن الثاني وعلى أساس موحد بالكامل ، فإنه يعكس نهجًا مركزيًا ودقيقًا للمخاطر لتقييم متطلبات رأس المال الحالية والمخطط لها من بنك الجزيرة.

تم إعداد إفصاحات كفاية رأس المال وفقًا لإرشادات بازل للإفصاح ، الصادرة عن البنك المركزي السعودي من وقت لآخر وحسبما ينطبق على البنك. كشرط إضافي منذ عام 2018، يطلب البنك المركزي السعودي من البنوك تطوير وثيقة تقييم السيولة الداخلية. الغرض من وثيقة تقييم السيولة الداخلية هو إبلاغ مجلس إدارة البنك وكذلك الجهات التنظيمية بتقييم مخاطر السيولة لدى البنك والتأثير على المتطلبات التنظيمية ورأس المال، عند الاقتضاء.

وثيقة تقييم السيولة الداخلية هي أداة تمكن البنك من إجراء تقييم منهجي لمتطلبات السيولة الخاصة به بالنظر إلى استراتيجياته وخطط أعماله ومخاطره وسياساته. يتبع البنك إرشادات وثيقة تقييم السيولة الداخلية حسب الأصول وبما يتوافق مع الإرشادات التنظيمية في هذا الصدد

المعايير المحاسبية:

يقوم البنك بالحفاظ على دفاتر الحسابات والسجلات بطريقة دقيقة و منظمة. كما يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير والتصريحات الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، بما يتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للبنك.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م تتفق مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، واستنادًا إلى تطبيق معايير جديدة، التفسيرات والتعديلات والنظر إلى البيئة الاقتصادية الحالية، فإن بعض السياسات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة قابلة للتطبيق اعتبارًا من 1 يناير 2020 لاستبدال أو تعديل أو إضافة السياسات المحاسبية المقابلة المحددة في القوائم المالية السنوية الموحدة لعام 2019م.

تعيين مراجعي حسابات البنك:

إن المراجعين الخارجيين لحسابات البنك مسؤولون عن مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية للبنك. وقد أقر اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك المنعقد في 22 شعبان 1441 هـ (الموافق 15 أبريل 2020 م) توصية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بإعادة تعيين ك. بي. إم . جي الفوزان وشركاه وتعيين برايس وترهاوس كوبرز محاسبون قانونيون كمراجعين خارجيين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

المدفوعات النظامية

تتكون المدفوعات النظامية المستحقة على البنك للعام 2020م في جلها من الزكاة المستحقة والضريبة والمبالغ المستحقة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل اشتراكات التأمين للموظفين، ويوضح الجدول التالي بيانات تلك المدفوعات:

قام بنك الجزيرة خلال السنة 2020م بسداد الدفعات التالية:

المدفوعات	مليون ريال سعودي
الزكاة (عن عام 2019)	120,16
ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الاستقطاع	130,85
زكاة و ضريبة قيمة مضافة مدفوعة عن فترات سابقة *	163,26
ضريبة دخل مدفوعة مقدما (عن عام 2020)	6,65
التأمينات الاجتماعية - حصة البنك وحصة الموظفين	80,08
التأشيرات، رخص الإقامة والخدمات المتصلة بها ، الخ	7,05

أعلن البنك في 20 ديسمبر 2018م عن أنه قد تم الاتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على تسوية المطالبات الزكوية للسنوات السابقة وحتى نهاية السنة المالية 2017م مقابل دفع مبلغ وقدره 551 مليون ريال سعودي، وقد تم سداد دفعة مقدمة من هذه التسوية خلال عام 2018م بواقع 20% والباقي سيتم سداده على خمس أقساط متساوية خلال خمس سنوات تبدأ في 1 ديسمبر 2019م وتنتهي في 1 ديسمبر 2023م (وقد تم سداد القسط الثاني بمبلغ 88,2 مليون ريال سعودي في عام 2020م).

* يحتوي هذا المبلغ على مبلغ 88,2 مليون ريال سعودي كدفعة القسط الثاني من الاتفاقية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية المطالبات الزكوية للسنوات السابقة وحتى نهاية السنة المالية 2017م.

الإفصاح عن أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل بنك الجزيرة وتفاصيل استخداماتها

لا يحتفظ بنك الجزيرة بأي أسهم خزينة.

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية

يؤكد البنك التزامه التام في تطبيق جميع التعليمات والأنظمة المصرفية واللوائح والقواعد التنظيمية الصادرة عن الجهات الإشرافية من خلال ممارسة أعماله اليومية، وتوضيح الجداول أدناه بيانات الغرامات التي تم فرضها على البنك وفقاً للتالي:

قرارات البنك المركزي السعودي الجزائية:

السنة المالية الحالية 2020م		السنة المالية السابقة 2019م		موضوع المخالفة
إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي	عدد القرارات الجزائية	
3,416,000	12	19,017,200	13	مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الإشرافية
2,393,000	2	-	لا يوجد	مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة بحماية العملاء
-	لا يوجد	-	لا يوجد	مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة ببذل العناية الواجبة
-	لا يوجد	-	لا يوجد	مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة بمستوى أداء أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع
400,000	1	-	لا يوجد	مخالفة تعليمات البنك المركزي السعودي الخاصة ببذل العناية الواجبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتعلق الغرامات المفروضة على البنك خلال العام 2020م بملاحظات مرتبطة بتعليمات مبادئ التمويل المسؤول للأفراد، وتعليمات حماية العملاء والتي تم تقديم توضيحات شاملة لمقام البنك المركزي السعودي وهي محل المراجعة، وقد راعى البنك تعزيز الجوانب محل الملاحظات وآليات التواصل الداخلية ومع الجهة التنظيمية بما يكفل الحد من أي مخالفات مستقبلًا.

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية الأخرى:

فرضت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان وعدد من أمانات المناطق غرامات مالية على البنك تتعلق في جملها بالاشتراطات البلدية اللازمة نحو فروع البنك وأجهزة الصرف الآلي بلغت في إجمالها 265,84 ألف ريال سعودي خلال عام 2020م كما هو موضح في الجدول أدناه، وقد راعى البنك تعزيز معالجة الجوانب محل الملاحظات:

الجهة النظامية	بآلاف الريالات السعودية
أمانة منطقة الرياض	206,04
أمانة المنطقة الشرقية	0,20
أمانة جازان	5,00
أمانة جدة	16,00
أمانة عنيزة	9,00
أمانة مكة المكرمة	5,00
أمانة نجران	2,60
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان	2,00
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	20,00
الإجمالي	265,84

معاملات الأطراف ذات العلاقة

قام بنك الجزيرة خلال عام 2020م ببعض التعاملات العادية و التي تصنف على أنها تعاملات مع أطراف ذات علاقة والتي تمت وفقاً والتزاماً بما نص عليه نظام مراقبة البنوك والتعليقات الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) وكذلك لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية والتوجيهات الإشرافية الأخرى. حيث تم التأكد من أن جميع هذه التعاملات قد تمت دون أي شروط تفضيلية، ويوضح الجدول أدناه حجم هذه التعاملات والتي تم تضمينها في القوائم المالية الموحدة:

كانت الأرصدة في 31 ديسمبر 2020م والناتجة عن تلك المعاملات في القوائم المالية الموحدة على النحو التالي:-

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية	
شركات تابعة		
501,480	501,480	استثمارات
20,730	14,271	ودائع للعملاء
651,371	698,548	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
290,117	289,148	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
289,599	155,320	ذمم مدينة
14,625	41,055	ذمم دائنة
530,247	530,247	التزامات وتعهدات
2,796,949	2,707,585	قيم اسمية لعقود مشتقات قائمة
شركات زميلة ومنتسبة ذات تأثير جوهري		
148,332	164,136	استثمارات
238,400	303,056	ودائع للعملاء
24,850	5,400	مصرفات مستحقة الدفع
-	5,400	رسوم مستحقة القبض
22,353	-	مبالغ مدفوعة مقدماً مقابل بيع استثمارات

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية	
أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وكبار المساهمين والأطراف المنتسبة لهم		
28,955	31,788	قروض وسلف
4,139,319	3,488,360	ودائع للعملاء
977	2,920	التزامات وتعهدات

يمثل كبار المساهمين حصة ملكية تتجاوز 5 % من رأسمال البنك.

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية	
صناديق استثمار بإدارة الشركة التابعة		
287,024	251,244	استثمارات
418,182	-	قروض وسلف، صافي

فيما يلي الإيرادات والمصاريف والمعاملات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة:

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية	
131,574	128,861	دخل عمولات خاصة
155,321	242,521	مصاريف عمولات خاصة
31	404	دخل أتعاب وعمولات
839	2,624	أتعاب صناديق الأمانة
22,147	22,850	صافي حصة مصروفات بشركة زميلة
40,311	55,032	أقساط تأمين مدفوعة
1,450	1,169	توزيع فائض مستلم من شركة زميلة
10,486	10,729	مطالبات مستلمة
7,834	7,315	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
7,350	-	دخل بموجب اتفاقيات خدمات مشتركة
3,391	3,391	سداد مصروف لشركة تابعة
103	117	سداد مصروف إيجار
8,825	7,983	مصروف إيجار للفروع
2,457	2,705	بيع صكوك لشركة زميلة
92	-	المشاركة في مراد صكوك مكتب إدارة الديون لشركة زميلة
-	99,895	قيمة الاحتياطات والمطلوبات المحولة إلى الجزيرة تكافل والمتعلقة بمحفظة التأمين القديمة

إجمالي مبالغ التعويضات التي تم دفعها/ تخصيصها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنة على النحو التالي:

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية	
104,597	115,088	مناقص قصيرة الأجل للموظفين
33,416	38,942	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقصد بالإدارة التنفيذية كبار الموظفين بما فيهم المدراء التنفيذيين الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

بلغ إجمالي العقود والتعاملات بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) في عام 2020م نحو 16,3 مليون ريال سعودي. حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني.

ألف ريال سعودي

المبلغ خلال 2020 م	الفترة	الأعمال والعقود التي بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني
5,400	منتهي في 31 ديسمبر 2020م	اتفاقية تكاليف وتوزيع الموارد - صافي
5,400	منتهي في 31 ديسمبر 2020م	خصم عمولة أتعاب
20,145	سنة واحدة	بوليصة التأمين لتمويل دينار الشخصي
26,649	سنة واحدة	بوليصة التأمين للرهن العقاري
2,395	سنة واحدة	بوليصة للتأمين على الحياة
671	سنة واحدة	بوليصة التغطية الائتمانية للموظفين
5,471	تعاملات	مصاريف العمولات الخاصة
25,290	تعاملات	مطالبات مستلمة
957	سنة واحدة	توزيعات فائض مستلمة
22,353	تعاملات	بيع صكوك
53,552	ينتهي بانتهاء تحويل مبلغ العقد	قيمة الاحتياطات والالتزامات المحولة بموجب اتفاقية إتمام تحويل الأعمال بمحفظة التأمين القديمة
168,284		المجموع

وقد بلغ إجمالي العقود والتعاملات بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) في عام 2020م 17,6 مليون ريال سعودي. و تعتبر هذه تعاملات مع أطراف ذات علاقة بالنظر إلى أن عضو مجلس إدارة البنك السابق الأستاذ/ نبيل الحوشان له مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بحكم عضويته سابقاً في مجلس إدارة كلا من بنك الجزيرة وشركة الجزيرة للأسواق المالية حتى 07 أكتوبر 2020م.

ألف ريال سعودي		
المبلغ خلال 2020م	الفترة	الأعمال والعقود التي بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية
2,598	عقد ساري ما لم ينهى	اتفاقية خدمات مشتركة
119	تعاملات	مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل
4,569	تعاملات	دخل العمولات الخاصة من إيداعات أسواق المال
5,537	تعاملات	مصاريف إيجار
3,698	عقد ساري ما لم ينهى	أتعاب صناديق الأمانة
1,042	تعاملات	دخل الرسوم والأتعاب
17,563		المجموع

ملاحظة: تم إدراج المعاملات مع شركة الجزيرة كابيتال على أساس زمني حتى 7 أكتوبر 2020، وهو تاريخ انتهاء عضوية السيد/ نبيل داود الحوشان في مجلس إدارة البنك وشركة الجزيرة كابيتال.

فيما يلي قائمة بعقود الإيجار والتي قد يكون لأعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذه العقود:

ألف ريال سعودي

المبلغ خلال 2020 م	فترة العقد	طبيعة العقد	الصلة/العلاقة	اسم الطرف ذي العلاقة	المتعاقد
289	10 سنوات	إيجار فرع طريق الحسن بن علي	شقيق الأستاذ/ أحمد بن عثمان القصبي	المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	الأستاذ / أحمد بن عثمان القصبي
34	5 سنوات	إيجار موقع جهاز صرف آلي في الرياض	عضو مجلس إدارة في شركة دله للخدمات الصحية	المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	شركة دله للخدمات الصحية
381	12 سنة	إيجار فرع الرباب	يمتلك حصة في شركة اتحاد الإخوة للتنمية	المهندس/ عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان	شركة اتحاد الإخوة للتنمية
704					المجموع

ملاحظة: تشمل المبالغ أعلاه أيضاً ضريبة القيمة المضافة حيثما ينطبق ذلك.

تأكيدات مجلس الإدارة

يؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه
- أنه لا يوجد أي أعمال أو عقود كان البنك طرفاً فيها وتوجد أو كانت توجد فيها مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس إدارة البنك أو لعضو مجلس الإدارة المنتدب/الرئيس التنفيذي أو لكبار التنفيذيين بالبنك أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والموضحة في (معاملات الأطراف ذات العلاقة) من هذا التقرير والإيضاح رقم (35 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة) من القوائم المالية التي تمت مراجعتها لعام 2020م.
- عدم وجود تعارض بين قرارات المجلس وتوصيات لجنة المراجعة التي تتعلق بتعيين مراجعي حسابات البنك أو عزلهم أو تحديد أتعابهم أو تقييم أدائهم أو بتغيير مراجعي الحسابات قبل انتهاء فترة تعيينها.

ولقد تم الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمعلومات المتعلقة بأي أعمال أو عقود يكون البنك طرفاً فيها وتكون فيها مصالح لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب أو المسؤول المالي الأول أو أي شخص ذو علاقة بهم، في القسم (معاملات الأطراف ذات العلاقة) من هذا التقرير والإيضاح رقم (35 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة) من القوائم المالية التي تمت مراجعتها لعام 2020م.

أرباح العام 2019م

وافقت الجمعية العامة لمساهمي البنك المنعقدة يوم الأربعاء 22 شعبان 1441 هـ (حسب تقويم أم القرى) الموافق 15 أبريل 2020م على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بإجمالي وقدره 246 مليون ريال سعودي بعد خصم الزكاة على مساهمي البنك عن السنة المالية في 31 ديسمبر 2019م بواقع 0,30 ريال سعودي للسهم الواحد وبنسبة 3% من القيمة الاسمية للسهم. وقد روعي توزيع هذه الأرباح للمساهمين اعتباراً من يوم الثلاثاء 12 رمضان 1441 هـ الموافق 05 مايو 2020م.



سياسة توزيع الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي المحدث للبنك والذي تمت الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في يوم الأربعاء 15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر 2020م ووثيقة حوكمة بنك الجزيرة، فإن سياسة توزيع الأرباح التي ينتهجها البنك تتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك والتوجيهات الإشرافية، ويتم توزيع صافي الأرباح السنوية للبنك التي يتم تحديدها بعد خصم المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، على النحو الآتي:

(أ) احتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخصم الزكاة المدفوعة عن السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن الجانب الغير سعودي من نصيبه في صافي الربح.

(ب) يُرحل ما لا يقل عن 25% من المتبقي من الأرباح السنوية الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس مال الشركة المدفوع.

(ج) يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني والضريبة مبلغ لا يقل عن (2.5 بالمائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين السعوديين أو غير السعوديين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما أقترحه مجلس الإدارة.

(د) يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (أ، ب، ج) السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

(هـ) يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى من صافي الأرباح -بعد خصم الزكاة والضريبة- ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الاحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصص مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

(و) مع مراعاة ما ورد في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من هذه المادة، يجوز للبنك بعد حصوله على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي (ساما)، ووفقاً للقواعد التنظيمية ذات الصلة، أن يوزع أرباحاً مرحلية على مساهميه بشكل نصف أو ربع سنوي -إن وجدت.

التصنيف الائتماني

تمثل قوة التصنيف الائتماني دلالة على القوة المالية النسبية التي يتمتع بها البنك، وهي تعزز من قدرة البنك على الوصول إلى مصادر تمويل بسعر أمثل، لاسيما وأن التصنيفات الائتمانية تراعي مواطن القوة المالية ومركز السيولة وما يحظى به بنك الجزيرة من إرث علاوة على مراعاة التصنيف السيادي المحلي. ويمثل الجدول أدناه آخر تقييم ائتماني للبنك:

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	فيتش	موديز	التصنيف الائتماني
(في مايو 2020)	(في نوفمبر 2020)	(في نوفمبر 2020)	طويل الأجل
	تصنيف العجز عن السداد للمصدر +BBB	تقييم المستوى الأساسي الائتماني BAA3	
غير مصنف	سلبى	سلبى	تصنيف الوضع المستقبلي
	تصنيف العجز عن السداد للمصدر F2 قصير الأجل	BAA1/P-2	تصنيف الودائع
A-/A2			المعيار العالمي
A1(sa) / A+(sa)			المعيار المحلي
		A3(cr)/P-2(cr)	تقييم مخاطر الأطراف المقابلة
71-75			إجمالي نقاط التقييم الائتماني
	BBB+		الدعم السيادي المحتمل
	BB+		الجدارة الائتمانية للمصدر

المتطلبات الرقابية والإشرافية المحلية والمعايير الدولية

تماشياً مع المتطلبات الرقابية و الإشرافية المحلية والمعايير الدولية، فقد اتخذ بنك الجزيرة عدة إجراءات لمراقبة تنفيذ الأعمال بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي السعودي (ساما) وأفضل الممارسات العالمية في هذا الصدد. وتقوم مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدور فعال في تحسين وتطوير ثقافة وبيئة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ومراقبة مستوى الالتزام ككل ووضع الضوابط الرقابية اللازمة التي تمكن بنك الجزيرة من تحقيق أهدافه الاستراتيجية التي وضعت وبما يتسق مع المعايير والأنظمة المتبعة بسياسة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية.

وحرصاً من بنك الجزيرة على تنفيذ تعليمات ولوائح البنك المركزي السعودي (ساما) فقد وضع بنك الجزيرة ضوابط رقابية مستدامة على مستوى البنك وقطاعات أعماله المختلفة والذي انعكس بشكل كبير على كافة الجوانب بالإضافة إلى رفع وعي الموظفين بالمخاطر المترتبة على عدم الالتزام والجرائم المالية والتي روعي أن تتم من خلال الدورات التدريبية المكثفة لمنسوبيه والرسائل التوعوية عبر الوسائل الإلكترونية، إلى جانب مراجعة كافة السياسات والإجراءات وكذلك تعزيز النظام الآلي لمراقبة مخاطر عدم الالتزام و عمليات مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية بما في ذلك الرشوة والفساد، ووضع جدول زمني لمراجعة ومراقبة فعالية تلك السياسات والإجراءات لتتوافق مع المستجدات الإقليمية والعالمية.

مجموعة أمانة مجلس الإدارة والحوكمة

تتولى الأمانة العامة لمجلس الإدارة والحوكمة مهام ترتيب وتنظيم سير عمل المجلس واللجان الفرعية المنبثقة عنه بما يشمل التحضير وعقد الاجتماعات وحفظ سجلاتها، وتلقي المراسلات الواردة، وتوثيق القرارات المتعلقة بعمل المجلس واللجان ومتابعة تنفيذها، وكل ما يوكل إليها من قبل رئيس و أعضاء المجلس من مهام ومسؤوليات. كما أن أمانة مجلس الإدارة مسؤولة عن الأعمال والتقارير التي تخص مسارات أعمال البنك المختلفة والرفع بها إلى مجلس الإدارة ولجانته للإطلاع ولتتخذ بشأنها أي قرارات.

إلى جانب ذلك، فإن المجموعة تساهم في قيادة وإدارة مناحي الحوكمة الشرعية في البنك بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) ولأئحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية والتوجيهات الإشرافية الأخرى، وراعت المجموعة صياغة وموائمة أطر دليل حوكمة البنك وسياساتها التكميلية المتعلقة بمعالجة تعارض المصالح والإفصاح وما سواها، إلى جانب موائمة قواعد ولوائح عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه واللجان الإدارية لضمان اتساقها والقواعد واللوائح المعمول بها وأفضل التطبيقات، إلى جانب دور المجموعة في الإسهام في مناحي وأطر التقييم والملاءمة والتدريب الخاصة بالمجلس ولجانته.

1) مبادئ حوكمة الشركات

يدرك بنك الجزيرة الآثار الإيجابية للأخذ بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة والتي تقتضي اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في تعاملات البنك وذلك من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وبما يساهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل البنك وعلاقاته مع أصحاب المصالح، لاسيما وأن البنك يؤمن بأن السير في هذا النهج يعزز ثقة المستثمرين بالبنك من جهة وبقطاع الصناعة المصرفية من جهة أخرى وبما يعكس إيجاباً على سلامة القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

ومن منطلق حرص بنك الجزيرة كمؤسسة مالية تعمل في المملكة العربية السعودية على موائمة أطر الحوكمة المعمول بها بما يتسق مع القواعد الصادرة عن الجهات الإشرافية والتنظيمية وأفضل التطبيقات فقد روعي خلال العام 2020م إجراء مراجعة

شاملة لجميع مناحي الحوكمة والتي اشتملت على تحديث النظام الأساسي للبنك وثيقة سياسة حوكمته، وسياسة تعارض المصالح المحتملة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، وتحديث السياسة الخاصة بالإفصاح ومتطلباته وآلياته. وقد تم العمل على تطبيق هذه السياسات بعد إقرارها من قبل مجلس إدارة البنك. ولرغبة البنك في تعزيز مناحي التواصل مع مساهميه فقد استمر البنك في العمل على مبادراته في حث المساهمين من أصحاب شهادات الأسهم وممن لم يستلموا أرباح أسهمهم خلال الفترة السابقة على التواصل مع البنك لتحديث بياناتهم وترتيب حقوق أسهمهم، وتم توفير محرك بحث أحدث في موقع البنك على الشبكة بهذا الخصوص.

إن النظام الأساسي للبنك ووثيقة حوكمته تضمنتا حق المساهمين في الحصول على الأرباح، وحضور الجمعيات العامة والمناقشة والتصويت والتصرف بالأسهم. وبحسب سياسة الإفصاح في البنك، فإن المعلومات والبيانات المحدثة والمتعلقة بالجمعيات العامة والميزانيات، والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة السنوي يتم توفيرها بصفة دائمة للمساهمين، وتُنشر في الصحف المحلية وعلى موقع السوق المالية السعودية (تداول) وموقع البنك الإلكتروني. ورغبة من البنك في تأصيل وعي مساهميه، فقد درج على طباعة وتوزيع الأوراق والوثائق الخاصة باجتماعات الجمعيات العامة وتوزيعها على المساهمين عند عقد اجتماعات الجمعيات العامة.

وحرصاً من البنك على الالتزام بالمتطلبات الإشرافية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ووثيقة مبادئ الحوكمة وإطار الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) في فبراير 2020م إلى جانب أفضل التطبيقات والممارسات المحلية والدولية، ولضمان الوفاء بهذه المتطلبات في إطار ومنهجية موثقة، فقد راعى البنك العمل على إجراء مراجعات شاملة لكافة أطر ومتطلبات الحوكمة خلال العام 2020م وذلك بهدف تقييم مستوى الالتزام بها، إلى جانب أفضل التطبيقات المتبعة في هذا الشأن.

وشمل إطار الحوكمة في بنك الجزيرة والذي تم موافقته على ما يلي:

(أ) النظام الأساس لبنك الجزيرة: حيث روعي العمل خلال العام 2020م على إجراء مراجعة شاملة لأحكام النظام الأساس ليتسق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل التطبيقات المحلية والدولية وتم إقرار النسخة المحدثة من أحكام النظام الأساس في اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي عقدت بتاريخ 15 جمادى الأولى 1442هـ الموافق 30 ديسمبر 2020م وتم نشره على موقع البنك وموقع تداول.

(ب) سياسات الحوكمة الإجرائية: حيث راعى البنك موافقة كافة سياسات حوكمته وفق التالي :

- وثيقة حوكمة بنك الجزيرة المحدثة وفقاً لإطار الحوكمة الشرعية الصادر من البنك المركزي السعودي (ساما) في شهر فبراير 2020م والذي أقره مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 16 ديسمبر 2020م.
- سياسة الإفصاح، حيث تم إعادة صياغتها لتتواءم مع متغيرات البيئة التنظيمية.
- السياسة المنظمة للعلاقة مع أصحاب المصالح، حيث روعي صياغة هذه السياسة بشمولية لتغطي تنظيم العلاقة مع كافة أصحاب المصالح من المساهمين والجهاز الإداري والموظفين والعملاء والدائنين والموردين وجميع المتعاملين مع البنك بمختلف صفاتهم.
- السياسة المنظمة للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والتي تم إقرارها من مجلس إدارة البنك وتتناول تنظيم العلاقات التعاقدية مع جميع الأطراف ذات العلاقة بما يحمي مصالح البنك ويتوافق وأطر أحكام نظام الشركات واللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات الإشرافية.
- سياسة مكافآت وتعويزات أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية والإدارة التنفيذية والتي تم إقرارها من الجمعية العامة للبنك في 30 ديسمبر 2020م.
- سياسة معالجة تعارض المصالح.
- سياسة التحقق من استقلالية أعضاء المجلس واللجان الفرعية وأعضاء اللجان من خارج المجلس والتي أقرها مجلس الإدارة.
- السياسات والمعايير الإجرائية للعضوية في مجلس الإدارة ولجانه الفرعية.
- سياسة توزيع الأرباح، بما يتوافق وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك واللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات الإشرافية.
- سياسة وميثاق السلوك الأخلاقي والمهني والتي أقرت من مجلس الإدارة.

(ت) قواعد ولوائح عمل لجان مجلس الإدارة:

قام البنك خلال العام 2020م باستكمال مراجعة وموافقة لوائح عمل المجلس وكافة اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تشتمل على (اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة المخاطر، لجنة المسؤولية الاجتماعية) وبما يتسق مع أحكام وثيقة مبادئ الحوكمة، معايير متطلبات التعيين في البنوك، نظام مراقبة البنوك وقواعده، لائحة حوكمة الشركات، وأحكام نظام الشركات.

وخلال العام 2020م أقر مجلس الإدارة تحديث لوائح عمل المجلس واللجان الفرعية المنبثقة عنه، في حين أقرت الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 30 ديسمبر 2020م تحديث قواعد لجنتي المراجعة والترشيحات والمكافآت وفق ما تقضي بذلك التوجيهات الإشرافية.

وتراعى اللجان وفقاً لقواعد عملها، مراجعة أداء أنشطتها وتشكيلها وقواعد عملها بشكل سنوي وذلك لضمان القيام بأعمالها بأقصى فعالية والتزامها بالتمشي مع المتطلبات الإشرافية، والتوصية بأية تغييرات تراها ملائمة لإقرارها من مجلس الإدارة أو من الجمعية العامة.

ث) تقييم فعالية المجلس وأعضائه وفعاليات لجان المجلس:

وفق ما تنص عليه التوجيهات الإشرافية التي تضمنتها وثيقة مبادئ الحوكمة، ولائحة حوكمة الشركات ووثيقة حوكمة بنك الجزيرة، يقوم مجلس الإدارة وبصفة سنوية بتقييم فعالية أعضائه وحجم مشاركتهم في أعماله سواء بصفة فردية أو كمجموعة، وفعالية اللجان المنبثقة عن المجلس، وخلال الربع الرابع من العام 2020م وتوجيه من لجنة الترشيحات والمكافآت قامت مجموعة الموارد البشرية بالبنك بتصميم وإعداد وتنفيذ أطر تقييم فعالية أعمال مجلس الإدارة و اللجان الفرعية المنبثقة عنه وما قامت به من أعمال ضمن نطاق العمل الموكل إليها، وتم الرفع بمخرجات عملية التقييم للجنة الترشيحات والمكافآت للإطلاع والرفع بتوصياتها لمجلس الإدارة. وينهج البنك تدوير عملية التقييم لمجلس الإدارة و اللجان الفرعية مره واحدة من قبل مستشار خارجي كل ثلاثة أعوام.

ج) البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس:

من خلال نهج البنك في تعزيز وتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس في مختلف أوجه الصناعة المصرفية، فقد صير لتصميم برامج تدريبية مباشرة وأخرى عن طريق التعلم عن بعد لكامل دورة المجلس الممتدة من يناير 2019م وحتى ديسمبر 2021م، وتشمل هذه البرامج كافة أعضاء المجلس وأعضاء لجان الفرعية، وقد روعي خلال العام 2020م العمل على تنفيذ عدد من مناشط التدريب الموجهة للمجلس واللجان الفرعية والتي شملت المناحي التالية:

- الجوانب المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- مناهي الالتزام
- أطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات
- لمحة عن أفضل التطبيقات المتعلقة بحوكمة الشركات
- مناهي استمرارية الأعمال
- مناهي مكافحة أساليب الاحتيال المالي
- مناهي سياسة التبليغ عن المخالفات
- أطر الحوكمة الشرعية

ج) حقوق المساهمين :

من خلال التوجيهات الإشرافية ذات الصلة وكقاعدة عامة، يعمل البنك على تسهيل ممارسة المساهمين لجميع حقوقهم النظامية المتصلة بالسهم على أكمل وجه، ومن ذلك تقديم المقترحات والملاحظات حيال البنك وأدائه. وقد تم تخصيص هاتف رقم 012 609-8349 والبريد الإلكتروني ssu@baj.com.sa لتلقي أي استفسارات من عموم المساهمين، ودرج على الرفع لمجلس الإدارة بما يرد بهذا الشأن. إلى جانب ذلك ووفقاً لممارسات البنك فقد أجاب المجلس عن أسئلة واستفسارات المساهمين خلال اجتماعات الجمعية العامة للبنك والتي عقدت في عام 2020م و عن طريق وحدة شؤون المساهمين في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة هذه الملاحظات والآراء ومناقشتها.

طلبات سجل المساهمين :

خلال العام 2020م روعي طلب سجلات المساهمين وفق البيانات التالية:

عدد طلبات الشركة لسجل المساهمين	تاريخ الطلب	أسباب الطلب
(1)	2020/03/01	أخرى
(2)	2020/03/26	أخرى
(3)	2020/04/16	ملف أرباح
(4)	2020/04/26	أخرى
(5)	2020/08/11	أخرى
(6)	2020/10/25	أخرى
(7)	2020/12/23	أخرى
(8)	2020/12/30	الجمعية العامة

بصفة عامة، فإن بنك الجزيرة يلتزم روحاً ونصاً بكافة الأحكام والتوجيهات الإلزامية والاسترشادية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مقام هيئة السوق المالية باستثناء ما هو موضح أدناه بحيث انعكس هذا الالتزام من خلال تضمين المتطلبات في نظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة البنك ولوائح عمل مجلس الإدارة ولجانه الفرعية، بالإضافة لسياسات وأطر حوكمة بنك الجزيرة والسياسات الداخلية وأدلة العمل المنظمة لأعمال قطاعات البنك المختلفة، والتي تتضمن إثبات حقوق المساهمين في الأسهم والمشاركة في الجمعيات العامة وتوفر جميع المعلومات التي تكفل للمساهمين ممارسة حقوقهم، والإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية والتمشي التام مع متطلبات الشفافية وفق الحدود النظامية، وكذلك تحديد واجبات مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه وتشكيل لجانه المختلفة وفق لوائح عمل تتفق مع التوجيهات الإشرافية.

المادة	المتطلب	أسباب عدم التزام البنك
95	تشكيل لجنة الحوكمة (مادة استرشادية)	يقوم مجلس الإدارة وفق قواعد ولائحة عمله بالإشراف على مناهي حوكمة البنك والتأكد من الالتزام بها.
93 الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (4)	الإفصاح عن مكافآت كبار التنفيذيين	تم تضمين البيانات بشكل إجمالي.

2) تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه

يتشكل مجلس إدارة بنك الجزيرة بحسب ما نصت عليه أحكام النظام الأساس من (9) أعضاء يوكل لهم مهام إدارة البنك، وبتاريخ 19 ديسمبر 2018م عقدت الجمعية العامة للبنك اجتماعها لاختيار وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة المجلس الممتدة من 01 يناير 2019م وحتى 31 ديسمبر 2021م وفق منهجية التصويت التراكمي. ووفق التوجيهات الإشرافية وبعد الحصول على موافقة الجهات التنظيمية فقد روعي اختيار رئيس للمجلس ونائب للرئيس وعضواً منتدباً من بين أعضاء المجلس.

كما راعى مجلس إدارة البنك اختيار وتعيين رؤساء وأعضاء لجان المجلس الفرعية لدورة المجلس الممتدة من 01 يناير 2019م وحتى 31 ديسمبر 2021م، والمشكلة حسب الآتي:

- 1- اللجنة التنفيذية .
- 2- لجنة المخاطر.
- 3- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- 4- لجنة المسؤولية الاجتماعية (برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة).
- 5- لجنة المراجعة (والتي صادقت الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 19 ديسمبر 2018م على تشكيلها وتعيين أعضائها).

وبتاريخ 29 يونيو 2020م إنضم الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم (عضو مستقل) لعضوية مجلس الإدارة في المقعد الشاغر خلفاً للأستاذ/ عبدالكريم بن إبراهيم المعيوف (عضو مستقل)، وأيضاً بتاريخ 07 أكتوبر 2020م انتهت عضوية الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان باستقالته من المجلس كعضو مجلس إدارة منتدب، ومن ثم وكما بتاريخ 31 ديسمبر 2020م فإن مجلس إدارة بنك الجزيرة يتشكل من كل من :

تسلسل	اسم العضو	تصنيف العضوية (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)
1	المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
2	المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
3	الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	عضو مجلس إدارة مستقل
4	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع	عضو مجلس إدارة مستقل
5	الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي	عضو مجلس إدارة مستقل
6	الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم	عضو مجلس إدارة مستقل
7	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديثي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
8	الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية الأخيرة، وتواريخ انعقادها، وسجل حضور كل اجتماع موضحاً فيه أسماء الحاضرين

وفق ما ينص عليه النظام الأساس للبنك، فإن مجلس الإدارة يعقد (4) اجتماعات في العام على الأقل، وخلال العام 2020م عقد المجلس (6) اجتماعات ويوضح البيان أدناه هذه الاجتماعات وسجل الحضور فيها:

أسماء أعضاء مجلس الإدارة	الاجتماع الأول 2020/2/19م	الاجتماع الثاني 2020/4/15م	الاجتماع الثالث 2020/7/23م	الاجتماع الرابع 2020/9/16م	الاجتماع الخامس 2020/10/7م	الاجتماع السادس 2020/12/16م
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	√	√	√	√	√	√
المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديثي	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان	√	√	√	√	√	√
الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم (*)	-	-	√	√	√	√
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان (**)	√	√	√	√	-	-

(*) إنضم الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم لعضوية مجلس الإدارة بتاريخ 29 يونيو 2020م
(**) انتهت عضوية الأستاذ/ نبيل الحوشان في مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 07 أكتوبر 2020م

3) أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء اللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية، ووظائفهم الحالية والسابقة ومؤهلاتهم وخبراتهم

أ) أعضاء مجلس الإدارة:

م	الاسم	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
1	المهندس/طارق بن عثمان القصبي	<ul style="list-style-type: none"> 2019 - عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 1998م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. 2016م - رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة. 1995 - رئيس مجلس إدارة شركة دله للخدمات الصحية. 2010م - رئيس مجلس إدارة شركة عطاء التعليمية. 2008م - رئيس مجلس إدارة شركة رزم للاستثمار. 1998 - رئيس مجلس الإدارة في الشركة الفنية لتوظيف التقنية. 2018 - عضو مجلس الإدارة في شركة البلد الأمين للتنمية والتطوير العمراني. 2018 - عضو مجلس الإدارة في شركة صاحبة سمو. 2006م - عضو مجلس إدارة شركة جامعة المملكة (مملكة البحرين). 2013م - رئيس مجلس إدارة شركة آر ذي إم قايريمينكول أنونيم سيركيتي RZM Gayrimenkul Anonim Sirketi (تركيا) 2013م - رئيس مجلس إدارة شركة قايريمينكول باتيريملاري في تايساريت أي إس NEBA Gerimenkul Yatirimlari VE (تركيا) Ticaret A.S. 	<ul style="list-style-type: none"> (2008-2013) رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية. (1994-2007) عضو مجلس الإدارة المنتخب في شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة. (2007-2019) نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة. (2012-2019) رئيس مجلس إدارة شركة سرب للاستثمار العقاري. 	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة الملك سعود- 1976م. 	<ul style="list-style-type: none"> عضو في مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام 1998م إضافة لعضوية اللجنة التنفيذية، إلى جانب رئاسته سابقاً للجنة المخاطر، إضافة إلى عضوية ورئاسة العديد من مجالس إدارات شركات ذات الأنشطة الاستثمارية المتعددة داخل وخارج المملكة العربية السعودية.
2	المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	<ul style="list-style-type: none"> 1993م - عضو مجلس إدارة شركة اتحاد الأخوة للتنمية. 2004م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. 2009م - عضو مجلس إدارة شركة أولات للتنمية. 2013م - رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. 2013م - عضو مجلس إدارة شركة رويال آند صن للتأمين (جمهورية مصر العربية). 2019م - رئيس مجلس الإدارة - شركة الدرعة التنمية المتقدمة. 	<ul style="list-style-type: none"> 1991م-2007 - عضو مجلس إدارة شركة المرافق الإنشائية. 1991م-2007 - عضو مجلس إدارة شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف 1998م-2018م - عضو مجلس إدارة شركة أسمنت القصيم 	<ul style="list-style-type: none"> 1989م، بكالوريوس في الهندسة - جامعة الملك سعود. 	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام 2004م ورئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني، إضافة إلى المشاركة في عضويات مجالس إدارات شركات استثمارية أخرى متنوعة داخل وخارج المملكة العربية السعودية.
3	الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	<ul style="list-style-type: none"> 2015م - الرئيس التنفيذي وشريك مؤسس - شركة أداني للأعمال الإدارية. 2016م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. 2018م - عضو مجلس الإدارة - شركة بصمة لإدارة العقارات. 2018م - الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس المديرين - شركة عالم التأمين. 	<ul style="list-style-type: none"> 1983م-1984م - مسئول الموازنات التقديرية، البنك العربي الوطني. 1984م-1988م - مسئول الشؤون المالية-المكتب التقاضي للمملكة العربية السعودية - كندا. 1988م-1992م - مسئول الشؤون المالية-وزارة التعليم العالي. 1992م-2001م - مساعد المدير العام -شركة الشيكات السياحية السعودية. 2001م-2005م - نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية وعضو مجلس الإدارة - شركة العثيم التجارية. 2006م-2008م - نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية-عضو مجلس إدارة شركة أسواق عبد الله العثيم. 2008م-2014م - نائب الرئيس التنفيذي-مجموعة خالد البطلان - الرياض. 2017م - عضو مجلس إدارة - شركة مهارة للموارد البشرية. 	<ul style="list-style-type: none"> 1983م-بكالوريوس العلوم الإدارية-جامعة الملك سعود- الرياض. 	<ul style="list-style-type: none"> له خبرات سابقة في عدد من المؤسسات والشركات المالية والاستشارية والإدارية والتجزئة.
4	الأستاذ/إبراهيم بن عبد العزيز الشايع	<ul style="list-style-type: none"> 2014م - المدير المالي - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. 2016م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. 2018م - عضو مجلس الإدارة - شركة مصدر. 	<ul style="list-style-type: none"> 2002م-2004م - محقق مالي مكتب الرائد - محاسبون ومراجعون ومستشارون قانونيون. 2008م-2009م - مستشار غير متفرغ لتطوير العمل المالي والإداري الإلكتروني - هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي. 2011م-2014م - عضو مجلس إدارة شركة أسمنت الصقوة. 2011م-2015م - مدير إدارة الميزانية - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> 2004م - بكالوريوس -المحاسبة- جامعة الملك سعود. 2008م ماجستير المحاسبة المهنية المتقدمة- جامعة كوينزلاند للتقنية - أستراليا. 	<ul style="list-style-type: none"> خبرات سابقة وحالية متنوعة في مؤسسات مالية واستثمارية في مجالات المحاسبة والمراجعة .
5	الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي	<ul style="list-style-type: none"> 2020م - العضو المنتدب -شركة دلة البركة للاستثمار القابضة. 2019م - مدير عام شركة قصر الورد - المغرب. 2019م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. 2019م - عضو مجلس إدارة شركة دله للخدمات الصحية . 	<ul style="list-style-type: none"> 1994م-2002م - مدير ائتمان - ائتمان الشركات - البنك السعودي الفرنسي. 2002م-2006م - مساعد مدير عام -ائتمان الشركات - مجموعة ساميا المالية. 2006م -2011م - مساعد الرئيس التنفيذي للاستثمار - شركة دله البركة القابضة. 2011م-2017م - العضو المنتدب والرئيس التنفيذي - شركة أئقان كابيتال. 2018م-2002م - مساعد الرئيس التنفيذي للاستثمار (شركة دله البركة القابضة). 	<ul style="list-style-type: none"> 1993م - بكالوريوس العلوم الطبية - جامعة الملك سعود. 	<ul style="list-style-type: none"> - البنوك التجارية. - ائتمان الشركات. - إدارة الاستثمارات والمصرفية الاستثمارية والاستشارات المالية

م	الاسم	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
6	الأستاذ إبراهيم عبد الله الحديثي	- 2019م - الرئيس التنفيذي لشركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال). - 2019م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة.	- 1983م - 1989م - المدير المالي - الشؤون العسكرية - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. - 1985م - 1995م - مراقب مالي - الشؤون العسكرية - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. - 1995م - 1996م - مساعد مدير إدارة الاستثمار - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. - 1996م - 2009م - مدير إدارة الاستثمار - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. - يونيو 2009م - ديسمبر 2018م - العضو المنتدب - عضو مجلس الإدارة المنتدب - شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال).	- 1983م - بكالوريوس في إدارة الأعمال - محاسبة - جامعة الملك سعود.	خبرات سابقة وحالية في الشؤون المالية والاستثمارية.
7	الأستاذ تركي بن عبد الله الفوزان	- 2012م - رئيس إدارة الاستثمار العقارية - شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي (ميفك كابيتال). - 2019م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة.	- 2004م - 2005م - مسئول عمليات صناديق الاستثمار - مجموعة ساميا المالية. - 2006م - 2007م - مساعد مدير صناديق الاستثمار - بنك البلاد. - 2007م - 2009م - مدير صناديق الاستثمار - شركة كبردي أفريكول السعودي الفرنسي. - 2009م - 2011م - مدير صناديق الاستثمار - شركة الإنماء للاستثمار. - 2011م - 2012م - نائب الرئيس لصناديق الاستثمار - شركة رنا للاستثمار.	- 2003م - بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	خبرات متنوعة في قطاعات الاستثمارات العقارية والصناديق الاستثمارية لدى القطاع المصرفي والشركات الاستثمارية المتخصصة.
8	الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم	- 1995م - عضو مجلس إدارة شركة الأسمنت الأبيض. - 2004م - رئيس مجلس إدارة الشركة المتقدمة للبتروكيماويات. - 2007م - عضو مجلس إدارة - شركة أي جي أي الأردن. - 2013م - رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للخدمات المساندة. - 2017م - عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري. - 2019م - عضو مجلس إدارة ولاء التعاونية للتأمين. - 2020م - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة.	- 1985م - 2002م - عضو مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني. - 1987م - 1994م - عضو مجلس إدارة البنك السعودي الآسياني. - 2007م - 2012م - عضو مجلس إدارة شركة نماء للبتروكيماويات. - 2012م - 2017م - عضو مجلس إدارة شركة الاتفاق للحديد. - 2014م - 2017م - عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.	- بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة كلورادو - الولايات المتحدة الأمريكية - 1978.	خبرات سابقة وحالية في المجالين المالي والاستثماري.
9	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان (*)	- 2010م - الرئيس التنفيذي لبنك الجزيرة. - 2013م - عضو مجلس الإدارة المنتدب لبنك الجزيرة. - 2013م - عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية. - 2019م - عضو مجلس الإدارة - بنك التنمية الاجتماعية.	- 1984-1998م - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد، المنطقة الوسطى، البنك السعودي البريطاني. - 1998-2001م - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالمنطقة الشرقية، مجموعة ساميا المالية. - 2001-2006م - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد، البنك العربي الوطني. - 2006-2010م - عضو مجلس إدارة ساب تكامل. - 2006-2010م - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد، البنك السعودي البريطاني. - 2010م - 2020م - الرئيس التنفيذي لبنك الجزيرة. - 2013م - 2020م - عضو مجلس الإدارة المنتدب - بنك الجزيرة. - 2010م - 2018م - عضو مجلس الإدارة - شركة الجزيرة للأسواق المالية. - 2019م - 2020م - نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة الجزيرة للأسواق المالية.		

ب) أعضاء لجان المجلس الفرعية :

م	الاسم	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
1	المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	- 2016 - رئيس اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة.	- 2015-2019م - عضو اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة. - 2013-2015م - رئيس لجنة إدارة المطاط - بنك الجزيرة.	- بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة الملك سعود - 1976م.	عضو في مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام 1998م إضافة لعضوية اللجنة التنفيذية، وكذلك رئاسته سابقاً للجنة إدارة المطاط، إضافة إلى عضوية العديد من مجالس إدارات شركات ذات أنشطة استثمارية متعددة داخل وخارج المملكة.
2	المهندس/ عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان	- 2016م - عضو اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة. - 2019م - رئيس لجنة المسؤولية الاجتماعية (برنامج خير الجزيرة) - بنك الجزيرة. - 2020م - رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة	- 2004 - 2009م - رئيس لجنة المراجعة - بنك الجزيرة. - 2009 - 2012م - عضو اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة.	- 1989م، بكالوريوس في الهندسة - جامعة الملك سعود.	عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام 2004م ورئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكامل تعاوني، وكذلك المشاركة في عضويات مجالس إدارات شركات استثمارية أخرى متنوعة داخل وخارج المملكة.
3	الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	- 2017م - عضو لجنة المراجعة - شركة مصنع أسطوانات الغاز. - 2018م - عضو لجنة المراجعة - شركة مجد للاستثمار والتطوير العقاري.	- 2019م - 2020م - رئيس لجنة إدارة المطاط - بنك الجزيرة. - 2019م - 2020م - رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة.	- 1983م - بكالوريوس العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - الرياض.	له خبرات سابقة في عدد من المؤسسات المالية والاستشارية والإدارية والتجزئة.
4	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع	- 2020م - رئيس لجنة إدارة المطاط - بنك الجزيرة. - 2018م - عضو اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة. - 2016م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة. - عضو لجنة المراجعة بشركة حسانة. - عضو لجنة المراجعة في شركة مصدر.	- 2010-2013م - عضو لجنة المراجعة الشركة السعودية الفرنسية للتأمين. - 2013-2015م - رئيس لجنة المراجعة - شركة أسمنت الصقوة.	- 2004م - بكالوريوس المحاسبة - جامعة الملك سعود. - 2008م ماجستير المحاسبة المهنية المتقدمة - جامعة كونبرلانغ للتقنية - الولايات المتحدة الأمريكية.	خبرات سابقة وحالية متنوعة في مؤسسات مالية واستثمارية في مجالات المحاسبة والمراجعة.

م	الاسم	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
5	الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي	- 2019م - عضو اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة - 2019م - رئيس لجنة المراجعة لبنك الجزيرة - 2020م - العضو المنتدب - شركة دلة البركة القابضة للاستثمار. - 2020م - المدير العام - شركة قصر الورد - المغرب	- 1994م - 2002م - مدير ائتمان - ائتمان الشركات - البنك السعودي الفرنسي. - 2002م - 2006م - مساعد مدير عام - ائتمان الشركات - مجموعة سامبا المالية. - 2006م - 2011م - مساعد الرئيس التنفيذي للاستثمار - شركة دلة البركة القابضة. - 2011م - 2017م - العضو المنتدب والرئيس التنفيذي - شركة إتقان كابيتال. - 2018م - 2020م - مساعد الرئيس التنفيذي للاستثمار - شركة دلة البركة القابضة.	1993م - بكالوريوس العلوم الطبية - جامعة الملك سعود.	- البنوك التجارية. - ائتمان الشركات. - إدارة الاستثمارات المصرفية والاستثمارية - والاستشارات المالية.
6	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديثي	- 2018م - رئيس اللجنة التنفيذية في شركة البصر للخدمات الطبية. - 2018م - رئيس لجنة المراجعة في شركة البصر للخدمات الطبية. - 2018م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة البصر للخدمات الطبية. - 2020م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة.	- يناير 2019م - حتى 30 يونيو 2019م - رئيس لجنة الحكومة لبنك الجزيرة. - 2019م - 2020م - عضو اللجنة التنفيذية في بنك الجزيرة.	1983م - بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك سعود.	خبرات سابقة وحالية في القطاعين المالي والاستثماري.
7	الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان	- 2019م - عضو لجنة المخاطر في بنك الجزيرة.		2003م - بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	خبرات متنوعة في قطاعات الاستثمارات العقارية والصناديق الاستثمارية لدى القطاع المصرفي والشركات الاستثمارية المتخصصة
8	الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم	- 2020م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت في بنك الجزيرة. - 2020م - عضو اللجنة التنفيذية في بنك الجزيرة. - 2020م - عضو لجنة المخاطر في بنك الجزيرة.	- 2007م - 2018م - عضو اللجنة التنفيذية في بنك الجزيرة. - 2009م - 2011م - عضو لجنة المخاطر في بنك الجزيرة. - 2013م - 2015م - عضو لجنة المخاطر في بنك الجزيرة. - 2016م - 2018م - رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في بنك الجزيرة.	1978 - بكالوريوس إدارة أعمال جامعة كولورادو - الولايات المتحدة	خبرات سابقة وحالية في القطاعين المالي والاستثماري.
9	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان (*)		- 2013-2015م - عضو لجنة إدارة المخاطر - بنك الجزيرة. - 2013-2020م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة. - 2013م - 2020م - عضو اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة.	1984م - بكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض.	خبرات سابقة متنوعة في عدد من المصارف السعودية في كل من مجموعة مصرفية الشركات، مجموعة المصرفية الشخصية، وشبكة الفروع.
10	الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز	- 2012م - عضو لجنة المراجعة - بنك الجزيرة - 2013م - عضو لجنة المراجعة - شركة ملاذ للتأمين. - 2015م - المسئول المالي الأول - شركة التصنيع الوطنية.	- 1983-1999م - مساعد نائب رئيس قسم المالية- شركة سابك. - 2000-2004م - مدير عام الخدمات المشتركة- قسم المحاسبة - سابك - 2004-2009م - مدير عام قسم المالية - سابك. - 2007-2015م - نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة المراجعة - شركة بنبع الوطنية للكيمياويات - بنساب.	1983م - بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك سعود.	له خبرات سابقة متعددة في مجالات المحاسبة والمراجعة في شركات استثمارية متنوعة.
11	الأستاذ/ طه بن محمد أزهري	- 2012م - عضو لجنة المراجعة - بنك الجزيرة. - 2015م - كبير المدراء الماليين - شركة الطيران المدني السعودي القابضة. - 2017م - عضو مجلس الإدارة - شركة باتك للأعمال اللوجستية والاستثمار. - 2017م - عضو مجلس الإدارة - شركة زهرة الواحة.	- 1993-1995م - مدقق مالي خارجي- شركة آرثر أندرسون - الرياض. - 1995-1998م - مدقق مالي داخلي- مجموعة سامبا المالية. - 8-2001م - مسؤول الالتزام وضمان الجودة- مجموعة سامبا المالية. - 1999-2001م - مدقق مالي داخلي- مجموعة سامبا المالية. - 2001-2004م - مدير التدقيق الداخلي ومجموعة المخاطر - مجموعة العثيم التجارية. - 4-2008م - مدير عام قسم المالية- الشركة السعودية للمتاجر الشاملة (كارفور). - 2008-2015م - المستشار الاقتصادي للرئيس التنفيذي- شركة المياه الوطنية. - 2013-2016م - عضو لجنة المراجعة- شركة الجزيرة للأسواق المالية.	1993م - بكالوريوس محاسبة- جامعة الملك سعود.	لديه خبرات سابقة متنوعة في المحاسبة والمراجعة لدى العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية داخل وخارج المملكة.
12	الأستاذ/ عبد الوهاب بن عبد الكريم البتيري	- 2020م - عضو لجنة المخاطر - بنك الجزيرة - 2020م - عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعات البتروكيمياوية NATPET - 2015م - عضو مجلس إدارة شركة اللجين القابضة. - 2015م - عضو مجلس إدارة - مجموعة السنبلة. - 2015م - شريك تنفيذي - شركة شركاء وتر الأعمال للتجارة المحدودة. - 2014م - رئيس مجلس الإدارة - شركة أصول وبخيت الاستثمارية - 2013م - عضو مجلس إدارة - شركة تضامن الهمة المحدودة - 2004م - عضو مجلس إدارة - شركة منافذ لسيارات الإسعاف والمعاقين - 2019م - عضو مجلس إدارة - شركة مجموعة كابلات الرياض	- 2002م - 2004م - أخصائي استثمارات - البنك السعودي الأمريكي (سامبا). - 2004م - 2014م - عضو اللجنة التنفيذية - شركة مكتب العائلة/البحرين. - 2018م - 2020م - نائب رئيس اللجنة الاستشارية - هيئة السوق المالية .	2010م - ماجستير- إدارة أعمال- كلية لندن للأعمال (London Business School)	لديه خبرات سابقة متنوعة في المحاسبة والمراجعة لدى العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية داخل وخارج المملكة.

* انتهت عضوية الأستاذ/ نبيل الحوشان في مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 07 أكتوبر 2020م.

م	الاسم	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
12	الأستاذ/ عبد الوهاب بن عبد الكريم البتيري	<ul style="list-style-type: none"> - 2020م - عضو لجنة المخاطر - بنك الجزيرة - 2020م - عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعات البتروكيمياوية NATPET - 2015م - عضو مجلس إدارة شركة اللجين الفايفة. - 2015م - عضو مجلس إدارة - مجموعة السنبلية. - 2015م شريك تنفيذي - شركة شركاء وتر الأعمال للتجارة المحدودة. - 2014م - رئيس مجلس الإدارة- شركة أصول و بخت الاستثمارية - 2013م - عضو مجلس إدارة- شركة تضامن الهممة المحدودة - 2004م - عضو مجلس إدارة - شركة منافذ لسيارات الإسعاف والمعاقين - 2019م - عضو مجلس إدارة- شركة مجموعة كابلات الرباض 	<ul style="list-style-type: none"> - 2002م - 2004م أخصائي استثمارات - البنك السعودي الأمريكي (سامبا). - 2004م- 2014م - عضو اللجنة التنفيذية- شركة مكتب العائلة/البحرين. - 2018م- 2020م- نائب رئيس اللجنة الاستشارية- هيئة السوق المالية . 	<ul style="list-style-type: none"> - 2010م - ماجستير- إدارة أعمال- كلية لندن للأعمال (London Business School) 	<ul style="list-style-type: none"> لديه خبرات سابقة متنوعة في المحاسبة والمراجعة لدى العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية داخل وخارج المملكة.
13	الأستاذ/ طارق بن عبدالرحمن الشبيلى	<ul style="list-style-type: none"> - 2020م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت- بنك الجزيرة - 2013م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت- شركة الجزيرة للتكامل التعاوني - 2020م - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت- شركة الجزيرة للأسواق المالية 	<ul style="list-style-type: none"> - 1982م - 1984م - مراقب التعويضات والحوافز - مشروع بترولاين للزيت الخام. - 1984م - أكتوبر 1987م - مساعد مدير العلاقات الصناعية - شركة مصفاة بترومين موبيل- ينبع. - 1987م - ديسمبر 1989م - مدير شؤون الموظفين - شركة بترومين - رابع. - 1990م - يناير 1993م - مدير عام الموارد البشرية والتخطيط والاستقدام - شركة سمارك. - 1993م - يوليو 1994م - نائب المدير العام للمالية والإدارة - شركة بترونال - سمارك. - 1994م - ديسمبر 1995م - نائب المدير العام للمشروع الخاصة - شركة مدا للتجارة المحدودة - لندن UK. - 1996م - مايو 1997م - المساعد التنفيذي لنائب الرئيس - شركة الموارد الفايفة. - 1997م - أبريل 2008م - البنك السعودي البريطاني - مدير عام إدارة الموارد البشرية. - مارس -سبتمبر 2009م - مدير عام الموارد البشرية -شركة تداول TADAWUL. - 01 مارس 2010م - 31 أكتوبر 2020م - رئيس مجموعة الموارد البشرية بنك الجزيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - 1981م - بكالوريوس علوم في إدارة الأعمال - جامعة ولاية أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية 	<ul style="list-style-type: none"> لديه خبرات سابقة متنوعة في مجال الموارد البشرية.
14	الأستاذ/ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق	<ul style="list-style-type: none"> - 2013م - عضو لجنة المسؤولية الاجتماعية (برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة) - بنك الجزيرة . 	<ul style="list-style-type: none"> - 1996 - 1998م - مساعد مدير عام الإدارة العامة لشؤون المنظمات الدولية- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. - 1998 - 2005م - مدير عام الإدارة العامة للمنظمات الدولية - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. - 1996 - 2005م - عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. - 2005 - 2006م - المشرف العام على إدارة العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي-وزارة الشؤون الاجتماعية. - 2005 - 2007م مدير عام التعاون الدولي-وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية. - 2007 - 2011م - وكيل الوزارة المساعد- وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية. - 2001 - 2013م - وكيل الوزارة- وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية. - 2013 - 2017م - عضو مجلس الشورى. 	<ul style="list-style-type: none"> - 1982م بكالوريوس خدمة اجتماعية-جامعة الملك سعود. - 1984م - دبلوم تنمية المجتمع - مركز التدريب والبحوث التطبيقية. - 1991م - دبلوم التنمية الدولية- جامعة ميزوري كولومبيا- الولايات المتحدة الأمريكية. - 1992م - ماجستير تنمية المجتمع - جامعة ميزوري كولومبيا- الولايات المتحدة الأمريكية. 	<ul style="list-style-type: none"> له خبرات سابقة في أقسام وزارة الشؤون الاجتماعية إضافة إلى عضوية العديد من الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بالعمل المجتمعي.
15	الدكتور فهد بن علي العليان	<ul style="list-style-type: none"> - 2016م -عضو لجنة المسؤولية الاجتماعية (برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة) - بنك الجزيرة . - 2017م -عضو مجلس إدارة جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي. - 2018م -عضو مجلس إدارة نادي الشباب - 2020م - عضو مجموعة عمل المجلس العام للاستدامة - المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. 	<ul style="list-style-type: none"> - 2003م - مدير المشروع الوطني الثقافي لتجديد الصلة بالكتاب مكتبة الملك عبدالعزيز العامة - 2003-2007م - مستشار غير متفرغ وزارة التعليم العالي - 2005-2014م - عضو مجلس إدارة نادي الشباب (المشرف العام على المسؤولية الاجتماعية) - 2005-2008م - وكيل عمادة المركز الجامعي للخدمة المجتمعية والتعليم المستمر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية - 2001-2018م - عضو هيئة التدريس - كلية العلوم الاجتماعية/كلية التربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية 	<ul style="list-style-type: none"> - 1990م بكالوريوس كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. - 1995م ماجستير - علم اللغة التطبيقي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. - 2001م دكتوراه- التربية- جامعة أوهايو - الولايات المتحدة الأمريكية 	<ul style="list-style-type: none"> له خبرات متعددة في المجال الأكاديمي والتعليمي ومجال البحوث والدراسات بالإضافة لعضويات لعدة جهات مرتبطة بالعمل التنموي والاجتماعي، ومشاركات ثقافية وعلمية.

ج) الإدارة التنفيذية:

الأستاذ / نايف بن عبدالكريم العبدالكريم
المنصب: الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

المؤهلات العلمية والمهنية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1995م	بكالوريوس	إدارة مالية	جامعة الملك سعود
2001م	ماجستير	إدارة الأعمال	جامعة ولاية إلينوي بالولايات المتحدة

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2001م - 2004م	مدير علاقات الإئتمان	بنك الرياض	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2004م - 2011م	المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى - الخدمات المصرفية للأفراد	البنك الأهلي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2011م - 2012م	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة	بنك ساب	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2012م - 2013م	مدير عام الفروع و إدارة الثروات	بنك ساب	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2014م - 2019م	مدير عام الخدمات المصرفية و إدارة الثروات	بنك ساب	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2019م - 2020م	نائب العضو المنتدب للخدمات المصرفية وإدارة الثروات	بنك ساب	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2014م - 2017م	عضو مجلس الإدارة / عضو اللجنة التنفيذية	ساند	شركة مساهمة مقفلة	الخدمات المالية
2012م - 2018م	رئيس مجلس المديرين	وكالة ساب للتأمين	شركة ذات مسؤولية محدودة	الخدمات المالية
2016م - 2018م	عضو مجلس الإدارة / عضو اللجنة التنفيذية	ساب للتكافل	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2017م - 2019م	عضو مجلس الإدارة	HSBC إنتش إس بي سي العربية السعودية	شركة مساهمة مقفلة	الخدمات المالية
2017م - 2020م	عضو مجلس الإدارة	سمة	شركة مساهمة مقفلة	الخدمات المالية

المناصب الحالية				
تاريخ التعيين / الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2020م - حتى تاريخه	الرئيس التنفيذي	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / ياسر بن علي الحديثي
المنصب: رئيس مجموعة الخزينة

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1994م	بكالوريوس	محاسبة	جامعة الملك سعود بالرياض، بالمملكة العربية السعودية

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
1994م - 2001م	تقلد عدة مناصب كان آخرها مدير تداول المشتقات	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2001م - 2008م	رئيس إدارة المتاجرة في مجموعة الخزينة	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2008م - 2009م	رئيس مجموعة الخزينة	البنك العربي الوطني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2009م - 2010م	إدارة أعمال خاصة	شركة إعمار للاستثمار	شركة ذات مسؤولية محدودة	الاستثمار

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/ الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس مجموعة الخزينة	2010م

الأستاذ / حمد بن عبدالعزيز العجاني

المنصب: رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1984م	بكالوريوس	إدارة أعمال	كلية نوكسفيل، تينيسي، الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب السابقة				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	فترة الخدمة
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك السعودي البريطاني	كبير التنفيذيين في قسم البطاقات الائتمانية كبير التنفيذيين في قسم خدمات الائتمان للمستهلكين كبير التنفيذيين في قسم منتجات البطاقات الائتمانية	1994م – 2002م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك السعودي البريطاني	كبير التنفيذيين في قسم البريمير	2002م – 2004م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك السعودي البريطاني	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة	2004م – 2011م

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/ الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	2012م

الأستاذ / خالد بن عثمان العثمان

المنصب: رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
2012م	ماجستير	إدارة أعمال	كلية لندن للأعمال بالمملكة المتحدة

المناصب السابقة				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	فترة الخدمة
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك السعودي الفرنسي	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة الوسطى	2003م – 2006م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك الأهلي التجاري	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة الوسطى	2006م – 2008م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك البلاد	رئيس شبكة فروع الخدمات المصرفية للأفراد	2008م – 2010م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس شبكة فروع الخدمات المصرفية للأفراد	2010م – 2011م

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/ الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	2011م

الأستاذ / حازم بن عبدالعزيز المقرن

المنصب: رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1995م	بكالوريوس	نظم معلومات حاسب	جامعة الملك سعود

المناصب السابقة				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	فترة الخدمة
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	مجموعة سامبا المالية	مدير علاقة أول (مساعد المدير العام)	1995م – 2003م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الخليج الدولي	نائب الرئيس وقائد فريق في مجموعة تمويل الشركات	2003م – 2008م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى مصرفية الشركات	2008م – 2018م

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/ الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية	2018م

الأستاذ / أحمد بن سفيان عبدالرزاق الحسن

المنصب: مسؤول العمليات الأول

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
2002م	بكالوريوس	علوم حاسب آلي	جامعة الملك سعود

المناصب السابقة				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	فترة الخدمة
حكومي	هيئة حكومية	البنك المركزي السعودي	محلل نظم	2002م – 2005م
حكومي	هيئة حكومية	نظام سداد للمدفوعات	مدير تقنية المعلومات	2005م – 2009م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك السعودي البريطاني (ساب)	مدير تطوير القنوات المصرفية	2009م – 2011م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس قسم التحول اللوجستي	فبراير 2011م - يونيو 2011م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس قسم المعلومات والتقنية	يونيو 2011م – 2017م

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/ الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	مسؤول العمليات الأول	2017م

الأستاذ / شاهد أمين

المنصب: المسؤول المالي الأول

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1990م	بكالوريوس	اقتصاد	جامعة وست لندن
1997م	عضو FCCA	المحاسبة	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
1990م – 1993م	برنامج خريجي المالية	بريتيش برودكاستينج كوربوريشن	حكومي	إعلام
1993م – 1997م	محاسب	ديكسونز كارفون	شركة مساهمة مدرجة -بريطانيا	قطاع التجزئة
1997م – 1998م	محلل مالي	هاسبرو	شركة مساهمة مدرجة -بريطانيا	قطاع التوزيع
1998م – 2000م	مستشار أول	مجموعة لورين الاستشارية	شركة مساهمة	الاستشارات المالية
2000م – 2002م	مستشار أول	بي آيه الاستشارية	شركة خاصة	الاستشارات المالية
2002م – 2007م	رئيس قسم إدارة التكلفة ومنتسق تمويل	مجموعة أثنس أس بي سي - فرع لندن، تمت إعارته لفرع المجموعة بالمملكة العربية السعودية	شركة مساهمة	المصارف والخدمات المالية
2007م – 2010م	رئيس قسم تطوير المنتجات التمويلية	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2010م – 2012م	نائب الرئيس التنفيذي للتمويل والتخطيط الاستراتيجي	بنك الهلال	شركة مساهمة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/ الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	المسؤول المالي الأول	2012م

الأستاذ / خالد بن عمر المقرن

المنصب: رئيس المجموعة القانونية

المؤهلات العلمية والمهنية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1990م	بكالوريوس	قانون	جامعة الملك سعود، في المملكة العربية السعودية
1998م	ماجستير	قانون	الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب السابقة				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	فترة الخدمة
الحكومي	جهة حكومية	صندوق التنمية الصناعية السعودي	مساعد مستشار قانوني	1994م - 1995م
الطاقة	شركة مساهمة مغلقة	الشركة العربية للاستثمارات البترولية	باحث قضايا	1995م - 1999م
الطاقة	شركة مساهمة مغلقة	الشركة العربية للاستثمارات البترولية	مستشار قانوني	1999م - 2001م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	مجموعة سامبا المالية	مدير أول	2001م - 2002م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	مجموعة سامبا المالية	مدير الإدارة القانونية بالإدارة	2002م - 2004م
الحكومي	هيئة حكومية	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	مستشار قانوني ومدير إدارة حل الخلافات	2004م - 2005م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك البلاد	رئيس المجموعة القانونية وأمين عام مجلس الإدارة	2005م - 2010م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس المجموعة القانونية وأمين عام مجلس الإدارة	2012م - 2019م

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس المجموعة القانونية	2010م

د. فهد بن علي العليان

المنصب: رئيس المجموعة الشرعية والمسؤولية الاجتماعية

المؤهلات العلمية				
العام	المؤهل	المجال	الجامعة	
1990م	بكالوريوس	التعليم	كلية الشريعة - جامعة الإمام	
1995م	ماجستير	التعليم	علم اللغة التطبيقي - جامعة الإمام	
2001م	دكتوراه	التعليم	جامعة أوهايو، في الولايات المتحدة الأمريكية	

المناصب السابقة				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	فترة الخدمة
خيري	مؤسسة خيرية	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	مدير المشروع الوطني الثقافي لتجديد الصلة بالكتاب	2003م
التعليم	مؤسسة حكومية	وزارة التعليم العالي	مستشار غير متفرغ	2003م - 2007م
التعليم	مؤسسة حكومية	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	وكيل عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر	2005م - 2008م
التعليم	مؤسسة حكومية	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	عضو هيئة التدريس بكلية التربية والعلوم الاجتماعية	2001 - 2018م

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس المسؤولية الاجتماعية	2008م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	رئيس مجموعة الشريعة والمسؤولية الاجتماعية	2015م
خيري	جمعية خيرية	جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي	عضو مجلس إدارة	2017م
الرياضة والشباب	مؤسسة حكومية	نادي الشباب	عضو مجلس إدارة	2018م
منظمة غير ربحية	منظمة متخصصة	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.	عضو مجموعة عمل المجلس العام للاستدامة	2020م

الأستاذ / عبدالعزيز بن سليمان الزمام
المنصب: رئيس مجموعة المراجعة الداخلية

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
2007م	ماجستير	أمن المعلومات	جامعة لندن رويال هولواي - المملكة المتحدة

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2002م – 2010م	مفتش بنكي	البنك المركزي السعودي	هيئة حكومية	القطاع المصرفي
2010م – 2013م	أخصائي تدقيق	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة حكومية	الاتصالات وتقنية المعلومات
2013م – 2019م	نائب رئيس قسم مراجعة	بنك الرياض	شركة مساهمة مدرجة	البنوك

المناصب الحالية				
تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
مارس 2019م	رئيس مجموعة المراجعة الداخلية	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / أسامة بن خضر الإبراهيم
المنصب: رئيس مجموعة إدارة المخاطر

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1994م	بكالوريوس	الإدارة الصناعية	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
1996م – 2006م	تقلد عدة مناصب بما فيها مدير علاقات العملاء ورئيس قسم علاقات العملاء	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2006م – 2008م	رئيس الخدمات المصرفية للشركات للمنطقة الوسطى	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2008م – 2014م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات في المملكة	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية				
تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2017م	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / سامي بن حمد الراجحي

المنصب: رئيس مجموعة فوري لخدمات تحويل الأموال

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
2002م	دبلوم تجاري	المصرفية	معهد نبراس الثانوي التجاري بالرياض، بالمملكة العربية السعودية
2003م	دبلوم مصرفي	المصرفية	الأكاديمية العربية المالية للعلوم المصرفية والمالية، بالمملكة الأردنية الهاشمية

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
1990م - 1993م	مشرف إدارة العمليات	بنك الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
1993م - 1996م	مشرف مركز حوالات	بنك الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
1996م - 2006م	مدير مراكز الحوالات	بنك الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2006م - 2007م	مدير إدارة الوساطة	مصرف الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2007م - 2007م	مدير إدارة التحويل	البنك الأهلي التجاري	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2008م - 2013م	مدير عام قطاع إنجاز	بنك البلاد	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية				
تاريخ التعيين/ الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2013م	رئيس مجموعة فوري	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / محمد بن إبراهيم العبيد

المنصب: رئيس مجموعة الحوكمة وأمين عام مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1990م	بكالوريوس العلوم الإدارية	العلوم الإدارية	جامعة الملك سعود - الرياض

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
1993 - 2004م	عدة وظائف قيادية	البنك السعودي البريطاني "ساب"	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2004م - 2014م	نائب الأمين العام ورئيس إدارة الالتزام	البنك السعودي البريطاني "ساب"	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2015م - 2017م	الأمين العام	البنك السعودي البريطاني "ساب"	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية				
تاريخ التعيين/ الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2017م	عضو لجنة المراجعة	شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري	شركة مساهمة مغلقة	الخدمات المالية
2019م	رئيس مجموعة الحوكمة وأمين عام مجلس الإدارة	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / لؤي بن إبراهيم النمري

المنصب: رئيس مجموعة الموارد البشرية المكلف

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
2010م	بكالوريوس	إدارة أعمال	الجامعة العربية المفتوحة

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
1994م - 2002م	مدير خدمة العملاء	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2002م - 2004م	مدير المبيعات عبر الهاتف	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2004م - 2005م	مدير التحصيل الداخلي	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2005م - 2009م	رئيس الهاتف المصرفي	البنك العربي الوطني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2009م - 2010م	رئيس المبيعات المباشرة	البنك السعودي البريطاني "ساب"	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2011م - 2017م	رئيس مركز الاتصال ومبيعات الهاتف	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
2017م - 2020م	رئيس إدارة التحصيل ومعالجة الديون	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية				
تاريخ التعيين/ الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2020م	رئيس مجموعة الموارد البشرية المكلف	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / حمد بن إبراهيم العيسى

المنصب: رئيس مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المؤهلات العلمية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
2002م	بكالوريوس	الطاسب الآلي	جامعة الملك سعود - الرياض

المناصب السابقة				
فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2016م - 2020م	رئيس مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	بنك البلاد	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية				
تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
2020م	رئيس مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان

المنصب: الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب *

المؤهلات العلمية والمهنية			
العام	المؤهل	المجال	الجامعة
1984م	بكالوريوس	محاسبة	جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

المناصب السابقة				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	فترة الخدمة
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك السعودي البريطاني	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالمنطقة الوسطى	1984م - 1998م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	مجموعة سامبا المالية	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالمنطقة الشرقية	1998م - 2001م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك العربي الوطني	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد	2001م - 2006م
التأمين	شركة مساهمة مدرجة	شركة ساب للتكافل	عضو مجلس إدارة	2006م - 2010م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	البنك السعودي البريطاني	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد	2006م - 2010م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	2013م - 2015م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	عضو لجنة إدارة المخاطر	2013م - 2015م

المناصب الحالية				
القطاع	الكيان القانوني	الشركة/الجهة	المنصب	تاريخ التعيين/الانضمام
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	الرئيس التنفيذي	2010م - 2020م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	عضو اللجنة التنفيذية	2013م - 2020م
المصارف والخدمات المالية	شركة مساهمة مدرجة	بنك الجزيرة	العضو المنتدب	2013م - 2020م
الخدمات المالية	شركة مساهمة مغلقة	شركة الجزيرة للأسواق المالية	عضو مجلس إدارة	2013م - 2020م

* تم قبول استقالة الأستاذ / نبيل بن داود الحوشان من منصبه كرئيس تنفيذي وعضو منتدب في 7 أكتوبر 2020م



4) وصف مختصر لاختصاصات ومهام لجان المجلس

1- اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة وفق أحكام النظام الأساس ولوائح عملها من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة يتم اختيارهم بواسطة المجلس، ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاتها وصلاحياتها. ويقع على عاتق اللجنة التنفيذية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها مراقبة تطبيق الاستراتيجية والسياسات التي يضعها مجلس الإدارة و مراقبة أداء البنك والتوصية بالميزانية وخطة العمل المقدمة للعام المالي والتأكد من مدى تنفيذها لسياسات مجلس الإدارة إضافة إلى مراقبة كفاءة تنفيذ معايير وسياسات الرقابة الداخلية، وتعد اللجنة (6) اجتماعات في العام على الأقل، وراعي مجلس إدارة البنك إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية في الربع الرابع من العام 2020م لتصبح كل من (المهندس/ طارق القصبي - رئيساً، وعضوية كل من المهندس/ عبدالمجيد السلطان، الأستاذ/ عادل دهلوي، الأستاذ/ إبراهيم الشايح، والأستاذ/ خليفة الملحم).

وقد عقدت اللجنة (11) اجتماعات خلال العام 2020م حضرها أعضاء اللجنة حسب ما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	الصفة وطبيعة العضوية	عدد الاجتماعات										
		الاجتماع الأول 2020/1/22م	الاجتماع الثاني 2020/2/19م	الاجتماع الثالث 2020/4/15م	الاجتماع الرابع 2020/5/17م	الاجتماع الخامس 2020/6/17م	الاجتماع السادس 2020/8/23م	الاجتماع السابع 2020/9/16م	الاجتماع الثامن 2020/10/21م	الاجتماع التاسع 2020/11/18م	الاجتماع العاشر 2020/12/16م	الاجتماع الحادي عشر 2020/12/30م
1 المهندس/طارق بن عثمان القصبي	رئيس اللجنة	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
2 المهندس/ عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان	عضو	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
3 الأستاذ/عادل بن سعود عبد الحميد دهلوي	عضو	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
4 الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم (*)	عضو	-	-	-	-	-	-	-	√	√	√	√
5 الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايح (*)	عضو	-	-	-	-	-	-	-	-	√	√	√
6 الأستاذ/إبراهيم بن عبد الله الحديثي (*)	عضو	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
7 الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان (*)	عضو	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√

(*) راعى المجلس إعادة تشكيل اللجنة اعتباراً من 12 نوفمبر 2020م بانضمام كل من الأستاذ/ خليفة الملحم، والأستاذ/ إبراهيم الشايح، بديلين للأستاذ/ إبراهيم الحديثي والأستاذ/ نبيل الحوشان.

2- لجنة المراجعة:

تتشكل لجنة المراجعة بحكم لائحة وقواعد عملها من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتقوم بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباته الإشرافية فيما يخص سلامة القوائم المالية للبنك ومؤهلات واستقلالية مراجعي حسابات البنك، وأداء ضوابط وإجراءات الإفصاح بالبنك وفعالية المراجعة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين وكفاية أنظمة البنك المحاسبية الداخلية والضوابط المالية، والإشراف على إدارة الالتزام والتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك وتقييم مدى اتساقها والسياسات الأخلاقية والمتطلبات القانونية والنظامية.

وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية «الحادية والستون» في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 ديسمبر 2020م على موافقة قواعد ولائحة عمل ومهام لجنة المراجعة. وتقوم اللجنة بمراجعة القوائم المالية الربعية والسنوية للبنك وتساعد مجلس الإدارة في القيام بالتقويم والمراجعة السنوية لفعالية أجهزة الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المتوقعة ووضع الخطط الاستراتيجية لمواجهة تلك المخاطر.

كما عكست نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك مستويات جيدة ومقبولة. وضمن هذا الإطار يتبنى بنك الجزيرة كافة السياسات والإجراءات المطلوبة من مختلف الجهات النظامية إضافة إلى أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

وتتكون لجنة المراجعة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعضوين مستقلين من خارج المجلس. وتعد اللجنة (4) اجتماعات في العام على الأقل، ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من مسؤول إدارة المراجعة الداخلية ومسؤول الإدارة المالية بشكل مستمر، كما ويحضرها الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة. وقد تم تشكيل لجنة المراجعة ضمن هذه الدورة من كل من (الأستاذ/ عادل دهلوي – رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ/ فواز الفوز والأستاذ/ طه أزهرى) والذي صادقت عليه الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 19 ديسمبر 2018م، وعقدت اللجنة (5) اجتماعات خلال عام 2020م حضرها الرئيس والأعضاء كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاسم	الصفة وطبيعة العضوية	الاجتماع الأول 2020/1/27م	الاجتماع الثاني 2020/4/1م	الاجتماع الثالث 2020/5/20م	الاجتماع الرابع 2020/7/20م	الاجتماع الخامس 2020/10/20م
1 الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي	رئيس اللجنة	√	√	√	√	√
2 الأستاذ/ فواز بن محمد الفوز	عضو اللجنة	√	√	√	√	√
3 الأستاذ/ طه بن محمد أزهرى	عضو اللجنة	√	√	√	√	√

3) لجنة الترشيحات والمكافآت:

يقوم مجلس الإدارة وفق ما أوكل له من مهام بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت والمكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من مجلس الإدارة وخارجه، ويتم تعيينهم بعد الحصول على عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي (ساما). وتتركز مهام واختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت في التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، والمراجعة السنوية عن الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، و تقييم فعالية مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه ومراجعة هيكلية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى، وربط التوصية بالتعيين بالمهارات المناسبة والقدرات والمؤهلات المطلوبة، ووضع ومراجعة سياسات المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية «الحادية والستون» في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 ديسمبر 2020م على موافقة قواعد عمل ومهام لجنة الترشيحات والمكافآت، وتعد اللجنة اجتماعين على الأقل في العام.

وقد تم تعيين أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 07 جمادى الأولى 1440هـ الموافق 13 يناير 2019م، وراعى مجلس إدارة البنك إعادة تشكيل اللجنة في الربع الرابع من العام 2020م ليصبح تشكيلها من كل من (المهندس عبدالمجيد السلطان – رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ/ خليفة الملحم، الأستاذ/ إبراهيم الحديثي، الأستاذ/ إبراهيم الشايح، والأستاذ/ طارق الشبيلي). وعقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال العام 2020م حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	الصفة وطبيعة العضوية	عدد الاجتماعات		
		الاجتماع الأول 2020/2/23م	الاجتماع الثاني 2020/6/29م	الاجتماع الثالث 2020/12/1م
1 المهندس عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان	رئيس اللجنة	-	-	√
2 الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايح	عضو اللجنة	√	√	√
3 الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم	عضو اللجنة	-	-	√
4 الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله الحديثي	عضو اللجنة	-	-	√
5 الأستاذ/ طارق بن عبدالرحمن الشبيلي	عضو اللجنة – من خارج المجلس	-	-	√
6 الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد (*)	رئيس اللجنة	√	√	-

(*) راعى المجلس إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت اعتباراً من 12 نوفمبر 2020م بانضمام كل من المهندس/ عبدالمجيد السلطان والأستاذ/ خليفة الملحم، والأستاذ/ إبراهيم الحديثي والأستاذ/ طارق الشبيلي وانتهاء عضوية الأستاذ/ عبدالله الرشيد.

4- لجنة إدارة المخاطر:

بحسب لأئحة وقواعد عملها فتتشكل لجنة المخاطر من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتعد (4) اجتماعات في العام على الأقل، وتقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإيفاء بمسؤوليات الإشراف على المخاطر الكامنة في عمل البنك وعمليات الرقابة فيما يتعلق بمثل هذه المخاطر، وتتركز مهامها ومسؤولياتها في الإشراف والمراقبة – مراجعة قابلية البنك لإدارة وتحمل المخاطر بناءً على التحليل المقدم عن مدى إدارة المخاطر وصياغة السياسات المناسبة لتطبيقها – اعتماد نظام التصنيف المعمول به في البنك والسياسات الأساسية لإدارة الأصول والالتزامات كما تم تطويرها بواسطة لجنة الأصول والالتزامات – مراجعة حالات التعرض للمخاطر المالية الهامة وغيرها من حالات التعرض للمخاطر والخطوات التي اتخذتها الإدارة لمراقبة وضبط وإعداد التقارير عن حالات التعرض للمخاطر بما في ذلك، دون حصر، مراجعة الاعتماد والسوق والائتمان والسيولة والسمعة والتشغيل والتزوير والمخاطر الاستراتيجية، وتقديم حالات التعرض للمخاطر والتحمل واعتماد التعاملات المناسبة أو القيود التجارية – مراجعة نطاق عمل إدارة المخاطر وأنشطتها المستهدفة في ما يتعلق بأنشطة إدارة المخاطر الخاصة بالبنك.

وقد تم تعيين أعضاء لجنة المخاطر ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 07 جمادى الأولى 1440هـ الموافق 13 يناير 2019م، وراعى مجلس إدارة البنك إعادة تشكيل اللجنة في الربع الرابع من العام 2020م لتصبح مشكلة من كل من (الأستاذ/ إبراهيم الشايح – رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ/ خليفة الملحم، الأستاذ/ تركي الفوزان، والأستاذ/ عبدالوهاب البتيري). وعقدت اللجنة (5) اجتماعات خلال عام 2020م حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	الصفة وطبيعة العضوية	عدد الاجتماعات				
		الاجتماع الأول 2020/02/20م	الاجتماع الثاني 2020/03/17م	الاجتماع الثالث 2020/05/12م	الاجتماع الرابع 2020/09/13م	الاجتماع الخامس 2020/12/10م
1 الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايح	رئيس اللجنة	√	√	√	√	√
2 الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان	عضو اللجنة	√	√	√	√	√
3 الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم	عضو اللجنة	-	-	-	-	√
4 الأستاذ/ عبدالوهاب بن عبدالكريم البتيري	عضو اللجنة - من خارج المجلس	-	-	-	-	√
5 الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد (*)	رئيس اللجنة	√	√	√	√	-

(*) راعى المجلس إعادة تشكيل لجنة المخاطر اعتباراً من 12 نوفمبر 2020م بانضمام كل من الأستاذ/ خليفة الملحم، والأستاذ/ عبدالوهاب البتيري وانتهاء عضوية الأستاذ/ عبدالله الرشيد.



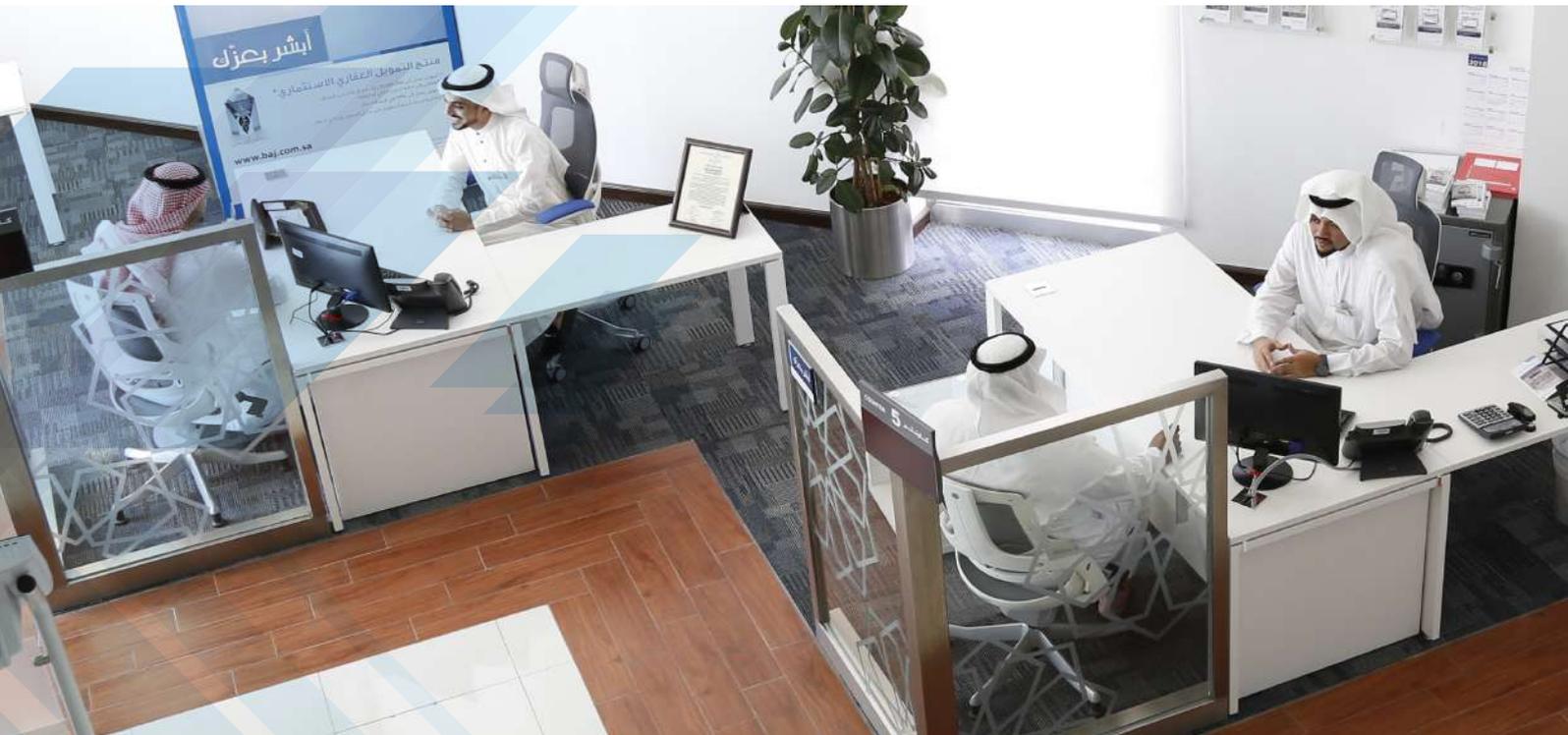
5- لجنة المسؤولية الاجتماعية (برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة):

بحسب ما نصت عليه لائحة وقواعد عمل لجنة المسؤولية الاجتماعية فتتشكل اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتعد (4) اجتماعات في العام على الأقل، ويناط بها مساعدة مجلس الإدارة للاطلاع بمسؤولياته الاجتماعية المتعلقة (برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة) حيث تتمثل مسؤوليات اللجنة في رسم السياسات والإجراءات المتعلقة بأنشطة وبرنامج المسؤولية الاجتماعية، واعتماد الميزانية السنوية لبرنامج خير

الجزيرة لأهل الجزيرة، وإقرار الخطة السنوية للبرنامج، واتخاذ الحلول المناسبة حيال العوائق التي قد تعترض برامج المسؤولية الاجتماعية، ومراجعة أهداف البرنامج من خلال تفعيل وإبراز دور البنك في خدمة المجتمع، والإسهام والمشاركة الفاعلة في برامج المسؤولية الاجتماعية على مستوى المملكة، ومد جسور التعاون والتواصل بين البنك والهيئات المعنية بتلك البرامج، وإقامة الشراكات النوعية مع الجمعيات والهيئات الخيرية في المملكة التي تسهم في إبراز دور القطاع الخاص في دفع مسيرة المسؤولية الاجتماعية، وتهيئة البيئة المناسبة لاستيعاب الشباب وتأهيلهم لسوق العمل، وتقديم برامج مميزة موجهة لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، والرفع لمجلس الإدارة بتقرير سنوي عن أنشطة وبرامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة).

وقد تم تعيين أعضاء لجنة المسؤولية الاجتماعية ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 07 جمادى الأولى 1440هـ الموافق 13 يناير 2019م وأعضائها هم (المهندس عبدالمجيد السلطان - رئيساً، وعضوية كل من الأستاذ/ عبدالعزيز الهدلق، والدكتور فهد العليان). وقد عقدت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2020م حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	الصفة وطبيعة العضوية	عدد الاجتماعات			
		الاجتماع الأول 2020/1/26م	الاجتماع الثاني 2020/5/4م	الاجتماع الثالث 2020/9/20م	الاجتماع الرابع 2020/12/13م
1 المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	رئيس اللجنة	√	√	√	√
2 الأستاذ/ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق	عضو اللجنة - من خارج المجلس	√	√	√	√
3 الدكتور/ فهد بن علي العليان	عضو اللجنة - من خارج المجلس	√	√	√	√



5) أسماء الشركات داخل المملكة أو خارجها التي يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضواً في مجالس إدارتها الحالية أو السابقة أو من مديريها، باستثناء عضويته في بنك الجزيرة

اسم العضو	أسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً في مجالس إدارتها الحالية أو من مديريها	داخل المملكة / خارج المملكة	الكيان القانوني (مساهمة مدرجة/ مساهمة غير مدرجة/ ذات مسؤولية محدودة/.....)	أسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً في مجالس إدارتها السابقة أو من مديريها	داخل المملكة / خارج المملكة	الكيان القانوني (مساهمة مدرجة/ مساهمة غير مدرجة/ ذات مسؤولية محدودة/.....)
المهندس/ طارق بن عثمان القصبني	- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - شركة دله للخدمات الصحية. - شركة عطاء التعليمية. - شركة رزم للاستثمار. - الشركة الفنية لتوطين التقنية . - شركة البلد الأمين للتنمية والتطوير العمراني . - شركة جامعة المملكة (مملكة البحرين). - شركة آر ذي إم فايريمينكول - أنونيم سيركيتي (تركيا) Anonim Sirketi - شركة قايريمينكول باليريملاي في تاييساريت أي إس NEBA Gerimenkul - Yatirimlari VE Ticaret A.S. (تركيا)	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة خارج المملكة خارج المملكة	شركة مساهمة مغلقة شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة مغلقة	- شركة الجزيرة للأسواق المالية. - شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة. - شركة سرب للاستثمار العقاري.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة خارج المملكة خارج المملكة	مؤسسة حكومية شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة مغلقة شركة ذات مسؤولية محدودة شركة مساهمة مغلقة شركة ذات مسؤولية محدودة شركة مساهمة مغلقة
المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	- شركة اتحاد الأخوة للتنمية. - شركة أولت للتنمية. - شركة الجزيرة تكامل تعاوني. - شركة درة التنمية المتقدمة. - شركة رويال آند صن للتأمين (مصر).	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة خارج المملكة	ذات مسؤولية محدودة شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة مدرجة	- شركة المرافق الإنشائية. - شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف. - شركة أسمنت القصيم.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة خارج المملكة	شركة مساهمة مغلقة شركة ذات مسؤولية محدودة شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة مغلقة
الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	- شركة أداني للاستشارات. - شركة عالم التأمين. - شركة مصنع أسطوانات الغاز. - شركة مجد للاستثمار والتطوير العقاري.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	شركة مساهمة مدرجة جهة حكومية	- البنك العربي الوطني. - المكتب الثقافي للمملكة العربية السعودية - كندا. - وزارة التعليم العالي- المملكة العربية السعودية. - شركة الشيكات السياحية السعودية. - شركة العتيم التجارية. - شركة العتيم القابضة. - مجموعة خالد البطان. - شركة مهارة للموارد البشرية.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	شركة ذات مسؤولية محدودة شركة ذات مسؤولية محدودة شركة مساهمة مغلقة شركة مساهمة مغلقة
الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الشايع	- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. - شركة مصدر	داخل المملكة داخل المملكة	ذات مسؤولية محدودة جهة حكومية	- مكتب الراشد محاسبون ومراجعون ومستشارون قانونيون. - هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون. - الشركة السعودية الفرنسية للتأمين. - شركة أسمنت الصفوة.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	جهة حكومية شركة الشخص الواحد
الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي	- شركة دله للخدمات الصحية. - شركة مجموعة تاجير. - شركة المطاعم السريعة-أسيانبا. - شركة البحيرة – تونس. - شركة قصر الورد – المغرب.	داخل المملكة خارج المملكة خارج المملكة خارج المملكة	شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة شركة مساهمة مغلقة مكتب	- البنك السعودي الفرنسي - مجموعة سامبا المالية - شركة دله البركة القابضة - شركة إتقان كابيتال - شركة موثوق	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة مغلقة مساهمة خاصة. خفية الاسم. مساهمة محدودة
الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديثي	- إسنا القابضة - بودي ماسترز - البصر للخدمات الطبية المحدودة. - مراس العربية القابضة. - سلطان ديلايت بيرقر	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	شركة مساهمة مغلقة ذات مسؤولية محدودة	- الشرق الأوسط للاستثمار المالي - Freshlink Ltd.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	قابضة. شركة ذات مسؤولية محدودة شركة ذات مسؤولية محدودة شركة مساهمة مدرجة شركة ذات مسؤولية محدودة
الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان	- شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي(ميفك)	داخل المملكة	مساهمة مغلقة	- مجموعة سامبا المالية - بنك البلاد - مصرف الإنماء - البنك السعودي الفرنسي. - شركة زنا للاستثمار.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	مساهمة مدرجة. مساهمة مدرجة. مساهمة مغلقة مساهمة مغلقة مساهمة مدرجة.
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	- شركة الأسمنت الأبيض. - الشركة المتقدمة للبتروكيماويات. - شركة أي جي أي الأردن. - شركة الجزيرة للخدمات المساندة. - الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري. - شركة ولاء التعاونية للتأمين.	داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	شركة مساهمة مدرجة شركة مساهمة شركة مساهمة مغلقة شركة مساهمة مدرجة	- 1985-2002- عضو مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني - 1987-1994- عضو مجلس إدارة البنك السعودي الأسباني - 2012-2017- عضو مجلس إدارة شركة التناق للحديد - 2007-2018- عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة.	داخل المملكة خارج المملكة داخل المملكة داخل المملكة داخل المملكة	مساهمة مدرجة. مساهمة مدرجة. مساهمة مغلقة مساهمة مغلقة مساهمة مدرجة.
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان (*)	- شركة الجزيرة للأسواق المالية	داخل المملكة	شركة مساهمة مغلقة	- شركة الجزيرة للأسواق المالية	داخل المملكة	- شركة الجزيرة للأسواق المالية

* انتهت عضوية الأستاذ/ نبيل الحوشان في مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 07 أكتوبر 2020م.

6) بيان بتواريخ الجمعيات العامة للمساهمين المنعقدة خلال السنة المالية 2020م وأسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين لهذه الجمعيات

خلال العام 2020م عقد البنك اجتماعين للجمعية العامة للمساهمين وفق التالي:

1) اجتماع الجمعية العامة العادية الأول بتاريخ 15 أبريل 2020م، وشملت بنود جدول أعمال الجمعية التالي:

- 1) التصويت على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
 - 2) التصويت على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
 - 3) التصويت على تقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
 - 4) التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.
 - 5) التصويت على تعيين مراجعي الحسابات للبنك من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من السنة المالية 2020م وتحديد أتعابهم.
 - 6) التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بإجمالي وقدره 246 مليون ريال سعودي بعد خصم الزكاة للأسهل المستحقة البالغ عددها 820 مليون سهم، بواقع 0,30 ريال سعودي للسهم الواحد وبنسبة 3% من القيمة الاسمية للسهم. على أن تكون الأرباح للمساهمين المالكين للأسهل والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وعلى أن يتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.
 - 7) التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التأمين الجماعي لمحافظة التمويل الشخصي، اتفاقية التأمين الجماعي لمحافظة التمويل العقاري، اتفاقية خدمات التأمين الجماعي لمنسوبي البنك، اتفاقية خدمات حماية محافظة القروض الخاصة بمنسوبي البنك والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن التعاملات في عام 2019م بلغت 273,8 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.
 - 8) التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نبيل بن داوود الحوشان مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، وهذه الاتفاقيات عبارة عن خدمات مشتركة، اتفاقية مشاركة منتج تمام، اتفاقية مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل، اتفاقية مصاريف إيجار الفروع، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن التعاملات في عام 2019م بلغت 28,7 مليون ريال سعودي. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.
- وقد راعى البنك الإعلان على موقع تداول وموقع البنك بتاريخ 23 شعبان 1441 هـ الموافق 16 أبريل 2020م نتائج اجتماع الجمعية العامة.

2) اجتماع الجمعية العامة غير العادية الثاني بتاريخ 30 ديسمبر 2020م، وشملت بنود جدول أعمال الجمعية التالي:

- 1) التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31/12/2018م.
- 2) التصويت على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31/12/2018م.
- 3) التصويت على تقرير مراجعي الحسابات للعام المالي المنتهي في 31/12/2018م.
- 4) التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2018م.
- 5) التصويت على تعيين مراجعي الحسابات للبنك من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2019م وتحديد أتعابهم.
- 6) التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 31/12/2018م بواقع 0.5 ريال سعودي للسهم الواحد بعد خصم الزكاة وبنسبة 5% من رأس المال المدفوع وبمبلغ إجمالي 410 مليون ريال سعودي، على أن تكون الأرباح للمساهمين المالكين للأسهل من انقضاء الجمعية العامة للبنك والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق. على أن يتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.
- 7) التصويت على تعديل المادة (20) من النظام الأساسي الخاصة بلجنة المراجعة.
- 8) التصويت على تعديل المادة (24) من النظام الأساسي الخاصة ببناب وقرارات مجلس الإدارة.
- 9) التصويت على تعديل المادة (31) من النظام الأساسي الخاصة بالجمعيات العامة.
- 10) التصويت على تعديل المادة (43) من النظام الأساسي الخاصة بالتقارير السنوية.
- 11) التصويت على تعديل المادة (46) من النظام الأساسي الخاصة بالمنازعات.

12) التصويت على الأعمال والعقود التي ستنتم بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس الإدارة المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان عضو (غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيها وذلك لكونه أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني وهذه العقود عبارة عن اتفاقية التأمين الجماعي لمحفظه التمويل الشخصي، اتفاقية التأمين الجماعي لمحفظه التمويل العقاري ، اتفاقية خدمات التأمين الجماعي لمنسوبي البنك، اتفاقية خدمات حماية محفظه القروض الخاصة بمنسوبي البنك، علماً بأن التعاملات في عام 2018م بلغت 92.2 مليون ريال . ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

13) التصويت على الأعمال والعقود التي ستنتم بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (طرف ذو علاقة) حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان عضو (تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيها (باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية)، وهذه الاتفاقيات عبارة عن خدمات مشتركة، اتفاقية مشاركة منتج تمام، اتفاقية مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل، اتفاقية مصاريف إيجار الفروع. علماً بأن التعاملات في عام 2018م بلغت 26.4 مليون. ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود .

14) التصويت على الأعمال والعقود التي ستنتم بين البنك والسيد/ أحمد بن عثمان بن عبد الله القصبى حيث أن لرئيس مجلس إدارة البنك المهندس/ طارق بن عثمان القصبى عضو (غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة وذلك بحكم أنه شقيق مالك العقار المؤجر وهو عبارة عن عقد إيجار العقار الواقع بشارع الحسن بن علي بمدينة الرياض واستخدامه مقراً لفرع البنك علماً بأن إيجار الفرع في عام 2018م بلغ 276,555 ريال سعودي. فترة العقد من 2018/02/01 إلى 2019/01/31 م، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

15) التصويت على الأعمال والعقود التي ستنتم بين البنك وشركة اتحاد الإخوة للتنمية حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك المهندس/ عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان عضو (غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة في هذه العقود كونه مساهماً في شركة اتحاد الإخوة للتنمية، وهي عبارة عن عقد إيجار لفرع البنك بحي الرحاب بداية شارع الأربعين أمام مجمع الحرس الوطني بمدينة جدة. علماً بأن إيجار الفرع في عام 2018م بلغ 330,000 ريال سعودي. فترة العقد من 2018/04/30 إلى 2019/04/29 م ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

16) التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة اتحاد الإخوة للتنمية حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك المهندس/ عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان عضو (غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة في هذه العقود كونه مساهماً في شركة اتحاد الإخوة للتنمية. وهي عبارة عن عقد إيجار لفرع البنك بحي المعذر بمدينة الرياض . علماً بأن إيجار الفرع في عام 2018م (1439 هـ) بلغ 900,000 ريال سعودي. وفترة العقد من 1439/06/22 هـ إلى 1440/06/21 هـ، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

17) التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك والشركة الموحدة للتطوير العقاري حيث أنها مستثمره قطعة الأرض الواقعة على طريق تركي الأول حي حطين بمدينة الرياض والمملوكة للأستاذ/ إبراهيم بن عبدالمحسن السلطان حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان عضو (غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة في هذه العقود كونه ابن الأستاذ/ إبراهيم بن عبد المحسن السلطان. وهي عبارة عن عقد إيجار لفرع البنك بحي حطين (حطين بلازا) بمدينة الرياض. علماً بأن إيجار الفرع في عام 2018م بلغ 920,000 ريال سعودي. وفترة العقد من 1439/04/06 هـ إلى 1440/04/05 هـ، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

18) التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة دله الصحية، المتمثلة في إيجار موقع جهاز صراف آلي والتي لعضو مجلس الإدارة المهندس/ طارق بن عثمان القصبى عضو (غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيها باعتباره رئيساً لمجلس إدارة شركة دله الصحية، علماً بأن طبيعة التعامل في العام 2018م كانت عقد إيجار موقع جهاز صراف آلي بمستشفى دله بمدينة الرياض، بمبلغ 30,000 ريال سنوياً. فترة العقد من 2018/05/01 م إلى 2019/04/30 م، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود.

وقد راعى البنك الإعلان على موقع تداول وموقع البنك بتاريخ 17 شعبان 1440 هـ الموافق 17 أبريل 2019م عن نتائج اجتماع الجمعية العامة.

م	الاسم	اجتماع الجمعية الأول (2019/04/16م)	اجتماع الجمعية الثاني (2019/12/16م)
1	المهندس/طارق بن عثمان القصبى	√	√
2	المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	√	√
3	الأستاذ/نبيل بن داود الحوشان	√	√
4	الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	√	√
5	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع	√	√
6	الأستاذ/عادل بن سعود دهلوي	√	√
7	الأستاذ/إبراهيم بن عبد الله الحديثي	√	√
8	الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان	√	√
9	المهندس/ عبد الكريم بن إبراهيم المعيوف	√	X

* إنضم الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم لعضوية مجلس الإدارة بتاريخ 29 يونيو 2020م.
** انتهت عضوية الأستاذ/ نبيل الحوشان في مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 07 أكتوبر 2020م.

7) اللجان الإدارية

يستند إطار حوكمة بنك الجزيرة إلى تنظيم مجلس إدارة البنك وإلى (5) لجان فرعية تابعة لمجلس الإدارة و اثنا عشرة لجنة إدارية. ويعتمد هيكل الحوكمة على سلسلة من العوامل التمكينية للحوكمة التي تضمن تحقيق الوضوح المطلوب والانضباط الجيد للحوكمة، وهي: القيم المؤسسية وتصميم الهيكل التنظيمي والسياسات والإجراءات ومصفوفة صلاحيات البنك، فضلاً عن التواصل الفعال على المستويين الداخلي والخارجي.

أسس بنك الجزيرة مجموعة من اللجان الإدارية التالية والتي أوكل لها مهام ومسؤوليات محددة، وقصرت العضوية فيها على موظفي البنك ومسؤولية ممن لهم علاقة مباشرة بأعمال تلك اللجان الإدارية:

- اللجنة الإدارية
- لجنة الائتمان
- لجنة الأصول والالتزامات
- اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة سياسات مخاطر السوق
- لجنة الالتزام
- لجنة مراجعة المنتجات
- لجنة استمرارية الأعمال
- لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- لجنة أمن المعلومات

8) الإشعار المتعلق بملكيات أهم المساهمين

لم يتلق البنك خلال العام أي إشعارات من المساهمين والأشخاص ذوي العلاقة بخصوص تغير نسبة ملكيتهم في أسهم البنك وذلك بحسب ما تتضمنه المادة الثامنة والستين من متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية. وتتضمن الجداول أدناه وصفا للمصالح التي تعود لكبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين أو أزواجهم وأولادهم القصر في الأسهم أو أدوات الدين:

- وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لكبار المساهمين:

م	اسم من تعود له المصلحة أو الأوراق التعاقدية أو حقوق الاكتتاب	بداية العام 2020م		نهاية العام 2020م		نسبة التغير	صافي التغير
		عدد الأسهم	أدوات الدين	عدد الأسهم	أدوات الدين		
1	شركة اتحاد الإخوة للتنمية	54,070,295	-	54,070,295	-	0%	-

- وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لأعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

م	اسم من تعود له المصلحة أو الأوراق التعاقدية أو حقوق الاكتتاب	بداية العام 2020م		نهاية العام 2020م		نسبة التغير	صافي التغير
		عدد الأسهم	أدوات الدين	عدد الأسهم	أدوات الدين		
1	المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	-	-	-	-	0%	-
2	المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	2,731	-	2,731	-	0%	-
3	الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي	-	-	-	-	0%	-
4	الأستاذ/ تركي بن عبدالله الفوزان	50	-	50	-	0%	-
5	الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	2,050	-	2,050	-	0%	-
6	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع ممثلاً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	7,390,992	-	7,390,992	-	0%	-
7	الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله الحديثي	10,172	-	10,172	-	0%	-
8	الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم	4,068,722	-	314,304	-	-92.28%	-3,754,418
9	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	5,464	-	5,464	-	0%	-

- وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب تعود لكبار التنفيذيين في البنك وزوجاتهم وأولادهم القصر:

م	اسم من تعود له المصلحة أو الأوراق التعاقدية أو حقوق الاكتتاب	بداية العام 2020م		نهاية العام 2020م		صافي التغيير	نسبة التغيير
		عدد الأسهم	أدوات الدين	عدد الأسهم	أدوات الدين		
1	الأستاذ/نايف بن عبدالكريم العبدالكريم الرئيس التنفيذي	-	-	-	-	0	% 0
2	الأستاذ/ شاهد أمين المستول المالي الأول	-	-	-	-	0	% 0
3	الأستاذ/ محمد بن إبراهيم العبيد الأمين العام ورئيس مجموعة الحوكمة	-	-	-	-	0	% 0
4	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي (*)	5,464	-	5,464	-	0	% 0

* انتهت مهام الأستاذ/ نبيل الحوشان كرئيس تنفيذي بتقديم استقالته بتاريخ 07 أكتوبر 2020م.

9) بيان لأي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد أعضاء مجلس إدارة البنك أو أحد كبار التنفيذيين عن أي مكافآت

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات تنازل بموجبه أحد أعضاء مجلس إدارة البنك أو أحد كبار التنفيذيين عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.

10) بيان لأي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد مساهمي البنك عن أي حقوق في الأرباح

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات تنازل بموجبه أحد مساهمي البنك عن أي حقوق له في الأرباح.

11) الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة لإحاطة أعضائه – وبخاصة غير التنفيذيين علماً بمقترحات المساهمين وملحوظاتهم حيال البنك وأدائه

تماشياً مع التوجيهات الإشرافية ذات الصلة وكقاعدة عامة، يعمل البنك على تسهيل ممارسة المساهمين لجميع حقوقهم النظامية المتعلقة بالسهم على أكمل وجه، ومن ذلك تقديم المقترحات والملحوظات حيال البنك وأدائه، ووفقاً لممارسات البنك، فقد أجاب المجلس عن أسئلة واستفسارات المساهمين أثناء اجتماعي الجمعية العامة للبنك واللتين عقدتا في العام 2020م، أو عن طريق وحدة شؤون المساهمين في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة هذه الملاحظات والثناء ومناقشتها.

المدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين

سياسة المكافآت:

حددت سياسة بنك الجزيرة للمكافآت والتعويضات إطار المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة أو الأعضاء من خارج مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبما يتسق والأطر التي اشتملت عليها توجيهات السلطات الإشرافية وتخضع بشكل عام لأحكام نظام الشركات وللمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية وقواعد المكافآت والتعويضات الصادرتين عن البنك المركزي السعودي (ساما)، وكذلك لائحة حوكمة الشركات والضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرتين عن هيئة السوق المالية، وبما يتماشى أحكام نظام البنك الأساسي، والتعميم الصادر عن البنك المركزي السعودي (ساما) والتي نصت على أن لا يتجاوز الحد الأقصى للمكافآت والتعويضات والمزايا المدفوعة سنوياً لأعضاء المجلس وأعضاء اللجان الفرعية مبلغ 500 ألف ريال سعودي باستثناء رئيس مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة، وخلال العام 2020م لم يقم أي من أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان الفرعية بأي عمل ذي طابع فني أو استشاري، ومن ثم لم يحصلوا على أي مقابل أو مزايا خاصة بشأنها، ويوضح الجدول أدناه بيانات المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان التابعة له وكبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك خلال العام.



مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

ريال سعودي

بدل المصروفات	المجموع الكلي	المجموع	المكافآت المتغيرة						المكافآت الثابتة						
			مكافأة نهاية الخدمة	الأسهم الممنوحة (يتم إدخال القيمة)	خطط تحفيزية طويلة الأجل	خطط تحفيزية قصيرة الأجل	مكافآت دورية	نسبة من الأرباح	المجموع	مكافأة رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو أمين السر إن كان من الأعضاء	مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية	مزايا عينية	مجموع بدل حضور جلسات اللجان	بدل حضور جلسات المجلس	مزايا معين
أولاً: الأعضاء المستقلين															
	500,000	-						500,000				30,000	20,000	450,000	الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد
9,994	500,000	-						500,000				45,000	5,000	450,000	الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الشايع
	625,000	-						625,000				75,000	-	550,000	الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي*
	264,313	-						264,313				15,000	20,000	229,313	الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم
9,994	1,889,313	-	-	-	-	-	-	1,889,313	-	-	-	165,000	45,000	1,679,313	المجموع
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين															
	500,000	-						500,000				50,000	-	450,000	المهندس/ طارق بن عثمان القصي
	500,000	-						500,000				50,000	-	450,000	المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان
	500,000	-						500,000				50,000	-	450,000	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديثي
	500,000	-						500,000				25,000	25,000	450,000	الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان
	2,000,000	-	-	-	-	-	-	2,000,000	-	-	-	175,000	25,000	1,800,000	المجموع
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين															
	393,970	-						393,970				35,000	15,000	343,970	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان
	393,970	-	-	-	-	-	-	393,970	-	-	-	35,000	15,000	343,970	المجموع

*يحتوي هذا المبلغ أيضاً على المبلغ المستلم نظير عضويته في لجنة المراجعة.

مكافآت أعضاء لجان مجلس الإدارة:

ريال سعودي

المجموع	بدل حضور جلسات	المكافآت الثابتة (عدا بدل حضور الجلسات)	
أعضاء اللجنة التنفيذية			
50,000	50,000		المهندس/طارق بن عثمان القصبي
25,000	25,000		المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان
50,000	50,000		الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي
5,000	5,000		الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم
5,000	5,000		الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع
45,000	45,000		الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديثي
35,000	35,000		الأستاذ/نبيل بن داود الحوشان
215,000	215,000		المجموع
أعضاء لجنة المراجعة			
125,000	25,000	100,000	الأستاذ/ عادل بن سعود دهلوي
125,000	25,000	100,000	الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز
125,000	25,000	100,000	الأستاذ/ طه بن محمد أزهرى
375,000	75,000	300,000	المجموع
أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت			
5,000	5,000		المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان
15,000	15,000		الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع
5,000	5,000		الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم
5,000	5,000		الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديثي
18,698	5,000	13,698	الأستاذ/ طارق بن عبدالرحمن الشبيلي
10,000	10,000		الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد
58,698	45,000	13,698	المجموع
أعضاء لجنة المخاطر			
25,000	25,000		الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع
25,000	25,000		الأستاذ/ تركي بن عبد الله الفوزان
5,000	5,000		الأستاذ/ خليفة بن عبداللطيف الملحم
18,698	5,000	13,698	الأستاذ/ عبدالوهاب بن عبدالكريم البتيري
20,000	20,000		الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد
93,698	80,000	13,698	المجموع
أعضاء لجنة المسؤولية الاجتماعية (برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة)			
20,000	20,000		المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان
120,000	20,000	100,000	الأستاذ/ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق
120,000	20,000	100,000	الدكتور/ فهد بن علي العليان
260,000	60,000	200,000	المجموع

ملاحظة: ينصوي بعضوية لجنة المراجعة و لجنة الترشيحات والمكافآت و لجنة المخاطر ولجنة المسؤولية الاجتماعية أعضاء من خارج مجلس الإدارة.

مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول:

ريال سعودي

المجموع الكلي	مجموع مكافأة التنفيذيين عن المجلس إن وجدت	مكافأة نهاية الخدمة	المكافآت المتغيرة					المكافآت الثابتة			وظائف كبار التنفيذيين		
			المجموع	الأسهم الممنونة (يتم إدخال القيمة)	خطط تعفيرية طويلة الأجل	خطط تعفيرية قصيرة الأجل	أرباح	مكافآت دورية	المجموع	مزايا عينية		بحلات	رواتب
44,513,478	-	6,651,931	21,634,500	-	-	17,634,500	-	4,000,000	16,227,047	-	1,045,424	15,181,623	خمسة من كبار التنفيذيين بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول

مجموعة المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي)

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بإجراء عمليات مراجعة مستقلة تشمل تقييم الضوابط الداخلية وأنظمة الرقابة لكافة الأنشطة في البنك. وتتبع المجموعة المنهجيات المعيارية للمراجعة الداخلية في تقديم تأكيد وإبداء رأي مستقل فيما يتعلق بحالة تقييم المخاطر والضوابط وأنظمة الرقابة الداخلية، ويتضمن ذلك تقديم توصيات ومتابعتها بشكل مستمر بهدف تحسين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز الوعي العام بضرورة كفاءتها واستشعار أهميتها.

يتولى إدارة المجموعة رئيس مجموعة المراجعة الداخلية، بينما تضطلع لجنة المراجعة بمسؤولية الإشراف عليها بما يضمن تحقيق أهداف المجموعة. وتعتمد مجموعة المراجعة الداخلية في تخطيط وتنفيذ مهام التقييم على طريقة المراجعة المبنية على تحديد الأولويات على أساس المخاطر. ويشتمل نطاق المراجعة الداخلية على كافة جوانب الأنظمة الداخلية والحوكمة ومنظومة إدارة المخاطر.

تقدم مجموعة المراجعة الداخلية تقييماً مستقلاً وموضوعياً للمخاطر وأنشطة الرقابة للإدارة العليا وتزودها بالتوصيات والملاحظات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها.

كما تعتمد المجموعة برنامجاً لضمان الجودة والنوعية يشمل كافة أوجه أنشطة المراجعة الداخلية.

المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية

كمؤسسة مالية، يعلق البنك أهمية معتبرة على بيئة الرقابة الداخلية ومناحي فعاليتها. وقد تم وضع إجراءات رقابة داخلية فعّالة على مستوى المؤسسة ككل ممثلة بتطبيق مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة، ويتم ذلك بناءً على ملاءمتها لآليات العمل التي يقوم بها البنك والأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات والمعايير العالمية في القطاع المالي والمصرفي والتعاقد مع مؤسسات عالمية لتقديم خدمات استشارية بهدف تقييم ورفع كفاءة الأنظمة الرقابية، ويتم استعراض نتائجها على اللجان المختصة، كما تخضع هذه الإجراءات لعمليات فحص دورية من قبل مراجعين خارجيين مستقلين، بالإضافة إلى عمليات الفحص التي تقوم بها الجهات التنظيمية والتشريعية.

كما يقوم مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة (إضافة إلى دور الإدارة التنفيذية) بأداء دور هام في دعم وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية بالبنك، وذلك من خلال الإشراف المستمر على عمل المجموعات الرقابية بالبنك كالمراجعة الداخلية والالتزام والمخاطر. كما أن عملية الرقابة الداخلية تعتمد أساساً على مدى فعالية وكفاءة الأنظمة الرقابية بالبنك. وبالتالي، فإن الرقابة الداخلية الفعالة تعمل على زيادة الثقة في التقارير المالية وعمليات المراجعة.

وقد أظهرت نتائج المراجعة السنوية لإجراءات بيئة الرقابة الداخلية في (بنك الجزيرة) مستويات رقابية جيدة ومقبولة.

تقييم لجنة المراجعة حول كفاية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك

خلال العام 2020 م قامت لجنة المراجعة بمراجعة تقارير مختلفة لتقييم وقياس كفاية ضوابط الرقابة الداخلية والأنظمة بما في ذلك القوائم المالية وتقارير المخاطر والالتزام والمراجعة الداخلية. كما اضطلعت اللجنة بمراجعة محاضر لجان الإدارة المختلفة، مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة الالتزام. ويتم توثيق مناقشات اللجنة وقراراتها في محاضر الاجتماعات ورفع المسائل التي تتطلب الاهتمام إلى مجلس الإدارة.

خلال هذا العام عقد أعضاء لجنة المراجعة اجتماعات مع رؤساء مجموعات المراجعة الداخلية، المخاطر، الالتزام، الرقابة المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين، حيث اطلعت اللجنة على آخر المستجدات بشأن المسائل التي تتطلب اهتمام اللجنة. كما تلقت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير الجهات التنظيمية والرقابية، إضافة إلى خطابات مراجعي الحسابات الخارجيين لإدارة الصادرة خلال العام وراجعت خطط عمل الإدارة للمسائل التي تم رفعها.

وقامت لجنة المراجعة أيضاً بمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بالسياسات الداخلية للبنك والمتطلبات التنظيمية والقانونية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية وما إذا كانت الإدارة قد استوفت واجبها بإيجاد نظام فعال للرقابة الداخلية والسعي للحصول على تأكيد مستقل عن المراجعة الداخلية لتقييم مدى كفاية وفعالية هذه الضوابط الداخلية.

وتؤكد لجنة المراجعة لمجلس الإدارة والمساهمين بأنه وحسب معرفتها التامة من كافة النواحي المادية أن نظام الرقابة الداخلية في البنك كاف وينفذ بفاعلية. وتؤكد أيضاً أن توصيات اللجنة المتعلقة بال تعيين والفصل والتقييم أو تحديد أتعاب مراجعي الحسابات الخارجيين قد تم اعتمادها من المجلس.



مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد جهودها لإعادة تعريف الخدمات المصرفية وتعزيز موقع البنك الريادي في السوق المصرفي من خلال تقديم منتجات مبتكرة وحلول مصرفية وفق أعلى المعايير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تم تصميم المنتجات والخدمات المقدمة لعملاء مصرفية الأفراد في البنك لترقى لمستوى احتياجات وتطلعات جميع العملاء ابتداءً من فتح الحسابات من الفروع أو عبر الأونلاين إلى الودائع، بطاقات الدفع، بطاقات الائتمان، التمويل الشخصي، بالإضافة إلى مجموعة رائدة من منتجات التمويل العقاري. كذلك، سعى البنك لتقديم أفضل الخدمات عبر شبكة متنامية من قنوات التوزيع متمثلة في 79 فرعاً و 19 قسماً للسيدات و 612 أجهزة صراف آلي و 19,300 نقطة من نقاط البيع. علاوة على ذلك، فإن الخدمات المصرفية الإلكترونية هي من بين الأفضل في السوق السعودي، ولقد تكللت بحصول بنك الجزيرة على جائزة أفضل مركز اتصالات وجائزة أفضل خدمة عملاء في العالم. أحدثت إعادة إطلاق تطبيق الجزيرة للأجهزة الذكية والجزيرة أونلاين تأثيراً كبيراً على تحسين تجربة المستخدم وارتفاع عدد العمليات الإلكترونية. إجمالاً، زادت محفظة المطلوبات لتصل إلى 42,056 مليون ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2020 وفي الوقت نفسه ارتفعت محفظة تمويل الأفراد بنسبة 13% في الربع الرابع من عام 2020 لتصل إلى 27,238 مليون ريال سعودي من 24,103 مليون ريال سعودي في ديسمبر 2019.

واستمراراً لجهود البنك في التعاون المثمر مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، نمت محفظة التمويل العقاري للبنك بنسبة 18% في عام 2020 مقارنة مع 2019، بحصة سوقية تقدر بـ 4% بحلول نهاية العام. وذلك نتيجة لتفاعل البنك بإطلاق جميع البرامج والمبادرات الخاصة بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان وصندوق التنمية العقارية والتي من شأنها تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030 فيما يخص قطاع الإسكان.

تم إطلاق حساب الجزيرة الادخاري في شهر يوليو من عام 2020 وهو الأول من نوعه في بنك الجزيرة. ويتميز حساب الجزيرة الادخاري بأنه منتج فائق المرونة متوافق مع الضوابط الشرعية ويراعي أن يخدم مصلحة العميل، حيث إن الحساب يتميز بإمكانية فتحه وإدارته مباشرة عن طريق الإنترنت بدون الحاجة لزيارة الفرع وبدون اشتراط حد أدنى مع إمكانية فتح أكثر من حساب والحصول على عوائد شهرية.

مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة على خدمة شريحة أصحاب الثروات ذات الملاءة العالية، وذلك من خلال تقديم باقة شاملة ومنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الخاصة والمتوافقة مع الضوابط الشرعية المعتمدة في البنك. كما تسخر المجموعة كل ما لديها من خبرات وإمكانات من أجل تحقيق أهداف عملائها المالية وإدارة ثرواتهم باحترافية وأمانة.

وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدتها هذا العام، إلا أن المجموعة استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنةً بالعام الماضي، حيث نمى متوسط ودائع العملاء بمعدل 19% بنهاية عام 2020م.

كما تتعاون المجموعة وبشكل وثيق مع شركة الجزيرة كابيتال لتوفير الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، وتقديم حلول متنوعة خاصة بشريحة كبار العملاء. وقد نمى إجمالي حجم محافظ التمويل التابعة لعملاء المجموعة بمعدل 25% بنهاية عام 2020م.

كما تلبى المجموعة احتياجات عملائها الائتمانية من خلال وحدة للائتمان تابعة للمجموعة تهدف إلى توفير جميع متطلبات عملائنا الائتمانية بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم النقدية والغرض من التسهيلات.

وتخدم المجموعة عملاءها من خلال ثلاثة مراكز، تتواجد في كل من الرياض، جدة والخبر. وتقوم هذه المراكز بتقديم جميع الخدمات

والعمليات المصرفية التي يحتاجها كبار العملاء من قبل كوارر سعودية مؤهلة تتميز بأعلى درجات المهنية والخبرة المصرفية. ومن منطلق سعي مجموعة المصرفية الخاصة لخدمة عملائها من أصحاب الثروات والشركات العائلية والمؤسسات الوقفية، فقد قامت المجموعة بالتعاون مع الجزيرة كابيتال في تأسيس إدارة متخصصة بإدارة الثروات تهدف إلى تقديم خدمات المشورة في هذا المجال وفق الضوابط الشرعية.

مجموعة فوري لتحويل الأموال

على الرغم من التحديات والقيود العديدة التي واجهتها كونها حديثة العهد نسبياً في مجال التحويلات المالية، إلا أن مجموعة فوري تمكنت من مواصلة توسيع حصتها في السوق وإعادة تأكيد موقعها كواحدة من أكبر ثلاثة من مقدمي خدمات التحويلات المالية في المملكة العربية السعودية.

في عام 2020، حققت مجموعة فوري نقلة نوعية في مجال التحويلات المالية، وذلك من خلال الاعتماد على المنصات الرقمية وعبء الإصرار على تطوير تجربة العملاء في تحويل الأموال عبر المنصات الرقمية لبنك الجزيرة بأسعار تنافسية للغاية. وقد مثل إدخال «عملية تسجيل العملاء عبر الإنترنت» و«نظام شكاوى العملاء عبر الإنترنت» إضافة قيمة إلى التميز في الخدمة، وبالتالي تعزيز ثقة العملاء بالبنك.

انسجاماً مع سياسة سعودة وتوطين الوظائف، تمكنت مجموعة فوري وبنجاح تام من تحقيق السعودة بنسبة 100% في مراكز التحويلات لديها. وإضافة إلى ذلك، فقد افتتحت المجموعة مركزين جديدين، بما فيها مركز متكامل مخصص للسيدات، مما يرفع مجموع مراكزها إلى 62 مركز تحويل تنتشر في كافة أنحاء المملكة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن مجموعة فوري حققت قفزة نوعية من خلال إطلاق وتجهيز مراكز التحويلات بخاصية «الطباعة الفورية لبطاقات فوري وأجهزة التحويل في نقاط البيع».



كما وتواصل مجموعة فوري بالتعاون مع شركائها الرئيسيين - موني غرام وريا، توسيع شبكات الدفع العالمية، حيث أصبح بالإمكان استلام التحويلات من خلال أكثر من 600,000 موقع دفع، هذا بالإضافة إلى حضور مباشر في 10 بلدان من خلال 24 من المراسلين والشركاء المصرفيين المباشرين.

على صعيد المستقبل، سوف تواصل مجموعة فوري تقديم منتجات وخدمات مبتكرة لكافة شرائح العملاء مع التركيز بشكل رئيسي على القنوات الرقمية وعلى توفير تجربة عملاء مثالية وخالية من أية مصاعب تذكر.

مجموعة إدارة المخاطر

واصل بنك الجزيرة في عام 2020 حملته الهادفة للتركيز على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر وضمان تطبيقها على مستوى البنك. وانطلاقاً من ذلك، واصلت الإدارة التزامها بضمان تبني البنك لأفضل ممارسات المخاطر المعتمدة مدعومة بالبنية التحتية الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، سواء من حيث الأفراد أو العمليات أو الإجراءات أو الأنظمة بحيث تتأصل تلك الممارسات التي تم تبنيها في النسيج الثقافي للبنك.

وقد أعطيت الأولوية لتعزيز فعالية إدارة المخاطر بالبنك، مع التركيز بشكل أساسي على النواحي التالية:

1. بناء هيكل واستراتيجية مخاطر قوية ليس فقط من أجل تسهيل تطبيق استراتيجية العمل الحالية، ولكن أيضاً من أجل التكيف مع التغييرات الحاصلة في استراتيجية بيئة العمل للبنك.
2. الاستثمار في تطوير قدرات وتقنيات تحليل المخاطر من أجل وضع أساس قوي لبناء مركز بيانات للمخاطر بالبنك، وفي هذا السياق، فقد حقق البنك تقدماً كبيراً على صعيد استكمال المرحلة الأولى من جهوده لتبني ممارسات لجنة بازل للإشراف المصرفي معيار رقم 239. وتتمثل الرؤية النهائية للبنك في تطوير مركز حفظ متطور لبيانات المخاطر، بحيث يكون بمثابة المصدر الوحيد لكافة بيانات المخاطر والاحتياجات التحليلية.
3. تنظيم إجراءات الموافقة والمراجعة بما يضمن أن تبقى جهات الموافقة على المخاطر وجهات مراجعتها مستقلة وأن تضع نصب أعينها التبني الدقيق لثقافة لجنة الائتمان ومبدأ الرقابة الثنائية على الأقل.
4. تعزيز وتطوير إدارة أمن وحماية المعلومات، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية البنك وتعليمات البنك المركزي بخصوص إطار الأمن السيبراني الرامية إلى تعزيز وحماية المعلومات ونظم المعلومات لضمان سريتها ونزاهتها وتوفيرها في الوقت المناسب بما يتماشى مع الحاجة إليها ومدى قيمتها والتهديدات المرتبطة بها.

5. مواءمة استراتيجية إجراءات كفاية رأس المال بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للبنك. ويتم ترشيد أهداف الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال بشكل دوري وفقاً للاستراتيجية الحالية وخطة الأعمال على أساس سنوي. وقد تم تقييم كفاية رأس المال وفقاً لطبيعة وحجم وتعقيد نموذج أعمال البنك مع الوثائق التفصيلية.
6. كما أن البنك قام بتطوير إطار عمل خاص بإجراءات التقييم الداخلي لكفاية السيولة وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ويركز هذا الإطار بشكل مبدئي على تقييم مخاطر السيولة في بنك الجزيرة، وهيكل الحوكمة، والاستراتيجيات المرتبطة بها، وكذلك الترتيبات والإجراءات الطارئة للتعامل مع كل من أحداث السيولة المتوقعة وغير المتوقعة.
7. تطبيق برنامج بازل، والذي يمثل فرصة هامة لتحقيق الأمور التالية:
 - (أ) تطوير وصقل سياسات وإجراءات البنك بما يضمن اتساقها مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات النظامية المحلية.
 - (ب) تطوير وتعميم وتنفيذ ومراقبة إطار تفصيلي خاص بالبنك لمستوى تقبل المخاطر، بحيث يعمل ليس فقط كנקطة ربط بين استراتيجية مجلس الإدارة وتنفيذ الأقسام لها، بل أيضاً كحلقة وصل تبادلية للمرتبات والملاحظات بما يضمن اتساق تلك الاستراتيجية مع البيئة العملية والتنظيمية السائدة.
 - (ج) مراجعة والتحقق من فاعلية وتحسين أنماط تقييم المخاطر بموجب الركيزة الثانية على أساس متواصل وضبطها طبقاً لأفضل الممارسات المتبعة على مستوى القطاع المصرفي وأيضاً بما يتماشى مع توجيهات وتوقعات البنك المركزي السعودي (ساما).
 - (د) الاستمرارية في تحديث التقارير بموجب الركيزة الأولى بما يضمن دقة تلك التقارير وإصدارها في الوقت المحدد واستمرار توافقها مع التوقعات التنظيمية.
8. تحسين وتعزيز إطار اختبارات الضغط / الجهد طبقاً لأفضل الممارسات المطبقة وتوجيهات البنك المركزي السعودي واتفاقية بازل، بما في ذلك الإجراءات والمنهجيات المعتمدة بما يمكن البنك من إجراء اختبارات الضغط / الجهد النظامية عبر مختلف معايير المخاطر والسيناريوهات ذات العلاقة. ويتم التعامل مع نتائج اختبارات الضغط / الجهد كبيانات ذات قيمة لأغراض خطط الأعمال ورأس المال على أساس مستقبلي.
9. ضمان أن يقيس البنك المؤسسة المالية الأكثر امتثالاً بموجب المعيار المحاسبي العالمي رقم 9.
10. تطبيق سياسة / إطار عمل مخاطر العمليات المتوافقة مع توصيات لجنة بازل والبنك المركزي السعودي. ويهدف هذا الإطار إلى تشجيع وتعزيز ثقافة الوعي والفهم للمخاطر والحد من الخسائر في جميع أنحاء البنك. وهذا الإطار يضع المبادئ الخاصة بكيفية تحديد وتعريف مخاطر العمليات وتقييمها والحد من آثارها السلبية، وكذلك مراقبتها والإبلاغ عنها داخل البنك.
11. التحقق من خلال إجراءات التحقق والمعايرة أن أنماط درجات المخاطر الائتمانية وبطاقات الأهداف المتوازنة تحافظ على قوتها التحليلية والتوقعية فيما يخص تقييم المخاطر المترافقة مع تعثر أي عميل حالي و/أو محتمل. هذا ولقد قام البنك بنجاح بالتحقق من وتنفيذ الدفعة الأولى من أنماطه المعاد معاييرها.
12. إعادة تنظيم وحدة إدارة مخاطر الاحتيال والتحقق في الاحتيال تحت إشراف مجموعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لقد قام البنك بوضع أفضل برنامج ممكن لإدارة مخاطر الاحتيال والذي يمكن البنك من تلبية متطلبات البنك المركزي السعودي، إضافة إلى أفضل الممارسات الدولية.

مجموعة الشركات والمؤسسات المصرفية

مجموعة الشركات

يوصل بنك الجزيرة نهجه المتميز والفريد في طرح المنتجات والخدمات المصرفية للشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لقاء عملائه المتنامية. فقد تمكن بنك الجزيرة، بفضل اتساع وتنوع نطاق الخدمات والمنتجات التي يقدمها، من الوصول إلى قاعدة واسعة من العملاء وصياغة شراكات استراتيجية محققاً لعملائه تجربة مصرفية فريدة، حيث لا يزال نهجه المهني ونوعية الخدمات المقدمة تمثل السمة المميزة للبنك في استقطاب والاحتفاظ بالعملاء في سوق يتميز بشدة المنافسة على مستوى أعمال الشركات والقروض التجارية. وعلاوة على ذلك فإن بيئة العمل وتميز الكادر الوظيفي المزود بخبرات مصرفية عالية في مجال الخدمات المصرفية للشركات، معززاً بألية تعتمد على السرعة في اتخاذ القرارات، وضعت البنك في موقع يمكنه من تقديم خدمات مصرفية ومالية وحلول استراتيجية تلبي احتياجات وعملائه من الشركات، مما لاقى استحساناً وتقدير كافة عملاء البنك وشركائه. ومن الجدير بالذكر أن النجاح الذي حققه البنك ساهم في توسيع قاعدة عملائه لتشمل القطاع الحكومي والقطاع العام والمؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص التي تتبوأ مكانة عالية في السوق على مستوى مختلف القطاعات.

في عام 2020 واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، مدعومة بجهودها الدؤوبة، تعزيز ودعم خدمات التمويل البنكية ذات القيم والمميزات التي مكنتنا من تحقيق هذا النجاح الكبير، ونحن على ثقة بأن تحقيق الرضا الكامل لعملائنا مقروناً بالمستويات الفعالة للخدمة والتنوع الواسع في المنتجات والخدمات المقدمة هو المفتاح الرئيسي لتحقيق المزيد من النجاح.

وغني عن التعريف بأن جائحة كوفيد-19 خلفت آثاراً سلبية بالغة على مختلف قطاعات الأعمال في المملكة خلال العام، حيث شهدت قطاعات من الشركات تراجعاً كبيراً في أنشطتها التجارية والعملية. وكنتيجة لذلك فقد واجه تحقيق أهداف العمل تحدياً كبيراً خلال العام، إلا أن البنك، برؤيته الاستراتيجية المقرونة بمبادرات النمو المتنوعة، حافظ على موقعه المتميز والبقاء في صدارة المجموعات المصرفية للشركات المتوافقة بالكامل مع الشريعة الإسلامية في المملكة.

فقد عكست الأعمال المصرفية للشركات في بنك الجزيرة خلال عام 2020 أداءً جيداً، حيث حققت نمواً بنسبة 12% في محفظة

التمويل مقارنة بالسنة الماضية، وقد مثلت الجهود المحفزة لاستقطاب أعمال جديدة واستغلال روابطنا القوية مع العملاء الجالين للاستحواذ على فرص تمويلية جديدة، العوامل الرئيسية لأدائنا الجيد. كما سجلت أعمال الشركات خلال العام تقدماً واسعاً على صعيد بيع مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الإسلامية لبنك الجزيرة. هذا، ولا تزال محفظة تمويل الشركات واسعة التنوع، وبذلك فإنها تظل من أي انكشاف كبير على شريحة سوقية واحدة، وعلى الرغم من الجهود القصوى المبذولة لتحقيق النمو، إلا أن مجموعة الشركات تبنت نهجاً متحفظاً وانتقائياً لضمان الحفاظ على جودة الأصول وخفض مخاطر تعثر المحافظ في ظل البيئة الاقتصادية العامة السائدة.

وعلى صعيد المستقبل، فإن مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تتطلع بكل ثقة لمواصلة نفس الزخم في النمو خلال عام 2021 وخاصة في ضوء الإشارات والدلائل بتلاشي التباطؤ الاقتصادي. كما تتطلع المجموعة أيضاً للاستفادة من نقاط القوة الرئيسية لديها بما في ذلك العلامة التجارية القوية، والنهج القائم على تعزيز العلاقات، والتفاني في تقديم الخدمات، علاوة على سجلها الناصع في مجال الإدارة، وذلك بما يوفر لقاعدة عملائنا تجربة مصرفية حيوية مع التركيز في نفس الوقت على تعزيز موقع بنك الجزيرة كخيار مفضل بين عملاء الخدمات المصرفية للشركات.

قسم التمويل المتخصص

انطلاقاً من استراتيجية النمو والمخاطر، يواصل قسم التمويل المتخصص مشاركته القوية في عمليات القروض المشتركة والمشاريع الضخمة. كما يؤدي القسم معتمداً على نطاق تخصصه، دوراً فعالاً في تقديم خبرته القيمة في حلول تمويل المشاريع للعملاء من الشركات الكبرى وتوفير خدمات الوكالة نيابة عن البنوك في التمويلات المشتركة. وعلى الرغم من التحديات البارزة خلال عام 2020 وخاصة جائحة كوفيد-19، إلا أن قسم التمويل المتخصص تجاوز حجم أصوله المستهدفة ليسجل نمواً كبيراً بلغت نسبته 39% من خلال المشاركة مع البنوك الرائدة الأخرى في القروض المشتركة الكبيرة التي تم ترتيبها لصالح الشركات والعملاء السياديين. ويتطلع القسم في المستقبل إلى أداء أدوار رئيسية في فرص التمويل المستقبلية، وذلك تماشياً مع المبادرات التي أطلقتها المملكة لمشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

إدارة الخدمات المصرفية التجارية

أنشئت إدارة الخدمات المصرفية التجارية في عام 2012 لتوفر باقة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وتقدم الخدمات المصرفية التجارية من خلال مكاتبها الإقليمية الثلاثة مجموعة كاملة من المنتجات التي تربط وتخدم كافة عملاء الخدمات المصرفية التجارية لديها عبر المملكة من خلال قنواتها المتنوعة، مما حقق ارتفاعاً في قاعدة العملاء إلى 900 عميل.

وعلى صعيد المستقبل، سوف تواصل وحدة الخدمات المصرفية التجارية تعزيز خدماتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكي تلبى وتتجاوز متطلبات وتوقعات مختلف عملائها. تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري التجاري للاقتصاد الوطني، لذلك فإن دعم نمو وتقدم هذه الشريحة يبقى واحداً من الأهداف الرئيسية لبنك الجزيرة. كما أن البنك، انطلاقاً من تلك الأهداف وانسجاماً مع رؤية المملكة 2030 يبذل كافة الجهود الممكنة للمساعدة في زيادة مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف، يواصل البنك شراكاته الاستراتيجية مع المؤسسات الحكومية التي تدعم هذا القطاع كإحدى الهيئات العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، من خلال برنامج كفاءة، حيث يعتبر البنك على هذا النطاق منافساً قوياً، بين البنوك المصنفة في الفئة الأعلى الثانية للوصول إلى أعلى المراكز.

كان عام 2020 عاماً صعباً، حيث تمكن بنك الجزيرة من التعامل مع عدة تحديات داخلياً وخارجياً وخصوصاً في ظل جائحة كوفيد-19 والسلبيات المصاحبة لها. ومع ذلك تمكن البنك من الإبحار خلال هذه الأزمة بسلامة وتقليل أضرارها، كل ذلك كان بسبب العمل الدؤوب لطاقتهم والعمل والاستفادة من برامج الدعم الحكومية المختلفة لدعم هذا القطاع.

وعلى صعيد المستقبل، يتعين علينا التركيز على تنمية هذا الجانب الهام والمربح من أعمال البنك، وذلك بمساندة وتوجيه الإدارة العليا للبنك والتي عبرت عن ثقتها التامة بأننا سنواصل هذه الإنعاطة القوية جداً لنجعل الخدمات المصرفية التجارية في بنك الجزيرة مقدم الخدمات الأول لشريحة المنشآت المتوسطة والصغيرة في المملكة.

وحدة المؤسسات المالية

تدير وحدة المؤسسات المالية علاقات البنك مع البنوك المحلية والخارجية والمؤسسات المالية الأخرى وأيضاً الكيانات فوق الوطنية. وتتخصص الوحدة في إدارة التجارة الدولية والإقليمية واحتياجات العملاء من إدارة النقد، مع نظرة مكثفة للمتغيرات الدينامية لبلدان المراسلين لدينا. وقد نجحت وحدة المؤسسات المالية في إدارة وتطوير شبكة من الشراكات البنكية العالمية سريعة النمو، مما سيمكن البنك من تلبية احتياجات عملائه الأساسية حول العالم، وذلك من خلال تعزيز قدرات البنك لتمكينه من الوفاء بكافة متطلبات عملائه وتسهيل تمويل التحويلات المالية والمعاملات التجارية الخاصة بهم. كما تطمح وحدة المؤسسات المالية لجعل بنك الجزيرة البنك الشريك المفضل لدى النخبة في المملكة.

وحدة القطاع العام

وحدة القطاع العام هي إحدى وحدات مجموعة الشركات والمؤسسات المصرفية وهي تؤدي دوراً رئيسياً في إدارة حسابات المنشآت الحكومية وشبه الحكومية من القطاع العام. وتتألف محفظة وحدة القطاع العام من العديد من القطاعات كقطاع الصناعة والبتروكيماويات والشحن والنقل والاتصالات. وقد استعدت الطبيعة المعقدة لتلك العلاقات والخدمات النوعية التي يتطلبها القطاع العام تشكيل فريق عمل متخصص، وهو على استعداد لتلبية كافة احتياجات العملاء من القطاع العام، وتشمل الخدمات التي تقدمها وحدة القطاع العام الحلول التمويلية للشركات، وتمويل العقارات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وتمويل المشاريع، وحلول إدارة النقد، وآخر تقنيات المصرفية الإلكترونية. كما تعتبر وحدة القطاع العام بوابة لخدمات ومنتجات متطورة أخرى في منتجات الخزينة، والخدمات المصرفية الاستثمارية.

إدارة الخدمات والمعاملات العالمية

تعد إدارة الخدمات والمعاملات العالمية، الإدارة الرائدة في توفير الحلول المصرفية وخدمات السيولة النقدية والمعاملات التجارية والاستثمارية لعملاء الشركات والمؤسسات التجارية والمالية في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية.

وتغطي حلول الدفع لإدارة الخدمات والمعاملات العالمية طيفاً كاملاً من المعاملات المحلية والعالمية، حيث تضم معاملات الشركات الإلكترونية ومعاملات التجارة الإلكترونية والتي تهدف لتوفير خدمات معاملات إدارة النقد بتكلفة منخفضة وخلال وقت قصير مدعومة بشكل متخصص بأخر المنصات الإلكترونية، حيث أثبتت هذه الحلول صحتها وخلوها من أي أخطاء. وأيضاً من الخدمات التي تقدم إدارة الخدمات والمعاملات العالمية خدمة نقل وتسليم النقد.

هذا وتسعى إدارة الخدمات والمعاملات العالمية للعمل مع العملاء على تعزيز خدماتها وقنوات الإيصال من خلال معالجة احتياجات التغيير لدى عملائها اعتماداً على التطور التقني في الصناعة المصرفية.

كما تقدم إدارة الخدمات والمعاملات العالمية دعماً كاملاً لكافة المنتجات المتاحة للشركات بالتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة مثل: نقاط البيع، بوابة الدفع الإلكتروني، بطاقات الأعمال الائتمانية للشركات وأيضاً خدمات التمويل التجاري كتمكين الاطلاع الكامل على بيانات الحسابات وتدشين خدمات دفع محلية أو أجنبية ضمن بيئة آمنة وعلى مدار الساعة. وتأتي هذه المزايا إضافة لنظام حماية خدمات إدارة دفع الرواتب تحت شعار " رواتبكم، "

كما أن خدمات دفع الرواتب المخصصة لعملاء الشركات تمتاز بمستوى عالٍ من المحافظة على أمن المعلومات، مما يتيح إمكانية إدارة بيانات الرواتب بكل يسر وسهولة وبالشكل الذي يرقى لمستوى رضا العملاء.

هذا وتنسجم استراتيجية النمو لإدارة الخدمات والمعاملات العالمية مع التوجهات الرئيسية التي تدفع باتجاه التغيير على صعيد المعاملات الإلكترونية وتطبيق التحديثات في مختلف القطاعات التجارية في المملكة العربية السعودية.

المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

التعريف الحالي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تم تصنيف العملاء في بنك الجزيرة حسب السياسات والمعايير الخاصة بالبنك وبما يتطابق مع معايير البنك المركزي السعودي (ساما) في ذلك كما يلي:

تصنيف المنشأة	الإيرادات السنوية (بالمليون)	عدد الموظفين (دوام كامل)*
متناهية الصغر	من 0 إلى 3	من 1 إلى 5
صغيرة	من 3 إلى 40	من 6 إلى 49
متوسطة	من 40 إلى 200	من 50 إلى 249

* يعتمد بنك الجزيرة كمعياراً رئيسياً لتصنيف المنشآت، و في حال عدم توفر هذا المعيار يصبح عدد الموظفين بدوام كلي هو المعيار الرئيسي في تصنيف عملاء المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبادرات التي تم اتخاذها من البنك للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

- إنشاء 3 وحدات إقليمية لخدمة العملاء في كل منطقة (المنطقة الوسطى، المنطقة الغربية، المنطقة الشرقية).
- فريق متخصص لتنسيق مع كفالة وتنظيم و مراقبة جميع الإجراءات بين البنك وبرنامج الكفالة.
- وضع معايير خاصة لقبول المنح الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تسريع عملية الموافقة والمنح.
- مركز اتصال خاص (هاتف مصرفي) لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العملاء الحاليين والإجابة على استفسارات العملاء الجدد، وذلك بالاتصال على الرقم المجاني 8002449090.
- وحدة جديدة لاستقطاب عملاء جدد والعمل كوحدة مركزية لاستقبال ومراجعة جميع الإطلاقات الخاصة بعملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- إيجاد حلول جديدة في نظام الأساسي للبنك لتمييز و تصنيف شرائح العملاء والعلاقة المصرفية واحتياجات عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- مراجعة ومناقشة الأداء العام للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أساس شهري من خلال لجنة برئاسة الرئيس التنفيذي
- تطوير مستمر لبرامج تدريبية خاصة لمدراء العلاقات ومتخصصة في إدارة علاقات العملاء ومخاطر الائتمان.
- طرح منتج البطاقة الائتمانية الخاصة بالمنشآت.
- في المراحل النهائية لإطلاق برنامج «أعمال» الجديد وهو عبارة عن مجموعة من الحلول المصرفية والمالية المتكاملة التي تلبي بشكل خاص احتياجات عملاء المنشآت

وحدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وموظفيها:

تدار المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل إدارة الخدمات المصرفية التجارية لدينا داخل المجموعة المصرفية للشركات والمؤسسات. تضم إدارة الخدمات المصرفية التجارية أكثر من 58 موظف متخصص في خدمة عملاء المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

عدد الدورات التدريبية وورش العمل للموظفين والعملاء:

286	عدد الدورات التدريبية للموظفين
1	عدد الدورات التدريبية للعملاء

القروض والتعهدات والالتزامات الممنوحة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

ألف ريال

2020				
المجموع	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	المنشآت متناهية الصغر	
4,081,474	2,571,079	1,285,563	224,832	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية)
1,430,121	1,027,403	301,861	100,857	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية)
%7.6	%4.8	%2.4	%0.4	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية) إلى مجموع القروض
%2.7	%1.9	%0.6	%0.2	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية) إلى مجموع القروض
1,157	591	387	179	عدد القروض، بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية
809	166	272	371	عدد العملاء للقروض
136	18	63	55	عدد القروض المضمونة ببرنامج "كفالة" (بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية)
131,897	42,763	49,921	39,213	مبلغ القروض المضمونة ببرنامج "كفالة" (بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية)

2019				
المجموع	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	المنشآت متناهية الصغر	
814,361	550,354	215,111	48,896	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية)
497,577	153,786	258,425	85,366	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية)
%1.6	%1.1	%0.4	%0.1	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية) إلى مجموع القروض
%1.0	%0.3	%0.5	%0.2	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية) إلى مجموع القروض
1,222	558	533	131	عدد القروض، بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية
705	143	240	322	عدد العملاء للقروض
121	15	73	33	عدد القروض المضمونة ببرنامج "كفالة" (بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية)
114,510	37,738	56,119	20,653	مبلغ القروض المضمونة ببرنامج "كفالة" (بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية)

مجموعة الخزينة

في أوائل عام 2020م، باشرت حكومة المملكة العربية السعودية باتخاذ إجراءات مهيكلة وصارمة للحد من انتشار فيروس كورونا COVID-19. وبالتوازي مع هذه الإجراءات كانت الخزينة في كامل الجاهزية لبيئة العمل الجديدة وذلك من خلال التواصل المستمر مع الجهات التنظيمية فيما يخص الجاهزية المثلى للبنس التحتية اللازمة لاستمرارية الأعمال، مما ساعد قسم الخزينة على تحقيق أداء ونمو جيدين. كما عملت الخزينة عن قرب مع البنك المركزي السعودي من أجل التطبيق المتناسق لبرنامج الحوافز الاقتصادية مما خفف القيود العامة للسيولة في السوق.

على صعيد أعمال خدمة العملاء، وبالتحديد أعمال الصرف الأجنبي، فقد سجلت الخزينة نمواً بنسبة 4.5% وذلك كنتيجة للأسعار المنافسة المطروحة والتوسع في السوق. وقد واصل قسم مبيعات الخزينة توسعة أعماله من خلال استقطاب المزيد من العملاء الجدد والشرائح السوقية، وتوسعة نطاق المنتجات والخدمات المطروحة والتركيز المكثف على استراتيجيات بيع الخدمات والمنتجات التابعة لإقسام البنك الأخرى.

حافظت الخزينة خلال العام على محفظة واسعة التنوع، والتي سجلت نمواً بمبلغ 2 مليار ريال، من صكوك الحكومة السعودية مما حقق المزيد من التعزيز في سيولة المحفظة الاستثمارية والتصنيف الائتماني للبنك. وبالنظر لكونها متعاملاً أولياً معيناً لدى المركز الوطني لإدارة الدين العام، فقد نفذت الخزينة الالتزامات المناطة بها على أكمل وجه، حيث بلغ إجمالي الطلبات في المزايدات الشهرية 8,2 مليار ريال

ووصلت مبالغ التخصيص إلى 4,8 مليار ريال، وهو ما يبرز بشكل واضح قدرة الخزينة على الوصول لقاعدة العملاء بالرغم من القيود التي فرضت ضمن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار وباء كورونا خلال الفترة.

انطلاقاً من البنية التحتية والأنظمة والتقنيات المعتمدة والتي تحاكي آخر تقنيات العمل، فقد واصلت الخزينة أعمالها بمضاعفة الجهود خلال فترة انتشار وباء كورونا المستجد، حيث لم يسجل أي انقطاع في خدمات العملاء خلال تلك الفترة. كما تواصلت الخزينة اعتماد بيئة مراقبة داخلية قوية تتجسد من خلال الالتزام التام بالسياسات والإجراءات وإطار المخاطر المحددة. ومن شأن التقييمات الدورية لأعمال الخزينة أن تعزز السياسات والأنظمة الموضوعية من أجل مواكبة أفضل الممارسات المتبعة في الأسواق والمتطلبات التشريعية المتجددة.

مجموعة الموارد البشرية

بسبب أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، كان عام 2020م عاماً استثنائياً وغير مسبوق، حيث أثرت هذه الجائحة ومعطياتها الاجتماعية والمهنية على كافة أنشطة وأبعاد عمليات مجموعة الموارد البشرية والبنك ككل.

وقد حرصت مجموعة الموارد البشرية على سلامة المنسوبيين في جميع قطاعات الأعمال خلال الجائحة للحد من انتشار الفيروس على العاملين والتنبيه عليهم بضرورة اتباع الإجراءات العامة لمتطلبات السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى تعليمات الجهات الرسمية لتجنب الإصابة بالفيروس.

وبالإضافة إلى متطلبات احتواء وإدارة الجائحة على النطاق البشري للبنك، واصلت مجموعة الموارد البشرية رحلتها في تدشين قفزات وسبل للتقدم تم تنفيذها خلال العام 2020م، مستمرة في تعزيز دورها كشريك حيوي واستراتيجي كامل ومكمل لجميع قطاعات الأعمال من خلال الاستمرار في تطبيق كافة التوجيهات النظامية والاحترازية ذات الصلة، وخاصة لمواكبة المتطلبات الرقابية والأمنية لاحتواء الجائحة وتأكيد جودة استمرارية الأعمال لضمان الاحتفاظ بسمعة وأداء البنك وأمن وسلامة المنسوبيين وعوائلهم.

فبالنسبة لأنشطة احتواء الجائحة، بادرت مجموعة الموارد البشرية بالعمل على تقليل اللقاءات وورش العمل والاجتماعات والدورات التدريبية والابتعاد عن التجمعات، واستبدالها بأنظمة الاجتماعات عن طريق الاتصال المرئي وتفعيل العمل عن بعد وتنفيذ جميع المتطلبات والإجراءات الوقائية الواردة من الدولة والبنك المركزي السعودي من تخطيط وتفعيل مبدأ العمل عن بعد ومتطلباته التقنية والأمنية عبر جميع القنوات، ورصد وتوزيع المهام لكافة الإدارات لتأكيد استمرارية الأعمال والتي ساعدت على الحد من انتشار العدوى.

كما واصلت المجموعة تنفيذ خطة عمل عام 2020م والمعاملات الفردية والتنظيمية، بالإضافة إلى ممارسة الرقابة على جميع أنشطة شؤون الموظفين من خلال استحداث مركز قيادة لتقديم الدعم والمشورة لجميع وحدات العمل حول كافة الأمور المتعلقة بكيفية إدارة إداراتهم في ظل الجائحة والتحديات المصاحبة لها.

إضافة إلى ذلك، تميز عام 2020م بمبادرات وأنشطة وأعمال رقابية وتدقيقية على نطاق البنك بأكمله، حيث خاضت مجموعة الموارد البشرية حملات مختلفة من التصحيحات المطلوبة لتأكيد جودة مواكبة السياسات الرقابية المحدثة.

وكما كان هو الوضع في 2019م، تابعت إدارة التوظيف رسالتها في 2020م بالتركيز على جذب أفضل ما يقدمه السوق من القوى العاملة السعودية، وذلك باستقطاب الكفاءات من الشباب السعودي من الجنسين للانضمام في كافة إدارات البنك، إضافة إلى محافظة البنك على الالتزام القائم بالاستمرار في توفير الفرص الوظيفية والتدريبية المختلفة لحملة الشهادة الثانوية والدبلوم والجامعية، والتي تعتبر من أنجح وسائل الاستقطاب للمواهب السعودية الجديدة والنامية.

الجدير بالذكر أن البنك نجح في الحفاظ على المعدل العالي من السعودة والذي تجاوز نسبة 94%. وقد أسفر الجهد التدريبي عن انعقاد العديد من الدورات وورش العمل التدريبية لعام 2020م عن بعد، وهذه النتيجة تواكب وتتماشى مع احتياجات البنك الراهنة ومعطيات السوق، إضافة للدورات الإلزامية، مثل مكافحة الاحتيال وغسل الأموال والالتزام والوعي الأمني والمنهج الخلقي لجميع منسوبي البنك بلا استثناء.

المبادئ الأخلاقية والمهنية لموظفي البنك

يلتزم بنك الجزيرة التزاماً تاماً بسياسات وإجراءات تضمن تطبيق كافة مبادئ السلوك وأخلاقيات العمل المهني التي يجب أن يتحلّى بها جميع الموظفين أثناء ممارستهم لعملهم سواء تجاه عملهم، وزملائهم الموظفين أو تجاه مراجعهم وعملاء البنك ككل. ويوجب البنك على كافة موظفيه التقيد والالتزام بتطبيق مبادئ السلوك وأخلاقيات العمل في المؤسسات المالية والمعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي.

يمتلك بنك الجزيرة سجل حافل في اتخاذ الإجراءات الصحيحة تجاه موظفيه وعملائه ومساهمييه والجهات التنظيمية والهيئات الرقابية. وتمثل قيم بنك الجزيرة أساس العمل في سبيل تحقيق أهداف البنك العامة. ويعتمد بنك الجزيرة عدد من المبادئ الأخلاقية والمهنية المحددة في ميثاق مبادئ العمل لمنسوبي البنك، التي من شأنها خلق بيئة عمل مناسبة مع تحقيق نمو في ظل أنظمة حماية من الجرائم المالية والرشوة والفساد.

توفر سياسات ومعايير ومبادئ بنك الجزيرة الأخلاقية إطاراً لعمل منسوبيه تساعدهم على اتخاذ القرارات الأفضل بهدف تحقيق نمو على المدى الطويل واستدامة مناسبة. وتقع على عاتق جميع منسوبيي البنك مسؤولية إثبات الالتزام بهذه السياسات ومعايير وإظهار قيم البنك من خلال التعامل الداخلي والخارجي مع العملاء والعملاء والجهات التنظيمية والمجتمع في جميع الأوقات.

المجموعة الشرعية

الجودة الشرعية: تركز المجموعة على ضبط الجودة الشرعية لخدمات البنك ومنتجاتها بما يحقق تطلعات عملائه ومساهمييه بوصفه بنكاً إسلامياً رائداً، وذلك من خلال تكثيف عمليات الفحص والمراجعة لعمليات البنك للتأكد من أن جميع أعمال البنك والشركات التابعة له متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقارير ربع سنوية للجنة الشرعية للبنك، وتعتمد مراجعة عمليات البنك في أسس اختيار العينات بما نصت عليه معايير المراجعة الدولية لاختيار العينات.

الحكومة: قامت المجموعة الشرعية خلال العام الحالي بإعداد وتطوير وإقرار العديد من اللوائح والإجراءات والسياسات للتوافق مع متطلبات إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة الصادر عن البنك المركزي السعودي والذي يهدف لتعزيز الحوكمة الشرعية، وهي:

1. لائحة عمل اللجنة الشرعية.
2. دليل سياسات المجموعة الشرعية.
3. دليل إجراءات المجموعة الشرعية.
4. سياسة التواصل والتصعيد في المجموعة الشرعية.
5. التعاون مع مجموعة الحوكمة في تعديل إطار الحوكمة لبنك الجزيرة بما يعكس «إطار الحوكمة الشرعية للبنوك والمصارف المحلية العاملة في المملكة» الصادر عن البنك المركزي السعودي (ساما).

المنتجات والخدمات: تؤمن المجموعة الشرعية بأن الابتكار والتطوير الأصيل المستمد من نصوص الشريعة الإسلامية يعد مطلباً أساسياً للارتقاء بصناعة المصرفية الإسلامية حتى تستطيع النمو والمنافسة وتلبية رغبات السوق المتسارعة والمتجددة؛ ولذا فإن المجموعة تتعاون بشكل دائم مع مجموعات الأعمال داخل البنك لابتكار وتطوير أدواتها وخدماتها والسعي لأتمتة الكثير من عملياتها لتسهيل العمليات على العملاء واستثمار وقتهم بشكل أفضل وتجنب الأخطاء البشرية قدر الإمكان.

الأبحاث: تدرك المجموعة الشرعية أن المحافظة على ريادة البنك في سوق صناعة الصيرفة الإسلامية تتطلب القيام بجمع المعلومات وإعداد التقارير والاستبانات حول سوق الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها ومدى رضا العملاء عنها ومجالات المنافسة وجوانب القوة والضعف وتوقعات العملاء.

لقد استمر قسم الأبحاث والتطوير في المجموعة في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإعداد التقارير المختلفة، خصوصاً ما يتعلق بالمالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، حيث انتهى من إعداد أربعة تقارير عن نشاط المالية الإسلامية في السوق السعودي ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، وهي:

1. المصرفية الإسلامية في السوق السعودي.
2. قطاع التأمين في السوق السعودي.
3. سوق الصكوك في المملكة العربية السعودية.
4. تأثير جائحة كورونا على القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

ومن جانب آخر، قام قسم الأبحاث والتطوير بمتابعة وتنسيق مشروع دراسة «تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية» الذي قام بإعداده فريق متخصص من مكتب السياري؛ حيث أبرزت الدراسة تجربة التحول المميزة والرائدة للبنك من المالية التقليدية إلى المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

التعليم والتدريب: تعد الكوادر البشرية للبنك أهم أصوله وهي الأدوات الأهم في تنفيذ عملياته؛ لذا فإن المجموعة الشرعية ركزت على تطوير مهارات هذه الكوادر في صناعة الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع مجموعة الموارد البشرية.

طباعة الكتب والرسائل الجامعية: قامت المجموعة الشرعية بوضع خطة لنشر المعرفة عبر طبع الكتب والرسائل الجامعية التي تعنى بالجوانب المالية وعلى وجه الخصوص المالية الإسلامية، وتوزيعها مجاناً على طلبة العلم والمؤسسات التعليمية والمالية. وقد تم هذا العام إصدار كتابين هما:

- الأحكام الفقهية للتمويل برأس المال الجريء.
- المنشأة ذات الغرض الخاص، دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية.

دعم الصناعة المالية الإسلامية: لقد استمر البنك عبر المجموعة الشرعية في دعم مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) حيث رعى البنك طباعة المعايير الشرعية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وذلك إيماناً من البنك بأهمية دعم هذه المؤسسات للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية، وتحقيق المعيارية فيها. ورغم الحالة الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد - 19 هذا العام، إلا أن المجموعة الشرعية التزمت بالمشاركة في حضور العديد من المؤتمرات وورش العمل التي أقامتها هذه المؤسسات عن بعد عبر وسائط البث الإلكترونية، لمواكبة آخر التطورات في صناعة المالية الإسلامية.

لقد كان لعمل المجموعة الشرعية تأثير إيجابي على رؤية المجتمع والعملاء للبنك، حيث رفعت من مستوى الثقة في البنك كبنك إسلامي، كما ساهمت في حصول البنك على العديد من الجوائز في مجال الخدمات المالية الإسلامية.

إن تميزنا وريادتنا في صناعة المصرفية الإسلامية يرجع إلى التزام البنك في جميع معاملاته بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وفق اجتهاد أعضاء اللجنة الشرعية للبنك من أصحاب الفضيلة العلماء.

مجموعة المسؤولية الاجتماعية (برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة)

يسعى بنك الجزيرة عبر برنامجه للمسؤولية الاجتماعية (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) إلى تأكيد دوره الفاعل في العمل المجتمعي وحضوره النشط في دعم مشاريع التنمية المستدامة والقوى البشرية من شباب وفتيات الوطن.

وقد استحوذت جائحة كوفيد - 19 على اهتمام (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) حيث استشعر البنك أهمية المشاركة مع الجهود الحكومية في تخفيف آثار الجائحة على الأفراد والمؤسسات؛ مما نتج عنه عشرات المشاريع التي انطلقت بالمشاركة مع جهات حكومية وأهلية من شأنها الوصول للشرائح الأكثر تضرراً.

فقد ساهم البنك في صندوق الوقف الصحي مع وزارة الصحة بمبلغ 5,6 مليون ريال، كما ساهم في الصندوق المجتمعي مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمبلغ 3,49 مليون ريال. بالإضافة إلى إطلاق ودعم أكثر من 22 مشروعاً على مستوى المملكة شملت توفير السلال الغذائية والمستلزمات الطبية ودعم تكاليف الإيجار، وقد استفاد منها أكثر من 7,500 مستفيد.

ودعمًا للتصنيع المنزلي فقد دعم البنك عددًا من الأسر المنتجة لتصنيع أكثر من 40 ألف كماشة وتوزيعها على الشرائح الأكثر احتياجًا. وفيما يخص محافظة القروض الحسنة التي يقدمها البنك للأسر المنتجة والمنشآت متناهية الصغر، فقد تم إشعار المستفيدين بتأجيل سداد الأقساط لمدة 6 أشهر.

ورغم ظروف الجائحة التي مرت خلال 2020م، إلا أن المشاريع المجتمعية لـ (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) استمرت بالوسائل المتاحة في تدريب وتأهيل الشباب والفتيات ودعم ذوي الإعاقة وأسراهم، بالإضافة لدعم القطاع غير الربحي، حيث استفاد خلال العام أكثر من 51,000 مستفيد عبر 59 مشروعًا مجتمعيًا في مختلف مناطق المملكة.

كما أصدر البنك ضمن مشاريعه النوعية لخدمة الأوقاف والقطاع غير الربحي كتاباً متخصصاً في (الصناديق الاستثمارية الوقفية) والذي يعد دليلاً نوعياً للجهات الراغبة في الاستفادة من هذه الخدمة.

وعلى المستوى الداخلي للبنك فقد نظم البنك لمنسوبيه خلال شهر رمضان المبارك مبادرة لدعم توفير السكن لإحدى الأسر المحتاجة عبر منصة (جود الإسكان) التابعة لوزارة الإسكان، وقد أتم منسوبو البنك المبلغ كاملاً خلال فترة وجيزة بحمد الله.

مجموعة المساندة

بالرغم من التحديات والصعوبات العديدة التي سادت خلال عام 2020م والتي كان أبرزها جائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أن مجموعة المساندة أديت على تقديم أفضل الخدمات والمساندة التي احتاجتها مختلف المجموعات والإدارات في سعيها لتحقيق أهداف البنك.

واصلت مجموعة المساندة خلال العام تعزيز دورها في البنك وذلك باستكمال جزء كبير من الإنجازات على صعيد مشروع تجهيز المقر الجديد للإدارة العامة بمدينة جدة والذي بدأ العمل على إنشائه في مطلع عام 2020م. كما تم الانتهاء من افتتاح فرعين جديدين للبنك، إضافة إلى تسليم أربعة مراكز جديدة لخدمات تحويل الأموال «فوري» في مختلف مناطق المملكة.

انطلاقاً من أهداف وتوجهات البنك الاستراتيجية، واصلت مجموعة تقنية المعلومات تطوير منصة تقنية تتوافق مع أعلى المعايير التقنية لدعم تطوير الحلول الحالية والمستقبلية، إضافة لدعم منتجات وخدمات البنك، وذلك لمواكبة الزيادة الملحوظة في حجم العمليات المصرفية المنفذة من خلال القنوات الرقمية وخدمة الجزيرة فون.

مجموعة الإستراتيجية والابتكار

تدير مجموعة الإستراتيجية العلاقة بين تطلعات وتوجهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبين مجموعات العمل المختلفة بالبنك، حيث تعمل هذه المجموعة على دعم ومتابعة كل ما يتطلب تنفيذ الخطة المعتمدة لتحقيق رؤية وأهداف إستراتيجية البنك 2023، إضافة إلى رفع تقاريرها الدورية فيما يخص ذلك لمجلس الإدارة.

وتعمل مجموعة الابتكار والتحديث على بناء وتعزيز بيئة الابتكار ومفهوم التفكير الإبداعي في البنك، وذلك من خلال سعيها الحثيث والمتواصل لتقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة عبر عمليات الربط وترتيب الشراكات مع المؤسسات الناشئة وشركات التقنيات المالية (فنتك).

مجموعة تقنية المعلومات

تواصل مجموعة تقنية المعلومات بناء منصة تقنية تتوافق مع أفضل معايير التقنية العالمية بما يحقق تطوير الحلول الحالية والمستقبلية اللازمة لدعم منتجات وخدمات البنك، وقد تم تصميم الحلول التقنية الجديدة المقدمة وفقاً للأهداف والتوجهات الإستراتيجية للبنك، والتي تهدف إلى تلبية أهداف الأعمال المصرفية ودعم استمرارية الأعمال، فضلاً عن تقديم مبادرات التحسين الداخلية للبنك، آخذة في الاعتبار التحديات المتعلقة بعمليات التحديث الإلزامي المتواصلة لأنظمة البنك خلال الفترة.

وتشمل الأمثلة على الإنجازات الرئيسية للمجموعة خلال العام 2020، استكمال إجراءات اختبار كافة أنظمة البنك لضمان عملها بنجاح ولمدة خمسية أيام عمل من مركز البيانات الاحتياطي، وترقية محرك سيسكو لخدمة التحقق، وتطوير نظام المدفوعات إلى أحدث إصدار، وأيضاً تطوير نظام مراقبة الحوادث الأمنية للشبكة.

مجموعة العمليات البنكية

تشمل مسؤوليات مجموعة العمليات البنكية بمختلف أقسامها وفروعها معالجة مختلف أنواع عمليات البنك كالتحويلات الواردة والصادرة من وإلى البنوك المحلية عبر نظام سريع، ونظام SWIFT للمدفوعات الدولية، ومؤخراً نظام البنك المركزي السعودي الجديد IPS. كما تتضمن مسؤولياتها عمليات الخصم المباشر، وأوامر الدفع الدائمة، وعمليات الأقسام الداخلية المتعلقة بالدفع أو التحويل، وغيرها، إضافة لتنفيذ معاملات التمويل الشخصي الجديدة، التمويل العقاري المكمل والسكني لعملاء البنك، بما في ذلك مراجعة فتح وصيانة الحسابات وتطبيق إجراءات اعرف عميلك.

هذا، ولقد نجحت المجموعة في مواكبة الارتفاع الملحوظ في حجم العمليات البنكية لعام 2020م حيث شهدت بعض الخدمات زيادة كبيرة بسبب جائحة كورونا ومبادرات البنك المركزي السعودي للتخفيف من آثارها على المواطنين والتجار كإلغاء رسوم التحويلات وإعادة جدولة منتجات التمويل الشخصي والتجاري والإعفاء من تجميد الحسابات بسبب انتهاء وثائق الهوية.

مجموعة الإمداد والخدمات المشتركة

وهي مجموعة متخصصة في تقديم كافة الخدمات والدعم اللوجستي لمجموعة الجزيرة من حيث الاستشارات المهنية، والتشاور بخصوص تصميم ووضع خطط توسيع شبكة البنك (الفروع، مراكز فوري، أجهزة الصراف الآلي، المباني، وغيرها)، وكذلك تطوير وتحسين مواقع العمل الحالية لتتوافق بشكل أكبر مع احتياجات العمل، وتوفير بيئة نظيفة، وخدمات المرافق العامة للموظفين والعملاء في كافة الفروع ومباني الإدارة العامة، وكذلك توفير الأمن والسلامة للموظفين والعملاء والممتلكات في كافة الأوقات، وضمان استمرارية الأعمال من خلال التأكد من صلاحية كافة التصاريح والتراخيص الحكومية، إضافة إلى تقديم الخدمات البريدية، والتخزين، والتصوير الضوئي، وأرشفة المعاملات اليومية للبنك... إلخ.

هذا وقد تم خلال هذا العام، تسليم فرعين لخدمات الأفراد، بينما لا يزال فرع ينبع قيد الإنشاء ويتوقع تسليمه بحلول شهر يوليو من عام 2021.

كما تم تسليم عدد أربعة فروع «فوري» وأيضاً الانتهاء من عدد من التحسينات على بعض المراكز الأخرى وفق متطلبات العمل، بالإضافة إلى بعض التحديثات الأخرى غير المخطط لها والتي تتطلبها الأعمال الأخرى كأجهزة الصراف الآلي، حيث تم تنفيذ متطلبات تخص خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة كالأرصفة المائلة ومواقف السيارات المخصصة.

مجموعة الأتمتة والروبوتات

تتمثل الأهداف الرئيسية لمجموعة الأتمتة والروبوتات في تحول البنك للأتمتة، وذلك من خلال تبني واستخدام أسرع التقنيات المتاحة في عمليات الأتمتة الروبوتية والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتحليل البيانات.

ويسعى فريق المجموعة للمساهمة في تحقيق أهداف البنك ليكون البنك الإسلامي الأكثر حداثةً وابتكاراً، وبالتالي تحقيق التوسع في المنطقة. وقد تمكنت المجموعة في الأشهر الستة الماضية من إطلاق عدد خمسة روبوتات، مما ساهم في توفير التكاليف والكفاءات التشغيلية وزيادة الإنتاجية وتقليل المخاطر.

مجموعة التحول الرقمي والقنوات

تعد مجموعة التحول الرقمي والقنوات الجهة المسؤولة عن قيادة جهود التحول الرقمي في كافة قطاعات البنك، ويشمل ذلك إدارة القنوات الرقمية لقطاع الأفراد، كإدارة تطبيق الجزيرة سمارت وموقع الجزيرة أون لاين وتطبيق الجزيرة واتش، وأيضاً لقطاع الشركات كتطبيق إم - كورب والموقع الإلكتروني إي - كورب.

وقد سلمت مجموعة التحول الرقمي والقنوات، خلال العام 2020، العديد من المشاريع كإطلاق قناة جديدة «الجزيرة واتش» على ساعات آبل، والتحديث الرقمي لبيانات اعرف عميلك، وفتح حسابات الادخار رقمياً، وإضافة خدمة مدفوعات إيصال ومدفوعات سداد المتعددة من خلال القنوات الرقمية.

مجموعة الممتلكات والعقود

تضم مجموعة الممتلكات والعقود 5 وحدات عمل، وهي: وحدة إدارة العقود والأصول، وحدة استمرارية الأعمال، وحدة المشاريع الخاصة، شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري، إضافة إلى وحدة التقييم العقاري.

وحدة إدارة الأصول والعقود

وتتلخص أهم منجزاتها في إدارة 44 عقاراً بقيمة 747 مليون ريال ومراجعة وتوقيع وحفظ 117 عقداً بقيمة 18,68 مليون ريال.

وحدة استمرارية الأعمال:

تم من خلال وحدة استمرارية الأعمال، تنفيذ تمرين تجريبي لإدارة الأزمات شمل ورش عمل تدريبية وتوعوية لعدد 215 موظفاً، وإجراء اختبار استمرارية الأعمال لـ 23 قسماً في الرياض و27 قسماً في جدة.

وحدة المشاريع الخاصة

تمكنت وحدة المشاريع الخاصة من الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية على ميزانية مشروع مبنى إدارة الرياض، وذلك في شهر فبراير 2020.

شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري

تمكنت إدارة شركة أمان من تنفيذ العديد من المعاملات على النحو التالي:

22 معاملة إجارة، 3,638 معاملة مرابحة، 320 معاملة إرجاع عقارات، 47 معاملة بيع لأطراف أخرى، 34 معاملة بيت حسن، 1209 معاملة متفرقة، إصدار 127 وكالة و 407 خطاب تفويض، كما تم إصدار عدد 14,392 تقريراً تخص 14,392 شركة.

مكتب إدارة المشاريع

يقدم مكتب إدارة المشاريع الدعم والتنظيم لكافة المشاريع السنوية لبنك الجزيرة بالتنسيق مع الإدارات المعنية. وقد قامت الوحدة بتسليم جميع المشاريع المطلوبة للبنك المركزي السعودي كمشروع المدفوعات السعودية IPS، مشروع بوابة تنفيذ (المرحلة الثانية)، مشروع سويفت GPI، مشروع المدفوعات السعودية MBI كأول بنك في المملكة العربية السعودية، بوابة وثائق، وخدمة نذير.

وحدة الموردين وترشيد النفقات

لعبت وحدة الموردين وترشيد النفقات دوراً بارزاً في تحقيق العديد من أهداف البنك، وقد انعكس ذلك من خلال تحقيق زيادة في الادخار الإجمالي بلغت 126 مليون ريال، وتمت هذه الزيادة في الادخار من خلال عدد من المحاور والتي شملت: تحقيق ادخار في عقود تقنية المعلومات بنسبة 12%، تحقيق ادخار في تكاليف التأمين بنسبة 12%، تحقيق ادخار في خدمات المشتريات بنسبة 4%، تخفيض تكاليف البنود المتكررة لسلسلة التوريد بنسبة 160%.

الجزيرة للأسواق المالية « الجزيرة كابيتال »

كانت أوضاع الأسواق المحلية والعالمية داعمة لأعمال الجزيرة كابيتال في العام 2020، حيث حافظت على ريادتها في سوق الأسهم السعودي والتي ارتفعت قيمة التداولات فيه بأكثر من ضعفها للعام 2019. شهد العام أيضاً زيادة كبيرة في كمية التداول لدى عملاء الجزيرة كابيتال من خلال منصات التداول في الأسواق العالمية. ساهم الأداء القوي للجزيرة كابيتال في قوة الأداء المالي لمجموعة بنك الجزيرة، حيث حققت صافي أرباح تشغيلية بقيمة 145 مليون ريال سعودي (2019: 29 مليون ريال سعودي).

يعد الحفاظ على مكانة الشركة الريادية في سوق الأسهم السعودي أولوية للجزيرة كابيتال. حيث نتج عن جهود الجزيرة كابيتال في العام 2020 عوائد مجزية تضمنت ارتفاع في رسوم خدمات الوساطة إلى 163 مليون ريال سعودي (2019: 55 مليون ريال سعودي). بلغت قيمة معاملات الوساطة المحلية التي نفذتها الجزيرة كابيتال في العام 2020 مبلغ 336 مليار ريال سعودي (2019: 143 مليار ريال سعودي).

كانت الخدمات المصرفية الاستثمارية وعروض منتجات إدارة الثروات محل اهتمام خاص لدى الجزيرة كابيتال خلال عام 2020، ويسعدنا أن نعلن عن تقدم كبير في تطوير كلتا الإدارتين. شاركت الخدمات المصرفية الاستثمارية كمتعهد تغطية في عملية زيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق الأولوية لشركة زين السعودية، كما عملت كمستشار لعملية الاندماج والاستحواذ بين شركة ولاء للتأمين التعاوني وشركة التأمين الأهلية، كما سررنا لاختيارنا مستشاراً في عملية استحواذ دلة للرعاية الصحية على مستشفى المملكة. بدأ قسم إدارة الثروات أعماله بنجاح، من خلال تقديم بعض الفرص الاستثمارية الجذابة للعملاء.

من جانب آخر، كان لحصول الجزيرة كابيتال على جائزة «أفضل صندوق أسهم دولي» من «Refinitiv» عن أداء صندوق الأسهم الدولية على مدار ثلاث وخمس سنوات مصدراً للاعتزاز. أيضاً، منحت «Refinitiv» صندوق الجزيرة المتنوع الجسور من الجزيرة كابيتال جائزة أفضل أداء خلال ثلاث سنوات.

بالرغم من حالة عدم الاستقرار الجيوسياسية في المنطقة وتأثير جائحة فيروس كورونا المستجد، فإن إدارة الشركة مستمرة في تقاؤها فيما يتعلق بأفاق التطوير والنمو في مجال الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

الخط المستقبليّ

بنك الجزيرة هو إحدى المؤسسات المصرفية الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ويقدم البنك مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، وخدمات فوري (أعمال التحويلات)، والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات وخدمات الشركات العالمية وخدمات الخزينة.

وتكمل هذه الخطوط الخدمات المالية غير المصرفية الأخرى التي تقدمها الشركات التابعة للبنك (الجزيرة كابيتال والجزيرة تكافل) كخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، وخدمات الوساطة، والأوراق المالية والتأمين التكافلي.

حقق البنك في عام 2020 العديد من الإنجازات والنجاحات الهامة كما واصل تسجيل معدلات نمو قوية في قاعدة الأصول لديه وذلك بفضل علاقات العمل المتينة التي تم ترسيخها مع العملاء من الأفراد ومختلف الشركات، مع التركيز بشكل كبير على أنشطة البيع المشترك على مستوى منتجات الأفراد والخزينة، والشركات والتمويل وأيضاً منتجات الخدمات المصرفية الاستثمارية.

إضافة لذلك، فقد نفذ البنك بنجاح تام العديد من المبادرات التي كان قد طرحها سابقاً، والتي تركز معظمها على تعزيز فعالية خدمات وأنشطة البنك، مما أسهم في ارتفاع ربحية الأعمال وتحسين جودة الخدمات المقدمة على مختلف الصعد.

على صعيد المستقبل، أكد البنك طموحه أن يرسخ مركزه كمؤسسة إسلامية داعمة للابتكار والخدمات الرقمية في عام 2023م.

وعلى جانب الخدمات المصرفية للأفراد، سوف يواصل البنك الاستثمار في أحدث التقنيات المتطورة وذلك من أجل خدمة عملائنا الحاليين والمتوقعين بما في ذلك عروض منتجات مبتكرة ومتفوقة من أجل تعزيز موقعنا كبنك مميز وفريد.

إضافة لذلك، فمن المتوقع أن نواصل دعم خدماتنا الاستثنائية بمجموعة من مبادرات العناية بالعملاء والمقدمة ضمن إطار يتميز بلمسة شخصية متعمقة. ولكي نتمكن من تحقيق هذه الأهداف فقد عدولنا على رحلة التحول الرقمي لتحسين عملياتنا والاقتراب أكثر من عملائنا وتعزيز قدرات موظفينا.

وعلى صعيد مجموعة الخدمات المصرفية للشركات فقد قمنا ببناء منصات رقمية جديدة تهدف للرقمي بتلبية احتياجات عملاء الخدمات المصرفية للشركات وذلك من خلال مجموعات كبيرة ومتنوعة من أفضل المنتجات التمويلية التجارية وخدمات الاستيراد إضافة إلى خدمات إدارة النقد والمصرفية الإلكترونية، وهو ما من شأنه أن يساهم بشكل فاعل في النمو الإجمالي لقاعدة أصول البنك وربحيته. إضافة لذلك، فإننا نتوقع أن نطرح عروض رئيسية في مختلف القطاعات من خلال المنصات الرقمية ومنصات الهاتف الجوال الجديدة.

كما نهدف باستمرار لمواصلة تحسين جهود التنفيذ لدينا وتعزيز أنشطة التحول الرقمي مما يؤهلنا لتكون مؤسسة إسلامية مبتكرة.

الجوائز التقديرية والشهادات

حصل بنك الجزيرة على العديد من الجوائز وشهادات التقدير على المستوى المحلي والدولي، مما يعكس دور البنك و جهوده في تلبية احتياجات عملائه الكرام من خلال تقديم منتجات وخدمات استثنائية، والتي منها:

- جائزة التميز في مؤشر حوكمة الشركات لمؤسسات القطاع المالي المتداولة في السوق المالية السعودية للمرة الثانية على التوالي، والتي منحت من مركز حوكمة الشركات في جامعة الفيصل.
- شهادة اعتماد من قبل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA)، بما يمثل شهادة على ان البنك من نخبة المنظمات التي توفر فرص التطوير المهني المستمر لمندوبيه.
- الميدالية الذهبية والمركز الأول عن فئة «أفضل مركز اتصالات عملاء»، وكذلك عن فئة «أفضل خدمة عملاء» في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا لعام 2020 م.
- جائزة المعهد المالي نظير المساهمة في رفع وتطوير قدرات ومهارات العاملين في القطاع المالي.
- جائزة رواد التغيير للقطاع الخاص لعام 2019م خلال منتدى الإدارة والأعمال العاشر.

- المركز الأول والميدالية الذهبية في ثلاث فئات ضمن النهائيات الإقليمية للمسابقة العالمية لمراكز اتصالات العملاء عن فئة (أفضل مركز اتصالات عملاء) وفئة (أفضل خدمة عملاء) وفئة (أفضل مركز مساندة للفروع في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا) لعام 2019م.
- جائزة البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً – المملكة العربية السعودية والتي منحت من قبل مجلة إنترناشيونال فاينانس.
- جائزة أفضل عروض بطاقات ائتمانية – المملكة العربية السعودية 2019م والتي منحت من قبل مجلة جلوبال بيزنيس أوت لوك.
- جائزة البنك الأكثر ابتكاراً في المصرفية الإلكترونية - المملكة العربية السعودية 2019م والتي منحت من قبل مجلة جلوبال بيزنيس أوت لوك.
- جائزة التميز في مؤشر حوكمة الشركات بين كل القطاعات المتداولة في السوق المالية السعودية، والتي منحت من مركز حوكمة الشركات في جامعة الفيصل.
- المركز الأول والميدالية الذهبية في فئتي (أفضل مركز اتصالات عملاء) وفئة (أفضل خدمة عملاء) في العالم لعام 2019 ضمن نهائيات المسابقة العالمية لمراكز اتصالات العملاء والتي أقيمت في برشلونة – إسبانيا.
- جائزة التميز نظير الشراكة في تمويلات التجارة التي منحت من قبل المؤسسة الدولية لتمويل التجارة.
- جائزة أفضل الرؤساء التنفيذيين في دول الخليج من قبل مجلة الأعمال تريندس وكلية إدارة الأعمال إنسياد.
- جائزة الأميرة صيته بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي (في مجال الإنجاز الوطني) في دورتها الخامسة 2017.
- الميدالية الذهبية والمركز الأول عن فئة أفضل خدمة عملاء، وكذلك الميدالية الفضية عن فئة أفضل مركز اتصالات عملاء، وجائزة أفضل مدير مركز اتصالات عملاء.
- جائزة النقاد لأفضل مصرفية رقمية إسلامية من قبل «كامبردج التحليلية أناليتيكا».
- وجائزة أفضل خيار للنقاد كأفضل بنك في الابتكار المصرفي للخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد لعام 2018 من قبل «كامبردج التحليلية أناليتيكا».
- الميدالية الذهبية والمركز الأول عن فئة «أفضل خدمة عملاء في العالم» لعام 2018م.



شكر وتقدير

يسر مجلس الإدارة انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكره وتقديره لحكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع - حفظه الله - وجميع الوزراء على دعمهم المتواصل.

كما يتقدم مجلس الإدارة بالشكر لمقام وزارة المالية ووزارة التجارة والبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية على دعمهم المستمر للبنك.

ويسر مجلس الإدارة انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن جزيل شكره وتقديره للمساهمين والعملاء الأفاضل على ثقتهم ودعمهم المستمر ولفريق إدارة البنك وكافة منسوبيه على أدائهم وإنجازاتهم.



شبكة الفروع

المنطقة الغربية

مكة المكرمة		
فرع الشوقية هاتف: (+966) 12 5391826		فرع العزيزية هاتف: (+966) 12 5571010
فرع الستين هاتف: (+966) 12 5970339		فرع العوالي هاتف: (+966) 12 5501453

المدينة المنورة		
فرع الخالدية هاتف: (+966) 14 8491328 فاكس: (+966) 14 8692579		فرع المدينة المنورة هاتف: (+966) 14 8451111 فاكس: (+966) 41 8451953
فرع الخالدية (سيدات) هاتف: (+966) 14 8693381		فرع المدينة المنورة (سيدات) هاتف: (+966) 14 8451956 فاكس: (+966) 14 8451952

جدة		
فرع الرباب هاتف: (+966) 12 6756424	فرع البساتين (الآية سابقا) هاتف: (+966) 12 6949224	فرع جدة الرئيسي (النهضة سابقا) هاتف: (+966) 12 6098888 فاكس: (+966) 12 2346838
فرع الرباب (سيدات) هاتف: (+966) 12 6750190	فرع السلامة هاتف: (+966) 12 6919719	فرع جدة الرئيسي (سيدات) هاتف: (+966) 12 6098888 فاكس: (+966) 12 2347227
فرع طريق مكة هاتف: (+966) 12 6896600	فرع الصفا هاتف: (+966) 12 6736712	فرع شارع التحلية هاتف: (+966) 12 2610725
فرع المساعدة هاتف: (+966) 12 6610112	فرع صاري هاتف: (+966) 12 6901390	فرع شارع التحلية (سيدات) هاتف: (+966) 12 2610730 فاكس: (+966) 12 2610731
فرع المساعدة (سيدات) هاتف: (+966) 12 6673700	فرع السامر هاتف: (+966) 2721870	فرع شارع خالد بن الوليد هاتف: (+966) 12 6518070
فرع النور هاتف: (+966) 12 6098752	فرع الربوة (المكرونه) هاتف: (+966) 12 6827683	فرع شارع الأمير سلطان هاتف: (+966) 12 6075450
فرع البلد هاتف: (+966) 12 6485533	فرع النعيم هاتف: (+966) 12 6134333	فرع شارع الأمير سلطان (سيدات) هاتف: (+966) 12 6070828

الطائف		
فرع شهرار هاتف: (+966) 12 7426678 فاكس: (+966) 12 7401737		فرع الطائف الرئيسي هاتف: (+966) 12 7600116 فاكس: (+966) 12 7600116

ينبع	تبوك	رابغ
فرع ينبع هاتف: (+966) 14 3572953	فرع تبوك هاتف: (+966) 14 4432676 فاكس: (+966) 14 4218320	فرع رابغ هاتف: (+966) 12 4233311 فاكس: (+966) 12 4233366



شبكة الفروع
المنطقة الوسطى

الرياض		
فرع الخرج هاتف: (+966) 11 5476259 فاكس: (+966) 11 5476273	فرع الملقا هاتف: (+966) 11 4102998 فاكس: (+966) 11 4103017	فرع الورود (العليا) هاتف: (+966) 11 2157000
فرع الروضة هاتف: (+966) 11 2543847 فاكس: (+966) 11 2543843	فرع الريان (الدائري الشرقي) هاتف: (+966) 11 2080166	فرع طريق الملك فهد هاتف: (+966) 11 2051870
فرع الشفا هاتف: (+966) 11 2715589	فرع الريان (سيدات) هاتف: (+966) 11 2085366	فرع طريق الملك فهد (سيدات) هاتف: (+966) 11 2051865
فرع إشبيلية هاتف: (+966) 11 8124276	فرع الدائري الغربي (ظهرة البديعة سابقا) هاتف: (+966) 11 4338441	فرع طريق الملك عبد الله هاتف: (+966) 11 2642123 فاكس: (+966) 11 2071361
فرع الصحافة هاتف: (+966) 11 2251657	فرع التخصصي هاتف: (+966) 11 2936599	فرع طريق الملك عبد الله (سيدات) هاتف: (+966) 11 2642047
فرع المروج هاتف: (+966) 11 4154893	فرع السعودي هاتف: (+966) 11 4288695 فاكس: (+966) 11 4493064	فرع القدس (شارع عقبة بن نافع سابقا) هاتف: (+966) 11 2781416
فرع الملز هاتف: (+966) 11 2915490	فرع السعودي (سيدات) هاتف: (+966) 11 4287523 فاكس: (+966) 11 4288735	فرع القدس (شارع عقبة بن نافع سابقا) (سيدات) هاتف: (+966) 11 2784387
فرع حطين هاتف: (+966) 11 2145324	فرع النفل هاتف: (+966) 11 2751086	فرع طريق خريص هاتف: (+966) 11 2256399
فرع قرطبة هاتف: (+966) 11 2936599	فرع النفل (سيدات) هاتف: (+966) 11 2751086 فاكس: (+966) 11 2755681	فرع النسيم هاتف: (+966) 11 2357813 فاكس: (+966) 11 2356876
		فرع المعذر هاتف: (+966) 11 8108058 فاكس: (+966) 11 8108058
الجوف	حائل	القصيم
فرع الجوف هاتف: (+966) 14 6460315	فرع حائل هاتف: (+966) 16 5712157	فرع بريدة هاتف: (+966) 16 3835310
		فرع عنيزة هاتف: (+966) 16 3624121

المنطقة الجنوبية

أبها	خميس مشيط	جازان
فرع أبها هاتف: (+966) 17 2260798 فاكس: (+966) 17 2296243	فرع خميس مشيط (سيدات) هاتف: (+966) 17 2351441	فرع خميس مشيط هاتف: (+966) 17 2216465
نجران	جازان	جازان
فرع نجران هاتف: (+966) 17 5236291 فاكس: (+966) 17 5238267	فرع أبو عريش هاتف: (+966) 17 3402129	فرع جازان هاتف: (+966) 17 3228594



شبكة الفروع

المنطقة الشرقية

الدمام

فرع الجلوية هاتف: (+966) 13 8153394 فاكس: (+966) 13 8153379		فرع الدمام الرئيسي هاتف: (+966) 13 8321272 فاكس: (+966) 13 8343314
فرع الفيصلية هاتف: (+966) 13 8116653 فاكس: (+966) 13 8116702		فرع جريب هاتف: (+966) 13 8420237 فاكس: (+966) 13 8417226

الخبـر

فرع الخبر - طريق الملك خالد هاتف: (+966) 13 8942512 فاكس: (+966) 13 8985330	فرع الشاطئ هاتف: (+966) 13 8324838 فاكس: (+966) 13 8084458	فرع الهدا الخبر هاتف: (+966) 13 8820040 فاكس: (+966) 13 8878653
فرع الخبر الرئيسي هاتف: (+966) 13 8346928 فاكس: (+966) 13 8348156	فرع الشاطئ (سيدات) هاتف: (+966) 13 8326314 فاكس: (+966) 13 8082283	فرع الهدا الخبر (سيدات) هاتف: (+966) 13 8828848 فاكس: (+966) 13 8828722

الظهران

فرع تلال الدوحة هاتف: (+966) 13 8309188 فاكس: (+966) 13 8309188	فرع الدوحة (سيدات) هاتف: (+966) 13 8916927 فاكس: (+966) 13 8912869	فرع الدوحة هاتف: (+966) 13 8683512 فاكس: (+966) 13 8912059
--	---	---

البحساء

فرع الشهاية (سيدات) هاتف: (+966) 13 5995570 فاكس: (+966) 13 5995560	فرع الشهاية هاتف: (+966) 13 5995530 فاكس: (+966) 13 5889078	فرع الهفوف الرئيسي هاتف: (+966) 13 5863555 فاكس: (+966) 13 5843111
فرع السلمانية (النخيل سابقا) هاتف: (+966) 13 5754310 فاكس: (+966) 13 5364987		فرع المبرز هاتف: (+966) 13 5730616 فاكس: (+966) 13 8084381

حفر الباطن

الجبيل

فرع حفر الباطن هاتف: (+966) 13 7313417 فاكس: (+966) 13 7313417	فرع الجبيل الصناعية (الفناتير) هاتف: (+966) 13 3670157 فاكس: (+966) 13 3670157	فرع الجبيل بلازا هاتف: (+966) 13 3672701 فاكس: (+966) 13 3471426
---	---	---

القطيف

	فرع القطيف (سيدات) هاتف: (+966) 13 8558326 فاكس: (+966) 13 8529877	فرع القطيف هاتف: (+966) 13 8545463 فاكس: (+966) 13 8545367
--	---	---

المنطقة الوسطى

6114 - فرع سلطنة هاتف: 11 4283873 (+966) 11 4285096	6108 - فرع منفوحة هاتف: 11 4571278 (+966) 11 4571329	6101 - فرع البطءاء / الغزالي هاتف: 11 4068467 (+966) 11 4068524
6112 - فرع اليرموك هاتف: 11 8103904 (+966) 11 8103905	6111 - فرع النسيم هاتف: 11 2324529 (+966) 11 2328366	6102 / (مانبلا) هاتف: 11 8108056 (+966) 11 8108058
6522 - فرع الرس هاتف: 16 3392670 (+966) 16 3392680	6109 / فرع البديعة هاتف: 11 4101878 (+966) 11 4101890	6105 - فرع العسكري هاتف: 11 4774889 (+966) 11 4776472
6118 - فرع الشميسي هاتف: 11 8103242 (+966) 11 8103198	6113 - فرع السلي هاتف: 11 2415570 (+966) 11 2415523	6106 - فرع المروج هاتف: 11 2031861 (+966) 11 2033058
6116 - فرع المرقب هاتف: 11 423424 (+966) 11 4023435 / 11 4023430	6115 - فرع الياسمين هاتف: 11 8120043 (+966) 11 8120051	6103 - فرع الخالدية هاتف: 11 4469290 (+966) 11 4469311
6131 - فرع أطراف هاتف: 11 8102703 (+966) 11 8103714	6119 - فرع الصناعية الثانية هاتف: 11 8104209 (+966) 11 8109653	6120 - فرع الخرج هاتف: 11 5456467 (+966) 11 5456476
6132 - فرع الربيع هاتف: 11 8102443 (+966) 11 8102342	6501 - فرع بريدة / القصيم هاتف: 16 3694869 (+966) 16 3271294	6107 - فرع المنتزه هاتف: 11 4083414 (+966) 11 4083384
6130 - فرع فلاجيو مول هاتف: 9200 13001	6510 - فرع حائل هاتف: 16 5349317 (+966) 16 5349318	6110 - فرع الروضة هاتف: 11 2278447 (+966) 11 2277506
	6117 - فرع أم الحمام هاتف: 11 4824559 (+966) 11 4824327	6104 - فرع السليمانية هاتف: 11 4778350 (+966) 11 4778541

المنطقة الشرقية

6707 - فرع الصناعية الجبيل هاتف: 13 3441119 (+966) 13 3618118	6703 - فرع الجلوية هاتف: 13 8172190 (+966) 13 8172623	6705 - فرع الجبيل هاتف: 13 3448685 (+966) 13 3448760
6747 - فرع حفر الباطن هاتف: 13 7310049 (+966) 13 7310151	6714 - فرع العقريية هاتف: 13 8984349 (+966) 13 8949425	6701 - فرع الدمام الرئيسي هاتف: 13 8341347 (+966) 13 8341976
6704 - فرع لولو الدمام هاتف: 13 8309023 (+966) 13 8321202	6709 - فرع الصناعية الثانية هاتف: 13 8021910 (+966) 13 8021859	6702 - فرع مخطط 91 هاتف: 13 8190058 (+966) 13 8190049
	6706 - فرع الجبيل 2 هاتف: 13 3615383 (+966) 13 3632256	6711 - فرع الثقبة هاتف: 13 8088319 (+966) 13 8089747
	6731 - فرع الأحساء هاتف: 13 5732774 (+966) 13 5732774	6710 - فرع العيسى مول هاتف: 13 8084917 (+966) 13 8088173

المنطقة الغربية

6380 - فرع رابغ هاتف: 12 4221248 (+966) 12 4221247	6340 - فرع الملك عبدالله - المدينة المنورة هاتف: 14 8280357 (+966) 14 8280328	6301 - فرع البلد هاتف: 12 2899757 (+966) 12 2894596
6570 - فرع الجوف هاتف: 14 6222139 (+966) 14 6222372 / 14 6222368	6304 - فرع السلامة هاتف: 12 3861719 (+966) 12 6058581	6302 - فرع حراء هاتف: 12 6826902 (+966) 12 6834007
6661 - فرع بيش هاتف: 17 3340447 (+966) 17 3340225	6620 - فرع نجران هاتف: 17 5221993 (+966) 17 5221993	6303 - فرع البوادي هاتف: 12 6558167 (+966) 12 6558592
6363 - فرع العتيبية هاتف: 12 5980058 (+966) 12 5970289	6316 - فرع بن لادن هاتف: 12 6811358 (+966) 12 6811357	6306 - فرع مشرفه هاتف: 12 6737669 (+966) 12 6736713
6348 - فرع ينبع 2 هاتف: 14 3570124 (+966) 14 3570190	6614 - فرع خميس مشيط هاتف: 17 2740534 (+966) 17 2740535	6605 - فرع أبها هاتف: 17 2240401 (+966) 17 2283150
6317 - فرع الخمرة هاتف: 9200 13001	6308 - فرع الشرفية هاتف: 12 6304023 (+966) 12 6303762	6330 - فرع الطائف هاتف: 12 7322543 (+966) 12 7327792
6618 - فرع بيشة هاتف: 9200 13001	6646 - فرع جيزان هاتف: 17 3220638 (+966) 17 3220640	6307 - فرع بني مالك هاتف: 12 6727797 (+966) 12 6727727
	6580 - فرع تبوك هاتف: 14 4216147 (+966) 14 4221603	6311 - فرع المحمدانية هاتف: 12 6071194 (+966) 12 6070316
	6360 - فرع الكعكية هاتف: 12 5307034 (+966) 12 5306986	6347 - فرع ينبع هاتف: 14 3572748 (+966) 14 3573406

الجزيرة كابيتال

الجزيرة للأسواق المالية ALJAZIRA CAPITAL



المنطقة الوسطى		
<p>مركز النفل هاتف: (+966) 11 2751086 فاكس: (+966) 11 2742590</p>	<p>مركز طريق الملك فهد - (سيدات) هاتف: (+966) 11 2256000 فاكس: (+966) 11 2256182</p>	<p>الرياض - مركز طريق الملك فهد - الإدارة العامة هاتف: (+966) 11 2256000 فاكس: (+966) 11 2256182</p>
<p>مركز البديعة (السويدي) هاتف: (+966) 11 4288716 فاكس: (+966) 11 4493064</p>	<p>مركز عقبة بن نافع - (سيدات) هاتف: (+966) 11 2781416 فاكس: (+966) 11 2780486</p>	<p>فرع عقبة بن نافع هاتف: (+966) 11 2780486 فاكس: (+966) 11 2780486</p>
	<p>مركز الريان - (سيدات) هاتف: (+966) 11 2083449 فاكس: (+966) 11 2080166 تحويل: 306</p>	<p>مركز الريان هاتف: (+966) 11 2083385 فاكس: (+966) 11 2080166 تحويل: 306</p>

منطقة القصيم		
<p>مركز بريدة هاتف: (+966) 16 3835230 فاكس: (+966) 16 3835204</p>		<p>مركز عنيزة هاتف: (+966) 16 3634615 فاكس: (+966) 16 3618412</p>

المنطقة الشرقية		
<p>مركز الجبيل هاتف: (+966) 13 3670190 فاكس: (+966) 13 3471426</p>		<p>الخبير - مركز الهدا هاتف: (+966) 13 8820040 فاكس: (+966) 13 8820040</p>
<p>مركز الهفوف هاتف: (+966) 13 5861590 فاكس: (+966) 13 5854092</p>		<p>مركز القطيف هاتف: (+966) 13 8545370 فاكس: (+966) 13 8529925</p>

المنطقة الغربية والجنوبية		
<p>مركز النهضة هاتف: (+966) 12 6098560 فاكس: (+966) 12 6098553</p>	<p>مركز المساعدة (سيدات) هاتف: (+966) 12 6606020 فاكس: (+966) 12 6606020 تحويل: 8887</p>	<p>مركز المساعدة هاتف: (+966) 12 6606020 فاكس: (+966) 12 6606020 تحويل: 8887</p>
<p>مركز مكة المكرمة (العزيرية) هاتف: (+966) 12 5230421 فاكس: (+966) 12 5571010 تحويل: 600</p>	<p>مركز خميس مشيط هاتف: (+966) 17 2358385 فاكس: (+966) 17 2219580</p>	<p>مركز المدينة المنورة هاتف: (+966) 14 8451959 فاكس: (+966) 14 8457255</p>

الرقم المجاني للجزيرة كابيتال
800 116 9999

المنطقة الغربية		
هاتف: (+966) 12 6688877 فاكس: (+966) 12 6677319	حي الأندلس - طريق المدينة النازل أسواق المساعدة رقم 3	جدة
هاتف: (+966) 14 8318311	طريق الملك عبدالله - تقاطع شارع سلطنة مبنى ريادة الأعمال - الدور الثاني	المدينة المنورة

المنطقة الوسطى		
هاتف: (+966) 11 2404052 فاكس: (+966) 11 2784214 تحويلة : 381	حي القدس - طريق الملك عبدالله مخرج 10	الرياض

المنطقة الشرقية		
هاتف: (+966) 13 8821142	تقاطع شارع الملك سعود مع شارع الأمير فيصل بن فهد - بجانب شركة عبداللطيف جميل مقابل الظهران مول	الخبر

الرقم المجاني للتكافل التعاوني
800 244 0959

تقرير اللجنة الشرعية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة مساهمي بنك الجزيرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد قامت اللجنة الشرعية بمراجعة ومناقشة تقارير المطابقة الشرعية المعدة من قبل قسم المطابقة الشرعية في المجموعة الشرعية بالبنك والتي اشتملت على نتائج فحص وتدقيق الإجراءات المتبعة من البنك على أساس أخذ عينات عشوائية من كل نوع من أنواع العمليات.

كما اطلعت اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة على المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات والمنتجات التي طرحها بنك الجزيرة خلال العام المالي 2020م لإبداء الرأي الشرعي وإصدار الفتاوى والإرشادات والقرارات اللازمة.

وتقع مسؤولية التأكد من ان البنك يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية بالبنك ، أما مسؤولية اللجنة الشرعية فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناءً على مراقبتها لعمليات البنك وإعداد هذا التقرير لكم .

لقد قمنا بمراقبتنا بعد الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء قناعة بأن البنك لم يخالف احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفي رأينا:

أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها البنك خلال الفترة التي تناولها التقرير المشار إليه أعلاه هي في الجملة متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وما ورد على بعضها من ملحوظات لا يؤثر على سلامة العمليات من الناحية الشرعية وقد تمت معالجتها من قبل الإدارة.

واللجنة إذ تقدم لكم هذا التقرير تشكر المجموعة الشرعية في البنك والإدارة التنفيذية على حرصها وتعاونها مع اللجنة.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق لنا السداد والرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



رئيساً

فضيلة الشيخ /عبد الله بن سليمان المنيع



نائب الرئيس

فضيلة الشيخ د/عبدالله بن محمد المطلق



عضواً

الدكتور /محمد بن علي القري



مقررأ

الدكتور / فهد بن علي العليان

بيان الرقابة الداخلية

مسئولية الإدارة

تضطلع الإدارة بمسئولية وضع والمحافظة على نظام رقابة داخلية فعال في البنك يشمل كافة السياسات والإجراءات والعمليات التي تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

نطاق صلاحيات إدارة المراجعة الداخلية:

يشمل نطاق صلاحيات إدارة المراجعة الداخلية، بعيداً عن الإدارة المباشرة، تقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية على مستوى البنك وأيضاً ضمان تنفيذ والالتزام بكافة السياسات والإجراءات المعتمدة. وترفع إدارة المراجعة الداخلية كافة ملاحظات وملاحظات الهامة المترتبة على أنشطة التقييم إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما ترافق إدارة المراجعة الداخلية بكل اجتهاد ونشاط كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بما يضمن تخفيف المخاطر المحددة وبالتالي حماية مصلحة البنك ومساهميه.

تبذل كافة الفعاليات في البنك جهوداً مكثفةً وحثيثةً من أجل تعزيز بيئة المراقبة على مستوى القاعدة وذلك من خلال مواصلة مراجعة وتنظيم الإجراءات المعتمدة بما يصحح ويحول دون بروز أية نواقص أو عيوب في تلك الإجراءات. وبموجب هذه الصلاحيات فقد تم تكليف كافة الفعاليات، تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا، مسؤولية تصحيح نواقص وعيوب المراقبة التي يتم تحديدها من قبل مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين. كما تضطلع إدارة الالتزام من خلال التطبيقات الآلية المركزية والكشوف العملية بضمن الالتزام بالمتطلبات النظامية والسياسات والإجراءات الداخلية بالبنك.

تقييم فعالية ضوابط الرقابة بالبنك:

لقد تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بالبنك بحيث يوفر لمجلس الإدارة مستوى معقولاً من الاطمئنان فيما يتعلق بإدارة المخاطر وذلك ضمن الأهداف الاستراتيجية للبنك. وبغض النظر عن مدى دقتها وتصميمها فإن أنظمة الرقابة الداخلية تنطوي على حدود

وصلاحيات وقيود، وبذلك فإنها قد لا تمنع أو لا تمكن من اكتشاف كافة عيوب ونواقص الرقابة. هذا، علاوة على أن توقعات التقييم المتعلقة بالفترات المستقبلية لأية فعالية من الفعاليات تخضع أيضاً لقيود معينة مما قد يجعل تلك الضوابط غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو في الالتزام بالسياسات أو الإجراءات.

وكانت الإدارة قد تبنت خلال العام الإطار الموحد لضوابط الرقابة الداخلية وذلك تمشياً مع توصيات مؤسسة النقد العربي السعودي وتوجيهاتها المتعلقة بالرقابة الداخلية.

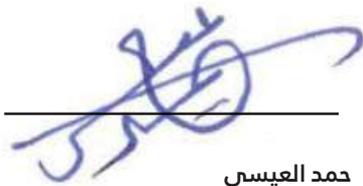
وتقوم لجنة المراجعة أيضاً بمراجعة تقرير التقييم المتعلق بفعالية نظام الرقابة الداخلية والذي تعده إدارة المراجعة الداخلية بالبنك. إن تقرير التقييم المتعلق بفعالية نظام الرقابة الداخلية لا ينطوي على أية نقاط ضعف في إطار الرقابة الداخلية بالبنك لم تتم معالجتها بشكل كاف من قبل الإدارة.

ملاحظات الإدارة على تقييم فعالية ضوابط الرقابة الداخلية:

ترى الإدارة، بناءً على نتائج التقييم المتواصل لضوابط الرقابة الداخلية والذي تضطلع به خلال العام، بأن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك يعتبر كافياً وأنه يعمل بفعالية وكفاءة عالية وتتم مراقبته بشكل متواصل. وعلى الرغم من ذلك فإن الإدارة تسعى بشكل دائم لتعزيز وتطوير وتقوية نظام الرقابة الداخلية بالبنك بشكل متواصل.

مصادقة مجلس الإدارة على تقييم فعالية ضوابط الرقابة الداخلية:

وبناء على ما تقدم فقد صادق مجلس الإدارة على تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية حسب تعليمات مؤسسة النقد.



حمد العيسى

رئيس مجموعة الالتزام وغسل الأموال



عبدالعزیز الزمام

رئيس مجموعة التدقيق الداخلي



شاهد أمين

المسؤول المالي الأول





القوائم المالية المحتويات

85-82	تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
86	قائمة المركز المالي
87	قائمة الدخل الموحدة
88	قائمة الدخل الشامل الموحدة
89	قائمة التغييرات في حقوق المساهمين
91-90	قائمة التدفقات النقدية الموحدة
169-92	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة



برايس وتراوس كوبرز
الدور الخامس، جميل سكوير،
ص.ب. 16415
جدة 21464
المملكة العربية السعودية
ترخيص رقم 25



كي بي إم جي الفوزان وشركاه
محاسبون قانونيون
مركز زهران للأعمال، برج أ، الدور التاسع
شارع الأمير سلطان
ص.ب. 55078
جدة 21534
المملكة العربية السعودية
ترخيص رقم 46/11/323 بتاريخ 1412/9/7هـ

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي بنك الجزيرة (شركة مساهمة سعودية) المحترمين

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لبنك الجزيرة («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2020، وقائمة الدخل الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليهم مجتمعين بـ «المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية»).

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم «مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة» في تقريرنا هذا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور، وفيما يلي وصفاً لأمر المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع هذه الأمور	الأمر الرئيسية للمراجعة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ لقد توصلنا لفهم تقييم الإدارة لمخصص الخسائر الائتمان المتوقعة مقابل القروض والسلف وتحديثه بما في ذلك نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة والسياسة المحاسبية ومنهجية النموذج بما في ذلك التغييرات الرئيسية التي تم إجراؤها في ضوء جائحة كوفيد-19. ▪ لقد قمنا بمقارنة السياسة المحاسبية للمجموعة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (9). ▪ لقد قمنا بتقييم تصميم وتطبيق الضوابط الرئيسية وفحص الفاعلية التشغيلية المتوافرة (بما في ذلك الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التنفيذ) فيما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • عملية معايرة الضوابط وتتضمن الحوكمة على النموذج والتحقق من صحتها بما في ذلك الموافقة على الافتراضات الرئيسية وتعديلات النماذج اللاحقة، إن وجدت. • تصنيف المقترضين في مراحل متعددة والتحديد الوتقي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد حالات التعثر/ التعرض للانخفاض في القيمة الفردية. • أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي يقوم عليها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. • البيانات المدخلة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. ▪ بالنسبة لعينة من العملاء، قمنا بتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • التصنيفات الداخلية التي تحدها الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة واعتبرت هذه التصنيفات المخصصة في ضوء ظروف السوق الخارجية ومعلومات الصناعة المتاحة على وجه الخصوص فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19. قمنا أيضاً بتقييم التصنيفات الداخلية التي كانت متوافقة مع التصنيفات المستخدمة كمداخلات في نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة. • المراحل التي حددتها الإدارة. • حساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة. • لقد قمنا بتقييم مدى ملاءمة معايير المجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد مخاطر «التعثر، أو «انخفاض القيمة الفردي» وتصنيفها إلى مراحل. علاوة على ذلك لعينة من التعرضات قمنا بتقييم مدى ملاءمة التصنيف المرحلي لمحفظه قروض المجموعة بما في ذلك العملاء الذين كانوا مؤهلين لتأجيل سداد أقساطهم بموجب برامج الدعم الحكومية مع التركيز بشكل خاص على العملاء العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19. • قمنا بتقييم عملية الحوكمة المنفذة والعوامل النوعية التي تراها المجموعة عند تطبيق المراحل أو إجراء أي تعديل على الناتج من نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بسبب قيود البيانات أو النموذج. • قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية التي تستخدمها المجموعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية، مع مراعاة عدم التأكد والتقلب في الاحتمالات الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19. 	<p data-bbox="1029 250 1399 280">الانخفاض في قيمة القروض والسلف:</p> <p data-bbox="785 295 1399 414">كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي القروض والسلف لدى المجموعة مبلغ 56,154 مليون ريال سعودي (2019: 50,669 مليون ريال سعودي) مقابل تجنب مخصص خسارة الائتمان المتوقعة بمبلغ 2,193 مليون ريال سعودي (2019: 1,009 مليون ريال سعودي).</p> <p data-bbox="785 459 1399 638">لقد اعتبرنا هذا أمر رئيسي للمراجعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة والذي يتطلب من الإدارة أحكام جوهرية لما له من تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عدم التأكد فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية بشكل خاص، وبالتالي زيادة مستويات الأحكام اللازمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تشمل النواحي الرئيسية للأحكام ما يلي:</p> <p data-bbox="785 683 1399 739">1. يستند تصنيف القروض في المرحلة 1، والمرحلة 2، والمرحلة 3 إلى تحديد الآتي:</p> <p data-bbox="785 784 1399 840">(أ) التعرضات مع الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ إنشاء القروض، و</p> <p data-bbox="785 884 1399 918">(ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ المتعثرة.</p> <p data-bbox="785 963 1399 1108">طبقت المجموعة أحكاماً إضافية لتحديد وتقدير احتمالية الجهات المقترضة التي قد تكون مرت بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، على الرغم من برامج الدعم الحكومية المختلفة التي أدت إلى تأجيل سداد الأقساط لبعض الأطراف المقابلة. لم يتم اعتبار تأجيل سداد الأقساط قد تسبب في حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في حد ذاته.</p> <p data-bbox="785 1153 1399 1332">2. الافتراضات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسارة عند التعثر عن السداد، والتعرض عند التعثر عن السداد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقويم الوضع المالي للطرف المقابل، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ووضع وإدراج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المرتبطة بها وأوزان الاحتمالات المتوقعة.</p> <p data-bbox="785 1377 1399 1467">3. الحاجة إلى تكوين مخصصات إضافية باستخدام الأحكام الائتمانية الصادرة عن الخبراء لتعكس كافة عوامل المخاطر ذات الصلة التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p data-bbox="785 1512 1399 1601">أدى تطبيق هذه الأحكام، لا سيما في ضوء جائحة كورونا العالمية، إلى زيادة عدم التأكد من التقديرات ومخاطر المراجعة المصاحبة لها والمتعلقة بعمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020.</p> <p data-bbox="785 1646 1399 1868">انظر ملخص السياسات المحاسبية الهامة إيضاح 3 (ج) (5) بشأن الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 2 (ج) (1) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقويم الانخفاض المستخدمة من قبل المجموعة؛ وإيضاح (7) الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف وإيضاح 30 (2) لتفاصيل تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p>

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع هذه الأمور
<p>برامج دعم البنك المركزي السعودي والمنح الحكومية ذات الصلة</p> <p>البنك المركزي السعودي عدداً من المبادرات من بينها برامج دعم السيولة للبنوك وبرنامج دعم تمويل القطاع الخاص. وقد تم إطلاق برنامج دعم تمويل القطاع الخاص في مارس 2020 وذلك لتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تضمن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص برنامج تأجيل الدفعات والذي قامت بموجبه المجموعة بتأجيل الأقساط المستحقة السداد من قبل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 14 مارس 2020 حتى 31 مارس 2021.</p> <p>ولتعويض المجموعة عن الخسائر المتكبدة بشأن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص وبرنامج دعم السيولة، استلمت المجموعة ودائع متنوعة بدون عمولة/ ربح وتواريخ استحقاق مختلفة. تم احتساب الفرق بين القيمة السوقية لتلك الودائع باستخدام معدلات السوق للودائع المماثلة من حيث القيمة وفترة الاستحقاق، وتم اعتبار الودائع بدون عمولة كمنحة حكومية وتمت المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20: «المنح الحكومية» («معيار المحاسبة الدولي 20»).</p> <p>كما في 31 ديسمبر 2020، استلم البنك مبلغ 4,193 مليون ريال سعودي في إطار برامج الدعم المختلفة للبنك المركزي السعودي.</p> <p>لقد اعتبرنا المعالجة المحاسبية للودائع المستلمة بموجب المنح الحكومية وبرنامج دعم البنك المركزي السعودي أمر مراجعة رئيسي وذلك:</p> <p>➤ لأن هذه الودائع تمثل أحداثاً هامة ومعاملات جوهرية تمت خلال الفترة وبالتالي تطلبت اهتماماً كبيراً من قبل مراجعي الحسابات، و</p> <p>➤ لأن إثبات وقياس المنحة الحكومية تطلب من الإدارة إجراء أحكام جوهرية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد معدل الخصم الملائم الذي يتم استخدامه لاحتساب دخل المنحة على الوديعة، و • تحديد الغرض من كل وديعة على حدة وذلك لتحديد توقيت إثبات المنحة ذات الصلة. <p>انظر السياسات المحاسبية الهامة إيضاح 3 (ط) حول القوائم المالية الموحدة بشأن المحاسبة عن المنح الحكومية وإيضاح رقم 2 (ج) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بإثبات المنح الحكومية، والإيضاح (42) الذي يتضمن الإفصاح عن برامج دعم البنك المركزي السعودي وتفاصيل المنحة الحكومية المستلمة من البنك المركزي السعودي خلال السنة.</p>	<p>• لقد قمنا باختبار احتمال ودقة البيانات التي تدعم حسابات خسائر الائتمان المتوقعة في 31 ديسمبر 2020.</p> <p>• حيثما كان مناسباً، لقد قمنا بإشراك خبراء لمساعدتنا في مراجعة حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المترابطة وتقييم معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة خاصة حول متغيرات الاقتصاد الكلي، واحتمالات الاقتصاد الكلي المتوقعة وأوزان الاحتمالات والافتراضات المستخدمة في المراحل.</p> <p>• لقد قمنا بتقييم الإفصاحات التي ضمنتها الإدارة في القوائم المالية الموحدة.</p> <p>لقد حصلنا على فهم للبرامج والمبادرات المختلفة التي اتخذتها البنك المركزي السعودي وقمنا بتقييم الغرض من الودائع المختلفة التي تلقتها المجموعة من أجل تقييم ما إذا كان معيار المحاسبة الدولي رقم 20 قد تم الوفاء به للاعتراف بالمنح الحكومية.</p> <p>لقد حصلنا على تفاصيل مبالغ الإيداع التي استلمتها المجموعة خلال العام. قمنا بتقييم مدى معقولية معدل الخصم ذات الصلة المستخدم في احتساب المنحة الحكومية.</p> <p>اختبرنا دقة حساب المنحة الحكومية وقمنا بتقييم الأساس لتوقيت الاعتراف بالمنحة الحكومية في نقطة زمنية أو على مدى فترة، وبالتالي مطابقة المصروفات / التكاليف ذات الصلة التي كانت المنحة الحكومية تهدف إلى تعويضها.</p> <p>قمنا بتقييم الإفصاحات المدرجة من قبل الإدارة في البيانات المالية الموحدة فيما يتعلق بالمنحة الحكومية كما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 20.</p>

المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2020

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي للمجموعة. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2020، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ التقرير من مراجعي الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تكون متاحة، وللقيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى غير متنسفة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو أنها تبدو محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للمعلومات الأخرى، وإذا ما تبين لنا وجود تحريف جوهري فيها، فإنه يتعين علينا الإبلاغ عن هذا الأمر إلى المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ونظام الشركات، ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية، والنظام الأساسي للبنك، كما أن الإدارة مسؤولة أيضاً عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار بالعمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح. حسبما هو ملائم. عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية لتصفية المجموعة، أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤولون عن عملية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تكمّن أهدافنا في الحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة - ككل - خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراجعي الحسابات يشتمل على رأينا. القناعة المعقولة هي قناعة عالية المستوى لكنها لا تضمن أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والتي من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهرية عند وجوده. تعتبر التحريفات التي تنشأ عن غش أو خطأ جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول - منفردة أو مجتمعة - أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، قمنا بممارسة الحكم المهني مع المحافظة على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وقمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية للقوائم المالية الموحدة سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لهذه المخاطر، والحصول على دليل مراجعة كافٍ وملائم كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهرية ناشئ عن الغش أكثر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث أن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو حذف متعمد أو إفادات مضللة تتجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي نفذتها الإدارة.
- الاستنتاج بناءً على ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبية واستناداً إلى دليل المراجعة الذي تم الحصول عليه سواءً كان هناك عدم تأكد جوهرية قائم يتعلق بالأحداث أو الظروف التي يمكن أن تلقي بشكوك حول قدرة المجموعة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تأكد جوهرية قائم، فعلياً أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا. إذا كانت هذه الإفصاحات غير ملائمة، تقوم استنتاجاتنا على أساس دليل المراجعة الذي يتم الحصول عليه حتى تاريخ تقريرنا، إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها وفق مبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة تتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأعمال في نطاق المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة والإشراف عليها وأداء المراجعة للمجموعة، ونحن نبقي مسؤولين عن رأي المراجعة الذي قدمناه.
- إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة - من بين أمور أخرى - بشأن النطاق والتدقيق المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددها أثناء المراجعة.
- ونقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحكومة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة - حيثما اقتضى الأمر.
- وبناءً على ما تم إبلاغه للمكلفين بالحكومة من أمور، فإننا حددنا تلك الأمور ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية وبالتالي تم اعتبارها أمور مراجعة رئيسية. إننا نبين في تقريرنا تلك الأمور ما لم تحول الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن أي منها، أو عندما - في حالات نادرة جداً - يجب عدم التصريح عن أمر ما في تقريرنا بسبب النتائج السلبية الناجمة والتي قد يؤثر الإفصاح عنها على المصالح العامة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والنظامية الأخرى

بناءً على المعلومات التي توفرت لنا خلال إجراءات المراجعة التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم بجميع النواحي الجوهرية بمتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

برايس وتر هاوس كوبرز

ص.ب. 16415

جدة 21464

المملكة العربية السعودية



مفضل عباس علي
محاسب قانوني
رقم الترخيص 447

كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون

ص.ب. 55078

جدة 21534

المملكة العربية السعودية



إبراهيم عبود باعشن
محاسب قانوني
رقم الترخيص 382

11 رجب 1442 هـ
(23 فبراير 2021م)

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2020م

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	
			الموجودات
5,477,687	5,248,294	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي
1,429,004	426,138	5	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى، بالصافي
287,024	443,104	6	استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
106,801	1,118,251	6	استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
27,224,939	28,334,118	6	استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
101,626	135,224	11	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
49,660,119	53,961,211	7	قروض وسلف، صافي
148,332	164,136	8	استثمار في شركة زميلة
468,992	474,421	7(ج)	عقارات أخرى
1,154,270	1,155,609	9	ممتلكات ومعدات، بالصافي
485,550	628,368	10	موجودات أخرى
86,544,344	92,088,874		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
8,253,754	8,530,196	12	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية أخرى
62,696,794	68,003,612	13	ودائع العملاء
216,011	303,495	11	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
2,006,921	2,004,633	14	صكوك مساندة
1,781,347	1,882,439	15	مطلوبات أخرى
74,954,827	80,724,375		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
8,200,000	8,200,000	16	رأس المال
2,657,316	2,665,754	17	احتياطي نظامي
6,000	-	17	احتياطي عام
(86,804)	(99,576)	18	احتياطيات أخرى
505,005	598,321		أرباح مبقاة
246,000	-	26	توزيعات أرباح مقترحة
11,589,517	11,364,499		إجمالي حقوق المساهمين
86,544,344	92,088,874		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	
3,227,547	3,180,041	20	دخل عمولات خاصة
(1,175,383)	(789,705)	20	مصروف عمولات خاصة
2,052,164	2,390,336		صافي دخل العمولات الخاصة
932,633	1,025,207	21	دخل أتعاب وعمولات
(327,403)	(417,699)	21	مصروف أتعاب وعمولات
605,230	607,508		دخل أتعاب وعمولات، صافي
229,910	240,164		دخل تحويل العملات الأجنبية، بالصافي
5.792	9,816	22	صافي ربح الأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
343	80		دخل توزيعات أرباح
1,886	4,703		صافي الأرباح من استبعاد الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - دين
69,654	2,102		صافي أرباح من استبعاد الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة
12,180	32,410	23	دخل العمليات الأخرى، بالصافي
2,977,159	3,287,119		إجمالي دخل العمليات
968,529	982,608	36	رواتب ومصاريف الموظفين
52,431	52,944		إيجارات ومصاريف المباني
201,026	214,446	9	استهلاك وإطفاء
443,908	429,891		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
45,170	16,571		مصاريف العمليات الأخرى، بالصافي
1,711,064	1,696,460		إجمالي مصاريف العمليات قبل مخصص انخفاض القيمة
156,953	1,575,743	(9)7	مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة، صافي
1,868,017	3,272,203		إجمالي مصاريف العمليات
1,109,142	14,916		صافي دخل العمليات
12,888	16,279	8	حصة من صافي ربح شركة زميلة
1,122,030	31,195		صافي الدخل للسنة قبل الزكاة وضريبة الدخل
			الزكاة وضريبة الدخل:
(130,950)	(286)	25	الزكاة
(57)	2,845	25	عكس / (خصم) ضريبة الدخل
991,023	33,754		صافي الدخل للسنة
1.21	0.04	24	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (معروضة بالريال السعودي للسهم)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية	إيضاحات	
991,023	33,754		صافي الدخل للسنة
			الدخل الشامل الآخر:
			بنود يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في السنوات اللاحقة:
			تحولات التدفقات النقدية:
(14,106)	(48,138)	18	- الجزء الفعّال من التغير في القيمة العادلة
62	(89)	18	- صافي المبلغ المحول إلى قائمة الدخل الموحدة
5,508	31,052	18	صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - دين
			البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها ضمن قائمة الدخل الموحدة في السنوات اللاحقة:
18,016	4,403	18	أرباح إعادة قياس من التزامات منافع الموظفين
9,480	(12,772)		مجموع (الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة
1,000,503	20,982		مجموع الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

المجموع بآلاف الريالات السعودية	توزيعات أرباح مقترحة بآلاف الريالات السعودية	أرباح مبقاة بآلاف الريالات السعودية	احتياطات أخرى بآلاف الريالات السعودية	احتياطي عام بآلاف الريالات السعودية	احتياطي نظامي بآلاف الريالات السعودية	رأس المال بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات
11,589,517	246,000	505,005	(86,804)	68,000	2,657,316	8,200,000	2020 الرصيد كما في 1 يناير 2020 (مراجع)
33,754	-	33,754	-	-	-	-	صافي الدخل للسنة
(12,772)	-	-	(12,772)	-	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
20,982	-	33,754	(12,772)	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	(8,438)	-	-	8,438	-	17 تحويل إلى احتياطي نظامي
-	-	68,000	-	(68,000)	-	-	17 تحويل من احتياطي عام
(246,000)	(246,000)	-	-	-	-	-	26 توزيعات الأرباح النهائية المدفوعة لسنة 2019
11,364,499	-	598,321	(99,576)	-	2,665,754	8,200,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
11,244,472	410,000	253,196	(96,284)	68,000	2,159,483	8,200,000	2019 الرصيد في 1 يناير 2019 (مراجع)
991,023	-	991,023	-	-	-	-	صافي الدخل للسنة
9,480	-	890,384	9,480	-	2,409,560	8,200,000	الدخل الشامل الآخر للسنة
1,000,503	-	991,023	9,480	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	(247,756)	-	-	247,756	-	17 تحويل إلى احتياطي نظامي
(246,000)	-	(246,000)	-	-	-	-	26 توزيعات الأرباح الأولية المدفوعة
-	246,000	(246,000)	-	-	-	-	26 توزيعات أرباح مقترحة
(409,458)	(409,458)	-	-	-	-	-	توزيعات الأرباح النهائية المدفوعة لسنة 2018
-	(542)	542	-	-	-	-	تعديلات على توزيعات الأرباح المقترحة
11,589,517	246,000	505,005	(86,804)	68,000	2,657,316	8,200,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2019

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	
1,122,030	31,195		الأنشطة التشغيلية
			صافي الدخل للسنة قبل الزكاة وضريبة الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد من الأنشطة
(5,792)	(9,816)	22	صافي ربح الأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
201,026	214,446	9	استهلاك وإطفاء
(71,540)	(6,805)		ربح من استثمارات غير محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بالصافي
(173)	3,123		خسارة/ (ربح) من بيع ممتلكات ومعدات
156,953	1,575,743	(و)7	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، صافي
(12,888)	(16,279)	8	الحصة من صافي دخل شركة زميلة
97,778	70,941		مصاريف العمولات الخاصة على الصكوك المساندة
1,487,394	1,862,548		
			صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:
(646,845)	(199,943)		وديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي
(760,336)	860,900		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء
(239,939)	(146,264)		استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(47,192)	(33,598)		القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
(8,979,929)	(5,591,932)		قروض وسلف
(15,842)	(5,429)		عقارات أخرى، صافي
(142,924)	(142,818)		موجودات أخرى
			صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
1,830,324	276,442		مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية أخرى
10,892,696	5,306,818		ودائع العملاء
64,222	87,484		القيمة العادلة السالبة للمشتقات
124,228	54,486		مطلوبات أخرى
3,565,857	2,328,694		
(155,360)	(218,451)		زكاة وضريبة دخل مدفوعة
3,410,497	2,110,243		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية

قائمة التدفقات النقدية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية	إيضاحات
		الأنشطة الاستثمارية
1,713,317	214,119	متحصلات من بيع واستحقاقات استثمارات غير محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(4,962,535)	(2,303,389)	9 شراء استثمارات غير محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(77,871)	(185,929)	شراء ممتلكات ومعدات
348	1,400	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(3,326,741)	(2,273,799)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(99,059)	(73,229)	العمولات الخاصة المدفوعة على الصكوك المساندة
(646,360)	(252,620)	توزيعات أرباح مدفوعة
(100,806)	(81,090)	سداد الجزء الأساسي من التزامات عقود الإيجار
(846,225)	(406,939)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
		صافي التغيير في النقد وما يماثله
(762,469)	(570,495)	نقد وما يماثله في بداية السنة
3,409,307	2,646,838	نقد وما يماثله في نهاية السنة
2,646,838	2,076,343	27 دخل عمولات خاصة مستلمة خلال السنة
3,116,192	3,109,077	مصروف عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة
959,386	864,656	
		معلومات إضافية غير نقدية
(14,044)	(48,227)	صافي التغييرات في القيمة العادلة والتحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات على القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

1 - معلومات عام

تشتمل القوائم المالية على القوائم المالية لبنك الجزيرة («البنك») وشركاته التابعة (يُشار لها جميعاً بـ «المجموعة»). تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 12 جمادى الثاني 1395 هـ (21 يونيو 1975). وقد بدأ البنك ممارسة أعماله بتاريخ 16 شوال 1396 هـ (9 أكتوبر 1976) بعد أن انتقلت إليه عمليات فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 بتاريخ 29 رجب 1396 هـ (27 يوليو 1976) الصادر في جدة. يعمل البنك من خلال فروع وعدها 79 (2019: 78 فرعاً)، و 62 مركز تحويل أموال فوري (2019: 61 مركز تحويل أموال فوري) في المملكة العربية السعودية، و 2419 موظف كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 2,387 موظف). فيما يلي عنوان المركز الرئيسي للبنك:

بنك الجزيرة

حي النهضة، طريق الملك عبدالعزيز

ص.ب 6277 - جدة 21442

المملكة العربية السعودية

يهدف البنك إلى تقديم كافة أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة (مبدأ تجنب الفائدة) وتشمل المرابحة والإستصناع والإجارة والتورق والمشاركة ووعد الصرف الأجنبي والصكوك، والتي تمت الموافقة والإشراف عليها من مؤسسة رقابة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك. يتم إدراج أسهم البنك في السوق المالية السعودية (تداول).

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة والشركة الزميلة للبنك:

نسبة الملكية (مباشرة وغير مباشرة) كما في 31 ديسمبر 2019	نسبة الملكية (مباشرة وغير مباشرة) كما في 31 ديسمبر 2020	طبيعة الأعمال	بلد التأسيس	الشركات التابعة
%100	%100	وساطة وتمويل بالهامش وإدارة موجودات	المملكة العربية السعودية	شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)
%100	%100	حفظ وإدارة الضمانات العقارية نيابة عن البنك	المملكة العربية السعودية	شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري
%100	%100	تعمل كوكيل لأنشطة الشركات المصرفية والتأمينية نيابة عن البنك	المملكة العربية السعودية	شركة وكالة أمان للتأمين
%100	%100	تنفيذ المشتقات والمعاملات في سوق المال بما يتوافق مع أحكام الشريعة	جزر كايمان	شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة
%35	%35	منتجات الحماية والادخار المتوافقة مع أحكام الشريعة بالكامل	المملكة العربية السعودية	شركة زميلة شركة الجزيرة تكافل تعاوني

2- أسس الإعداد

أ) أسس الإعداد

1. بيان الالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة للمجموعة

- طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

- وفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

2. أساس القياس والعرض

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمطلوبات للالتزامات منافع الموظفين المسجلة بالقيم الحالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية التي يتم التحوط لها في علاقة تحوط بالقيمة العادلة والمدرجة بالتكلفة بخلاف ذلك، يتم إدراجها بالقيمة العادلة إلى الحد الذي يتم فيه التحوط للمخاطر.

يتم عرض قائمة المركز المالي الموحدة على نطاق عام وفقاً للسيولة.

3. عملة التشغيل والعرض

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي حيث يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال السعودي لأقرب ألف، ما لم يرد خلاف ذلك.

تحدد كل منشأة في المجموعة العملة الوظيفية الخاصة بها ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية لكل منشأة باستخدام تلك العملة الوظيفية. العملة الوظيفية لجميع الشركات التابعة للبنك هي الريال السعودي باستثناء شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة التي تستخدم الدولار الأمريكي كعملة الوظيفية.

ب) أسس التوحيد

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس فترة التقرير الخاصة بالبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة وطرق التقييم للمعاملات المشابهة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لتتماشى مع السياسات المعتمدة لدى المجموعة.

1. الشركات التابعة

الشركات التابعة هي تلك المنشآت التي يسيطر عليها البنك، ويسيطر البنك على منشأة ما عندما يكون معرضاً إلى أو لديه الحق في عوائد متغيرة ناتجة من ارتباطه بتلك المنشأة، ولديه القدرة على الأثر في هذه العوائد من خلال سيطرته على المنشأة. ومن أجل تحقيق تعريف السيطرة، يجب أن يتم الوفاء بالمعايير الثلاثة التالية:

1. أن يكون للمجموعة سلطة على المنشأة.
 2. أن تكون المجموعة معرضة، أو أن يكون لديها حقوق في العوائد المتغيرة نتيجة مشاركتها مع الشركة.
 3. أن يكون للمجموعة القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على قيمة عائدات المنشأة.
- تعيد المجموعة تقييم وضعها حول ما إذا كانت لها سيطرة على الشركة المستثمر فيها عندما تشير الوقائع والظروف إلى جود تغييرات على معيار أو أكثر من معايير السيطرة.

يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة إلى البنك ويتم تعليق ذلك اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة من البنك. تدرج نتائج الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ أو حتى تاريخ الاستبعاد، حسبما يقتضي الحال.

2. الحصص غير المسيطرة

تمثل الحصص غير المسيطرة الجزء من صافي الدخل وصافي موجودات الشركات التابعة غير المملوكة للبنك، بشكل مباشر أو غير مباشر، وتُعرض بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة بشكل منفصل عن حقوق مساهمي البنك. يتم توزيع أي خسائر تنطبق على الحصص غير مسيطرة في الشركة التابعة حتى إذا تسبب ذلك في أن يكون لدى الحصص غير المسيطرة رصيد عجز. يتم احتساب التغيرات في حصة البنك في شركة تابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية.

3. المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة بين شركات المجموعة وأي إيرادات أو مصاريف غير محققة (باستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية) التي تنشأ من المعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة، ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

4. استثمار في شركة زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي تمارس عليها المجموعة نفوذاً جوهرياً. يتم مبدئياً إثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة وتحتسب لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية أو القيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل.

تمثل طريقة حقوق الملكية التكلفة، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على حصة المجموعة لما بعد الشراء في صافي موجودات الشركة الزميلة (الحصة من النتائج والاحتياطيات والأرباح / (الخسائر) المتراكمة بناءً على آخر معلومات مالية متاحة) ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقرر المجموعة ما إذا كان من الضروري إثبات خسارة انخفاض في القيمة إضافية لاستثمارها في الشركات الزميلة. تحدد المجموعة كما في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة عندئذٍ باحتساب مبلغ انخفاض القيمة باعتباره الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ومن ثم تقوم بإثبات «الحصة من صافي دخل / (خسارة) شركة زميلة» في قائمة الدخل الموحدة.

يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فيما يتعلق بالاستثمار في شركة زميلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، بحيث تبقى القيمة الدفترية للاستثمار في قائمة المركز المالي الموحدة عند الحد الأدنى المحتسب بطريقة حقوق الملكية (قبل مخصص الانخفاض في القيمة) أو المبلغ القابل للاسترداد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصة المجموعة في هذه الشركات الزميلة.

ج) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية المؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة استخدام الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة وذلك على أساس الخبرة وعوامل أخرى تشتمل على الحصول على المشورة المهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف.

تواصل جائحة كوفيد-19 تعطيل الأسواق العالمية حيث تشهد العديد من المناطق الجغرافية «موجة ثانية» من العدوى على الرغم من أنها سيطرت

سابقاً على تفشي المرض من خلال تدابير احترازية صارمة مثل فرض قيود على السفر وعمليات الإغلاق وقواعد التباعد الاجتماعي الصارمة. ومع ذلك، تمكّنت حكومة المملكة العربية السعودية («الحكومة») من السيطرة بنجاح على تفشي الفيروس حتى الآن، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الإجراءات غير المسبوقة والفعالة التي اتخذتها الحكومة، والتي بعدها أنهت الحكومة عمليات الإغلاق واتخذت تدابير مرحلية نحو العودة إلى الحياة الطبيعية.

في الآونة الأخيرة، تم تطوير عدد من لقاحات كوفيد-19 واعتمادها للتوزيع الشامل من قبل مختلف الحكومات في جميع أنحاء العالم، وافقت الحكومة أيضاً على لقاح متاح حالياً للعاملين في مجال الرعاية الصحية وبعض الفئات الأخرى من الناس. على الرغم من وجود بعض حالات عدم التأكد حول لقاح كوفيد-19 مثل إلى أي مدى تدوم المناعة، وسواء كان اللقاح سيمنع انتقال العدوى أم لا، وما إلى ذلك، أظهرت نتائج الاختبار معدلات نجاح عالية بشكل استثنائي. ومن ثم، لا تزال المجموعة مدركة لكل من تحديات الاقتصاد الجزئي والكلبي التي طرحه كوفيد-19، والتي يمكن الشعور بأثارها الناشئة لبعض الوقت، وتراقب عن كثب تعرضاتها على مستوى دقيق.

قامت المجموعة بإجراء تقديرات محاسبية مختلفة في هذه القوائم المالية بناءً على توقعات الظروف الاقتصادية التي تعكس التوقعات والافتراضات كما في 31 ديسمبر 2020 حول الأحداث المستقبلية التي تعتقد المجموعة أنها معقولة في ظل هذه الظروف. هناك درجة كبيرة من الحكم المتضمن في إعداد هذه التقديرات. كما أن الافتراضات الأساسية تخضع أيضاً لحالات عدم التأكد التي غالباً ما تكون خارج سيطرة المجموعة. وعليه، من المحتمل أن تختلف الظروف الاقتصادية الفعلية عن تلك التوقعات نظراً لأن الأحداث المتوقعة في كثير من الأحيان لا تحدث كما هو متوقع، وقد يؤثر تأثير هذه الفروق بشكل كبير على التقديرات المحاسبية المدرجة في هذه القوائم المالية.

إن التقديرات المحاسبية الهامة التي تتأثر بهذه التوقعات وحالات عدم التأكد المرتبطة بها تتعلق بشكل رئيسي بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وقياس القيمة العادلة، وتقييم القيمة القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية. تمت مناقشة أثر جائحة كوفيد-19 على كل من هذه التقديرات في الإيضاح ذو الصلة حول هذه القوائم المالية.

يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمّ فيها إجراء تلك التعديلات في حال كانت التقديرات التي تم تعديلها تؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفي الفترات المستقبلية في حال أثرت التعديلات على الفترات الحالية والمستقبلية. فيما يلي الأمور الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

1. نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية (الإيضاح 3 (ج) (1) (أ))

2. التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية (الإيضاح 3 (ج) (1) (ب))

3. تصنيف الموجودات المالية (الإيضاح 3 (ج) (1))

4. خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (الإيضاح 2 (ج) (1))

5. قياس القيمة العادلة (الإيضاح 2 (ج) (2))

6. الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية (الإيضاح 2 (ج) (3))

7. تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها (الإيضاح 2 (ج) (4))

8. مخصصات المطلوبات والنفقات (الإيضاح 2 (ج) (5))

9. الاستثمارية (الإيضاح 2 (ج) (6))

10. التزامات منافع الموظفين (إيضاح 2 (ج) (7))

11. استهلاك وإطفاء (إيضاح 3 (1))

1. خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لجميع فئات الموجودات المالية وضع أحكام، خصوصاً تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وهذه التقديرات يوجهها عدد من العوامل، حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

إن حسابات المجموعة للخسارة الائتمانية المتوقعة هي مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. تشمل عناصر نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تأخذ بالاعتبار الأحكام والتقديرات المحاسبية، ما يلي:

(1) اختيار أسلوب التقدير أو منهجية النمذجة، والتي تغطي الأحكام والافتراضات الرئيسية أدناه:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة، والذي يحدد احتمالية التخلف عن السداد وفقاً للدرجات الفردية.

- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان حيث يجب قياس المخصصات للموجودات المالية على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر وعلى أساس التقييم النوعي.

- تجزئة الموجودات المالية عند تقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات على أساس جماعي.

- تطوير نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المدخلات.

- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية وأوزان الاحتمالات لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

(2) اختيار المدخلات لتلك النماذج، والترابط بين تلك المدخلات مثل سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية.

2. القيمة العادلة للأدوات المالية

تقيس المجموعة الأدوات المالية، مثل المشتقات والأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بقيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. كما تم الإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في الإيضاح 6 (ج) والإيضاح 34 (ب).

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين أطراف مشاركين في السوق

وذلك في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تمت إما:

- من خلال السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، أو

- في غياب سوق رئيسية، في أكثر الأسواق فائدة بالنسبة للأصل أو الالتزام

ويجب أن يتيسر للمجموعة الوصول إلى السوق الرئيسية أو الأكثر ملاءمة.

تقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وهذا على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي في الحسبان قدرة الأطراف في السوق على توفير منافع اقتصادية باستخدام الأصل فيما يحقق أفضل منفعة منه أو يبيع إلى طرف آخر من أطراف السوق يمكنه استخدام الأصل لتحقيق أفضل منفعة منه.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المدرجة أو عروض أسعار التجار. لجميع الأدوات المالية الأخرى، تقوم المجموعة بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب تقييم.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتلاءم مع الظروف وتتوافر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة تعمل على تحقيق الاستفادة استخدام المدخلات التي يمكن رصدها ذات العلاقة وتقليص استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها.

يتم تصنيف الأدوات المالية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة، ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (راجع الإيضاح رقم 34).

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تقرر المجموعة ما إذا كان قد حدث تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على أدنى مستوى مدخلات جوهري لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

3. الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم فحص القيم الدفترية للموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير أو بشكل متكرر لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تعرضها للانخفاض في القيمة. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هي قيمته المستخدمة وقيمه العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقدير قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرية إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل. تستند القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع إلى أسعار السوق التي يمكن رصدها أو، في حال عدم وجود أسعار سوق يمكن رصدها، إلى الأسعار المقدرية لموجودات مماثلة أو في حال عدم توفر أسعار تقديرية لموجودات مماثلة، عندئذٍ بناءً على حسابات التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.

عند بيع الشركات التابعة، يتم إثبات الفرق بين سعر البيع وصافي الموجودات زائداً احتياطي ترجمة العملات الأجنبية والشهرة غير منخفضة القيمة في قائمة الدخل الموحدة.

فيما يتعلق بالموجودات الأخرى، يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة في الفترات السابقة في تاريخ كل تقرير بحثاً عن أي مؤشرات على أن الخسارة قد انخفضت أو لم تعد موجودة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء، في حال عدم إثبات أي خسارة نتيجة للانخفاض في القيمة.

4. تحديد السيطرة على الصناديق الاستثمارية

تعمل المجموعة كمدير للصندوق لعدد من صناديق الاستثمار. إن تحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق استثمار يركز عادة على تقييم مصالحها الاقتصادية الإجمالية في الصندوق (والتي تتضمن أي فوائد محتملة ورسوم إدارية متوقعة) وحقوق المستثمرين في استبعاد مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، خلصت المجموعة إلى أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات، وبالتالي لم يتم توحيد أي من هذه الصناديق.

5. مخصصات المطلوبات والنفقات

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية في سياق الأعمال الاعتيادي. تتخذ الإدارة أحكاماً في تحديد المخاطر التي قد توجد في مثل هذه المطالبات. كما تضع مخصصات مناسبة مقابل الخسائر المحتملة. يتم تسجيل المطالبات أو الإفصاح عنها، حسب الاقتضاء، في القوائم المالية الموحدة بناءً على أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية المطالبة.

6. مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإدارة على قناعة بأن المجموعة والبنك لديهما الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بوجود حالة من عدم التأكد الجوهري مما يفضي الشك حول قدرة المجموعة على الاستمرارية كمنشأة مستمرة. ولذلك، فإن القوائم المالية الموحدة لا يزال يتم إعدادها على أساس مبدأ الاستمرارية.

7. التزامات منافع الموظفين

تدير المجموعة خطة منافع نهاية الخدمة (الخطة) لموظفيها بناءً على قوانين العمل السعودية السائدة. يتم تقدير الالتزام للخطة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 19 - منافع الموظفين كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية، بواسطة خبير أكتواري مؤهل بناءً على افتراضات مختلفة. تم الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتقدير التزام الخطة في نهاية السنة في الإيضاح 28 من هذه القوائم المالية الموحدة.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تم إدراجها أدناه.

أ) التغيير في السياسات المحاسبية

تتفق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. بناءً على تطبيق المعيار الجديد ومع اعتبار البيئة الاقتصادية الحالية، تسري السياسات المحاسبية التالية اعتباراً من 1 يناير 2020 لتحل محل أو تعدل أو تضيف إلى السياسات المحاسبية المقابلة المنصوص عليها في القوائم المالية الموحدة السنوية لسنة 2019.

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة من قبل المجموعة

أصبحت التعديلات الواردة أدناه على المعايير المحاسبية والتفسيرات قابلة للتطبيق لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. وقد قامت الإدارة بتقييم أن التعديلات ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

• تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3: تعريف المنشآت

يوضح التعديل الذي أدخل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 - «تجميع المنشآت» أنه لكي يتم اعتباره عملاً، يجب أن يتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخل وعملية جوهرية يساهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على إنشاء المخرجات. علاوة على ذلك، فإنه يوضح أن الأعمال يمكن أن توجد دون تضمين جميع المدخلات والعمليات اللازمة لإنشاء المخرجات. لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة للمجموعة، ولكنها قد تؤثر على الفترات المستقبلية في حالة دخول المجموعة في أي عمليات تجميع منشآت.

• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8: تعريف الأهمية النسبية

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للأهمية التي تنص على أن «المعلومات مهمة إذا كان حذفها أو تحريفها أو حجبها أمراً يمكن توقعه بشكل معقول للتأثير على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة للتقارير». توضح التعديلات أن الأهمية ستعتمد على طبيعة أو حجم المعلومات، سواء كانت فردية أم مقترنة بمعلومات أخرى، مهمة في سياق القوائم المالية. يعتبر أي تحريف في المعلومات هو أمر مهم إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون. لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة ولا يتوقع أن يكون لها أثراً مستقبلياً على المجموعة.

• تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقرير المالي.

لا يعد الإطار المفاهيمي معياراً، ولا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات في أي معيار. إن الغرض من الإطار المفاهيمي هو مساعدة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تطوير المعايير، ومساعدة المعدين على تطوير سياسات محاسبية متوافقة في حالة عدم وجود معيار قابل للتطبيق ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على المنشآت التي أعدت سياساتها المحاسبية بناءً على الإطار المفاهيمي. يتضمن الإطار المفاهيمي المعدل بعض المفاهيم الجديدة، ويقدم تعريفات محدثة ومعايير الإثبات للموجودات والمطلوبات وتوضيح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

• تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7: إصلاح مؤشر سعر الربح

يتم إجراء مراجعة وإصلاح أساسيين لمؤشرات سعر الربح على مستوى العالم. يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولي على عملية من مرحلتين لتعديل توجيهاتها للمساعدة في انتقال أكثر سلاسة بعيداً عن أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك («آيبور»).

المرحلة 1

المرحلة الأولى من التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 «الأدوات المالية» ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 «الأدوات المالية»: الإثبات والقياس والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 «الأدوات المالية»: الإفصاحات التي تركز على مشاكل محاسبة التحوط. قامت التعديلات النهائية، الصادرة في سبتمبر 2019، بتعديل متطلبات معينة لمحاسبة التحوط لتوفير الإيعاء من الآثار المحتملة لعدم اليقين الناجم عن إصلاح أسعار فائدة «آيبور». تسري التعديلات اعتباراً من 1 يناير 2020 وهي إلزامية لجميع علاقات التحوط المتأثرة بشكل مباشر بإصلاح أسعار فائدة «آيبور».

المرحلة 2

تتعلق المرحلة الثانية باستبدال الأسعار القياسية لأسعار الفائدة «آيبور» بأسعار بديلة خالية من المخاطر. تسري تعديلات المرحلة الثانية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 ويسمح بالتطبيق المبكر. الآن وقد تم الانتهاء من تعديلات المرحلة الثانية، ستكمل المجموعة تقييمها للآثار المحاسبية للسيناريوهات التي تتوقع مواجهتها أثناء الانتقال من أسعار الفائدة «آيبور» إلى أسعار الفائدة الخالية من المخاطر من أجل تسريع برامجها لتنفيذ المتطلبات الجديدة. تقدم تعديلات المرحلة الثانية مجالات جديدة للحكم، وتحتاج المجموعة إلى التأكد من أن لديها سياسات محاسبية وحوكمة مناسبة. بالنسبة للإفصاحات الإضافية، سيتعين على المجموعة تقييم وتنفيذ التحديثات المطلوبة في أنظمة وعمليات إعداد التقارير المالية لجمع وعرض المعلومات المطلوبة.

تدير الإدارة مشروعاً بشأن أنشطة التحول الشامل للمجموعة وتواصل المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم التحول المنظم. المشروع جوهري من حيث الحجم والتعقيد وسيؤثر على المنتجات والأنظمة والعمليات الداخلية.

المعايير المحاسبية الصادرة والتي لم تصبح سارية بعد

المعايير المحاسبية والتعديلات والمراجعات التي تم نشرها وهي إلزامية للائتمثال للسنة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 مدرجة أدناه. اختارت المجموعة عدم التطبيق المبكر لهذه الإصدارات وليس لها أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة.

• **تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 «عقود الإيجار الخاصة بتخفيضات الإيجار المتعلقة بكوفيد-19»** في 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تخفيضات الإيجار المتعلقة بكوفيد-19 - تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 «عقود الإيجار». توفر التعديلات إعفاءً للمستأجرين من تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 بشأن المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار مقابل تخفيضات الإيجار الناشئة كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد-19. كوسيلة عملية، يجوز للمستأجر اختيار عدم تقييم ما إذا كان تخفيض الإيجار المرتبط بكوفيد-19 من المؤجر يعد تعديلاً لعقد الإيجار. يقوم المستأجر الذي يستخدم هذا الاختيار بالمحاسبة عن أي تغيير في مدفوعات الإيجار نتيجة تخفيضات الإيجار المرتبطة بكوفيد-19 بنفس الطريقة التي كان سيحاسب بها عن التغيير بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، إذا لم يكن التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

ينطبق التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020. يُسمح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

• المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 - «عقود التأمين» يمكن تطبيقه للفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023

في مايو 2017، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 «عقود التأمين» (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17)، معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات والقياس والعرض والإفصاح. بمجرد دخوله حيز التنفيذ، سيحل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4 «عقود التأمين» (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4) الذي تم إصداره في سنة 2005. وينطبق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 على جميع أنواع عقود التأمين (على سبيل المثال، التأمين على الحياة والأضرار والتأمين المباشر وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدرها، بالإضافة إلى بعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا التشاركية التقديرية. سيتم تطبيق بعض استثناءات النطاق القليلة. يتمثل الهدف الكلي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 في توفير نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على النقيض من متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والتي تعتمد إلى حد كبير على السياسات المحاسبية المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 هو النموذج العام، مدعوم بما يلي:

- تكييف محدد للعقود مع مزايا التشاركية المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل

يسري المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 للفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع أرقام المقارنة المطلوبة. يُسمح بالتطبيق المبكر، بشرط أن تطبق المنشأة أيضاً المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 15 في أو قبل التاريخ الذي تطبق فيه المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17. من المتوقع أن لا يكون لهذا المعيار أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

• **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - «تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة»**، تنطبق على الفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022

في يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- ما هو المقصود بحق تأجيل التسوية

- يجب أن يوجد حق التأجيل في نهاية فترة التقرير

- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل

- أنه فقط إذا كانت المشتقات المضمنة في التزام قابل للتحويل هي نفسها أداة حقوق ملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها

التعديلات سارية المفعول لقرارات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات الفروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

• **عقود مكلفة - تكلفة تنفيذ عقد (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37)**

• **إصلاح مؤشر سعر الريح - المرحلة 2 (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16)**

• **ممتلكات ومصنع ومعدات: متحصلات قبل الاستخدام المقصود (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16)**

• **مرجع خاص بالإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3)**

(ب) المحاسبة على أساس تاريخ التداول

يتم إثبات أو استبعاد كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية مبدئياً بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

(ج) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1. تصنيف الموجودات المالية

يُصنف الأصل المالي، عند الإثبات المبدئي، على أنه مقاس: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية.

- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين وعمولة خاصة على مبلغ أصل الدين القائم.

إذا لم يستوف الأصل المالي كلا الشرطين، فإنه يتم قياسه بالقيمة العادلة.

يتم إثبات الدخل على أساس العائد الفعلي لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات دخل العمولات في قائمة الدخل الموحدة.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة إلى الانخفاض في القيمة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أداة الدين يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال تحقق غايته عن طريق تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين وعمولة خاصة على مبلغ أصل الدين القائم.

أدوات حقوق الملكية: عند الإثبات المبدئي، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الشامل الآخر الموحد. وهذا الخيار يتم على أساس كل استثمار على حدة.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئيًا بالقيمة العادلة زائدًا تكاليف المعاملة. يتم لاحقًا قياسها بالقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وإعادة تحويلها إلى قائمة الدخل الموحدة في وقت البيع. يتم إثبات دخل العملات الخاصة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئيًا بالقيمة العادلة زائدًا تكاليف المعاملة. لاحقًا، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في الاحتياطات الأخرى. لا يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل الموحدة ولا يتم إثبات أي انخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة. يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المدرجة بالقيمة العادلة. لن يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد الاستثمارات.

عند الإثبات المبدئي، تصنف المجموعة جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل على أنها مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة عند الإقرار بأحقية المجموعة في تسلمها، ما لم تمثل توزيعات الأرباح بشكل صريح استعادة جزء من تكلفة الاستثمار.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تُصنف كافة الموجودات المالية الأخرى كموجودات مفاضة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (على سبيل المثال: حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة وأوراق الدين غير المصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر).

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة أن تعين بشكل غير قابل للإلغاء أصلًا ماليًا، يفرضه متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إن كان القيام بذلك يقلل أو يخفف إلى حد كبير من الأخطاء المحاسبية التي قد تنشأ بخلاف ذلك.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الإثبات المبدئي، إلا في الفترة التي تقوم فيها المجموعة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية. يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، مع إثبات أي أرباح أو خسائر ناشئة عن القياس في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إدراج دخل العملات على أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات دخل توزيعات الأرباح على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة الدخل الموحدة عند الإقرار بأحقية المجموعة في تسلمها.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ فيه بالأصل على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة، وتتضمن هذه المعلومات ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتفعيل ممارسة تلك السياسات. وتشمل بشكل خاص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل العملات الخاصة التعاقدية والحفاظ على أسعار عملات خاصة محددة ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات،

- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

- كيفية تعويض مدراء الأعمال - أي، ما إذا كان التعويض مبنيًا على القيمة العادلة للموجودات التي تمت إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و

- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ولكن، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل فردي، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج العمل على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الضغط» في الاعتبار. إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإثبات المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، فإن المجموعة لا يغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المقتناة في نموذج العمل هذا، ولكنه يقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المنشأة حديثًا أو المشتراة حديثًا وذلك في المستقبل.

يتم قياس الموجودات المالية المقتناة للمتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لا يتم الاحتفاظ بها سواء لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

ب. تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الدين وسعر العمولة الخاصة

لأغراض هذا التقييم، يعد «أصل الدين» القيمة العادلة للأصل المالي عند الإثبات المبدئي. وبعد «سعر العمولة الخاصة» الثمن المقابل للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة من الزمن وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الدين والعمولة الخاصة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذه الشروط. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الدعم المالي.

- شروط المبالغ المدفوعة مقدماً والتمديد.

- الشروط التي تحد من مطابطة المجموعة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال ترتيبات الموجودات بدون حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود - مثل إعادة ضبط أسعار العمولة الخاصة بشكل دوري.

التصنيف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

عند الإثبات المبدئي، قد تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي، والذي قد يرتفع بخلاف ذلك.

2. تصنيف المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة، بخلاف الضمانات المالية والتزامات القروض. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ بالاعتبار أي خصوم أو علاوة على إصدار الصناديق والتكاليف التي تعد جزءاً لا يتجزأ من سعر العائد الفعلي.

يتم إثبات جميع ودائع سوق المال وودائع العملاء والقروض لأجل والديون الثانوية وسندات الدين الأخرى المصدرة مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة.

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة، ما لم يتطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو إذا اختارت المجموعة قياس الالتزام بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9.

تُعرض التغييرات في القيمة العادلة المتعلقة بالتغييرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة، إن وجدت، وبعد الإثبات المبدئي، بشكل منفصل في الدخل الشامل الآخر وتعرض جميع تغييرات القيمة العادلة الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم تحويل المبالغ الواردة في الدخل الشامل الآخر المتعلقة بالائتمان إلى قائمة الدخل الموحدة حتى لو تم استبعاد المطلوبات وتحقيق المبالغ. إن الضمانات المالية والتزامات القروض التي تختار المجموعة قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل سوف يتم إدراج جميع حركات القيمة العادلة لها في قائمة الدخل الموحدة.

التصنيف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يجوز للمجموعة تصنيف بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في أي من الظروف التالية:

- إذا كان يتم إدارة المطلوبات وتقييمها والإبلاغ عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة؛ أو
- إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم تطابق محاسبي الذي ينشأ بخلاف ذلك.

3. إلغاء الإثبات

موجودات مالية

تلغي المجموعة إثبات الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً لمعاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي أو في حال عدم قيام المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي وعدم احتفاظها بالسيطرة على الأصل المالي.

عند استبعاد الأصل المالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الموزعة على الجزء الملغى إثباته من الأصل) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) و (2) أي ربح أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الربح أو الخسارة. أي ربح/ خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم إثباتها في الربح أو الخسارة عند استبعاد هذه الأوراق. ويتم إثبات أي فائدة في الموجودات المالية المحولة والتي تكون مؤهلة للاستبعاد والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل.

عندما يتم بيع الموجودات إلى طرف ثالث بمعدّل إجمالي متزامن لمبادلة العائد على الموجودات المحولة، يتم احتساب المعاملة كمعاملة تمويل مضمونة تشبه معاملات البيع وإعادة الشراء، حيث تقوم المجموعة بالاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي لهذه الموجودات.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي لأصل مالي، لكن تحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في إثبات الأصل بقدر مشاركتها المستمرة، وهو ما يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

في بعض المعاملات، تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الأصل المالي المحول مقابل رسوم. يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بمعايير إلغاء الإثبات. ويتم إثبات الأصل أو الالتزام لعقد الخدمة إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من التعويض الكافي مقابل الخدمة (أصل) أو كانت أقل من التعويض الكافي مقابل الخدمة (التزام).

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوبات المالية عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

4. تعديلات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل كبير. وإذا كانت كذلك، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منقضية. في هذه الحالة، يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي مع إثبات الفرق كربح أو خسارة إلغاء الإثبات ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للأصل المعدل المحمل بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الأصل المالي. في هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويتم إثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كربح أو خسارة معدلة في الربح أو الخسارة. إذا تم تنفيذ هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقرض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي الحالات الأخرى، يتم عرضه كدخل عمولات خاصة.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في هذه الحالة، يتم إثبات التزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطلقاً والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة في الربح أو الخسارة.

5. الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين.
- ذمم مدينة لعقود الإيجار / الإجارة
- عقود ضمانات مالية صادرة.
- التزامات قروض صادرة.
- أرصدة بنكية

لا يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة على الاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- سندات استثمار الديون التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- الأدوات المالية الأخرى (خلاف ذمم مدينة لعقود الإيجار) التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي.
- تقاس مخصصات الخسائر لذمم الإيجار المدينة دائماً بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين.

تعتبر المجموعة أن سندات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».

تعتبر الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التأخر عن سداد أداة مالية والمحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح المحتمل للخسائر الائتمانية. ويتم قياسها كما يلي:

- الموجودات المالية التي لم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية عند تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع أوجه العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بالعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.
- ارتباطات قروض غير مسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا تم سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الأصل المالي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة استبعاد الأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجودات الجديدة على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجودات المالية الحالية في وقت استبعادها. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب عجز النقد من الموجودات المالية الحالية التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعادها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها ائتمانياً. يعد الأصل المالي «منخفض القيمة الائتمانية» عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر للأصل المالي.

تشمل الأدلة على وجود انخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي وجود البيانات التالية التي يمكن رصدها:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق بنود العقد مثل التخلف عن السداد أو التأخر في السداد.
- إعادة هيكلة قرض أو دفعة مقدمة من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة أن تأخذ غيرها بعين الاعتبار.
- وجود احتمال بدخول المقترض في إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- اختفاء السوق النشطة للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.

عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض عليه بسبب تدهور حالة المقترض منخفض القيمة ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير وليس هناك مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القرض المتأخر لمدة 90 يوماً أو أكثر منخفض القيمة.

عند تقييم فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية قد انخفضت قيمته الائتمانية، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية وانعكاسها على عائدات الصكوك.

- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.

- قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات دين جديدة.

- احتمالية إعادة هيكلة الدين وما قد يسفر عنها من خسارة لحامليها بسبب الإعفاء من الديون طواعية أو بصورة إلزامية.

- آليات الدعم الدولية المعمول بها لتوفير الدعم اللازم باعتباره «المقرض الأخير» لذلك البلد، وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. ويشمل ذلك تقييماً لعمق تلك الآليات، وبغض النظر عن النية السياسية، ما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛

- تعهدات القروض وعقود الضمان المالي: عموماً، كمخصص؛

- عندما تشمل أداة مالية مكون تم سحبه ومكون لم يتم سحبه، ولا تستطيع المجموعة تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة لمكون الارتباط للقرض بشكل منفصل عن المكون الذي تم سحبه: تقوم المجموعة بعرض مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون الذي تم سحبه. ويتم عرض أي فائض من مخصص الخسارة عن إجمالي المبلغ للمكون الذي تم سحبه كمخصص ضمن «مطلوبات أخرى».

- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لم يتم إثبات مخصص الخسارة في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. إلا أنه تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة ويتم إثبات التغييرات بين التكلفة المطفأة للموجودات وقيمتها العادلة في الدخل الشامل الآخر.

الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. ومع ذلك، فإن الموجودات المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة التنفيذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكمة، يتم معاملة الفرق أولاً كإضافة إلى المخصص الذي يتم تطبيقه على إجمالي القيمة الدفترية. تقيد أي مبالغ تسترد في وقت لاحق كمصرف الخسارة الائتمانية.

تقييم الضمانات

للتخفيف من مخاطرها الائتمانية على الموجودات المالية، تسعى المجموعة إلى استخدام الضمانات، حيثما أمكن. وتأتي الضمانات بأشكال مختلفة مثل النقد والأوراق المالية والاعتمادات المستندية/ وخطابات الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتعزيزات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. وتعتبر السياسة المحاسبية للمجموعة الخاصة بالضمانات المتنازل عنها إليه من خلال ترتيبات الإقراض بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 هي ذاتها السياسة التي تم اتباعها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39. لا يتم إدراج الضمانات، ما لم يتم إعادة امتلاكها، في قائمة المركز المالي الموحدة. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم تقييمها عادةً عند بدئها كحد أدنى، ويتم إعادة تقييمها على أساس دوري. ومع ذلك، يتم تقييم بعض الضمانات، مثل النقد أو الأوراق المالية المتعلقة بمطالبات الملاءة بشكل يومي.

تستخدم المجموعة إلى أقصى حد ممكن بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الموجودات المالية الأخرى التي لا يمكن تحديد قيمتها السوقية باستخدام النماذج. يتم تقييم الضمانات غير المالية مثل العقارات على أساس البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل مقيمين مهنيين أو على أساس مؤشرات أسعار السكن.

د الضمانات المالية وارتباطات القروض

«الضمانات المالية» هي تلك العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بسداد مدفوعات لتعويض حاملها عن خسارة حدثت بسبب إخفاق مدين محدد في السداد حال الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. «ارتباطات القروض» هي ارتباطات ثابتة لتقديم الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات الخاصة بتقديم قرض بسعر عمولة خاصة أقل من السوق مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى فترة الضمان أو الارتباط. يتم قياسها لاحقاً بالمبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.

لم تصدر المجموعة أي ارتباطات قروض يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لارتباطات القروض الأخرى: تثبت المجموعة مخصص الخسارة كمخصص ضمن «مطلوبات أخرى».

هـ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

الأدوات المالية المشتقة بما في ذلك اتفاقيات الأسعار الآجلة ومقايضات أسعار العمولة الخاصة وخيارات سعر العمولة (المكتتية والمشتراة) يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة في التاريخ الذي تم فيه إبرام عقد المشتقات ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة. يتم إثبات تكاليف المعاملة المرتبطة بهذه الاتفاقيات في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم إدراج جميع المشتقات بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. ويتم الحصول على القيم العادلة استناداً إلى أسعار السوق المدرجة، ونماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج التسعير حسب ما هو ملائم.

تعتمد معالجة التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها وفقاً للفئات التالية:

1 مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة

تدرج أي تغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة مباشرةً في قائمة الدخل الموحدة ويتم الإفصاح عنها ضمن «إيرادات المتاجرة، بالصافي». كما تشمل المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة التحوط.

(2) المشتقات المتضمنة

قد تكون المشتقات متضمنة ضمن ترتيب تعاقدى آخر (عقد رئيسي). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن المشتقات المتضمنة بشكل منفصل عن العقد الرئيسي عندما:

- لا يكون للعقد الرئيسي أصل في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9.
- تستوفي شروط المشتقات المتضمنة تعريف المشتقات إذا كانت متضمنة في عقد منفصل.
- لا ترتبط الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتقات المتضمنة ارتباطاً وثيقاً بالخصائص والمخاطر الاقتصادية للعقد الرئيسي.

يتم قياس المشتقات المدمجة المنفصلة بالقيمة العادلة، مع إدراج جميع التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة ما لم تشكل جزءاً من التدفقات النقدية المؤهلة أو صافي الاستثمار في علاقة التحوط.

(3) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتحديد مشتقاتها كأدوات تحوط في علاقات التحوط المؤهلة لإدارة التعرضات لمعدلات الأرباح والعملات الأجنبية. من أجل إدارة المخاطر، تطبق المجموعة محاسبة التحوط للمعاملات التي تفي بمعايير محددة

ولغرض محاسبة التحوط، يتم تصنيف التحوطات إلى الفئتين التاليتين:

(أ) تحوطات القيمة العادلة التي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو التزام مثبت، (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة تحوط المحفظة)، أو ارتباط مؤكد غير مثبت أو جزء محدد من هذا الأصل أو الالتزام أو الارتباط الثابت، التي تنسب إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على صافي الربح أو الخسارة.

(ب) تحوطات التدفقات النقدية التي تحوط التعرض للتقلب في التدفقات النقدية التي تكون منسوبة إما لخطر معين يرتبط بأصل أو التزام مثبت أو معاملة متوقعة تزداد احتمالات تنفيذها والتي سنؤثر على صافي الربح أو الخسارة المدرجة.

ولكن تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإنه يتوقع بأن تكون محاسبة التحوط ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة التحوط بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرأت على البند المتحوط، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل يعتمد عليه. وعند بدء عملية التحوط، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط والبند المتحوط وطبيعة المخاطر المتحطة وطريقة تقييم المجموعة لفعالية علاقة التحوط. وبالتالي، يجب تقييم وتحديد مدى فعالية التحوط بصورة مستمرة.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تحوط للتحوط عن التغير في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المثبت أو الارتباط المؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل الموحدة، ويتم إثبات تغيرات القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في قائمة الدخل الموحدة مع التغير في القيمة العادلة للبند الذي المتحوط له المنسوب إلى المخاطر المتحوط لها ضمن أرباح / خسائر لغير أغراض المتأجرة في قائمة الدخل الموحدة.

أما بالنسبة للبند المتحوط لها المقاسة بالتكلفة المطفأة، عندما يتوقف تحوط القيمة العادلة للأداة المالية التي تحمل عمولة عن الوفاء بمعايير محاسبة التحوط أو بيعها أو تنفيذها أو إنهاؤها، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للبند المتحوط له عند الإنهاء والقيمة الاسمية يتم إطفائه على مدى المدة المتبقية للتحوط الأصلي باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. إذا تم استبعاد البند المتحوط له، يتم إثبات تعديل القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوطات التدفقات النقدية

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية المخصصة والمؤهلة، فإن الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناجمة عن أداة التحوط الذي تم تحديده على أنه جزء فعال يتم إثباته مباشرة «كاحتياطي آخر» في قائمة الدخل الشامل الموحدة ويكون الجزء غير الفعال، إن وجد، هو الجزء المثبت بها في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المثبتة في الاحتياطيات الأخرى إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي يؤثر فيها البند المتحوط له على قائمة الدخل الموحدة. ومع ذلك، إذا كانت المجموعة تتوقع أن كل أو بعض من الخسائر المثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر لن يتم استردادها في فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، تقوم بإعادة تصنيف المبلغ الذي لن يتم إثباته في قائمة الدخل الموحدة كتعديل لإعادة التصنيف.

عند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها، أو عندما لم تعد تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة التحوط، أو لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة أو إلغاء المجموعة للتخصيص، يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً. في ذلك الوقت، يتم تحويل أي ربح أو خسارة متراكمة على أداة تحوط التدفقات النقدية المثبتة في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي كانت فيها التحوط سارياً من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما يكون من غير المتوقع حدوث معاملة التحوط المتوقعة ويتوقع أن تؤثر على قائمة الدخل، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة في قائمة الدخل الشامل الموحدة مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة.

وفقاً لسياسات إدارة المخاطر، تحير المجموعة مخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية على مستوى المنشأة ككل بالإضافة إلى تغير معدل العمولة الخاصة على سندات أسعار الوكالة المتغيرة. تصنف المجموعة المقايضات الخاصة بمعدلات الربح كأداة تحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في معدلات الربح الواقع حتى إعادة تسعير المقايضة.

تقوم المجموعة أولاً بتقييم توقع تعرضات «صافي التدفقات النقدية» من الموجودات والمطلوبات التي تحمل عائدًا، بما في ذلك تمديد الموجودات قصيرة الأجل والمطلوبات قصيرة الأجل. ويتم تحقيق ذلك بشكل رئيسي من خلال فجوة حساسية العائد. أثناء توقع صافي التدفقات النقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات التاريخية واتجاهات السوق لسحب الودائع ومعدلات العائد وإعادة التمويل وإعادة التسعير. ومن ثم تقوم بمقارنة صافي التدفقات النقدية مع مراكز التحوط الحالية لتوفير أساس للنظر فيما إذا كان ينبغي تعديل علاقة التحوط أم لا.

القيم الاسمية لمقايضات معدلات الربح القائمة في تاريخ التحليل يتم تضمينها في كل فترة من الفترات التي تكون فيها مقايضات معدلات الربح قائمة لتقييم تأثير مقايضات معدلات الربح القائمة على تعرضات التدفقات النقدية المحددة. مع أنه لم يعد يتم التحوط لجزء من المعاملة المتوقعة، لم يتم إلغاء تخصيص مقايضة معدل الربح، وستظل أداة تحوط للمعاملات المتبقية في السلسلة التي لم تحدث، ومع ذلك، إذا لم تحدث المعاملة المتوقعة التالية حتى فترة محددة، فلن يتم التحوط للمعاملات المتبقية بعد إعادة تسعير مقايضة معدل الربح.

تحدد المجموعة علاقة التحوط بطريقة تراعي أيضاً مدى توقع عدم الفعالية للأغراض المحاسبية. يتم احتساب النسبة المئوية للتعرض المتحوط منه كنسبة من القيمة الاسمية للمقايضات الثابتة المستلمة والمتغيرة الدفع القائمة مقسومة على إجمالي التعرض. يتم إثبات الجزء الفعال من الربح

أو الخسارة من أداة التحوط مبدئياً مباشرةً في الدخل الشامل الآخر. ويتم إثبات الجزء غير الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التحوط مباشرةً في «إيرادات التداول، بالصافي». بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المثبتة في الاحتياطيات الأخرى إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي تؤثر فيها معاملات التحوط على قائمة الدخل الموحدة.

و) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية (باستثناء البنود النقدية التي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) إلى الريال السعودي في نهاية السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير.

يتم إثبات أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن تسوية المعاملات وتحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة في نهاية السنة. يتم إدراج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة كجزء من تعديل القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في الدخل الشامل الآخر استناداً إلى الأصل المالي الأساسي.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة المبدئي. يتم ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة.

ز) مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بقائمة المركز المالي الموحدة عندما يكون لدى المجموعة حق نافذ حالياً حالياً بمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة إما التسوية على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

لا تتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة ما لم يُطلب ذلك أو يسمح به من خلال أي معيار محاسبي أو تفسير وكما هو مفصّل عنه بشكل محدد في السياسات المحاسبية للمجموعة.

ح) إثبات الدخل / المصاريف

دخل ومصاريف العمولة الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولة الخاصة في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي يخضم بالضبط الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

عند احتساب معدل العائد الفعلي للأدوات المالية، بخلاف الموجودات التي انخفضت قيمتها الائتمانية، تقوم المجموعة بتقييم التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. أما بالنسبة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم احتساب معدل العائد الفعلي المعدل ائتمانياً باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتضمن احتساب معدل العائد الفعلي تكاليف المعاملة والأتعاب والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي. تشمل تكاليف المعاملة تكاليف إضافية يمكن أن تعود مباشرة إلى شراء أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية.

قياس التكلفة المطفأة ودخل العمولات الخاصة

إن «التكلفة المطفأة» للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم عنده قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإثبات المبدئي ناقصاً بمبالغ السداد الرئيسية، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة العائد الفعلي لأي فرق بين تلك المبالغ الأولية ومقدار الاستحقاق. بالنسبة للموجودات المالية، يتم تعديلها لأي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

إن «إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي» هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص لخسارة الائتمان المتوقعة.

عند احتساب دخل ومصاريف العمولة الخاصة، يتم تطبيق معدل العائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل منخفض القيمة الائتمانية) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات.

ومع ذلك، بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت ذات قيمة ائتمانية منخفضة بعد الإثبات المبدئي، يتم احتساب دخل العمولات الخاصة من خلال تطبيق معدل العائد الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا لم يصبح الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن احتساب دخل العمولة الخاصة يعود إلى الأساس الإجمالي.

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت منخفضة القيمة الائتمانية عند الإثبات المبدئي، يتم احتساب دخل العمولات الخاصة من خلال تطبيق معدل العائد الفعلي المعدل بالائتمان على التكلفة المطفأة للأصل. لا يعود احتساب دخل العمولات الخاصة إلى الأساس الإجمالي، حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

عندما تيرم المجموعة مقايضة معدل عمولة خاصة لتغيير العمولة الخاصة من ثابتة إلى متغيرة (أو العكس)، يتم تعديل إيرادات أو مصاريف العمولة الخاصة من خلال صافي العمولة الخاصة على المقايضة إلى الحد الذي يعتبر فيه التحوط سارياً.

دخل / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات دخل / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية عند تحققها / تكبدها كما هو موضح في الإيضاح 3 (و).

رسوم وعمولات

يتم إدراج دخل ومصروفات أتعاب وعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي على الأصل المالي أو الالتزام المالي في معدل العائد الفعلي.

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات الأخرى - بما في ذلك رسوم خدمة الحساب ورسوم إدارة الاستثمار وعمولة المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم القرض - عند أداء الخدمات ذات الصلة. إذا لم يكن من المتوقع أن يؤدي ارتباط القرض إلى سحب القرض، يتم إثبات رسوم ارتباط القرض ذات الصلة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الارتباط.

يقيّد أتعاب وعمولات أخرى التي تتعلق أساساً برسوم المعاملات والخدمات عند استلام الخدمة.

تقديم الخدمات

تقدم المجموعة خدمات متنوعة لعملائها. ويتم تقديم هذه الخدمات بشكل منفصل أو مجمع مع تقديم خدمات أخرى.

استنتجت المجموعة أن الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بتداول الأسهم وإدارة الصناديق والتمويل التجاري وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية والتحويلات والخدمات المصرفية الأخرى، يجب أن يتم إثباتها عند نقطة تقديم الخدمات، أي عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء. في حين أن الخدمات بلا مقابل المرتبطة ببطاقات الائتمان، فإن البنك يقوم بإثبات الدخل خلال الفترة الزمنية.

برنامج ولاء العملاء

يقدم البنك برنامج ولاء العملاء (نقاط المكافآت/ الأميال الجوية المشار إليها هنا باسم «نقاط المكافآت»)، والتي تسمح لأعضاء هذه البطاقات كسب النقاط التي يمكن استبدالها بمنافذ معينة للشركاء. يقوم البنك بتخصيص جزء من سعر الصفقة (رسم التبادل) لنقاط المكافآت الممنوحة لأعضاء البطاقة، على أساس سعر البيع المستقل النسبي. يتم تأجيل مبلغ الدخل المخصصة لنقاط المكافآت وإصدارها في قائمة الدخل عند استرداد نقاط المكافآت.

يتم تعديل المبلغ التراكمي للالتزام التعاقدية المتعلقة بنقاط المكافآت غير المستردة بمرور الوقت بناءً على الخبرة الفعلية والاتجاهات الحالية فيما يتعلق بعملية الاسترداد.

دخل / (خسائر) التداول - بالصافي

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالمشتقات غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر والتي لا تشكل جزءاً من علاقات التحوط المؤهلة والموجودات المالية والمطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وكذلك الموجودات غير المتداولة التي يتم قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يشتمل البند على تغيرات القيمة العادلة والعمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح وفروقات صرف العملات الأجنبية.

دخل توزيعات أرباح

يتم إثبات دخل توزيعات أرباح عند إثبات الحق في الحصول على الدخل.

(ج) منحة حكومية

تقوم المجموعة بإثبات منحة حكومية متعلقة بالدخل، إذا كان هناك تأكيد معقول حول استلامها وستلتزم المجموعة بالشروط المرتبطة بالمنحة. يتم التعامل مع منافع ودعوى حكومية بمعدل الربح أقل من السوق كمنحة حكومية متعلقة بالدخل. يتم إثبات الودعيات بسعر أقل من السوق وقياسها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 «الأدوات المالية». يتم قياس منافع معدل الربح الأقل من السوق بالفرق بين القيمة الدفترية الأولية للوديعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمتحصلات المقبوضة. يتم المحاسبة عن المنافع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 20. يتم إثبات المنحة الحكومية في قائمة الدخل الموحدة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تثبت المجموعة فيها التكاليف ذات الصلة التي تهدف المنحة إلى تعويضه على شكل مصاريف. يتم إثبات دخل المنحة فقط عندما يكون المستفيد الرئيسي هو المجموعة. عندما يكون العميل هو المستفيد الرئيسي، تسجل المجموعة فقط المبالغ المستحقة القبض والمستحقة الدفع.

(ط) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر إثبات الموجودات المباعة بارتباط متزامن لإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي الموحدة حيث تحتفظ المجموعة بشكل كبير بجميع مخاطر ومنافع الملكية ويتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية ذات الصلة بالاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المضافة، أيهما ينطبق. يتم التعامل مع المعاملات كاقترافات مضمونة ويتم إدراج مطلوبات الطرف المقابل والمبالغ المقبوضة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن «الاقتراف النقدي للبنك المركزي السعودي» ضمن «المطلوب إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى» و «المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى» أو «ودائع العملاء»، حسب الاقتضاء. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كمصرف عمولات خاصة ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس معدل العائد الفعلي.

لا يتم إثبات الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء المعكوسة) في قائمة المركز المالي الموحدة لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة. تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في «النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي» أو «المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى» أو «القروض والسلف»، حسب ما ملائم، ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة، ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء العكسية باستخدام معدل العائد الفعلي.

(ي) عقارات أخرى وموجودات معاد حيازتها

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك مقابل تسوية القروض والسلف المستحقة. تعتبر هذه العقارات موجودات محتفظ بها للبيع، وتظهر مبدئياً بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة والقيمة العادلة الحالية للعقارات المعنية أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع. لا يتم احتساب أي استهلاك لهذه العقارات. يتم إثبات الدخل من تأجير العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة تقييم هذه العقارات على أساس دوري. ويتم إثبات أي خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة التقييم أو الخسائر أو الأرباح المحققة الناتجة عن الاستبعاد والإيجار في قائمة الدخل الموحدة. ويتم إثبات أي أرباح لاحقة من إعادة تقييم القيمة العادلة بعد خصم تكاليف بيع هذه الموجودات بحيث لا تتجاوز الانخفاض المتراكم لها في قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

(ك) ممتلكات ومعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك / الإطفاء المتراكم وخسارة الانخفاض في القيمة المتراكمة. يتم المحاسبة عن التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع عن طريق تغيير الفترة أو الطريقة، حسب الاقتضاء، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عند احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للنفقات إلى المجموعة. تقيد مصاريف الإصلاحات والصيانة العادية عند تكديدها.

لا يتم استهلاك أراضي التملك الحر. يتم استهلاك / إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات على النحو التالي:

مبان	33 سنة
تحسينات على عقار مستأجر	10 إلى 24 سنة أو على فترة الإيجار، أيهما أقل
أثاث ومعدات وسيارات	4 إلى 10 سنوات
برمجيات حاسب آلي ومشاريع التشغيل الآلي	4 إلى 10 سنوات

يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وطرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية، ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر في كل تاريخ تقرير. تحدد الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. تتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية يمكن أن تكون غير قابلة للاسترداد. يتم قيد أي قيمة دفترية فوراً مقابل القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمة الاسترداد المقدر.

ل) ودائع وسندات دين صادرة ومطلوبات ثانوية

عندما تحدد المجموعة التزاماً مالياً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، فإن قيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام العائد إلى التغيرات في مخاطره الائتمانية يتم عرضها في الدخل الشامل الآخر الموحد كاحتياطي ائتماني للالتزام. عند الإثبات المبدئي للالتزام المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان عرض قيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام العائد إلى مخاطر الائتمان في الدخل الشامل الآخر من شأنه أن يؤدي إلى وجود عدم تطابق محاسبي في الربح أو الخسارة أو زيادته. يتم إجراء هذا التقييم باستخدام تحليل الانحدار الذي يقارن بين:

- التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للالتزام المتعلق بالتغيرات في مخاطر الائتمان.
- الأثر على الربح أو الخسارة للتغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للأدوات ذات الصلة.

م) مخصصات

يتم إثبات المخصصات (باستثناء مخصصات خسائر الائتمان والاستثمارات) عندما يكون بالإمكان تقدير التزام قائم نظامي أو ضمني بشكل موثوق به من قبل المجموعة ناتج عن أحداث ماضية ومن المرجح أن يكون هناك حاجة إلى تدفق موارد، تمثل الفوائد الاقتصادية من أجل سداد هذا الالتزام.

ص) المحاسبة عن عقود الإيجار

1 إذا كانت المجموعة هي المستأجر

حق استخدام الأصل / التزامات الإيجار

عند الإثبات المبدئي، في بداية العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن، عقد إيجار. يعد العقد أو يتضمن إيجاراً في حال كان العقد ينقل حق السيطرة على استعمال أي أصل محدد لمدة زمنية لقاء أي مقابل. تتحدد السيطرة إذا كانت معظم المنافع تتدفق إلى المجموعة، ويمكن للمجموعة توجيه استخدام هذه الموجودات.

حق استخدام الأصل

تقوم المجموعة بإثبات موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي تاريخ توفر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي خسائر للانخفاض في القيمة ويتم تعديلها لإعادة قياس المطلوبات الإيجار لتعديلات الإيجار. تشمل تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مقبوضة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من حصولها على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة الإيجار، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر ومدة الإيجار، أيهما أقصر. يتم تحديد الأعمار الإنتاجية المقدر لموجودات حق الاستخدام على نفس الأسس المتبعة في الممتلكات والمعدات، وتخضع موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

التزام إيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات مطلوبات الإيجار التي تم قياسها بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المقرر دفعها على مدى فترة الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة جوهرياً) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. وتتضمن مدفوعات الإيجار أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد بشكل معقول أن تمارسه المجموعة ومدفوعات غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المجموعة لخيار الإنهاء. يتم إثبات مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصرف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الدفع.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا كان معدل الربح الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. وبعد تاريخ البدء، تتم زيادة قيمة مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم مصروف العمولة الخاصة وتخفيضها لمدفوعات الإيجار المدفوعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في جوهرة مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الأصل الأساسي.

عقود إيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار موجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء إثبات الإيجار قصير الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي لها مدة إيجار 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار الشراء). كما أنه يطبق إعفاء إثبات إيجار الموجودات منخفضة القيمة على عقود إيجار المعدات المكتنية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم إثبات مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

2 إذا كانت المجموعة هي المؤجر

عندما يتم تحويل الموجودات بموجب عقد إيجار تمويلي، بما في ذلك الموجودات المقتناة بموجب ترتيب عقد إيجار إسلامي (إجارة)، يتم إثبات القيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار كذمم مدينة ويفصح عنها ضمن «القروض والسلف، بالصافي». يتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية لها كإيرادات تمويلية غير مكتسبة. يتم إثبات إيرادات الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار والتي تظهر معدل عائد دوري ثابت.

يتم تضمين الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلية في الفوائض المالية الموحدة كممتلكات ومعدات. ويتم إثبات إيرادات عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت (أو المناسب) على مدى فترة الإيجار.

ع) نقد وما يماثله

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يشتمل النقد وما يماثله النقد العملات الورقية والعملات المعدنية في الصناديق والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي، باستثناء الودائع النظامية والمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل والمعرضة لمخاطر جوهرياً تتعلق بالتغيرات في قيمها العادلة.

ف) منافع الموظفين**خطة المنافع المحددة غير الممولة**

ينبغي تقديم منافع نهاية الخدمة كما يتطلب نظام العمل السعودي، على أساس طول مدة خدمة الموظفين. يتم المحاسبة عن صافي التزامات المجموعة فيما يتعلق بخطة المنافع المحددة غير الممولة («الالتزامات») من خلال تقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفون مقابل خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة، ويتم خصم هذه المنافع لتحديد قيمتها الحالية وأي تكاليف خدمة سابقة غير مئبئة. يتمثل معدل الخصم المستخدم في عائد السوق على سندات الشركات عالية الجودة في تاريخ التقرير والتي لها تواريخ استحقاق تقارب شروط التزامات المجموعة. يتم تحديد تكلفة تقديم المنافع بموجب خطط المنافع المحددة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للالتزام للمجموعة.

يشتمل التزام المنافع المحددة على القيمة الحالية للالتزام بالمزايا المحددة كما تم تعديله لأي تكلفة خدمة سابقة لم يتم إثباتها بعد وأي أرباح/ خسائر ائتمانية غير مئبئة. يتم تضمين الالتزام ضمن «المطلوبات الأخرى» في قائمة المركز المالي الموحدة.

منافع قصيرة الأجل

يتم قياس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص، ويتم تقيدها كمصروف عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم إثبات المطلوبات للمبلغ المتوقع دفعه مقابل الحوافز النقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة الربح إذا كان على المجموعة التزام قائم نظامي أو ضمني لدفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمات سبق تأديتها من قبل الموظف ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق به.

ض) الزكاة وضريبة الدخل**ضريبة الدخل**

الفيد الدائن أو المدين لضريبة الدخل للفترة هو الضريبة المستحقة على الإيرادات الخاضعة للضريبة للفترة وفقاً لمعدل ضريبة الدخل المطبق، ويتم تعديله وفقاً للتغيرات في موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة المنسوبة للفرقات المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة.

يتم حساب مصروف ضريبة الدخل الحالية على أساس القوانين الضريبية المطبقة أو التي ستطبق بشكل فعلي بنهاية فترة التقرير في البلدان التي يعمل فيها البنك وشركائه التابعة والزميلة ويحقق فيها دخلاً خاضعاً للضريبة. تقوم الإدارة بإجراء تقييم دوري للمواقف المتخذة بخصوص القرارات الضريبية بالنسبة للحالات التي تكون فيها لوائح الضرائب السارية خاضعة للتأويل. وترصد المخصصات اللازمة على أساس المبالغ المتوقعة دفعها إلى سلطات تحصيل الضرائب.

تُسجَل التعديلات الناجمة عن ربوط ضريبة الدخل النهائية في الفترة التي تنشأ فيها تلك الربوط.

ضريبة الاستقطاع

يتم اقتطاع ضريبة الاستقطاع من المدفوعات المقدمة للبايعين غير المقيمين للخدمات المقدمة والبضائع المشتراة وفقاً لقانون الضرائب المعتمد في المملكة العربية السعودية ويتم دفعها مباشرة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل على أساس شهري.

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة المخرجات المتعلقة بالإيرادات مستحقة الدفع للسلطات الضريبية في أي وقت الأبعد من:

(أ) تحصيل الذمم المدينة من العملاء،

(ب) تقديم الخدمات للعملاء.

يمكن استرداد ضريبة المدخلات بشكل عام مقابل ضريبة المخرجات عند استلام فاتورة ضريبة القيمة المضافة. تسمح السلطات الضريبية بتسوية ضريبة القيمة المضافة على أساس صافي. يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالمبيعات / الخدمات والمشتريات في قائمة المركز المالي على أساس إجمالي ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل كموجودات ومطلوبات. عندما يتم تكوين مخصص لخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة، يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة للمبلغ الإجمالي للمدين، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة.

يتم تحميل ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد في قائمة الدخل كمصروف.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي رقم 23 عدم التأكد بشأن معالجة ضريبة الدخل

يتناول التفسير المحاسبة عن ضرائب الدخل عندما تنطوي المعالجات الضريبية على عدم التأكد الذي يؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 «ضرائب الدخل». وذلك لا ينطبق على الضرائب أو الرسوم الخارجة عن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 12، ولا يتضمن على وجه التحديد المتطلبات المتعلقة بالربح والعقوبات المرتبطة بالمعالجات الضريبية غير المؤكدة. يتناول التفسير بالتحديد ما يلي:

- ما إذا كانت منشأة ما تنظر في المعالجات الضريبية غير المؤكدة بشكل منفصل.
- الافتراضات التي تضعها المنشأة حول فحص المعالجات الضريبية من قبل السلطات الضريبية.
- كيفية تحديد المنشأة للأنواع الضريبية (الخسائر الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الائتمان ومعدلات الضريبة غير المستخدمة.
- كيفية وضع المنشأة في الحسبان التغيرات الناشئة في الوقائع والظروف
- يتعين على المنشأة تحديد ما إذا كان ينبغي النظر في كل معالجة ضريبية غير مؤكدة بشكل منفصل أو مع واحد أو أكثر من المعالجات الضريبية غير المؤكدة الأخرى. يجب اتباع النهج الذي يتوقع بشكل أفضل حل عدم التأكد.
- تطبق المجموعة حكماً هاماً في تحديد حالات عدم التأكد بشأن معالجات ضريبة الدخل.

نظرت المجموعة فيما إذا كان لديها أي مراكز ضريبية غير مؤكدة، خاصة تلك المتعلقة بالتسعير التحويلي. قد تتضمن الملفات الضريبية الخاصة بالبنك والشركات التابعة الخصومات المتعلقة بالتسعير التحويلي، وقد تعترض السلطات الضريبية على تلك المعالجات الضريبية. قررت المجموعة، بناءً على الالتزام الضريبي ودراسة التسعير التحويلي، أنه من المحتمل أن يتم قبول معالجاتها الضريبية (بما في ذلك تلك الخاصة بالشركات التابعة) من قبل السلطات الضريبية. لم يكن للتفسير أثر على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

ضريبة دخل مؤجلة

يتم تقديم ضريبة الدخل المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروق المؤقتة الناشئة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض إعداد التقرير المالي والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يستند مبلغ الضريبة المؤجلة المقدمة إلى الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات باستخدام معدلات الضريبة التي تم تطبيقها أو المطبقة بشكل أساسي في تاريخ التقرير. يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر الأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل ويمكن استخدام الائتمانات. يتم تخفيض أصل الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي لا يعد فيه من المحتمل تحقيق المزايا الضريبية ذات الصلة.

لا يتم إثبات المطلوبات والموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية والأوعية الضريبية للاستثمارات في العمليات الأجنبية، حيث تكون المجموعة قادرة على التحكم في توقيت عكس الفروقات المؤقتة ويكون من المرجح ألا يتم عكس هذه الفروقات في المستقبل القريب.

يتم إجراء المقاصة بين موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل المؤجلة عند وجود حق نافذ نظاماً لإجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات الضريبية المتداولة وعندما تكون أرصدة الضريبة المؤجلة ترتبط بنفس الجهة الضريبية. ويتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات الضريبية المتداولة عند وجود حق نافذ نظاماً للمنشأة لإجراء المقاصة ويكون لديها نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة والحالية في الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي ترتبط فيها الضريبة بنموذج مدرجة في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية. وفي هذه الحالة، يتم أيضاً إثبات الضريبة.

الزكاة

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً لأنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل («الهيئة»). يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة. لا يتم المحاسبة عن الزكاة كضريبة دخل وبالتالي لا يتم احتساب أي ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة.

ق) موجودات بصفة أمانة

لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها كعهدة أو أمانة كموجودات للمجموعة، وعليه لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

لم يتم إدراج القوائم المالية للصناديق الاستثمارية المشتركة لإدارة الاستثمار في هذه القوائم المالية الموحدة للمجموعة. يتم الكشف عن المعاملات مع الصناديق ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. يتم تضمين حصة المجموعة في هذه الصناديق، إن وجدت، في الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

4 منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (غير قائمة على الفائدة)

يقدم البنك لعملائه منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (غير قائمة على الفائدة)، معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، على النحو التالي:

المرابحة هي اتفاقية يبيع بموجبها البنك إلى العميل سلعة أو أصل تم شراؤه أو حيازته في الأساس من قبل البنك بناء على وعد بشرائه من العميل. يتكون سعر البيع من التكلفة زائدا هامش الربح المتفق عليه.

الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك، بصفته مؤجراً، بشراء أو إنشاء أصل للتأجير طبقاً لطلب العميل (المستأجر)، بناءً على تعهد من العميل باستئجار الأصل مقابل إيجار متفق عليه ومدة محددة يمكن أن تنتهي بنقل ملكية الأصل للمؤجر للمستأجر.

المشاركة هي اتفاقية بين البنك والعميل للمشاركة في مشروع استثماري معين أو ملكية عقار معين يفضي إلى استحواذ العميل على الملكية كاملة. ويتم تقاسم الربح أو الخسارة وفقاً لشروط الاتفاقية.

التورق هو شكل من أشكال معاملات المرابحة حيث يشتري البنك سلعة ويبيعه للعميل الذي يقوم بدوره ببيع السلعة الأساسية فوراً ويستخدم متحصلات البيع في متطلبات التمويل.

وعد العملات الأجنبية هو اتفاق يوافق بموجبه العميل على الدخول في صفقة تجارية أو سلسلة صفقات تجارية مقابل عمولة، حيث يقوم أحد الأطراف (الواعد) بتقديم تعهد أحادي الجانب لطرف ثانٍ (الموعد).

والإستصناع هو اتفاق بين البنك والعميل يبيع بموجبه البنك للعميل أصلاً مطوراً وفقاً لمواصفات متفق عليها بسعر متفق عليه.

الصكوك هي أدوات إسلامية تمثل حصة ملكية فردية متناسبة في أصل والحق المقابل في تدفقات الدخل الناتجة عن هذا الأصل.

يتم المحاسبة عن جميع المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (غير القائمة على الفائدة) باستخدام المعايير الدولية للتقرير المالي وبما يتفق مع السياسات المحاسبية الموضحة في هذه القوائم المالية الموحدة.

4 نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
1,214,248	1,122,892
862,958	524,978
2,077,206	1,647,870
3,400,481	3,600,424
5,477,687	5,248,294

نقد في الصندوق

إيداع وكالة لدى البنك المركزي السعودي

نقد وما يماثلها (إيضاح 27)

وديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي

المجموع

وفقاً للمادة 7 من نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائعها عند الطلب والودائع لأجل وغيرها من الودائع تحتسب في نهاية كل شهر ميلادي (انظر الإيضاح رقم 33). إن الوديعة النظامية لدى البنك المركزي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك، لذا فهي لا تعد جزءاً من النقد وما يماثلها.

5 - مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
381,787	428,473
1,048,745	—
1,430,532	428,473
(1,528)	(2,335)
1,429,004	426,138

حسابات جارية

إيداعات أسواق المال

ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح (ب) أدناه)

المجموع

تمثل إيداعات أسواق المال الأموال المودعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (غير قائمة على فائدة) على النحو التالي.

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
760,800	—
287,945	—
1,048,745	—

مرايحة السلع

وكالة

أ) يوضح الجدول التالي التغييرات في إجمالي القيمة الدفترية في المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للمساعدة في توضيح أهميتها بالنسبة للتغيرات في مخصص الخسارة لنفس المحفظة.

2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بالآلاف الريالات السعودية			
1,430,532	—	89,704	1,340,828
—	—	354	(354)
—	340	(340)	—
(1,168,291)	—	—	(1,168,291)
14,662	—	—	14,662
151,570	2,324	56,463	92,783
428,473	2,664	146,181	279,628

إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2020

تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان

تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - مع انخفاض قيمة الائتمان

موجودات مالية أُلغيت إثباتها خلال الفترة باستثناء المشطوبات

موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها أو شراؤها حركات أخرى

إجمالي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بالآلاف الريالات السعودية			
1,298,385	—	195,681	1,102,704
—	—	(90,408)	90,408
(304,902)	—	(1,597)	(303,305)
766,447	—	494	765,953
(329,398)	—	(14,466)	(314,932)
1,430,532	—	89,704	1,340,828

إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2019

تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر

موجودات مالية أُلغيت إثباتها خلال الفترة باستثناء المشطوبات

موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها أو شراؤها حركات أخرى

إجمالي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019

(ب) فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسارة للمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بالآلاف الريالات السعودية			
1,528	—	367	1,161
—	—	1	(1)
1,269	—	533	736
50	—	—	50
(512)	—	—	(512)
2,335	—	901	1,434

مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2020
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان صافي إعادة قياس مخصص الخسارة موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها موجودات مالية تم استبعادها
مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2020

(ت) فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسارة للمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تتمة):

2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بالآلاف الريالات السعودية			
636	—	514	122
—	—	(190)	190
890	—	49	841
22	—	1	21
(20)	—	(7)	(13)
1,528	—	367	1,161

مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2019
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً صافي إعادة قياس مخصص الخسارة موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها موجودات مالية تم استبعادها
مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2019

تتم إدارة جودة الائتمان للمطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قبل وكالات تصنيف ائتماني خارجية حسنة السمعة. راجع الإيضاح 2-3 لجودة الائتمان للتعرض القائم حسب فئة التصنيف.

6 - الاستثمارات

(أ) كما في 31 ديسمبر 2020، تم تصنيف الاستثمارات على النحو التالي:

2020		
المجموع	دولية	محلية
442,344	249,020	193,324
760	—	760
443,104	249,020	194,084
4,932	789	4,143
1,113,319	—	1,113,319
1,118,251	789	1,117,462
23,436,322	—	23,436,322
4,904,294	—	4,904,294
28,340,616	—	28,340,616
(6,498)	—	(6,498)
28,334,118	—	28,334,118
29,895,473	249,809	29,645,664

(1) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

صناديق الاستثمار
أسهم

(2) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أسهم
استثمارات صكوك

(3) التكلفة المطفأة

استثمارات صكوك
سندات وكالة بسعر متغير

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة (راجع إيضاح (هـ) أدناه)

المجموع

(أ) كما في 31 ديسمبر 2019، تم تصنيف الاستثمارات على النحو التالي :

2019 بالآف الريالات السعودية		
المجموع	دولية	محلية
287,024	86,842	200,182
4,880	737	4,143
101,921	—	101,921
106,801	737	106,064
22,313,847	—	22,313,847
4,911,092	—	4,911,092
27,224,939	—	27,224,939
27,618,764	87,579	27,531,185

(1) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

صناديق الاستثمار

(2) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أسهم

استثمارات صكوك

(3) التكلفة المطفأة

استثمارات صكوك

سندات وكالة بسعر متغير

المجموع

(ب) فيما يلي تكوين الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة:

2019			2020		
المجموع	غير متداولة	متداولة	المجموع	غير متداولة	متداولة
بالآف الريالات السعودية					
20,185,409	5,348,551	14,836,858	22,368,411	5,344,338	17,024,073
2,230,359	275,276	1,955,083	2,174,732	250,467	1,924,265
4,911,092	—	4,911,092	4,904,294	—	4,904,294
4,880	4,880	—	5,692	4,932	760
287,024	819	286,205	442,344	933	441,411
27,618,764	5,629,526	21,989,238	29,895,473	5,600,670	24,294,803

استثمارات صكوك - بمعدل ثابت

استثمارات صكوك - بمعدل متغير

سندات وكالة بسعر متغير

أسهم

صناديق الاستثمار

مجموع الاستثمارات

(ج) فيما يلي تحليل الأرباح والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة:

2019				2020			
القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية
بالآف الريالات السعودية	بالآف الريالات السعودية	بالآف الريالات السعودية	بالآف الريالات السعودية	بالآف الريالات السعودية	بالآف الريالات السعودية	بالآف الريالات السعودية	بالآف الريالات السعودية
22,773,871	(21,548)	481,572	22,313,847	24,211,092	9,548	790,816	23,429,824
4,911,092	-	-	4,911,092	4,904,294	—	—	4,904,294
27,684,963	(21,548)	481,572	27,224,939	29,115,386	9,548	790,816	28,334,118

استثمارات صكوك

سندات وكالة بسعر متغير

المجموع

(د) فيما يلي تحليل استثمارات المجموعة حسب طبيعة الطرف المقابل:

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية
26,926,011	29,070,400
291,717	447,848
401,036	377,225
27,618,764	29,895,473

حكومية وشبه حكومية

شركات

بنوك ومؤسسات مالية أخرى

المجموع

بعض استثمارات الصكوك (مفصّل عنها في الإيضاح 6 (ج)) مدرجة في أسواق مختلفة ولكنها غير متداولة بنشاط. يتم تصنيف الصناديق الاستثمارية المشتركة الكائنة في المملكة العربية السعودية (مفصّل عنها في إيضاح 6 (أ)) مع استثمارات أساسية خارج المملكة العربية السعودية ضمن فئة «دولية». تشمل استثمارات الصكوك مبلغ 375 مليون ريال سعودي (2019: 375 مليون ريال سعودي)، وهي مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك أخرى. بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات مبلغ 421,27 مليون ريال سعودي (2019: 388,3 مليون ريال سعودي). (هـ) فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسارة لأدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة:

2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بالآلاف الريالات السعودية			
—	—	—	—
6,498	—	—	6,498
—	—	—	—
—	—	—	—
6,498	—	—	6,498

مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2020

صافي إعادة قياس مخصص الخسارة

موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها

موجودات مالية تم استبعادها

مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2020

7 - قروض وسلف، صافي

أفراد تشمل القروض والسلف للأفراد للاحتياجات الشخصية.

شركات تشمل القروض والسلف إلى شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات الفردية.

أخرى تشمل القروض والسلف للموظفين.

(أ) تتألف القروض والسلف، صافي مما يلي:

بالآلاف الريالات السعودية				
المجموع	أخرى	شركات	أفراد	بطاقات ائتمان
54,912,251	371,189	27,303,432	26,542,025	695,605
1,241,957	—	1,017,934	168,344	55,679
56,154,208	371,189	28,321,366	26,710,369	751,284
(2,192,997)	—	(1,917,218)	(211,871)	(63,908)
53,961,211	371,189	26,404,148	26,498,498	687,376

2020

قروض وسلف عاملة

قروض وسلف غير عاملة

مجموع القروض والسلف

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

قروض وسلف، صافي

بالآلاف الريالات السعودية				
المجموع	أخرى	شركات	أفراد	بطاقات ائتمان
49,996,204	407,546	25,486,099	23,376,999	725,560
673,082	—	469,984	154,727	48,371
50,669,286	407,546	25,956,083	23,531,726	773,931
(1,009,167)	—	(795,460)	(155,928)	(57,779)
49,660,119	407,546	25,160,623	23,375,798	716,152

2019

قروض وسلف عاملة

قروض وسلف غير عاملة

مجموع القروض والسلف

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

قروض وسلف، صافي

تمثل القروض والسلف، بالصافي المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق باتفاقيات المرابحة والإجارة والإستصناع والمشاركة والتورق.

يشتمل ما ورد أعلاه على أرصدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية على النحو التالي:

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
773,931	751,284
(57,779)	(63,908)
716,152	687,376

بطاقات ائتمان

توزق

ناقصاً: مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

المجموع

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
15,040,025	19,293,948
8,490,520	7,414,928
1,181	1,493
23,531,726	26,710,369
(155,928)	(211,871)
23,375,798	26,498,498

أفراد

مرابحة

إجارة

أخرى

ناقصاً: مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

المجموع

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
21,618,843	22,732,987
1,835,645	2,710,405
1,435,505	1,273,794
1,066,090	1,604,180
25,956,083	28,321,366
(795,460)	(1,917,218)
25,160,623	26,404,148

شركات

توزق

مرابحة

إجارة

أخرى

ناقصاً: مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

المجموع

(ب) يوضح الجدول التالي التغييرات في إجمالي القيمة الدفترية في القروض والسلف للمساعدة في توضيح أهميتها بالنسبة للتغيرات في مخصص الخسارة.

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
---------	--	---	--

(بالتف الريالات السعودية)

قروض وسلف

50,669,286	3,080,292	3,862,170	43,726,824
—	(40,581)	(129,404)	169,985
—	(6,807)	773,027	(766,220)
—	367,777	(120,730)	(247,047)
1,152,212	172,914	(21,522)	1,000,820
8,457,011	6,240	53,188	8,397,583
(3,986,313)	(323,931)	(124,637)	(3,537,745)
(3,042)	—	—	(3,042)
(134,946)	(134,946)	—	—
56,154,208	3,120,958	4,292,092	48,741,158

إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2020

تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر

تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان

تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان

حركات أخرى

موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها أو شراؤها

موجودات مالية تم استبعادها

تغييرات في استحقاق العمولة الخاصة

مشطوبات

إجمالي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020

الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بالآلاف الريالات السعودية)			
41,830,396	1,197,813	4,433,403	36,199,180
—	(57,249)	(447,086)	504,335
—	(8,225)	958,229	(950,004)
—	2,339,543	(1,156,637)	(1,182,906)
(636,169)	(162,675)	(103,698)	(369,796)
11,993,329	15,033	290,424	11,687,872
(2,312,857)	(56,182)	(112,465)	(2,144,210)
(17,647)	—	—	(17,647)
(187,766)	(187,766)	—	—
50,669,286	3,080,292	3,862,170	43,726,824

قروض وسلف

إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2019

تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
حركات أخرى
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها أو شراؤها
موجودات مالية تم استبعادها
تغييرات في استحقاق العمولة الخاصة
مشطوبات

إجمالي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019

(ج) فيما يلي تحليل التغييرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف:

2020			
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بالآلاف الريالات السعودية)			
1,009,167	743,600	94,820	170,747
—	(15,462)	(2,988)	18,450
—	(2,395)	7,717	(5,322)
—	6,415	(3,692)	(2,723)
1,308,997	982,111	202,732	124,154
50,058	3,415	1,352	45,291
(40,279)	(23,520)	(1,771)	(14,988)
(134,946)	(134,946)	—	—
2,192,997	1,559,218	298,170	335,609

قروض وسلف

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2020
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها أو شراؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بالآلاف الريالات السعودية)			
933,505	602,116	193,055	138,334
—	(17,850)	(3,190)	21,040
—	(3,411)	5,667	(2,256)
—	113,382	(109,771)	(3,611)
232,668	249,848	7,265	(24,445)
63,987	7,316	6,426	50,245
(33,227)	(20,035)	(4,632)	(8,560)
(187,766)	(187,766)	—	—
1,009,167	743,600	94,820	170,747

قروض وسلف

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2019
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها أو شراؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2019

(د) فيما يلي تحليل التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة حسب كل فئة من فئات الأدوات المالية:

2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
	(بالآلاف الريالات السعودية)		
57,779	31,436	1,834	24,509
—	(1,293)	(684)	1,977
—	(124)	462	(338)
—	1,174	(577)	(597)
2,151	7,899	150	(5,898)
13,135	2,036	958	10,141
(8,041)	(3,820)	(482)	(3,739)
(1,116)	(1,116)	—	—
63,908	36,192	1,661	26,055

بطاقات الائتمان

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2020
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
	(بالآلاف الريالات السعودية)		
43,078	25,625	1,864	15,589
—	(1,522)	(768)	2,290
—	(245)	554	(309)
—	856	(417)	(439)
5,689	8,811	24	(3,146)
16,472	2,984	1,136	12,352
(6,368)	(3,981)	(559)	(1,828)
(1,092)	(1,092)	—	—
57,779	31,436	1,834	24,509

بطاقات الائتمان

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2019
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2019

2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
155,928	68,220	1,290	86,418
—	(13,450)	(560)	14,010
—	(1,797)	2,368	(571)
—	393	(150)	(243)
54,650	34,608	(814)	20,856
18,513	1,379	254	16,880
(11,888)	(6,176)	(204)	(5,508)
(5,332)	(5,332)	—	—
211,871	77,845	2,184	131,842

(بالآلاف الريالات السعودية)

قروض استهلاكية

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2020
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
164,257	69,535	2,517	92,205
—	(16,328)	(1,699)	18,027
—	(1,703)	2,130	(427)
—	514	(179)	(335)
(14,882)	26,815	(1,303)	(40,394)
26,255	4,123	85	22,047
(15,417)	(10,451)	(261)	(4,705)
(4,285)	(4,285)	—	—
155,928	68,220	1,290	86,418

(بالآلاف الريالات السعودية)

قروض استهلاكية

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2019
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2019

2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
795,460	643,944	91,696	59,820
—	(719)	(1,744)	2,463
—	(474)	4,887	(4,413)
—	4,848	(2,965)	(1,883)
1,252,196	939,604	203,396	109,196
18,410	—	140	18,270
(20,350)	(13,524)	(1,085)	(5,741)
(128,498)	(128,498)	—	—
1,917,218	1,445,181	294,325	177,712

(بالآلاف الريالات السعودية)

فروض تجارية

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2020
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي دون انخفاض قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
726,170	506,956	188,674	30,540
—	—	(723)	723
—	(1,463)	2,983	(1,520)
—	112,012	(109,175)	(2,837)
241,861	214,222	8,544	19,095
21,260	209	5,205	15,846
(11,442)	(5,603)	(3,812)	(2,027)
(182,389)	(182,389)	—	—
795,460	643,944	91,696	59,820

(بالآلاف الريالات السعودية)

فروض تجارية

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2019
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي - دون انخفاض قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي مع انخفاض قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
موجودات مالية تم استبعادها
مشطوبات

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2019

(هـ) فيما يلي الحركات في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة:

بالآلاف الريالات السعودية			
المجموع	شركات	أفراد	بطاقات ائتمان
1,009,167	795,460	155,928	57,779
1,411,054	1,298,056	105,753	7,245
(134,946)	(128,498)	(5,332)	(1,116)
(92,278)	(47,800)	(44,478)	—
2,192,997	1,917,218	211,871	63,908

2020م

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة الافتتاحي كما في 1 يناير 2020
الانخفاض في القيمة المحمل للسنة
ديون معدومة تم شطبها خلال السنة
استردادات / عكوسات مبالغ مقدمة سابقاً
الرصيد في نهاية السنة

بالآلاف الريالات السعودية			
المجموع	شركات	أفراد	بطاقات ائتمان
933,505	726,170	164,257	43,078
385,486	292,899	76,794	15,793
(187,766)	(182,389)	(4,285)	(1,092)
(122,058)	(41,220)	(80,838)	—
1,009,167	795,460	155,928	57,779

2019م

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة الافتتاحي كما في 1 يناير 2019

الانخفاض في القيمة المحمل للسنة

ديون معدومة تم شطبها خلال السنة

استردادات / عكوسات مبالغ مقدمة سابقاً

الرصيد في نهاية السنة

المبالغ التعاقدية القائمة عن الموجودات المالية والتي تم شطبها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والتي لا تزال خاضعة لنشاط التنفيذ عليها تبلغ قيمتها 128,42 مليون ريال سعودي (2019: 174,6 مليون ريال سعودي).

(و) فيما يلي صافي مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة للسنة في قائمة الدخل الموحدة:

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
385,486	1,411,054
(122,058)	(92,278)
(46,727)	(27,936)
892	807
—	6,498
(60,640)	277,598
156,953	1,575,743

شركات

مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة في القروض والسلف للسنة

استردادات / عكس مبالغ مقدمة سابقاً

استردادات من ديون مشطوبة سابقاً

صافي مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية

صافي مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالاستثمارات

صافي (عكس)/مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالمطلوبات المحتملة المتعلقة بالائتمان

مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة، صافي

قام البنك بإجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بعدد من التعرضات خلال العام لتقييم مدى كفاية مخصص خسارة الائتمان المتوقعة مقابل هذه التعرضات. تم إجراء هذا التقييم مع الأخذ في الاعتبار التطورات المحددة التي حدثت فيما يتعلق بهذه التعرضات والبيئة الاقتصادية العامة بعد عمليات الإغلاق الخاصة بكوفيد وما إلى ذلك. ونتيجة لهذا التقييم، قام البنك بزيادة مستوى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل هذه التعرضات المحددة.

(ز) فيما يلي تركيزات مخاطر القطاع الاقتصادي للقروض والسلف ومخصص الانخفاض في القيمة:

قروض والسلف، صافي بالآلاف الريالات السعودية	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالآلاف الريالات السعودية	القروض والسلف الغير عاملة بالآلاف الريالات السعودية	القروض والسلف العاملة بالآلاف الريالات السعودية
3,139,515	(17,682)	—	3,157,197
1,854,437	(15,393)	—	1,869,830
54,742	(80)	—	54,822
4,258,676	(565,727)	174,777	4,649,626
644,134	(392,797)	68,713	968,218
10,296,930	(500,531)	619,853	10,177,608
136,121	(894)	—	137,015
1,399,363	(137,758)	134,086	1,403,035
27,185,874	(275,779)	224,023	27,237,630
1,152,572	—	—	1,152,572
3,838,847	(286,356)	20,505	4,104,698
53,961,211	(2,192,997)	1,241,957	54,912,251

2020م

حكومية وشبه حكومية

بنوك ومؤسسات مالية أخرى

زراعة وأسماك

تصنيع

مبانٍ وإنشاءات

تجارة

نقل واتصالات

خدمات

قروض استهلاكية وبطاقات ائتمان

تداول الأسهم

أخرى

المجموع

2019م	القروض والسلف والعاملة بالتآف الريالات السعودية	القروض والسلف الغير عاملة بالتآف الريالات السعودية	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالتآف الريالات السعودية	قروض وسلف، صافي بالتآف الريالات السعودية	
حكومية وشبه حكومية	1,741,356	—	(6,672)	1,734,684	
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	1,557,879	—	(3,606)	1,554,273	
زراعة وصيد الأسماك	25,000	—	(32)	24,968	
مصانع	4,298,634	14,464	(237,229)	4,075,869	
بناء وإنشاءات	915,081	70,225	(60,924)	924,382	
تجارة	9,905,979	207,066	(311,460)	9,801,585	
نقل واتصالات	119,097	—	(1,165)	117,932	
خدمات	1,369,659	162,799	(114,352)	1,418,106	
قروض أفراد وبطاقات ائتمان	24,102,559	203,098	(213,707)	24,091,950	
تداول أسهم	1,270,654	—	—	1,270,654	
أخرى	4,690,306	15,430	(60,020)	4,645,716	
المجموع	49,996,204	673,082	(1,009,167)	49,660,119	
(ج) عقارات أخرى					

2020 بالتآف الريالات السعودية	2019 بالتآف الريالات السعودية	
468,992	453,150	الرصيد في بداية السنة
6,190	18,285	إضافات خلال السنة
(761)	(2,443)	استبعادات خلال السنة
474,421	468,992	الرصيد في نهاية السنة

8 - الاستثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة نسبة 35% من حصص شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وقد تم توضيح التفاصيل المتعلقة بشركة الجزيرة في الإيضاحين 29 و40 حول هذه القوائم المالية الموحدة. وبلغت القيمة السوقية للاستثمار في شركة الجزيرة تكافل تعاوني كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 309,92 مليون ريال سعودي (2019: 217,32 مليون ريال سعودي).

يلخص الجدول التالي أحدث المعلومات المالية المتاحة عن الشركة كما في 31 ديسمبر وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ:

2020 بالتآف الريالات السعودية	2019 بالتآف الريالات السعودية	
1,848,003	680,825	مجموع الموجودات
(1,379,091)	(256,936)	مجموع المطلوبات
468,961	423,807	مجموع حقوق المساهمين
%35	%35	نسبة ملكية المجموعة
164,136	148,332	القيمة الدفترية للاستثمار

2020 بالتآف الريالات السعودية	2019 بالتآف الريالات السعودية	
46,510	36,821	مجموع الربح للسنة قبل الزكاة وضريبة الدخل
16,279	12,888	حصة المجموعة من الربح للسنة

يلخص الجدول التالي حركة الاستثمار في شركة زميلة خلال السنة:

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
135,770	148,332
12,888	16,279
(326)	(475)
—	—
148,332	164,136

الرصيد في بداية السنة
الحصة من الربح للسنة قبل الزكاة وضريبة الدخل
حصة الزكاة وضريبة الدخل
توزيعات أرباح مستلمة
الرصيد في نهاية السنة

9 - ممتلكات ومعدات، بالصافي

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
582,426	664,198
419,657	354,116
152,187	137,295
1,154,270	1,155,609

ممتلكات ومعدات، بالصافي (إيضاح أ)
موجودات حق الاستخدام، بالصافي (إيضاح ب)
موجودات غير ملموسة (إيضاح ج)
المجموع

أ) ممتلكات ومعدات، بالصافي

المجموع بالتف الريالات السعودية	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ بالتف الريالات السعودية	أثاث ومعدات وسيارات (بالتف الريالات السعودية)	تحسينات على عقار مستأجر (بالتف الريالات السعودية)	أرض ومباني بالتف الريالات السعودية
1,413,428	36,216	593,299	542,787	241,126
40,788	33,703	4,192	2,893	-
-	(9,289)	6,227	3,062	-
(3,385)	-	(3,385)	-	-
1,450,831	60,630	600,333	548,742	241,126
148,142	135,797	9,479	2,866	-
-	(103,848)	24,024	13,118	66,706
(20,785)	(118)	(12,740)	(7,927)	-
1,578,188	92,461	621,096	556,799	307,832
806,455	-	481,817	319,598	5,040
65,160	-	37,679	27,481	-
(3,210)	-	(3,210)	-	-
868,405	-	516,286	347,079	5,040
64,719	-	37,379	27,340	-
(19,134)	-	(12,084)	(7,050)	-
913,990	-	541,581	367,369	5,040
664,198	92,461	79,515	189,430	302,792
582,426	60,630	84,047	201,663	236,086

التكلفة
في 1 يناير 2019
إضافات خلال السنة
تحويلات خلال السنة
استبعادات خلال السنة
في 1 يناير 2020

إضافات خلال السنة
تحويلات خلال السنة
استبعادات خلال السنة
في 31 ديسمبر 2020

الاستهلاك المتراكم
في 1 يناير 2019
المحمل للسنة
استبعادات
في 1 يناير 2020
المحمل للسنة
استبعادات
في 1 يناير 2020
صافي القيمة الدفترية
في 31 ديسمبر 2020
في 31 ديسمبر 2019

ب) موجودات حق الاستخدام، بالصافي

المجموع بآلاف الريالات السعودية	سيارات بآلاف الريالات السعودية	معدات مكتبية بآلاف الريالات السعودية	أراضي ومباني بآلاف الريالات السعودية
470,563	1,165	6,573	462,825
45,790	67	530	45,193
516,353	1,232	7,103	508,018
34,378	—	—	34,378
550,731	1,232	7,103	542,396
96,696	587	2,345	93,764
96,696	587	2,345	93,764
99,919	461	2,137	97,321
196,615	1,048	4,482	191,085
354,116	184	2,621	351,311
419,657	645	4,758	414,254

التكلفة

تعديلات عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي
رقم 16 في 1 يناير 2019
إضافات خلال السنة
في 1 يناير 2020
إضافات خلال السنة
في 31 ديسمبر 2020
الاستهلاك المتراكم
المحمل للسنة
في 1 يناير 2020
المحمل للسنة
في 31 ديسمبر 2020
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020م
في 31 ديسمبر 2019

ج) موجودات غير ملموسة

المجموع بآلاف الريالات السعودية	أعمال قيد التنفيذ بآلاف الريالات السعودية	برمجيات حاسب آلي بآلاف الريالات السعودية
315,733	38,809	276,924
37,083	36,573	510
—	(28,153)	28,153
352,816	47,229	305,587
37,787	37,776	11
—	(48,696)	48,696
(5,586)	—	(5,586)
(2,854)	(2,854)	—
382,163	33,455	348,708
161,459	—	161,459
39,170	—	39,170
200,629	—	200,629
49,808	—	49,808
(5,569)	—	(5,569)
244,868	—	244,868
137,295	33,455	103,840
152,187	47,229	104,958

التكلفة

في 1 يناير 2019
إضافات خلال السنة
تحويلات خلال السنة
في 1 يناير 2020
إضافات خلال السنة
تحويلات خلال السنة
استيعادات
المشطوبات
في 31 ديسمبر 2020
الاستهلاك المتراكم
في 1 يناير 2019
المحمل للسنة
في 1 يناير 2020
المحمل للسنة
استيعادات
في 31 ديسمبر 2020
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020م
في 31 ديسمبر 2019

10 - الموجودات الأخرى

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية
198,315	142,416
111,731	152,531
105,899	187,780
69,605	145,641
485,550	628,368

سلف ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
ودائع تأمين مقابل أدوات مالية
ضريبة القيمة المضافة مستحقة القبض
أخرى
المجموع

11 - المشتقات

في سياق نشاطها المعتاد، تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة والتحوط الاستراتيجي:

11-1 طبيعة / نوع المشتقات المحتفظ بها

(أ) المقايضات

تمثل المقايضات ارتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات معدل العمولة الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفعات العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وعملة مختلفة.

(ب) خيارات (وعد العملات الأجنبية)

خيارات العملات الأجنبية هي معاملات يوافق بموجبها العميل بالدخول في إحدى الصفقات أو سلسلة من الصفقات مقابل دفع عمولة، حيث يقوم أحد الأطراف (الواعد) بإعطاء تعهد من طرف واحد إلى الطرف الثاني (الموعود).

قد يكون الخيار وعد من طرف واحد أو مجموعة من الوعود. تقوم المجموعة بالدخول في الخيار على أساس محافظة المخاطر الخاصة بالعمل، حيث يقوم العميل بعمل وعد بشراء أو بيع أو (شراء وبيع) عملة مع أو بدون شروط بقصد التحوط لمخاطره.

11-2 الغرض من المشتقات

(أ) محتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المجموعة في تداول المشتقات بالمبيعات وتعزيز المراكز والتربح. تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تعزيز المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الموجبة في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. ويتعلق التبرجح بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة.

(ب) محتفظ بها لأغراض التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات متوافقة مع أحكام الشريعة لأغراض التحوط كي تخفف من تعرضها لمخاطر أسعار العملات ومخاطر صرف العملات الأجنبية. تتبع المجموعة نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار العملات، وذلك لتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة ضمن التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

وكجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها، تستخدم المجموعة المشتقات لأغراض التحوط وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات والعمولات. ويتم ذلك عادة من خلال التحوط لمعاملات محددة.

تحوطات التدفقات النقدية

تتعرض المجموعة للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للعمولات الخاصة على الموجودات والمطلوبات غير المتداولة التي تحمل مخاطر أسعار العملات الخاصة. تستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات كأدوات تحوط للتحوط من مخاطر أسعار العملات الخاصة. فيما يلي الجدول الذي يوضح كما في 31 ديسمبر، الفترات التي يتوقع فيها حدوث التدفقات النقدية المتحوط لها ومتى يتوقع أن يؤثر ذلك على قائمة الدخل الموحدة:

أكثر من 5 سنوات	3-5 سنوات	1-3 سنوات	خلال سنة	2020
12,997	78,662	86,008	45,098	بآلاف الريالات السعودية
(1,696,744)	(259,944)	(211,514)	(93,697)	النقد الوارد (موجودات)
(1,683,747)	(181,282)	(125,506)	(48,599)	النقد الصادر (مطلوبات)
				صافي النقد الصادر
أكثر من 5 سنوات	3-5 سنوات	1-3 سنوات	خلال سنة	2019
52,328	80,241	90,196	42,068	بآلاف الريالات السعودية
(2,124,239)	(385,133)	(386,189)	(188,512)	النقد الوارد (موجودات)
(2,071,911)	(304,892)	(295,993)	(146,444)	النقد الصادر (مطلوبات)
				صافي النقد الصادر

فيما يلي الأرباح / (الخسائر) من تحوطات التدفقات النقدية المعاد تصنيفها على قائمة الدخل الموحدة خلال السنة:

2019	2020	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	دخل عمولات خاصة
1,760	1,652	مصروف عمولات خاصة
(1,822)	(1,563)	صافي الأرباح / (الخسائر) من تحوطات التدفقات النقدية المعاد تصنيفها على قائمة الدخل الموحدة
(62)	89	
2019	2020	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	الرصيد في بداية السنة
(96,367)	(110,411)	خسائر من التغيير في القيمة العادلة مثبتة مباشرة في حقوق الملكية، بالصافي (الجزء الفعال)
(14,106)	(48,138)	(أرباح) / خسائر مغلغة من حقوق الملكية ومحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
62	(89)	
(110,411)	(158,638)	الرصيد في نهاية السنة

خلال السنوات السابقة، باع البنك بعض مقايضات معدل العمولة الخاصة المستخدمة في تحوطات التدفقات النقدية، إلا أن تصنيف الأرباح/ (الخسائر) سيستمر في قائمة الدخل الشامل الموحدة لكون البنود المتحوط لها ذات العلاقة ما زالت قائمة. وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سيتم إعادة تصنيف الأرباح/ (الخسائر) إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود المتحوط لها على قائمة الدخل الموحدة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية للمجموعة المشتقة جنباً إلى جنب مع قيمها الاسمية التي تقدم مؤشراً لحجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وهي لا تعكس بالضرورة مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ذات العلاقة. وبالتالي، فإن القيم الاسمية ليست مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، التي تقتصر عادة على القيمة العادلة الموجبة للمشتقات، ولا مخاطر السوق.

2020 بالآلاف الريالات السعودية							
القيم الاسمية حسب فترة الاستحقاق							
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	خلال 3 أشهر	3 أشهر - 12 شهراً	سنة واحدة - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المتوسط الشهري
3,780	40	265,106	265,106	-	-	-	282,581
8	40	5,681	5,681	-	-	-	200,388
18,792	18,792	1,254,753	-	1,004,277	250,476	-	1,409,685
-	-	-	-	-	-	-	533,333
محتفظ بها لغرض المتاجرة:							
مقايضات العملات							
اتفاقيات عملات آجلة							
مقايضات أسعار العمولة الخاصة							
ودائع مهيكلية							
محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولة الخاصة							
المجموع							

2019 بالآلاف الريالات السعودية							
القيم الاسمية حسب فترة الاستحقاق							
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	خلال 3 أشهر	3 أشهر - 12 شهراً	سنة واحدة - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المتوسط الشهري
-	172	112,500	112,500	-	-	-	382,813
14	138	301,899	301,899	-	-	-	254,054
26,717	26,717	1,795,603	261,801	224,498	1,309,304	-	2,029,018
2,000	2,000	800,000	-	800,000	-	-	800,000
محتفظ بها لغرض المتاجرة:							
مقايضات العملات							
اتفاقيات عملات آجلة							
مقايضات أسعار العمولة الخاصة							
ودائع مهيكلية							
محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولة الخاصة							
المجموع							

تتضمن مقايضات أسعار العمولة الخاصة المحتفظ بها لأغراض المتاجرة دخل عملات خاصة مستحقة القبض ومستحقة الدفع بمبلغ 1,47 مليون ريال سعودي (2019: 4,63 مليون ريال سعودي). تتضمن مقايضات أسعار العمولة الخاصة المحتفظ بها لتحوط التدفقات النقدية دخل عملات خاصة مستحقة القبض بمبلغ 5,04 مليون ريال سعودي (2019: 16,32 مليون ريال سعودي) وعمولة خاصة مستحقة الدفع بمبلغ 18,46 مليون ريال سعودي (2019: 19,99 مليون ريال سعودي).

جميع المنتجات المشتقة في الجدول أعلاه متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 لم تكن هناك أي حالة لعدم الفعالية في تحوطات التدفقات النقدية.

بناءً على التغييرات في بعض القوانين الدولية، قام البنك بتأسيس منشأة ذات غرض خاص تحت مسمى شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة وبنوي البنك تحويل جميع مشتقات مقايضات معدل الربح المستخدمة في التحوط أو المتاجرة إلى هذه المنشأة ذات الغرض الخاص. وبهذا الصدد جرى توقيع اتفاقية تجديد مبدئياً بين البنك والمنشأة ذات الغرض الخاص وأحد الأطراف المقابلة. ومن ذلك الوقت وصاعداً ستقوم المنشأة الخاصة بتنفيذ جميع المشتقات لدى الأطراف المقابلة مع دعم تبادلي مع البنك. وفي ظل هذا التغيير الذي استلزمته القوانين فإن الإدارة تعتقد بأن علاقات التحوط سوف تظل فاعلة.

12 - مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
199,366	177,278
7,764,271	8,063,770
290,117	289,148
8,253,754	8,530,196

حسابات جارية
ودائع سوق المال من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (راجع إيضاح 12-1)
اقتراضات اتفافية إعادة الشراء
المجموع
جميع المنتجات المشتقة في الجدول أعلاه متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
199,366	177,278
6,754,136	3,157,189
1,300,252	5,195,729
8,253,754	8,530,196

حسابات جارية
مرابحة على السلع
وكالة
المجموع

1-12 يتضمن هذا الرصيد ودائع بدون أرباح تم استلامها خلال العام من البنك المركزي السعودي بإجمالي مبلغ 4,19 مليار ريال سعودي بآجال استحقاق متفاوتة من أجل دعم البنك في تنفيذه لحزم الإغاثة التنظيمية المختلفة التي قدمتها الحكومة استجابة لفيروس كوفيد-19 (راجع إيضاح 42). ونتيجة لذلك، تضمن «دخل العمولات الخاصة» للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، فائدة القيمة العادلة البالغة 80.72 مليون ريال سعودي الناتجة عن الودائع بدون أرباح.

13 - ودائع العملاء

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
30,839,375	37,411,390
-	284,182
30,259,540	28,543,641
1,597,879	1,764,399
62,696,794	68,003,612

ودائع تحت الطلب
ادخار
لأجل
أخرى
المجموع

تكون الوارد أعلاه من ودائع العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على النحو التالي:

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
30,839,375	37,411,390
-	284,182
26,371,012	26,298,819
3,888,528	2,244,822
1,597,879	1,764,399
62,696,794	68,003,612

تحت الطلب - قرض
ادخار - وكالة
لأجل - مرابحة
لأجل - وكالة
أخرى - قرض
المجموع

تشمل ودائع العملاء الأخرى 710,15 مليون ريال سعودي (2019: 600,22 مليون ريال سعودي) من الهوامش المحتفظ بها للمطلوبات المحتملة والارتباطات غير القابلة للإلغاء.

تشتمل ودائع العملاء أعلاه على ودائع بالعملة الأجنبية كما يلي:

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
1,092,593	1,717,463
2,002,712	1,954,892
88,460	90,389
3,183,765	3,762,744

تحت الطلب
لأجل
أخرى
المجموع

تكون الودائع بالعملة الأجنبية مقومة بشكل أساسي بالدولار الأمريكي المرتبط بالريال السعودي. وعليه، فإن الحساسية فيما يتعلق بمخاطر العملة الأجنبية ليست جوهرية.

14 - صكوك مساندة

بتاريخ 2 يونيو 2016، قام البنك بإصدار 2,000 شهادة صكوك مساندة (صكوك) بمبلغ 1 مليون ريال سعودي لكل صك، بمعدل توزيع أرباح على أساس 6 شهور (معدل سعر الفائدة السائد بين البنوك في السعودية «سايبور») - يُعدل بشكل نصف سنوي بشكل مسبق - مضافاً إليه هامش 190 نقطة أساس للسنة، ويستحق دفع المتأخرات كل ستة أشهر بتاريخ 2 يونيو و2 ديسمبر من كل سنة حتى تاريخ 2 يونيو 2026، وهو التاريخ الذي سوف تنتهي فيه صلاحية هذه الصكوك. لدى البنك خيار البيع يمكن ممارسته في أو بعد 2 يونيو 2021 من خلال استيفاء شروط معينة وطبقاً للشروط والأحكام الواردة في تعميم الطرح. يمكن أيضاً استدعاء الصكوك بمجرد ظهور شروط أخرى معينة مذكورة أيضاً في تعميم الطرح. إن هذه الصكوك مسجلة في السوق المالية السعودية (تداول).

15 - مطلوبات أخرى

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية	
344,758	395,476	ذمم دائنة
273,833	279,701	التزام منافع الموظفين (راجع الإيضاح رقم 28)
371,613	324,902	التزام إيجار (الإيضاح أ أدناه)
93,489	371,087	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة على الارتباطات والمطلوبات المحتملة المتعلقة بالقروض (راجع الإيضاح 19 (ج) (3))
39,259	32,638	توزيعات أرباح مستحقة
16,263	14,793	برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة (الإيضاح ب أدناه)
642,132	463,842	أخرى (الإيضاح ج أدناه)
1,781,347	1,882,439	المجموع

أ) فيما يلي تحليل الاستحقاق لالتزامات عقود الإيجار بناءً على التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة:

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية	
82,081	84,614	أقل من سنة واحدة
288,077	217,672	سنة واحدة إلى خمس سنوات
58,518	66,250	أكثر من خمس سنوات
428,676	368,536	مجموع التزامات عقود الإيجار غير المخصصة في 31 ديسمبر
371,613	324,902	التزامات عقود الإيجار المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة في 31 ديسمبر
66,823	72,414	متداولة
304,790	252,488	غير متداولة

ب) خلال 2006، وافق مجلس الإدارة على المساهمة في برنامج خيرى لتأدية المسؤوليات الاجتماعية للمجموعة تجاه المجتمع السعودي، من خلال المساهمات الخيرية في مختلف المساعي الخيرية التي تعزز المصلحة العامة للمجتمع. ولهذا الغرض، ساهمت المجموعة بمبلغ 100 مليون ريال سعودي لهذا البرنامج. تم تشكيل لجنة اجتماعية لتنسيق هذا البرنامج، تتألف من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، ويهدف مجلس الإدارة إلى التماس المساعدة من أعضاء مستقلين آخرين من مجتمع الأعمال ومؤسسة الرقابة الشرعية للمجموعة لاستعراض وتقديم الإرشادات لأنشطة البرنامج.

ج) يشمل ذلك مبلغ 264,72 مليون ريال سعودي (2019: 352,96 مليون ريال سعودي) مستحق نتيجة اتفاقية تسوية الزكاة المبرمة مع الهيئة فيما يتعلق بالربط للسنوات من 2006 إلى 2017. المبلغ مستحق الدفع على ثلاثة أقساط (2019: أربعة أقساط) كما هو موضح بشكل مفصل في الإيضاح 25.

16 - رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 820 مليون سهم بمبلغ 10 ريال سعودي للسهم الواحد (2019: 820 مليون سهم بمبلغ 10 ريال سعودي للسهم الواحد). فيما يلي بيان بملكية رأس مال البنك:

2019	2020	
% 78.13	% 80.22	مساهمون سعوديون
% 3.70	% 3.70	مساهم أجنبي - بنك باكستان الوطني
% 18.17	% 16.08	مساهم أجنبي - آخرون

17 - الاحتياطي النظامي والاحتياطي العام

احتياطي نظامي

وفقاً لنظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل 25% على الأقل من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يساوي رأس المال المدفوع للبنك. وعليه، تم تحويل 8,44 مليون ريال سعودي من صافي الدخل (2019: 247,76 مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع.

احتياطي عام

بالإضافة إلى ذلك، عند الضرورة، يقوم البنك برصد أرباحه لمواجهة المخاطر البنكية العامة. خلال السنة الحالية، قام البنك بتحويل مبلغ 68 مليون ريال سعودي من الاحتياطي العام إلى الأرباح المبقة بناءً على موافقة المساهمين في اجتماع جمعيتهم العمومية غير العادية المنعقد في 30 ديسمبر 2020 (الموافق 15 جمادى الأولى 1442 هـ).

18 - احتياطات أخرى

المجموع بالآلاف الريالات السعودية	أرباح ائتوارية (إيضاح 28) بالآلاف الريالات السعودية	احتياطي القيمة العادلة - دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأتخر بالآلاف الريالات السعودية	تحوطات الأتدفقات الأتقدية بالآلاف الريالات السعودية	2020
(86,804)	18,099	5,508	(110,411)	الرصيد في بداية السنة
(17,068)	-	31,052	(48,138)	صافي الأتغير في القيمة العادلة
(89)	-	-	(89)	تحويل إلى قائمة الدخل الموحدة
4,403	4,403	-	-	أرباح ائتوارية من الأتزام منافع الموظفين
(12,772)	4,403	31,052	(48,227)	صافي الأتغير خلال السنة
(99,576)	22,502	36,560	(158,638)	الرصيد في نهاية السنة

المجموع بالآلاف الريالات السعودية	أرباح ائتوارية (إيضاح 28) بالآلاف الريالات السعودية	احتياطي القيمة العادلة - دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأتخر بالآلاف الريالات السعودية	تحوطات الأتدفقات الأتقدية بالآلاف الريالات السعودية	2019
(96,284)	83	-	(96,367)	الرصيد في بداية السنة
(8,598)	-	5,508	(14,106)	صافي الأتغير في القيمة العادلة
62	-	-	62	تحويل إلى قائمة الدخل الموحدة
18,016	18,016	-	-	أرباح ائتوارية من الأتزام منافع الموظفين
9,480	18,016	5,508	(14,044)	صافي الأتغير خلال السنة
(86,804)	18,099	5,508	(110,411)	الرصيد في نهاية السنة

19 - الأتعهدات والألتزامات

أ) الأتعاوى الأتقضائية

في 31 ديسمبر 2020، كانت هناك أتعاوى أقضائية روتينية مقامة ضد المجموعة. لم يتم رصد مخصص أوهري حيث تشير الأستشارات القانونية المهنية إلى أنه من أغير المرجح أكبأ أية أسائر أوهرية.

ب) الأرتباطات الأرسالية

أما في 31 ديسمبر 2020، أوجد لدى المجموعة أرتباطات أرسالية بمبلغ 87,61 مليون ريال سعودي (2019: 179,90 مليون ريال سعودي) أتعلق بأنشأ أروع ومشاريع أتععلقة بأتقنية الأعلومات.

ج) الأرتباطات والأملوبات الأتمتلة بالأأتمان

إن أالغرض الأرسالي من وراء هذه الأأدوات هو أضمن أوفير الأأمال للأعملاء عند أطلبها.

إن أخطابات الأضمانات والأاعتماد الأستندية - الأتي أتعبر أضمانات أغير قابلة للألأءاء في قبل الأجموعة بالأسداد في حالة أعدم أتمكن الأعمل من الوفاء بالألتزامات أته الأأطراف الأأرى - أتعمل نفس أخطاطر الأأتمان الأتي أتعلمها أالروض والأسلف. أما الأمتطلبات الأتقدية بموجب أخطابات الأضمانات والأاعتماد الأستندية أتعقل أأبأ عن الأبلغ الألتزم به أذي الصلة لأعدم أوقع الأجموعة أقيام الأطرف الأالث بأسبب الأأمال بموجب الأتفاقية.

إن الأاعتمادات الأستندية الأتي أتعبر بأأبة أتعهدات أخطية من الأجموعة، أابة عن الأعمل، أتعلم للأطرف الأالث بأسبب أكمبيلات على الأجموعة وأق شروط وأأكام أمددة، مضمونة أعدة بأشأناات الأبضائع الأتي أتعلمها، وبالألتالي أإنها أأبأ ما أتعلم أخطاطر أأتمان أقل بأشكل أوهري.

أتعلم الأقبولات أتعهدات الأجموعة لأسداد الأكمبيلات المسأوبة من قبل الأعملاء. أتعلم الأجموعة أتعلم الأقبولات قبل أسدادها من قبل الأعملاء.

تمثل الارتباطات لتمديد الائتمان الجزء غير المستخدم من تراخيص تمديد الائتمان، بشكل أساسي على شكل قروض وسلف و ضمانات وخطابات اعتماد. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالارتباطات لتمديد الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل مجموع الارتباطات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات لتمديد الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن مجموع الارتباطات القائمة لتمديد الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من الارتباطات قد تنتهي صلاحيتها أو يتم إنهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(1) فيما يلي هيكل الاستحقاق التعاقدي للارتباطات والمطلوبات المتعلقة بالائتمان للمجموعة:

بالآلاف الريالات السعودية					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	خلال 3 أشهر	
777,807	-	5,500	424,804	347,503	2020 خطابات اعتماد
4,589,950	20,600	123,337	1,110,544	3,335,469	خطابات ضمان
170,509	-	-	-	170,509	قبولات
618,455	-	150,000	468,455	-	ارتباطات غير قابلة للإلغاء لتمديد الائتمان
6,156,721	20,600	278,837	2,003,803	3,853,481	المجموع
(371,087)					مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة
5,785,634					صافي التعرض

بالآلاف الريالات السعودية					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	خلال 3 أشهر	
840,608	-	11,912	416,232	412,464	2019 خطابات اعتماد
3,812,812	17,900	672,102	1,217,627	1,905,183	خطابات ضمان
239,871	-	-	-	239,871	قبولات
464,618	-	150,000	314,618	-	ارتباطات غير قابلة للإلغاء لتمديد الائتمان
5,357,909	17,900	834,014	1,948,477	2,557,518	المجموع
(93,489)					مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة
5,264,420					صافي التعرض

بلغ الجزء غير المستخدم من الارتباطات التي يمكن أن تلغى في أي وقت من قبل المجموعة والقائمة كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 3,84 مليار ريال سعودي (2019: 6,24 مليار ريال سعودي).

(2) يوضح الجدول التالي التغييرات في إجمالي القيمة الدفترية للارتباطات والمطلوبات المحتملة المتعلقة بالفرض للمساعدة على بيان مدى أهميتها للتغيرات في مخصص الخسارة لنفس المحفظة.

2020				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
5,357,909	465,133	166,455	4,726,321	إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2020
-	-	(16,648)	16,648	تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
-	-	3,006	(3,006)	تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان
-	38,149	(7,889)	(30,260)	تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان
(292,203)	(4,286)	(22,191)	(265,726)	موجودات مالية أُلغيت خلال الفترة بخلاف المشطوبات
1,184,265	36	-	1,184,229	موجودات مالية جديدة منشأة أو مشتراة
(93,250)	(18,474)	15,713	(90,489)	حركات أخرى
6,156,721	480,558	138,446	5,537,717	إجمالي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
5,218,696	230,342	239,979	4,748,375
-	-	(20,674)	20,674
-	-	31,662	(31,662)
-	432,999	(1,846)	(431,153)
(482,076)	(115,576)	(1,229)	(365,271)
871,513	-	4,169	867,344
(250,224)	(82,632)	(85,606)	(81,986)
5,357,909	465,133	166,455	4,726,321

إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2019
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان
موجودات مالية أُلغِي إِبْطَاحُها خلال الفترة بخلاف المشطوبات
موجودات مالية جديدة منشأة أو مسترارة
حركات الأخرى
إجمالي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019

(3) فيما يلي تحليل للتغيرات في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة على الارتباطات والمطلوبات المحتملة المتعلقة بالقرض:

2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
93,489	72,257	2,602	18,630
-	-	(322)	322
-	-	19	(19)
-	450	(189)	(261)
271,551	264,064	4,713	2,774
7,932	18	-	7,914
(1,885)	(37)	(276)	(1,572)
371,087	336,752	6,547	27,788

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2020
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة منشأة أو مسترارة
موجودات مالية تم استبعادها
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
154,129	139,181	1,683	13,265
-	-	(72)	72
-	-	54	(54)
-	1,771	(138)	(1,633)
3,401	(3,280)	1,017	5,664
2,356	-	61	2,295
(66,397)	(65,415)	(3)	(979)
93,489	72,257	2,602	18,630

الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2019
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان
تحويل إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
موجودات مالية جديدة منشأة أو مسترارة
موجودات مالية تم استبعادها
الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2019

(4) فيما يلي تحليل الارتباطات والمطلوبات المحتملة من قبل الطرف المقابل:

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية
314,618	468,455
4,979,441	5,681,555
63,850	6,711
5,357,909	6,156,721
(93,489)	(371,087)
5,264,420	5,785,634

حكومية وشبه حكومية
الشركات
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
المجموع

(د) تعهدات الإيجار التشغيلية

فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية
6,609	4,665
5,085	420
11,694	5,085

أقل من سنة
من سنة إلى 5 سنوات
المجموع

20 - صافي دخل عمليات خاصة

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية
2,255,640	2,262,511
839,627	806,098
1,796	25,702
100,303	71,021
30,181	14,709
3,227,547	3,180,041

دخل عمليات خاصة

قروض وسلف
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
مشتقات
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
المجموع

مصرف عمليات خاصة

773,966	491,231
180,382	128,243
101,272	80,679
99,111	72,274
18,159	15,465
2,493	1,813
1,175,383	789,705
2,052,164	2,390,336

ودائع العملاء
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
مشتقات
صكوك مساندة
تكلفة تمويل على موجودات مؤجرة
أخرى
المجموع
صافي دخل عمليات خاصة

جميع دخل ومصرفات العمليات الخاصة للمجموعة تأتي من المنتجات المعتمدة من الشريعة الإسلامية.

21 - دخل أتعاب وعمولات، بالصادفي

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية
124,604	310,289
314,729	282,704
185,955	136,238
140,818	105,888
66,121	49,758
6,632	43,921
43,165	43,530
19,046	1,997
31,563	50,882
932,633	1,025,207

دخل أتعاب وعمولات

متاجرة في الأسهم المحلية
بطاقات
التزامات القروض والرسوم الإدارية
رسوم من الحوالات
رسوم صناديق استثمارية مشتركة
متاجرة في الأسهم العالمية
تمويل تجاري
رسوم وعمولة من تكافل تعاوني
أخرى
مجموع دخل أتعاب وعمولات

(201,687)	(189,928)
(71,418)	(168,217)
(39,594)	(33,247)
(12,408)	(11,922)
(1,002)	(13,381)
(1,203)	(1,004)
(90)	-
(1)	-
(327,403)	(417,699)
605,230	607,508

مصروف أتعاب و عمولات

مصاريف متعلقة بالبطاقات
أتعاب وساطة
مصاريف متعلقة بالقروض
مصاريف متعلقة بالصناديق الاستثمارية
متاجرة في الأسهم العالمية
مصاريف رسوم الحوالات
تمويل تجاري
تكافل تعاوني - عمولة مبيعات
مجموع أتعاب وعمولات
المجموع

22 - صافي الربح من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية
5,670	9,404
122	412
5,792	9,816

صناديق الاستثمار

أسهم

المجموع

يتضمن صافي الربح من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ربح غير محقق بمبلغ 9 مليون ريال سعودي (2019: بمبلغ 5,58 مليون ريال سعودي).

23 - دخل العميات الأخرى، بالصادفي

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية
-	17,034
1,107	139
216	7
10,857	15,230
12,180	32,410

ربح من تحويل أعمال تكافل (راجع الإيضاح 40)

ربح من بيع عقار آخر

ربح من بيع ممتلكات ومعدات

أخرى

المجموع

24 - ربحية السهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019 بقسمة صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة كما يلي.

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية
991,023	33,754
السهم	السهم
820,000,000	820,000,000
1.21	0.04

الربح العائد إلى المساهمين العاديين
لربحية السهم الأساسية والمخفضة

المتوسط المرجح لعدد للأسهم العادية
لربحية السهم الأساسية والمخفضة

ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال السعودي)

احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة هي نفسها للبنك.

25 - الزكاة وضريبة الدخل

2019 بآلاف الريالات السعودية	2020 بآلاف الريالات السعودية
126,790	6,612
4,160	(6,326)
130,950	286
5,642	441
(5,585)	(3,286)
57	(2,845)
131,007	(2,559)

الزكاة

السنة الحالية

السنة السابقة

ضريبة الدخل

السنة الحالية

السنة السابقة

المجموع

وضع الربوط:

خلال 2018، توصل البنك إلى اتفاق تسوية («الاتفاقية») مع الهيئة العامة للزكاة والدخل للالتزام بالتوجيهات المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (م/26) بتاريخ 20 ربيع الأول 1440 هـ (28 نوفمبر 2018) والقرار الوزاري رقم 1260 بتاريخ 5 ربيع الثاني 1440 هـ (12 ديسمبر 2018)، لتسوية التزامات الزكاة المستحقة للسنوات من 2006 إلى 2017 مقابل دفعة كاملة ونهائية بمبلغ 551 مليون ريال سعودي، مستحقة على 6 أقساط على مدى 5 سنوات تنتهي في 1 ديسمبر 2023. قام البنك بدفع القسط الأول بمبلغ 110 مليون ريال سعودي في ديسمبر 2018 وقسطين بمبلغ 88,2 مليون ريال سعودي لكل قسط خلال شهر نوفمبر 2019 ونوفمبر 2020 على التوالي. وبموجب الاتفاقية، وافق البنك والهيئة على تسوية الزكاة لسنة 2018 وفقاً لإطار التسوية المنصوص عليه في المرسوم الملكي والقرار الوزاري. وكنتيجة للاتفاقية، تم حل جميع النزاعات المتعلقة بالزكاة بين البنك والهيئة المتعلقة بالسنوات من 2006 إلى 2017.

فيما يخص الأمور المتعلقة بالزكاة، قام البنك بسحب جميع اعتراضاته المتعلقة بالسنوات من 2006 إلى 2011 والسنة 2017، وقام بتسوية المطالبات ذات الصلة المتنازع عليها للاستفادة من العفو الممنوح من قبل الهيئة. ونتيجة لذلك، تم تسوية الخلافات المتعلقة بالضرائب بين البنك والهيئة.

خلال 2019، استلم البنك ربوط ضريبة القيمة المضافة مع ضريبة القيمة المضافة الإضافية بمبلغ 61 مليون ريال سعودي وغرامات التأخير ذات الصلة بمبلغ 29 مليون ريال سعودي. اعترض البنك على فرض ضريبة القيمة المضافة الإضافية وغرامات التأخير ذات الصلة وقام بدفع ضريبة القيمة المضافة الإضافية «قيد الاعتراض» من أجل الامتثال للأنظمة. وتم تسجيل تسوية ضريبة القيمة المضافة الإضافية كذمم مدينة من العملاء ووزارة الإسكان في القوائم المالية الموحدة. ومع ذلك، من أجل الاستفادة من العفو، قام البنك بسحب الاعتراض. خلال 2020، تلقى البنك ربط إضافي لضريبة القيمة المضافة للسنتين 2018 و2019 بضرريبة قيمة مضافة إضافية بمبلغ 39,3 مليون ريال سعودي وغرامات التأخير ذات الصلة بمبلغ 63.9 مليون ريال سعودي. سيقوم البنك بالاعتراض على فرض ضريبة قيمة مضافة إضافية وغرامات تأخير ذات صلة. ومع ذلك، قرر البنك تسوية الضريبة الإضافية بمبلغ 39.3 مليون ريال سعودي «قيد الاعتراض» من أجل الاستفادة من العفو بحيث يتم شطب غرامات التأخير ذات الصلة.

خلال 2020، تلقى البنك ربط ضريبة الدخل للسنوات من 2015 حتى 2018. ولم يقم البنك بالاعتراض على الربط وقرر تسوية الضريبة الإضافية بمبلغ 2,6 مليون ريال سعودي خلال فترة العفو من أجل الحصول على إعفاء من غرامات التأخير ذات الصلة. ونتيجة لذلك، تم تسوية الخلافات المتعلقة بالضرائب بين البنك والهيئة فيما يتعلق بهذه السنوات.

قدم البنك إقراراته الزكوية والضريبية إلى الهيئة وقام بدفع الزكاة وضريبة الدخل للسنوات المالية حتى وبما يشمل سنة 2019، باستثناء المبالغ المتفق عليها كالتزام بموجب الاتفاقية والتي سيتم دفعها إلى الهيئة عند استحقاقها.

26 - توزيعات الأرباح

اقترح مجلس الإدارة في 26 يناير 2020 توزيعات أرباح نهائية (بالصافي من الزكاة) بمبلغ 246 مليون ريال سعودي تعادل 0,3 ريال سعودي للسهم الواحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2019): توزيعات أرباح نقدية أولية بمبلغ 246 مليون ريال سعودي تعادل 0,3 ريال سعودي للسهم الواحد وتوزيعات أرباح نقدية نهائية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بمبلغ 410 مليون ريال سعودي تعادل 0,5 ريال سعودي للسهم الواحد). تم دفع هذا المبلغ خلال السنة الحالية بعد موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي عقد في 15 أبريل 2020. تم احتساب توزيعات الأرباح هذه على أساس 820 مليون سهم.

27 - نقد وما يماثله

يتكون النقد وما يماثله المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة مما يلي:

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
2,077,206	1,647,870
569,632	428,473
2,646,838	2,076,343

النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي باستثناء الودعية النظامية (إيضاح 4) مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى بفترات استحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أقل من تاريخ الاقتناء
المجموع

28 - التزام منافع الموظفين

1-28 التزام المنافع المحددة

(أ) وصف عام

تدير المجموعة خطة منافع نهاية الخدمة لموظفيها بناء على أنظمة العمل السعودية السائدة. يتم عمل الاستحقاقات وفقاً للتقييم الاكتواري بموجب طريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة بينما يتم سداد التزامات مدفوعات المنافع عند حلول موعد استحقاقها.

(ب) إن المبالغ المثبتة في قائمة المركز المالي الموحدة، والحركة في الالتزام خلال السنة، بناء على قيمتها الحالية على الشكل التالي:

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
265,599	273,833
34,993	34,071
11,214	6,547
(19,957)	(30,347)
(18,016)	(4,403)
273,833	279,701

التزام المنافع المحددة في بداية السنة

المحمل للسنة

تكلفة عمليات خاصة

منافع مدفوعة

إعادة قياس

التزام المنافع المحددة في نهاية السنة

(ج) المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
34,885	34,071
108	—
34,993	34,071

تكلفة الخدمة الحالية

تكلفة الخدمة السابقة

(هـ) إعادة قياس مثبتة في الدخل الشامل الآخر الموحد

2019 بالتف الريالات السعودية	2020 بالتف الريالات السعودية
(23,385)	(3,835)
5,369	(568)
(18,016)	(4,403)

التغيرات في افتراضات الخبرة

التغيرات في الافتراضات المالية

(و) تضمنت الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة في تقدير التزام المنافع المحددة ما يلي:

2019	2020	
2.55% سنوياً	2.11% سنوياً	معدل الخصم
2.55% سنوياً	2.11% سنوياً	المعدل المتوقع لزيادة الرواتب
8% سنوياً	8% سنوياً	معدل السحب
7.58 سنوات	7.79 سنوات	متوسط المدة
60 سنة	60 سنة	سن التقاعد الطبيعي

زا يوضح الجدول أدناه حساسية التزام المنافع المحددة بسبب التغييرات في الافتراضات الرئيسية مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

2020			
بالآلاف الريالات السعودية			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	
1%	(19,446)	22,260	معدل الخصم
1%	23,473	(20,872)	المعدل المتوقع لزيادة الرواتب
10%	(3,180)	3,537	معدل السحب

2019			
بالآلاف الريالات السعودية			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	
1%	(18,539)	21,244	معدل الخصم
1%	22,422	(19,920)	المعدل المتوقع لزيادة الرواتب
10%	(3,040)	3,384	معدل السحب

(ح) فيما يلي تحليل الاستحقاق المتوقع لالتزام المنافع المحددة غير المخصصة لخطة نهاية الخدمة:

بالآلاف الريالات السعودية					
أقل من سنة	من سنة واحدة إلى سنتين	من سنتين إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع	
36,582	23,492	67,364	203,202	330,640	31 ديسمبر 2020
44,740	20,993	64,630	203,886	334,249	31 ديسمبر 2019

(ط) تبلغ المساهمة المتوقعة للسنة المقبلة 36,48 مليون ريال سعودي (2019: 38,05 مليون ريال سعودي) وتشمل تكلفة الخدمة والعمولة الخاصة.

2-28 التزام المنافع المحددة

تقدم المجموعة مساهمات لخطة منافع التقاعد المحددة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بموظفيها السعوديين. بلغ مجموع مبلغ المصاريف خلال السنة فيما يتعلق بهذه الخطة 44,18 مليون ريال سعودي (2019: 43,42 مليون ريال سعودي).

29 - القطاعات التشغيلية

تم تعريف القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية الخاصة بالعناصر الأساسية للمجموعة والتي يتم مراجعتها دورياً من متخذ القرار الرئيسي وذلك لأغراض توزيع الموارد وتقييم الأداء للقطاعات.

تتمركز جميع عمليات المجموعة في المملكة العربية السعودية، باستثناء شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة (منشأة ذات غرض خاص).

تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للشروط والأحكام التجارية العادية. تقاس إيرادات الأطراف الخارجية المسجلة إلى متخذ القرار الرئيسي بطريقة متوافقة مع ذلك في قائمة الدخل الموحدة. تتكون موجودات ومطلوبات القطاعات من الموجودات والمطلوبات التشغيلية.

لأغراض تقرير الإدارة، تنقسم المجموعة إلى القطاعات التشغيلية الرئيسية التالية:

قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الوساطة وإدارة الموجودات
الودائع، الائتمان والمنتجات الاستثمارية للأفراد.	القروض والودائع والمنتجات الائتمانية الأخرى للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم والعملاء من المؤسسات.	يغطي هذا القطاع أسواق المال والصراف الأجنبي وخدمات المتاجرة والخزينة.	توفر خدمات الوساطة لتداول الأسهم للعملاء (هذا القطاع مدرج ضمن أنشطة شركة الجزيرة للأسواق المالية «الجزيرة كابيتال» وهي شركة تابعة للبنك).
تقدم خدمات ومنتجات حماية وادخار. وبموجب نظام التأمين في المملكة العربية السعودية قامت المجموعة بفصل أعمالها في قطاع التأمين في منشأة منفصلة تحت مسمى شركة الجزيرة تكافل تعاوني تم تأسيسها بموجب نظام التأمين الجديد في المملكة العربية السعودية (قانون مراقبة شركات التأمين التعاوني) يمثل هذا القطاع محفظة التأمين للسياسات التي أبرمها البنك قبل 2014.	كما هو موضح بشكل مفصل في الإيضاح ٤، حول هذه القوائم المالية الموحدة، تم تحويل محفظة التأمين هذه اعتباراً من 1 يناير 2020 بقيمة صفرية (بدون تكلفة على شركة الجزيرة تكافل تعاوني)، بما في ذلك تحويل جميع الموجودات والمطلوبات المتعلقة بهذا العمل.	وتشمل الأخرى الاستثمار في شركات زميلة والدخل بين القطاعات وحذف المصاريف والربح من بيع العقارات الأخرى.	فيما يلي بيان بمجموع موجودات ومطلوبات المجموعة وإيراداتها من العمليات وصافي إيرادات السنة من القطاع التشغيلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)						
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الوساطة وإدارة الموجودات	تكافل تعاوني	أخرى	المجموع
30,563,365	23,467,253	36,150,152	1,745,053	—	163,051	92,088,874
42,056,851	24,398,194	13,435,001	835,414	—	(1,085)	80,724,375
1,687,957	605,297	1,052,908	281,953	—	(340,996)	3,287,119
1,118,646	498,728	802,941	40,158	—	(70,137)	2,390,336
320,046	87,188	(496)	233,540	—	(32,770)	607,508
—	—	—	9,816	—	—	9,816
—	—	—	2,326	—	13,953	16,279
(108,652)	(1,460,593)	(6,498)	—	—	—	(1,575,743)
(131,551)	(19,071)	(41,467)	(13,450)	—	(8,907)	(214,446)
(1,091,008)	(1,679,980)	(324,045)	(140,855)	—	(36,315)	(3,272,203)
596,949	(1,074,683)	728,863	143,424	—	(363,358)	31,195

(بالآلاف الريالات السعودية)						
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الوساطة وإدارة الموجودات	تكافل تعاوني	أخرى	المجموع
27,568,359	22,083,463	34,908,570	1,734,127	101,493	148,332	86,544,344
42,038,284	20,757,629	11,283,423	773,998	101,493	—	74,954,827
1,402,208	556,712	1,138,666	167,642	17,599	(305,668)	2,977,159
747,725	444,704	833,172	53,127	472	(27,036)	2,052,164
405,329	96,293	746	109,863	17,127	(24,128)	605,230
—	—	—	—	5,792	—	5,792
—	—	—	1,841	—	11,047	12,888
15,765	(172,718)	—	—	—	—	(156,953)
(124,830)	(15,865)	(36,810)	(14,520)	(871)	(8,130)	(201,026)
(941,010)	(395,118)	(324,918)	(140,774)	(26,090)	(40,107)	(1,868,017)
461,198	161,594	813,748	28,709	(8,491)	(334,728)	1,122,030

أ) فيما يلي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وفقاً للقطاع التشغيلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)					2020
المجموع	قطاع الخزينة	الوساطة وإدارة الموجودات	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	
83,834,786	29,718,554	1,173,523	22,916,419	30,026,290	الموجودات
5,318,054	-	-	5,318,054	-	ارتباطات ومطلوبات محتملة
234,482	234,482	-	-	-	مشتقات

(بالآلاف الريالات السعودية)					2019
المجموع	قطاع الخزينة	الوساطة وإدارة الموجودات	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	
78,415,984	28,853,368	1,300,298	21,465,518	26,796,800	الموجودات
4,610,911	-	-	4,610,911	-	ارتباطات ومطلوبات محتملة
383,351	383,351	-	-	-	مشتقات

تشتمل مخاطر الائتمان على القيمة الدفترية للموجودات الموحدة باستثناء النقد والممتلكات والمعدات والعقارات الأخرى استثمارات في حقوق الملكية والصناديق الاستثمارية وبعض المطلوبات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً إدراج المعادل الائتماني للارتباطات والمطلوبات المحتملة والمشتقات في التعرض لمخاطر الائتمان.

30 - إدارة المخاطر المالية

1-30 مخاطر الائتمان

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة على النهج الشامل لإدارة المخاطر واستراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة والتي تتحمل مسؤولية مراقبة عملية المخاطر الشاملة داخل البنك.

تتحمل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تطوير استراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات والحدود.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة هي المسؤولة عن الإشراف على قرارات إدارة المخاطر ومراقبة مستويات المخاطر ومراجعة تقارير إدارة المخاطر/ لوائح المعلومات على أساس منتظم. تم تفويض لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لتصعيد أي مسألة تتعلق بإدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة والتي تسترعي اهتمام مجلس إدارة البنك.

تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان والتي تمثل عدم مقدرة طرف على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من عمليات الإقراض التي تنتج عنها القروض والسلف، وعن الأنشطة الاستثمارية. كما تنشأ مخاطر الائتمان عن الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل ارتباطات القروض.

تقوم المجموعة بتقييم احتمال تخلف الأطراف الأخرى عن السداد باستخدام نظام تصنيف داخلي. كما تستخدم المجموعة أنظمة تصنيف مخاطر خارجية متبعة من قبل وكالة تصنيف رئيسية، عند توفرها.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق مراقبة التعرض لها، ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. تم تصميم سياسات إدارة مخاطر المجموعة لتحديد وضع حدود المخاطر المناسبة ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود. تتم مراقبة التعرضات الفعلية مقابل الحدود يوميا. بالإضافة إلى مراقبة حدود الائتمان، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية عن طريق الدخول في اتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات مع الأطراف المقابلة في الظروف المناسبة والحد من فترة التعرض للمخاطر. وفي بعض الحالات، قد تقوم المجموعة أيضا بإغلاق المعاملات أو تخصيصها لأطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان. تمثل مخاطر الائتمان للمشتقات التكلفة المحتملة للاستبدال عقود المشتقات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها، وللرقابة على مستوى مخاطر الائتمان التي تم اتخاذها، تقوم المجموعة بتقييم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض.

تنتج تركيزات مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال أو موقع جغرافي معين.

تسعى المجموعة إلى إدارة تعرضها لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم وجود تركيز غير مبرر للمخاطر مع الأفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة. كما تقوم المجموعة بأخذ الضمانات، عند الاقتضاء، وتسعى المجموعة أيضاً إلى الحصول على ضمان إضافي من الطرف المقابل بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على الانخفاض في قيمة القروض والسلف ذات الصلة.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

تقوم المجموعة بانتظام بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات الناتجة.

إن سندات الدين المدرجة في محفظة الاستثمار هي أساساً مخاطر سيادية. تحليل الاستثمارات من قبل الطرف الآخر مبينة في إيضاح رقم 6. لمزيد من التفاصيل حول تركيبة القروض والسلف، راجع إيضاح رقم 7. إن المعلومات عن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المشتقة مبينة في الإيضاح رقم 11 والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم 19. إن المعلومات المتعلقة بأقصى تعرض لمخاطر الائتمان على البنك حسب قطاعات الأعمال يرد في الإيضاح رقم 29.

فيما يلي تصنيف التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة:

درجة بنك الجزيرة الداخلية	الوصف	النطاق	احتمالية التخلف عن السداد المنخفضة	احتمالية التخلف عن السداد المرتفعة	التصنيف حسب المقياس الرئيسي لمؤديز	مقياس موديز الرئيسي نقطة منتصف احتمالية التخلف عن السداد
1A	متفوق	1	0.000%	0.010%	A2	0.0109%
2A	ممتاز	2	0.010%	0.015%	A2	0.0109%
2B	ممتاز		0.015%	0.023%	A2	0.0109%
2C	ممتاز	3	0.023%	0.035%	A3	0.0389%
3A	جيد جداً		0.035%	0.053%	A3	0.0389%
3B	جيد جداً		0.53%	0.080%	Ba1	0.0900%
3C	جيد جداً	4	0.080%	0.120%	Ba1	0.0900%
4A	جيد		0.120%	0.190%	Baa2	0.1700%
4B	جيد		0.280%	0.190%	Baa2	0.1700%
4C	جيد	5	0.280%	0.430%	Baa3	0.4200%
5A	مقبول		0.430%	0.700%	Baa3	0.4200%
5B	مقبول		1.000%	1.000%	Ba1	0.8700%
5C	مقبول	6	1.000%	1.500%	Ba2	1.5600%
6A	مقبول بحذر		1.500%	2.300%	Ba2	1.5600%
6B	مقبول بحذر، غير مصنف، ناشئ		2.300%	3.500%	Ba3	2.8100%
6C	مقبول بحذر، تحت المراقبة	7	3.500%	5.000%	B1	4.6800%
7A	بشأنه ملاحظات		5.000%	8.000%	B2	7.1600%
7B	بشأنه ملاحظات		8.000%	12.000%	B3	11.6200%
7C	بشأنه ملاحظات	8	12.000%	100.000%	Caa1	17.3816%
8A	متعثر - دون المستوى		100.000%	100.000%	C	100.0000%
9A	متعثر - مشكوك في تحصيله		100.000%	100.000%	C	100.0000%
9B	متعثر - خسارة	9	100.000%	100.000%	C	100.0000%

2-30 تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي المعلومات حول الجودة الائتمانية للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية ما لم يتم تحديده بشكل محدد. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

31 ديسمبر 2020			
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
264,745	-	69,046	195,699
64,377	-	41,803	22,574
99,351	2,664	35,332	61,355
428,473	2,664	146,181	279,628
(2,335)	-	(901)	(1,434)
426,138	2,664	145,280	278,194
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى			
درجة الاستثمار			
درجة غير الاستثمار			
غير مصنفة			
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة			
القيمة الدفترية			
القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة			
مخاطر منخفضة - متوسطة			
تحت الملاحظة			
متخلفة عن السداد			
48,741,158	-	-	48,741,158
6,171,093	1,879,001	4,292,092	-
1,241,957	1,241,957	-	-
56,154,208	3,120,958	4,292,092	48,741,158
(2,192,997)	(1,559,218)	(298,170)	(335,609)
53,961,211	1,561,740	3,993,922	48,405,549
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة			
القيمة الدفترية			

31 ديسمبر 2019				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
(بآلاف الريالات السعودية)				
1,326,582	-	66,505	1,260,077	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى
14,912	-	2,762	12,150	درجة الاستثمار
89,038	-	20,437	68,601	درجة غير الاستثمار
1,430,532	-	89,704	1,340,828	غير مصنفة
(1,528)	-	(367)	(1,161)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
1,429,004	-	89,337	1,339,667	القيمة الدفترية
(بآلاف الريالات السعودية)				
43,726,824	-	-	43,726,824	القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة
6,269,380	2,407,210	3,862,170	-	مخاطر منخفضة - متوسطة
673,082	673,082	-	-	تحت الملاحظة
50,669,286	3,080,292	3,862,170	43,726,824	متخلفة عن السداد
(1,009,167)	(743,600)	(94,820)	(170,747)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
49,660,119	2,336,692	3,767,350	43,556,077	القيمة الدفترية

أ يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للقروض والدفوعات واستثمارات الديون والتعهدات والالتزامات المحتملة المقدمة للعملاء بالتكلفة المطفأة على أساس المنتج.

31 ديسمبر 2020				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
(بآلاف الريالات السعودية)				
678,639	-	-	678,639	بطاقات الائتمان
16,966	-	16,966	-	القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة
55,679	55,679	-	-	مخاطر منخفضة - متوسطة
751,284	55,679	16,966	678,639	تحت الملاحظة
(63,908)	(36,192)	(1,661)	(26,055)	متخلفة عن السداد
687,376	19,487	15,305	652,584	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
				القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2019				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
(بآلاف الريالات السعودية)				
706,396	-	-	706,396	بطاقات الائتمان
19,164	-	19,164	-	القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة
48,371	48,371	-	-	مخاطر منخفضة - متوسطة
773,931	48,371	19,164	706,396	تحت الملاحظة
(57,779)	(31,436)	(1,834)	(24,509)	متخلفة عن السداد
716,152	16,935	17,330	681,887	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
				القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
26,235,899	-	-	26,235,899
306,126	-	306,126	-
168,344	168,344	-	-
26,710,369	168,344	306,126	26,235,899
(211,871)	(77,845)	(2,184)	(131,842)
26,498,498	90,499	303,942	26,104,057

قروض عملاء

القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة

مخاطر منخفضة - متوسطة

تحت الملاحظة

متخلفة عن السداد

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
23,211,637	-	-	23,211,637
165,362	-	165,362	-
154,727	154,727	-	-
23,531,726	154,727	165,362	23,211,637
(155,928)	(68,220)	(1,290)	(86,418)
23,375,798	86,507	164,072	23,125,219

قروض عملاء

القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة

مخاطر منخفضة - متوسطة

تحت الملاحظة

متخلفة عن السداد

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
21,455,431	-	-	21,455,431
5,848,001	1,879,002	3,968,999	-
1,017,934	1,017,934	-	-
28,321,366	2,896,936	3,968,999	21,455,431
(1,917,218)	(1,445,181)	(294,325)	(177,712)
26,404,148	1,451,755	3,674,674	21,277,719

قروض تجارية

القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة

مخاطر منخفضة - متوسطة

تحت الملاحظة

متخلفة عن السداد

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
19,401,245	-	-	19,401,245
6,084,854	2,407,210	3,677,644	-
469,984	469,984	-	-
25,956,083	2,877,194	3,677,644	19,401,245
(795,460)	(643,944)	(91,696)	(59,820)
25,160,623	2,233,250	3,585,948	19,341,425

قروض تجارية

القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة

مخاطر منخفضة - متوسطة

تحت الملاحظة

متخلفة عن السداد

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2020			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بآلاف الريالات السعودية			
28,340,616	-	-	28,340,616
(6,498)	-	-	(6,498)
28,334,118	-	-	28,334,118
5,537,717	-	-	5,537,717
508,721	370,275	138,446	-
110,283	110,283	-	-
6,156,721	480,558	138,446	5,537,717
(371,087)	(336,752)	(6,547)	(27,788)
5,785,634	143,806	131,899	5,509,929

سندات استثمار الديون بالتكلفة المطفأة
مخاطر منخفضة - متوسطة
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
القيمة الدفترية
ارتباطات ومطلوبات محتملة
مخاطر منخفضة - متوسطة
تحت الملاحظة
متخلفة عن السداد
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
القيمة الدفترية (بالصافي من المخصص)

31 ديسمبر 2019			
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر دون الانخفاض في قيمة الائتمان	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
(بآلاف الريالات السعودية)			
27,224,939	-	-	27,224,939
-	-	-	-
27,224,939	-	-	27,224,939
4,726,321	-	-	4,726,321
522,927	356,472	166,455	-
108,661	108,661	-	-
5,357,909	465,133	166,455	4,726,321
(93,489)	(72,257)	(2,602)	(18,630)
5,264,420	392,876	163,853	4,707,691

سندات استثمار الديون بالتكلفة المطفأة
مخاطر منخفضة - متوسطة
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
القيمة الدفترية
ارتباطات ومطلوبات محتملة
مخاطر منخفضة - متوسطة
تحت الملاحظة
متخلفة عن السداد
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
القيمة الدفترية (بالصافي من المخصص)

3-30 مبالغ ناتجة عن الخسارة الائتمانية المتوقعة - زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملحوظ منذ الإثبات المبدئي، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة دون جهد أو تكلفة غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان على نحو مستنير بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن الهدف من التقييم هو تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للتعرض من خلال مقارنة ما يلي:

- احتمالية التخلف عن السداد على مدار العمر المتبقي كما في تاريخ التقرير، مع
- احتمالية التخلف عن السداد على مدار العمر المتبقي لتلك النقطة الزمنية التي تم تقديرها عند الإثبات المبدئي للتعرض (يتم التعديل عندما تتعلق التغييرات بتوقعات الدفع المقدم).

يقوم البنك بتجميع فروضه ضمن المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 والموجودات المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، كما هو موضع أدناه:

المرحلة 1: عندما يتم إثبات القروض لأول مرة، يقوم البنك بإثبات مخصص بناء على خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً. كما تتضمن قروض المرحلة 1 أيضاً تسهيلات في حال تحسن مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف القرض من المرحلة 2.

المرحلة 2: عندما يظهر القرض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يقوم البنك بإثبات مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. كما تتضمن قروض المرحلة 2 أيضاً تسهيلات في حال تحسن مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف القروض من المرحلة 3.

المرحلة 3: القروض التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر.

الموجودات المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة: إن الموجودات المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة هي موجودات مالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة عند الإثبات المبدئي. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الإثبات الأصلي ويتم تسجيل دخل العمولات.

الخاصة لاحقاً استناداً إلى سعر العائد الفعلي المعدل ائتمانياً. يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة أو يتم إصدارها إلى الحد الذي يحدث فيه تغير لاحق في الخسائر الائتمانية المتوقعة.

أ) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري بحسب المحفظة وتتضمن تغييرات نوعية في احتمالية التخلف عن السداد وعوامل كمية، بما في ذلك الدعم على أساس التأخير في السداد. يعتبر خطر الائتمان الخاص بأحد التعرضات المعينة مرتفع بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي إذا -استناداً إلى النموذج الكمي للبنك - كانت احتمالية التخلف عن السداد على مدار العمر المتبقي قد زادت بشكل أعلى من النسبة المئوية/النطاق المحدد مسبقاً.

باستخدام الحكم الائتماني المتمرس، حيثما أمكن، والخبرة التاريخية ذات الصلة، قد تقرر المجموعة أن التعرض قد شهد زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية خاصة تعتبرها مؤشراً على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب. كما يتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بناءً على إطار مراقبة الائتمان، بما في ذلك الانخفاض في التصنيف الداخلي وعوامل الاقتصاد الكلي وتخضع لتجاوزات الإدارة.

كحالة من حالات التوقف عن السداد، ترى المجموعة أن حدوث زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان يحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل أكثر من 30 يوماً. يتم تحديد التأخر في السداد لأيام من خلال احتساب عدد الأيام منذ انقضاء أقدم تاريخ مستحق فيما يخص عدم استلام الدفعة بشكل كامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية لتأكيد ما يلي:

- أن المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتأخر عن السداد.
- أن المعايير لا تتماشى مع النقطة الزمنية التي يصبح فيها الأصل متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً.
- لا يوجد قلب غير مبرر في الخسارة الائتمانية المتوقعة من التحولات بين احتمالية التخلف عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) واحتمالية التخلف عن السداد على مدار العمر (المرحلة 2).

الاعتبارات الخاصة بفيروس كوفيد-19:

استجابة لآثار فيروس كوفيد-19، تم تقديم برامج دعم مختلفة للعملاء إما طواعية من قبل البنك أو على حساب مبادرات البنك المركزي السعودي، مثل العملاء المؤهلين بموجب برنامج المدفوعات المؤجلة (راجع الإيضاح 42 لمزيد من التفاصيل). لا تعتبر المجموعة ممارسة خيار التأجيل من قبل العميل، بمفرده، كمحرك للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية. ونتيجة لذلك، تم تحديد الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة لهؤلاء العملاء بناءً على مراحلهم الحالية. ومع ذلك، كجزء من عملية التقييم الائتماني للبنك خاصة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الحالي بسبب الآثار اللاحقة للإغلاق بسبب فيروس كوفيد-19، حصلت المجموعة على مزيد من المعلومات من العملاء لفهم أوضاعهم المالية وقدرتهم على سداد المبلغ في حالة وجود مؤشرات تراجع جوهري، تم تعديل التصنيفات الائتمانية للعملاء وبالتالي، تم تعديل مراحل التعرض، عند الاقتضاء.

لم يتم إجراء أي تغيير في معايير المساندة لجميع أنواع المخاطر.

درجات مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض وفقاً لدرجة المخاطر الائتمانية بناءً على مجموعة متنوعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤ لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق حكم الخبراء الائتماني. ويتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل الكمية والنوعية التي تعتبر مؤشراً لمخاطر التخلف عن السداد. وهذه العوامل تختلف تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعاييرها بحيث تزيد مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، الفرق في مخاطر التخلف عن السداد بين درجتَي مخاطر الائتمان 1 و2 أصغر من الفرق بين درجتَي مخاطر الائتمان 2 و3.

يتم تخصيص كل تعرض للشركات إلى درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي بناءً على المعلومات المتاحة حول المقترض. تخضع المخاطر للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تشمل مراقبة التعرض استخدام البيانات التالية.

مخاطر الشركات	مخاطر التجزئة	جميع المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> • المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء - على سبيل المثال، القوائم المالية المراجعة وحسابات الإدارة والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: إجمالي هوامش الربح ونسب الدعم المالي وتغطية خدمة الديون والامتثال للعهود وإدارة الجودة وتغييرات الإدارة العليا. • بيانات من الوكالات المرجعية الائتمانية والمقالات الصحفية التغييرات في أسعار التصنيفات الائتمانية الخارجية • أسعار مقايضة السندات والائتمان المدرجة للمقترض في حال توفرها • التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> • البيانات التي يتم جمعها داخلياً وسلوك العملاء - مثل استخدام تسهيلات بطاقة الائتمان • مقاييس القدرة على تحمل التكاليف • البيانات الخارجية من الوكالات المرجعية الائتمانية بما في ذلك درجات الائتمان القياسية الصناعية 	<ul style="list-style-type: none"> • سجل الدفع - يشمل هذا حالة التأخر عن السداد بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع • استخدام الحد الممنوح • طلبات ومنح القدرة على التحمل • التغييرات الحالية والمتوقعة في ظروف الأعمال والمالية والاقتصادية

ب) إنشاء هيكل أجل لاحتمال التخلف عن السداد

إن درجات مخاطر الائتمان هي مدخلات رئيسية في تحديد هيكل المدد لتعرضات احتمالية التخلف عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء ومعلومات التخلف عن السداد عن التعرض لمخاطر الائتمان التي تم تحليلها حسب الاختصاص أو المنطقة وحسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى تصنيف درجات مخاطر الائتمان. بالنسبة لبعض المحافظ، يتم أيضاً استخدام المعلومات التي تم شراؤها من وكالات الائتمان المرجعية الخارجية.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة وإصدار تقديرات العمر المتبقي لاحتمالية التخلف عن السداد على مدار العمر للتعرضات وكيفية التنبؤ بالتغير فيها نتيجة لمرور الوقت.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات العجز والعوامل الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى التحليل المتعمق لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التحمل) على مخاطر التخلف عن السداد. بالنسبة إلى معظم التعرضات، تتضمن مؤشرات العوامل الاقتصادية الكلية: نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والأجور الفعلية ومعدلات البطالة. بالنسبة للتعرضات للصناعات المحددة و/أو المناطق، قد يمتد التحليل إلى السلع ذات الصلة و/أو أسعار العقارات.

بناءً على مشورة مدراء مخاطر الائتمان والخبراء الاقتصاديين ودراسة مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» للاتجاه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى (انظر المناقشة أدناه بشأن دمج المعلومات التطلعية). تستخدم المجموعة بعد ذلك هذه التنبؤات لتعديل تقديراتها لاحتمالية التخلف عن السداد.

ج) تعريف «التخلف عن السداد»

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تخلف عن السداد عندما:

- يكون من غير المرجح قيام المقرض بسداد التزاماته الائتمانية تجاه المجموعة بالكامل دون استخدام المجموعة لحقها في اتخاذ إجراءات مثل تحقيق الضمان المقدم (إن وجد)، أو
 - يكون المقرض متأخر السداد لأكثر من 90 يوماً على أي التزام ائتماني جوهري للمجموعة. عندما تعتبر السحوبات البنكية على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل الحد الموصى به أو تم إخطاره بحدود أقل من المبلغ الحالي القائم،
- عند تقييم ما إذا كان المقرض في حالة تخلف عن السداد، تضع المجموعة في اعتبارها المؤشرات التالية:
- العوامل النوعية - مثل انتهاكات التعهد.
 - العوامل الكمية - مثل أوضاع التعثر عن السداد وعدم سداد الالتزام الآخر الخاصة بنفس جهة الإصدار إلى المجموعة.
 - بناءً على البيانات التي تم تطويرها داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- قد تتفاوت المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة تخلف عن السداد وأهميتها مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

د) الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغير ظروف السوق ومحتجزات العملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إثبات القرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

عندما يتم تعديل شروط الأصل المالي ولا يؤدي هذا التعديل إلى إلغاء الإثبات، فإن تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأصل قد زادت زيادة جوهرية تعكس المقارنة بين:

- العمر المتبقي لاحتمالية التخلف عن السداد في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة، مع

- العمر المتبقي لاحتمالية التخلف عن السداد الذي يتم تقديره وفقاً للبيانات عند الإثبات المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن قروض العملاء خلال الأزمات المالية (يُشار إلى ذلك باسم «أنشطة التحمل») بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر العجز. ووفقاً لسياسة التحمل لدى البنك، يتم منح مهل القروض على أساس انتقائي في حال كان العميل عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بديونه أو كانت هناك مخاطر هامة من العجز، مع وجود دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن المدينون من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادةً تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الأرباح وتعديل شروط تعهدات القرض. تُطبق سياسة التحمل/ التصحيح على كل من قروض الأفراد والشركات. تقوم لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة تقارير نشاطات التحمل بشكل منتظم.

يقدم الجدول التالي معلومات حول الموجودات المالية التي تم تعديلها في حين كان لديها مخصص خسارة ائتمانية متوقعة مقاس بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر. بالنسبة للموجودات المالية المعدلة خلال السنة من تأجيل التدفقات النقدية التعاقدية بموجب برنامج البنك المركزي السعودي للمدفوعات المؤجلة، راجع إيضاح 42.

2019	2020
بالآلاف الريالات السعودية	بالآلاف الريالات السعودية
946,746	882,566
144,859	15,017

الموجودات المالية التي تم تعديلها خلال السنة

التكلفة المطفأة قبل التعديل

الموجودات المالية التي تم تعديلها منذ الإثبات الأولي

إجمالي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر للموجودات المالية التي تغير مخصص الخسارة الخاص بها إلى معدل قياس لمدة 12 شهر خلال السنة

بالنسبة للموجودات المالية التي تم تعديلها كجزء من سياسة المصرف، فإن تقدير احتمالية التخلف عن السداد يعكس ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة المصرف على جمع الربح والمبلغ الأساسي وخبرة المصرف السابقة في إجراء تحمل مماثل. وكجزء من هذه العملية، يقوم المصرف بتقييم أداء الدفع للمقرض وفقاً للشروط التعاقدية المعدلة وينظر في مختلف المؤشرات السلوكية.

عادةً ما يكون التحمل مؤشراً كميّاً على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يُشكل توقع التحمل دليلاً على أن التعرض منخفض القيمة الائتمانية/متخلفاً. يحتاج العميل لإثبات سلوك السداد الجيد باستمرار خلال فترة من الوقت قبل أن يصبح التعرض منخفض القيمة الائتمانية/ وفي حالة التخلف عن السداد، أو احتمالية التخلف عن السداد تعتبر قد انخفضت بحيث يتم إعادة قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار 12 شهراً.

ج) دمج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسها للخسارة الائتمانية المتوقعة. بناءً على مشورة لجنة مخاطر السوق بالبنك، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، والخبراء الاقتصاديين ودراسة مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. وتنطوي هذه العملية على تطوير سيناريوهات اقتصادية إضافية، والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. وتتضمن المعلومات الخارجية البيانات الاقتصادية والتنبؤات التي تنشرها الهيئات الحكومية والهيئات النقدية في المملكة العربية السعودية ومجموعة مختارة من جهات التنبؤ بالقطاع الخاص والأكاديميين.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي ووضع الموازنة. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تبايناً وأكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بشكل منتظم بإجراء اختبار الضغط للصدمة الأكثر تطرفاً لمعايرة تحديده لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

هـ) دمج المعلومات التطلعية (تابع)

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وقد قام باستخدام تحليل البيانات التاريخية بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في 31 ديسمبر 2020 المؤشرات الرئيسية التالية.

- الناتج المحلي الإجمالي
- سعر النفط
- معدلات البطالة
- أجور حقيقية

اعتبارات بسبب كوفيد-19

أنواع المتغيرات التطلعية:

لم تكن هناك تغييرات على أنواع المتغيرات التطلعية (الدوافع الاقتصادية الرئيسية) المستخدمة كمدخلات نموذجية في العام الحالي.

افتراضات السيناريو

من 31 ديسمبر 2020، تم تنزيل توقعات جميع سيناريوهات الاقتصاد الكلي، أي الأفضل والأسوأ وخط الأساس، من بوفيه بيانات موديز مع مراعاة الوضع السائد لكوفيد-19. لم يتم وضع افتراضات خاصة حيث تبين أن توقعات مودي متحفظة إلى حد بعيد.

ترجيح الاحتمالات

أخذ البنك في الاعتبار ترجيح الاحتمالات لتقديم أفضل تقدير لنتائج الخسارة المحتملة وقام بتحليل العلاقات المتبادلة والارتباطات (على المدى القصير والطويل) داخل محافظ الائتمان للبنك في تحديدهم.

يتم تحديد ترجيح الاحتمالية لكل سيناريو من قبل الإدارة مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالسيناريو الاقتصادي للحالة الأساسية. الاعتبار الرئيسي لأوزان الاحتمالات في السنة الحالية هو التأثير المستمر لكوفيد-19. نظراً لأن توقعات موجي لجميع سيناريوهات الاقتصاد الكلي الثلاثة، أي الأفضل والأسوأ وخط الأساس، وتحديداً في سياق كوفيد-19 السائد، وجد أنها متحفظة بشكل معقول، لم يتم إجراء مزيد من التعديلات على ترجيح الاحتمالية.

يتم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية معدلات التخلف عن السداد / الخسائر في محافظ مختلفة للموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية على مدى 10 إلى 15 سنة سابقة. لتفسير تأثير كوفيد-19، استخدمت المجموعة أدناه توقعات الحالة الأساسية على المدى القريب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تستند إلى المعلومات المحدثة المتاحة في تاريخ التقرير:

المؤشرات الاقتصادية	السنوات التقويمية المتوقعة المستخدمة في 2020 نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (توقعات كوفيد-19 ديسمبر 2020)			السنوات التقويمية المتوقعة المستخدمة في 2019 نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (توقعات قبل كوفيد-19 ديسمبر 2019)		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
الناتج المحلي الإجمالي	2794.43	2730.20	2656.70	2880.13	2822.50	2762.64
أسعار نفط برنت	63.77	61.59	53.22	67.46	66.42	65.81
التضخم	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

و) دمج المعلومات التطلعية (تابع)

يوضح الجدول أدناه حساسية التغيير في المؤشرات الاقتصادية لخسائر الائتمان المتوقعة المحسوبة بموجب ثلاثة سيناريوهات مختلفة يستخدمها البنك:

2020	مطلوب من البنوك والاستثمارات	قروض وسلف	ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية	المجموع
	بآلاف الريالات السعودية			
أكثر ترجيحاً	8,833	2,192,997	371,087	2,572,917
أكثر تبايناً (أفضل الظروف)	8,442	2,129,306	364,657	2,502,405
أكثر تشاؤماً (أسوأ الظروف)	9,462	2,325,518	383,589	2,718,569

المجموع	ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية	قروض وسلف	مطلوب من البنوك والاستثمارات	2019
بآلاف الريالات السعودية				
1,104,184	93,489	1,009,167	1,528	أكثر ترجيحاً
1,084,404	89,428	993,559	1,417	أكثر تفاؤلاً (أفضل الظروف)
1,203,885	100,435	1,101,545	1,905	أكثر تشاؤماً (أسوأ الظروف)

معطيات كوفيد-19

تتطلب الظروف الاقتصادية السائدة من المجموعة الاستمرار في مراجعة بعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد خسارة الائتمان المتوقعة. تتمحور هذه بشكل أساسي حول إما تعديل عوامل الاقتصاد الكلي التي تستخدمها المجموعة في تقدير خسارة الائتمان المتوقعة أو مراجعات احتمالات السيناريو التي تستخدمها المجموعة حالياً. مع استمرار تذبذب الموقف، تعتبر الإدارة أن بعض التأثيرات لا يمكن دمجها بالكامل في حسابات نموذج خسارة الائتمانية المتوقعة في هذا الوقت. وفقاً لذلك، يتضمن تقييم خسارة الائتمانية المتوقعة للإدارة تحليلاً قطاعياً اعتماداً على المحافظ المتأثرة وتحليل الاقتصاد الكلي. لذلك، أقرت المجموعة معطيات بقيمة 86.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2020. وستواصل المجموعة إعادة التقييم مع توفر بيانات أكثر موثوقية وبالتالي تحديد ما إذا كان يلزم إجراء أي تعديل في خسارة الائتمانية المتوقعة في فترات التقارير اللاحقة.

ز) قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

1- احتمالية التخلف عن السداد.

2- الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد.

3- مستوى التعرض عند التخلف عن السداد.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً وخارجياً والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية. يمكن أيضاً استخدام بيانات السوق، حيثما كانت متاحة، لاستخلاص احتمالية التخلف عن السداد للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا تم ترجيح الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير التخلف عن السداد المرتبط بها. يتم تقدير احتماليات التخلف عن السداد مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السلف المقدر.

الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقييم قيمة الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد لكل نوع من الأعمال بناءً على حكم الخبراء والخبرة السابقة. بالنسبة لتعرضات البيع بالجملة، تقدر الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد بنسبة 50%، وللتمويل الشخصي بنسبة 50%، ولبطاقات الائتمان بنسبة 65% ولرهون التجزئة العقارية بنسبة 40%.

يمثل التعرض للتخلف عن السداد التعرض المتوقع في حالة التخلف. تستمد المجموعة مستوى التعرض للتخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن مستوى التعرض للتخلف عن السداد لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لارتباطات الإقراض والضمانات المالية، يشمل مستوى التعرض للتخلف عن السداد المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يتم تحديد مستوى التعرض للتخلف عن السداد عن طريق وضع نماذج لمدى نتائج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة باستخدام تقنيات السيناريو والإحصاء.

وفقاً لما تم ذكره أعلاه، وبشرط استخدام الحد الأقصى لاحتمالية التخلف عن السداد لمدة 12 شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري، تقيس المجموعة مستوى التعرض للتخلف عن السداد في ضوء مخاطر التخلف عن السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للمقترض التي تتعرض المجموعة على مدارها لمخاطر الائتمان، حتى لو قررت المجموعة تقديم مدة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للمجموعة المطالبة بسداد دفعة مقدمة أو فسخ ارتباط القرض أو الضمان.

ومع ذلك، بالنسبة لتسهيلات السحوبات البنكية على المكشوف وبطاقات الائتمان التي تشمل كلا من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، تقيس المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى فترة أطول من المدة التعاقدية القصوى إذا كانت قدرة المجموعة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة إلى خسائر ائتمانية لفترة الإشعار التعاقدية. إن هذه التسهيلات ليس لديها مدة ثابتة أو هيكل سداد، ويتم إدارتها على أساس جماعي. يمكن أن تقوم المجموعة بإلغائها بأثر فوري ولكن هذا الحق التعاقدية لا يتم تنفيذه في الإدارة اليومية العادية ولكن فقط عندما تصبح المجموعة على دراية بالزيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ بعين الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها والتي تعمل على التخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة. وهذه تشمل تقليل الحدود و/أو إلغاء التسهيل و/أو تحويل الرصيد القائم إلى قرض بشروط سداد ثابتة.

هـ) قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

حساسية مخصص خسارة الائتمانية المتوقعة

يؤدي عدم التأكد من تأثير كوفيد-19 إلى عدم اليقين في التقديرات الهامة فيما يتعلق بقياس مخصص البنك لخسائر الائتمانية المتوقعة. يمكن أن تؤدي ظروف كوفيد-19 المتغيرة واستجابات الحكومة والشركات والمستهلكين إلى تعديلات كبيرة على المخصصات في السنوات المالية المقبلة.

بالنظر إلى عدم اليقين الاقتصادي الحالي والأحكام المطبقة على العوامل المستخدمة في تحديد التعثر المتوقع للمقترضين في الفترات المستقبلية، يجب اعتبار خسائر الائتمان المتوقعة التي يبلغ عنها البنك كأفضل تقدير ضمن نطاق التقديرات الممكنة.

يوضح الجدول أدناه حساسية الخسائر الائتمانية المتوقعة للعوامل الرئيسية المستخدمة في تحديدها كما في نهاية العام:

توعية الافتراضات	التأثير على الربح والخسارة (2020) بآلاف الريالات السعودية
<p>عوامل الاقتصاد الكلي:</p> <p>لتقييم تأثير التغيير في توقعات الاقتصاد الكلي بين فترة ما قبل كوفيد-19 وفترة كوفيد-19 على خسارة الائتمانية المتوقعة، تم إجراء مجموعتين من الحسابات. أولاً، باستخدام توقعات الاقتصاد الكلي التي تم تنزيلها من بوفيه بيانات موديز في 31 ديسمبر 2019 والثاني، باستخدام توقعات الاقتصاد الكلي التي تم تنزيلها في 31 ديسمبر 2020، تم إجراء كلا الحسابين باستخدام بيانات التعرض في 31 ديسمبر 2020. يعتبر الاختلاف في خسارة الائتمان المتوقعة المحسوبة باستخدام مجموعتي الحسابات بمثابة تأثير جاتحة كوفيد-19.</p> <p>نظراً لأن بنك الجزيرة يستخدم توقعات الاقتصاد الكلي لموديز لجميع السيناريوهات الثلاثة، أي الأفضل والأسوأ وخط الأساس، والتي تأخذ في الاعتبار تأثيرات كوفيد-19، فإن أوزان السيناريو، أي 30%، للأفضل، و 30%، للأسوأ، و 40%، لخط الأساس لم تتغير.</p>	50,660 ريال سعودي

عندما يتم وضع نموذج لمؤشر على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل:

- نوع الأداة.
- درجات مخاطر الائتمان.
- نوع الضمانات.
- نسبة القروض إلى القيمة للرهن العقاري.
- تاريخ الإثبات المبدئي.
- مدة الاستحقاق المتبقية.
- الصناعة.
- الموقع الجغرافي للمقرض.

تخضع المجموعة للمراجعة المنتظمة للتأكد من أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة بشكل مناسب.

و) قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

حساسية مخصص خسارة الائتمانية المتوقعة

بالنسبة للمحافظ التي تمتلكها المجموعة عنها بيانات تاريخية محدودة، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية لاستكمال البيانات المتوفرة داخلياً. إن المحافظ التي تمثل معلومات معيارية خارجية لها مدخلات مهمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي كما يلي:

المعلومات الخارجية المستخدمة	التعرض بآلاف الريالات السعودية
<p>احتمالية التخلف عن السداد</p> <p>الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد</p>	<p>مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى</p> <p>426,138</p>
<p>موديز/ فيتشي - يتم الأخذ بعين الاعتبار التصنيف الأكثر انخفاضاً من بين هذين التصنيفين لكل بنك لتقييم درجة المخاطر بموجب النهج الموحد</p> <p>لا ينطبق</p>	

اعتبارات بسبب كوفيد - 19

تخضع نماذج احتمالية التخلف عن السداد والتعرض عند التعثر والخسارة عن السداد لسياسة إدارة نموذج البنك التي تنص على مراقبة النماذج الدورية وإعادة التحقق الدوري وتحديد عملية الحوكمة وإجراءات الموافقة والصلاحيات وفقاً للأهمية النسبية للنموذج.

خلال الفترة، لم يقم البنك بإجراء أي تغييرات جوهرية في منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة به لتعكس عملية التحقق التي يقوم بها البنك.

4-30 أعمار القروض والسلف (متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة)

2020				
بآلاف الريالات السعودية				
المجموع	قروض تجارية	قروض عملاء	بطاقات ائتمان	
1,142,981	97,357	1,025,425	20,199	من يوم واحد إلى 30 يوماً
389,095	82,953	293,241	12,901	من 31 يوماً على 90 يوماً
88,306	88,098	1,208	-	من 91 يوماً على 180 يوماً
487,733	487,733	-	-	أكثر من 180 يوماً
2,108,115	756,141	1,318,874	33,100	مجموع القروض والسلف

2019			
بآلاف الريالات السعودية			
المجموع	قروض تجارية	قروض عملاء	بطاقات ائتمان
1,157,882	133,990	1,004,157	19,735
197,921	21,664	161,577	14,680
111,493	111,009	484	-
432,584	432,584	-	-
1,899,880	699,247	1,166,218	34,415

من يوم واحد إلى 30 يوماً
من 31 يوماً على 90 يوماً
من 91 يوماً على 180 يوماً
أكثر من 180 يوماً
مجموع القروض والسلف

5-30 تركيز مخاطر القطاع الاقتصادي

تم الإفصاح عن مخاطر تركيز القروض والسلف ومخصص الانخفاض في القيمة حسب القطاعات الاقتصادية في الإيضاح 7(ج).

6-30 الضمانات

يحتفظ البنك في سياق أنشطة الإقراض الاعتيادية بضمانات كتأمين للتخفيف من مخاطر الائتمان في القروض والسلف. تتضمن هذه الضمانات في الغالب الودائع لأجل والودائع تحت الطلب والودائع النقدية الأخرى والضمانات المالية والأسهم المحلية والدولية والعقارات وغيرها من الموجودات الثابتة. يتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل رئيسي مقابل قروض تجارية وقروض عملاء ويتم إدارتها مقابل التعرضات ذات الصلة بصافي قيمها الممكن تحقيقها. بالنسبة للموجودات المالية التي تكون منخفضة القيمة الائتمانية في فترة التقرير، يكون هناك حاجة إلى معلومات كمية عن الضمان المحتفظ به كتأمين إلى الحد الذي يخفف هذا الضمان من مخاطر الائتمان.

فيما يلي مبلغ الضمانات المحتفظ بها كتأمين للقروض بالإضافة إلى نسبة القرض إلى قيمة الضمان منخفضة القيمة الائتمانية:

2019	2020
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
30,862	44,605
2,700	25,065
424,202	477,565
457,764	547,235

أقل من 50%
51-70%
أكثر من 70%
المجموع

7-30 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

2019	2020
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
1,429,004	426,138
101,921	1,113,319
27,224,939	28,334,118
49,660,119	53,961,211
111,731	152,531
78,527,714	83,987,317
5,264,420	5,785,634
101,626	135,224
83,893,760	89,908,175

الموجودات

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى (إيضاح 5)
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 6)
استثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6)
قروض وسلف، صافي (إيضاح رقم 7)
موجودات أخرى - ودائع تأمين مقابل أدوات مالية (إيضاح 10)
مجموع الموجودات
مطلوبات محتملة وارتباطات، بالصافي (إيضاح 19)
مشتقات - القيمة العادلة الموجبة (إيضاح 11)
إجمالي أقصى تعرض للمخاطر

31 - التركيز الجغرافي

(أ) فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات المالية والمطلوبات المالية والارتباطات والمطلوبات المحتملة ومخاطر الائتمان:

بالآلاف الريالات السعودية							
المجموع	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
							2020
							موجودات مالية
							نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي
1,122,892	-	-	-	-	-	1,122,892	نقد في الصندوق
4,125,402	-	-	-	-	-	4,125,402	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي
							مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى
426,138	64,470	37,468	98,016	127,476	41,366	57,342	حسابات جارية
-	-	-	-	-	-	-	إيداعات أسواق المال
							استثمارات
443,104	-	-	-	-	-	443,104	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,118,251	-	-	-	602	187	1,117,462	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
28,334,118	-	-	-	-	-	28,334,118	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
							القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
22,580	-	-	-	-	-	22,580	محتفظ بها لغرض المتاجرة
112,644	-	-	-	60,018	-	52,626	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
							قروض وسلف، صافي
687,376	-	-	-	-	-	687,376	بطاقات ائتمان
26,498,498	-	-	-	-	-	26,498,498	قروض عملاء
26,404,148	500,351	-	-	-	121,391	25,782,406	قروض تجارية
371,189	-	-	-	-	-	371,189	أخرى
164,136	-	-	-	-	-	164,136	استثمار في شركة زميلة
557,420	-	-	-	152,531	-	404,889	موجودات أخرى
90,387,896	564,821	37,468	98,016	340,627	162,944	89,184,020	المجموع

بآلاف الريالات السعودية							
المجموع	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
							2020
							مطلوبات مالية
							مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية أخرى
177,278	13,448	1,978	24,162	84,249	29,650	23,791	حسابات جارية
8,063,770	-	168,947	-	-	1,178,098	6,716,725	ودائع أسواق المال
289,148	-	-	-	289,148	-	-	اقتراض لاتفاقية إعادة الشراء
							ودائع العملاء
37,411,390	21	-	5	101	31,558	37,379,705	تحت الطلب
284,182	-	-	-	-	-	284,182	ادخار
28,543,641	-	-	-	-	-	28,543,641	لأجل
1,764,399	1,000	-	-	1,747	-	1,761,652	أخرى
							القيمة العادلة السالبة للمشتقات
18,872	-	-	-	16,375	40	2,457	محتفظ بها لغرض المتاجرة
284,623	-	-	-	190,761	75,400	18,462	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
2,004,633	-	-	-	-	-	2,004,633	صكوك مساندة
1,592,465	-	-	-	-	-	1,592,465	مطلوبات أخرى
80,434,401	14,469	170,925	24,167	582,381	1,314,746	78,327,713	المجموع
							ارتباطات ومطلوبات محتملة
777,807	2,121	-	-	-	-	775,686	خطابات اعتماد
4,589,950	4,200	1,926	8,162	30,335	209,725	4,335,602	خطابات ضمان
170,509	-	-	-	-	-	170,509	قبولات
618,455	163,109	-	-	-	305,346	150,000	ارتباطات غير قابلة للنقض لتمديد الائتمان
6,156,721	169,430	1,926	8,162	30,335	515,071	5,431,797	
							التعرض لمخاطر الائتمان (الائتمان المعادل)
							ارتباطات ومطلوبات محتملة
388,904	1,061	-	-	-	-	387,843	خطابات اعتماد
4,589,950	4,200	1,926	8,162	30,335	209,725	4,335,602	خطابات ضمان
170,509	-	-	-	-	-	170,509	قبولات
168,691	32,622	-	-	-	61,069	75,000	ارتباطات غير قابلة للإلغاء لتمديد الائتمان
							المشتقات
36,877	-	-	-	276	1	36,600	محتفظ بها لغرض المتاجرة
197,605	-	-	-	110,119	440	87,046	محتفظ بها للتحوط
5,552,536	37,883	1,926	8,162	140,730	271,235	5,092,600	

بالآلاف الريالات السعودية							
المجموع	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
							2019
							موجودات مالية
							نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي
1,214,248	-	-	-	-	-	1,214,248	نقد في الصندوق
4,263,439	-	-	-	-	-	4,263,439	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي
							مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى
380,259	33,916	17,793	62,191	190,201	34,179	41,979	حسابات جارية
1,048,745	-	-	-	-	-	1,048,745	إيداعات أسواق المال
							استثمارات
287,024	-	-	-	-	-	287,024	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
106,801	-	-	-	550	187	106,064	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
27,224,939	-	-	-	-	-	27,224,939	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
							القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات
28,731	-	-	-	200,2	-	26,729	محتفظ بها لغرض المتاجرة
72,895	-	-	-	33,250	-	39,645	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
							قروض وسلف، صافي
716,152	-	-	-	-	-	716,152	بطاقات ائتمان
23,375,798	-	-	-	-	-	23,375,798	قروض عملاء
25,160,623	247,882	-	-	-	-	24,912,741	قروض تجارية
407,546	-	-	-	-	-	407,546	أخرى
148,332	-	-	-	-	-	148,332	استثمار في شركة زميلة
415,711	-	-	-	111,731	-	303,980	موجودات أخرى
84,851,243	281,798	17,793	62,191	337,734	34,366	84,117,361	المجموع

بالآلاف الريالات السعودية							
المجموع	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
							2019
							مطلوبات مالية
							مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية أخرى
199,366	17,549	2,388	40,499	11,961	80,152	46,817	حسابات جارية
7,764,271	-	-	-	37,502	550,888	7,175,881	ودائع أسواق المال
290,117	-	-	-	290,117	-	-	اقتراض لاتفاقية إعادة الشراء
							ودائع العملاء
30,839,375	3	-	6	4	419	30,838,943	تحت الطلب
30,259,540	-	-	-	-	-	30,259,540	لأجل
1,597,879	1,600	-	-	4,524	-	1,591,755	أخرى
							القيمة العادلة السالبة للمشتقات
29,027	-	-	-	20,762	513	7,752	محتفظ بها لغرض المتاجرة
186,984	-	-	-	121,198	45,794	19,992	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
2,006,921	-	-	-	-	-	2,006,921	صكوك مساندة
1,269,888	-	-	-	-	-	1,269,888	مطلوبات أخرى
74,443,368	19,152	2,388	40,505	486,068	677,766	73,217,489	المجموع
							تعهدات مطلوبات محتملة
840,608	8,899	-	-	-	226	831,483	خطابات اعتماد
3,812,812	8,600	2,526	3,855	36,111	223,392	3,538,328	خطابات ضمان
239,871	10,085	-	-	-	-	229,786	قبولات
464,618	314,618	-	-	-	-	150,000	ارتباطات غير قابلة للإلغاء لتمديد الائتمان
5,357,909	342,202	2,526	3,855	36,111	223,618	4,749,597	
							التعرض لمخاطر الائتمان (الائتمان المعادل)
							ارتباطات ومطلوبات محتملة
420,304	4,450	-	-	-	113	415,741	خطابات اعتماد
3,812,812	8,600	2,526	3,855	36,111	223,392	3,538,328	خطابات ضمان
239,871	10,085	-	-	-	-	229,786	قبولات
137,924	62,924	-	-	-	-	75,000	ارتباطات غير قابلة للإلغاء لتمديد الائتمان
							المشتقات
236,781	-	-	-	97,068	130	139,583	محتفظ بها لغرض المتاجرة
146,570	-	-	-	84,982	2,517	59,071	محتفظ بها للتحوط
4,994,262	86,059	2,526	3,855	218,161	226,152	4,457,509	

تم تصنيف بعض الصناديق الاستثمارية المشتركة الدولية التي يوجد مقرها في المملكة العربية السعودية والتي تم تصنيفها ضمن فئة دولية في الإيضاح 6 (أ) حول هذه القوائم المالية الموحدة في منطقة المملكة العربية السعودية لغرض هذا الإيضاح.

يتم احتساب الائتمان المعادل للارتباطات والمطلوبات المحتملة وفقاً للمنهجية المتبعة لدى البنك المركزي السعودي.

(a) فيما يلي التوزيع حسب التركيز الجغرافي للقروض غير العاملة والسلف ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة:

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة		قروض غير عاملة، بالصافي		المملكة العربية السعودية
2019	2020	2019	2020	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
57,779	63,908	48,371	55,679	بطاقات الائتمان
155,928	211,871	154,727	168,344	قروض أفراد
795,460	1,917,218	469,984	1,017,934	قروض تجارية
1,009,167	2,192,997	673,082	1,241,957	المجموع

32 - مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن أرباح المجموعة أو رأس مالها، أو قدرتها على تحقيق أهداف الأعمال، سوف تتأثر سلباً بالتغيرات في المستوى أو تقلب أسعار السوق، مثل أسعار العملة الخاصة، وهوامش الائتمان (لا تتعلق بالتغيرات في الوضع الائتماني للمدين / المصدر) وأسعار الأسهم وأسعار تحويل العملات الأجنبية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة، مع تحسين العوائد.

تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق بين المحافظ التجارية وغير التجارية. يتم الاحتفاظ بالمحافظ التجارية بشكل رئيسي من قبل قسم الخزينة وتشمل استثمارات الأسهم والصناديق الاستثمارية المشتركة التي تدار على أساس القيمة العادلة.

يقر مجلس الإدارة حد قبول مخاطر السوق للنشطة التجارية وغير التجارية. إن لجنة سياسة مخاطر السوق هي المسؤولة عن إطار عمل مخاطر السوق وتحت السلطة المفوضة من مجلس الإدارة تضع إطاراً لحد قبول مخاطر السوق المعتمد. يوضح تقرير مخاطر السوق اليومي تفاصيل تعرض المجموعة لمخاطر السوق مقابل الحدود المتفق عليها. تتم مراجعة هذا التقرير اليومي من قبل أمين الخزينة ورئيس إدارة المخاطر. تتم إدارة مخاطر السوق للمحفظة التجارية ومراقبتها باستخدام منهجية القيمة المعرضة للمخاطر وتحليل الحساسية. تتم إدارة مخاطر السوق للمحفظة غير التجارية ومراقبتها باستخدام تحليل الحساسية.

(أ) مخاطر السوق - محفظة تجارية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالمتاجرة بشكل رئيسي من تعرضات العملات الأجنبية والتغيرات في أسعار الأسهم وصافي قيم موجودات الصناديق الاستثمارية المشتركة.

يضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي يتم إدارة هذه المخاطر، تطبق المجموعة دورياً الـ «القيمة المعرضة للمخاطر» لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استناداً إلى مجموعة من الافتراضات والتغيرات في ظروف السوق.

تقدر منهجية القيمة المعرضة للمخاطر التغير السلبي المحتمل في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة معين وعلى مدى فترة زمنية محددة. تستخدم المجموعة نماذج منهجية تاريخية لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للمحفظة التجارية بناءً على البيانات التاريخية. إن القيمة المعرضة للمخاطر التي تقبسها المجموعة تمثل تقديراً باستخدام مستوى ثقة بنسبة 99% من الخسائر المحتملة التي لا يتوقع تجاوزها في حالة ثبات الظروف السائدة بالسوق لمدة يوم واحد. إن استخدام مستوى الثقة بنسبة 99% على مدى يوم واحد يوضح بأن الخسائر التي تجاوزت مبلغ «القيمة المعرضة للمخاطر» يجب ألا تحدث، في المتوسط، أكثر من مرة كل مائة يوم.

تمثل القيمة المعرضة للمخاطر مخاطر المحافظ في نهاية يوم عمل ما، ولا تأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي تحدث خارج فترة الثقة المحددة. ومع ذلك، قد تختلف النتائج التجارية الفعلية عن حسابات القيمة المعرضة للمخاطر، وعلى وجه الخصوص، لا يوفر الاحتساب مؤشراً ذو معنى عن الأرباح والخسائر في ظروف السوق المجهدة.

وللتغلب على القيود أعلاه المتعلقة باستخدام طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر»، تقوم المجموعة بإجراء اختبارات الجهد للمحفظة للوقوف على الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر بالبنك بانتظام بالخسائر التي تحدث نتيجة لاختبارات الجهد لمراجعتها.

فيما يلي المعلومات المتعلقة بالقيمة المعرضة للمخاطر للمجموعة.

2019	2020	أسعار صرف عملات أجنبية
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
249	298	القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية السنة
338	294	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر للسنة

(1) مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تدبر المجموعة التعرض لتأثيرات التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزها المالي وتدفعاتها النقدية. وضع مجلس الإدارة حدوداً على المراكز حسب العملة. تتم مراقبة المراكز يومياً لضمان الاحتفاظ بالمراكز ضمن الحدود الموضوعة.

في نهاية السنة، تعرضت المجموعة للمخاطر الجوهرية التالية في محفظتها التجارية، المقومة بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

2019	2020	
بالآلاف الريالات السعودية	بالآلاف الريالات السعودية	
78,397	41,573	دولار أمريكي
3,793	5,923	دولار هونج كونج
2,111	2,955	الدولار التايواني

يوضح الجدول أدناه مدى تعرض المجموعة لمخاطر العملات كما في 31 ديسمبر، على مراكزها بالعملات الأجنبية. يتم إجراء التحليل من أجل الحركة الممكنة المعقولة لسعر العملة مقابل الريال السعودي مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، بما في ذلك تأثير أداة التحوط، على قائمة الدخل الموحدة. يعكس المبلغ السالب في الجدول صافي انخفاض محتمل في قائمة الدخل الموحدة، بينما يعكس المبلغ الموجب صافي زيادة محتملة. لا يأخذ تحليل الحساسية في الحسبان الإجراءات التي قد تتخذها المجموعة للتخفيف من تأثير هذه التغيرات.

2019		2020		العملة
التأثير على صافي الدخل بالآلاف الريالات السعودية	الزيادة/النقص في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل بالآلاف الريالات السعودية	الزيادة/النقص في سعر العملة (%)	
549 ±	0.70 ±	249 ±	0.60 ±	دولار أمريكي
77 ±	3.64 ±	92 ±	3.11 ±	الدولار التايواني
29 ±	0.77 ±	29 ±	0.49 ±	دولار هونج كونج

(2) مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم مخاطر انخفاض القيم العادلة للصناديق الاستثمارية المشتركة نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشر الأسهم وقيمة كل سهم على حدة المشتقة من صافي قيمة الموجودات للصناديق.

الأدوات المالية المدرجة في المحفظة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي أسهم حقوق الملكية المملوكة لصناديق استثمارية مشتركة تملكها المجموعة. تدبر المجموعة المخاطر المتعلقة بصناديق الاستثمار من خلال مراقبة التغيرات في صافي قيمة موجودات الصناديق الاستثمارية المشتركة. تدبر المجموعة الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وصناديق الاستثمارية المشتركة التي تحتفظ بها المجموعة بالاشتراك مع مستشارين متخصصين في مجال الاستثمار وتراقب المجموعة مخاطر أسعار الأسهم على أساس المحفظة لكل صندوق استثماري مشترك. فيما يلي التأثير على قائمة الدخل الموحدة نتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة في 31 ديسمبر بسبب التغيرات المعقولة المحتملة في صافي قيمة موجودات الصندوق الأساسي، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى:

2019		2020		المحفظة
التأثير على قائمة الدخل الموحدة بالآلاف الريالات السعودية	الزيادة/النقص في أسعار الأسهم (%)	التأثير على قائمة الدخل الموحدة بالآلاف الريالات السعودية	الزيادة/النقص في أسعار الأسهم (%)	
2,637 ±	22.32 ± %	694 ±	4.40 ± %	صندوق الأسواق الدولية الناشئة
-	-	433 ±	10.61 ± %	صندوق الجزيرة الخليجي للدخل
-	-	1,653 ±	4.34 ± %	صندوق الجزيرة للصكوك
19,779 ±	7.19 ± %	13,788 ±	3.58 ± %	أخرى

فيما يلي التأثير على قائمة الدخل الموحدة نتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في 31 ديسمبر 2020 بسبب التغيرات المحتملة المعقولة في مؤشر السوق، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة:

2019		2020		مؤشر السوق
التأثير على قائمة الدخل الموحدة (بالآلاف الريالات السعودية)	الزيادة/النقص في المؤشر %	التأثير على قائمة الدخل الموحدة (بالآلاف الريالات السعودية)	الزيادة/النقص في المؤشر %	
-	7.19 ± %	27 ±	3.58 ± %	تداول

(ب) مخاطر السوق – محفظة غير تجارية أو بنكية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو البنكية بشكل أساسي نتيجة للتغيرات في أسعار العمولة الخاصة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم.

(1) مخاطر أسعار العملات الخاصة

تنشأ مخاطر أسعار العملات الخاصة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار العمولة الخاصة إلى التأثير على التدفقات النقدية المستقبلية أو على القيم العادلة للأدوات المالية. قامت لجنة سياسات مخاطر السوق في المجموعة بوضع حدود على فجوة أسعار العمولة الخاصة. يتم مراقبة المراكز بشكل يومي مع تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة سياسات مخاطر السوق للتأكد من بقاء المراكز ضمن الحدود المعتمدة. في حال وجود ظروف ضاغطة بالسوق، فإنه يتم عمل تقارير عن فجوة الموجودات - المطلوبات ورفعها إلى لجنة سياسات مخاطر السوق بصورة أكثر تكراراً.

يوضح الجدول التالي الحساسية الناشئة عن تأثير تغيرات محتملة ومعقولة في أسعار العمولة الخاصة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة. إن حساسية الدخل هي تأثير التغيرات المتوقعة في أسعار العمولة الخاصة على صافي دخل العمولات الخاصة لسنة واحدة، وذلك بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة والتي تحمل عمولة خاصة كما في 31 ديسمبر 2020 بما في ذلك تأثير أدوات التحوط. إن جميع أوجه تعرض المحافظ غير التجارية تتم مراقبتها وتحليلها في تركيزات العملات ويتم الإفصاح عن الحساسية المرتبطة بها بالعملة المحلية. إن تحليل الحساسية لا يأخذ في الاعتبار الإجراءات التي من الممكن أن تقوم المجموعة باتخاذها للتخفيف من تأثير تلك التغيرات.

العملية		حساسية دخل عمولات خاصة		حساسية دخل عمولات خاصة	
		الزيادة / النقص في نقاط الأساس			
ريال سعودي	25 ±	20.104 ±	25 ±	20,077 ±	25 ±
دولار أمريكي	25 ±	2.114 ±	25 ±	2,330 ±	25 ±
روبية هندية	25 ±	9 ±	25 ±	4 ±	25 ±
روبية باكستانية	25 ±	3 ±	25 ±	1 ±	25 ±
درهم	25 ±	44 ±	25 ±	- ±	25 ±

حساسية أسعار العمولة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

تدير المجموعة آثار المخاطر المختلفة على مركزها المالي وتدفعاتها النقدية المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولة الخاصة السائدة بالسوق.

يشتمل الجدول أدناه على ملخص لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات. كما يشتمل الجدول على موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر وذلك بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

بالتف الريالات السعودية							2020
معدل العمولة الفعلي	المجموع	غير محملة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهراً	خلال 3 أشهر	
							الموجودات
							نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي
-	1,122,892	1,122,892	-	-	-	-	نقد في الصندوق
0.50%	4,125,402	3,600,424	-	-	-	524,978	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي
							مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى
-	426,138	426,138	-	-	-	-	حسابات جارية
-	-	-	-	-	-	-	إيداعات أسواق المال
							استثمارات
-	443,104	443,104	-	-	-	-	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2.61%	1,118,251	16,401	549,457	552,393	-	-	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2.74%	28,334,118	216,307	8,680,115	11,959,585	338,111	7,140,000	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
							القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
-	22,580	22,580	-	-	-	-	محتفظ بها لغرض المتاجرة
-	112,644	112,644	-	-	-	-	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
							قروض وسلف، بالصافي
25.13%	687,376	-	-	-	-	687,376	بطاقات ائتمان
4.46%	26,498,498	143,624	7,057,290	12,842,717	4,834,876	1,619,991	قروض عملاء
3.06%	26,404,148	189,023	-	-	11,425,254	14,789,871	قروض تجارية
-	371,189	371,189	-	-	-	-	أخرى
-	164,136	164,136	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
-	474,421	474,421	-	-	-	-	عقارات أخرى، بالصافي
-	1,155,609	1,155,609	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، بالصافي
-	628,368	628,368	-	-	-	-	موجودات أخرى
	92,088,874	9,086,860	16,286,862	25,354,695	16,598,241	24,762,216	مجموع الموجودات

بآلاف الريالات السعودية							
معدل العمولة الفعلي	المجموع	غير محملة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	5 – 1 سنوات	12 – 3 شهوراً	خلال 3 أشهر	2020
							المطلوبات وحقوق الملكية
							مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	177,278	177,278	-	-	-	-	حسابات جارية
%0.62	8,063,770	3,975,020	-	-	-	4,088,750	ودائع أسواق المال
%0.80	289,148	477	-	-	288,671	-	اقتراضات لاتفاقية إعادة الشراء
							ودائع العملاء
-	37,411,390	37,411,390	-	-	-	-	ودائع تحت الطلب
%0.50	284,182	4	-	-	-	284,178	ادخار
%1.11	28,543,641	149,948	-	1,700	10,096,530	18,295,463	لأجل
-	1,764,399	1,764,399	-	-	-	-	أخرى
							القيمة العادلة السالبة للمشتقات
-	18,872	18,872	-	-	-	-	محتفظ بها لغرض المتاجرة
-	284,623	284,623	-	-	-	-	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
%2.78	2,004,633	4,633	-	-	2,000,000	-	صكوك مساندة
-	1,882,439	1,882,439	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
-	11,364,499	11,364,499	-	-	-	-	حقوق الملكية
	92,088,874	57,033,582	-	1,700	12,385,201	22,668,391	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
							سعر العمولة
							حساسية الفجوة داخل بنود قائمة المركز المالي الموحدة
-	(47,946,722)	16,286,862	25,352,995	4,213,040	2,093,825		
							سعر العمولة
							حساسية الفجوة خارج بنود قائمة المركز المالي الموحدة
-	-	628,125	(1,378,750)	-	750,625		
							مجموع فجوة حساسية
-	(47,946,722)	16,914,987	23,974,245	4,213,040	2,844,450		سعر العمولة
							التراكمي
							سعر العمولة
-	-	47,946,722	31,031,735	7,057,490	2,844,450		فجوة الحساسية

2019

بالتف الريالات السعودية							
معدل العمولة الفعلية	المجموع	غير محملة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهرًا	خلال 3 أشهر	
							الموجودات
							نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي
-	1,214,248	1,214,248	-	-	-	-	نقد في الصندوق
1.75%	4,263,439	3,400,481	-	-	-	862,958	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي
							مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى
							حسابات جارية
-	380,259	380,259	-	-	-	-	إيداعات أسواق المال
2.63%	1,048,745	11,245	-	-	600,000	437,500	استثمارات
							محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	287,024	287,024	-	-	-	-	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
4.23%	106,801	5,654	101,147	-	-	-	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
3.29%	27,224,939	226,888	9,405,374	10,454,578	373,099	6,765,000	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
							محتفظ بها لغرض المتاجرة
-	28,731	28,731	-	-	-	-	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
-	72,895	72,895	-	-	-	-	قروض وسلف، بالصافي
24.81%	716,152	-	-	-	-	716,152	بطاقات ائتمان
4.60%	23,375,798	56,959	3,721,072	11,730,123	5,522,776	2,344,868	قروض عملاء
5.17%	25,160,623	278,730	-	-	12,407,214	12,474,679	قروض تجارية
-	407,546	407,546	-	-	-	-	أخرى
-	148,332	148,332	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
-	468,992	468,992	-	-	-	-	عقارات أخرى، بالصافي
-	1,154,270	1,154,270	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، بالصافي
-	485,550	485,550	-	-	-	-	موجودات أخرى
	86,544,344	8,627,804	13,227,593	22,184,701	18,903,089	23,601,157	مجموع الموجودات

بالآلاف الريالات السعودية							2019
معدل العمولة الفعلي	المجموع	غير محملة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهوراً	خلال 3 أشهر	
							المطلوبات وحقوق الملكية مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	199,366	199,366	-	-	-	-	حسابات جارية
%2.23	7,764,271	44,271	-	-	1,000,000	6,720,000	ودائع أسواق المال
%2.37	290,117	1,446	-	-	288,671	-	اقتراضات لاتفاقية إعادة الشراء ودائع العملاء
-	30,839,375	30,839,375	-	-	-	-	ودائع تحت الطلب
%2.69	30,259,540	254,720	-	186,000	11,255,711	18,563,109	لأجل
-	1,597,879	1,597,879	-	-	-	-	أخرى
							القيمة العادلة السالبة للمشتقات
-	29,027	29,027	-	-	-	-	محتفظ بها لغرض المتاجرة
-	186,984	186,984	-	-	-	-	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
%4.30	2,006,921	6,921	-	-	2,000,000	-	صكوك مساندة
-	1,781,347	1,781,347	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
-	11,589,517	11,589,517	-	-	-	-	حقوق الملكية
	86,544,344	46,530,853	-	186,000	14,544,382	25,283,109	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
	-	(37,903,049)	13,227,593	21,998,701	4,358,707	(1,681,952)	سعر العمولة حساسية الفجوة داخل بنود قائمة المركز المالي الموحدة
	-	-	628,125	(1,378,750)	-	750,625	سعر العمولة حساسية الفجوة خارج بنود قائمة المركز المالي الموحدة
	-	(37,903,049)	13,855,718	20,619,951	4,358,707	(931,327)	مجموع فجوة حساسية سعر العمولة
	-	-	37,903,049	24,047,331	3,427,380	(931,327)	التراكمي سعر العمولة فجوة الحساسية

إن سعر العمولة الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية النقدية هو السعر الذي تحسب بموجبه القيمة الدفترية للأداة المالية، وذلك عند استخدامه في حساب القيمة الحالية لهذه الأداة. إن هذا السعر يعتبر السعر التاريخي للأداة المالية بعمولة ثابتة المسجلة بالتكلفة المضافة، وسعر السوق الحالي للأداة بعمولة عائمة أو الأداة المسجلة بالقيمة العادلة.

(2) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر التغيير في قيمة الأدوات المالية بسبب التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تدير المجموعة التعرض لتأثيرات التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزها المالي وتدفعاتها النقدية. وضع مجلس إدارة البنك قيوداً على المراكز حسب العملة. تتم مراقبة المراكز يومياً لضمان الاحتفاظ بالمراكز ضمن الحدود الموضوع.

في نهاية السنة، كان لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية التالية المقومة بعمولات أجنبية كما في 31 ديسمبر:

2019 بالآلاف الريالات السعودية طويلة / قصيرة	2020 بالآلاف الريالات السعودية طويلة / قصيرة	
1,070,911	816,560	دولار أمريكي
21,036	42,963	روبية هندية
7,002	16,000	روبية باكستانية
355	4,479	درهم إماراتي

يبين الجدول التالي العملات التي تتسبب في تعرض المجموعة لمخاطر العملات كما في 31 ديسمبر 2020. تم إجراء هذا التحليل لحساب تأثير التغييرات المحتملة المعقولة لسعر الصرف مقابل الريال السعودي مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، بما في ذلك أثر أدوات التحوط، على قائمة الدخل الموحدة. إن وجود مبلغ سالب بالجدول يعكس صافي نقص محتمل في قائمة الدخل الموحدة، بينما يشير وجود مبلغ موجب إلى صافي زيادة محتملة. لا يُراعى تحليل الحساسية الإجراءات التي يُمكن أن تتخذها المجموعة للتخفيف من حدة تأثير تلك التغييرات:

تأثير على الحقوق الملكية بالآلاف الريالات السعودية	2019		تأثير على الحقوق الملكية بالآلاف الريالات السعودية	2020		العملة
	التأثير على صافي الدخل بالآلاف الريالات السعودية	الزيادة/ النقص في سعر العملة (%)		التأثير على صافي الدخل بالآلاف الريالات السعودية	الزيادة/ النقص في سعر العملة (%)	
535 ±	619 ±	0.05 ±	408 ±	541 ±	0.05 ±	دولار أمريكي
11 ±	11 ±	0.05 ±	21 ±	21 ±	0.05 ±	روبية هندية
4 ±	4 ±	0.05 ±	8 ±	8 ±	0.05 ±	روبية باكستانية
— ±	— ±	0.05 ±	2 ±	2 ±	0.05 ±	درهم إماراتي

33 - مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة المجموعة على تلبية التزامات السداد المترتبة عليها عند استحقاقها في الظروف الطبيعية والضاغطة. تقع مخاطر السيولة عند حصول اضطرابات في الأسواق أو انخفاض مستوى الائتمان مما يؤدي إلى عدم توفرها بشكل مفاجئ من بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل لدعم الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنفد وما يمثله والأوراق المالية القابلة للبيع ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وفجوات السيولة بشكل يومي. كما لدى المجموعة خطوط ائتمانية مضمونة يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السيولة.

طبقاً لنظام مراقبة البنوك واللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي يجب أن يحتفظ البنك بوديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي بنسبة 7% من مجموع الودائع تحت الطلب وبنسبة 4% من المدخرات والودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك أيضاً باحتياطي سيولة لا تقل عن 20% من التزامات الودائع على شكل نقد أو موجودات يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن 30 يوماً. لدى البنك القدرة على رفع أرصده الإيضائية عن طريق تسهيلات إعادة شراء متوفرة لدى البنك المركزي السعودي بنسبة 89.48% من قيمة سندات دين صادرة عن الحكومة (وزارة المالية) أو البنك المركزي السعودي أو مضمونة من الحكومة.

يتم تقييم وإدارة وضع السيولة باستخدام عدة تصورات، مع إعطاء الأهمية اللازمة للعوامل الضاغطة المرتبطة بكل من السوق بشكل عام والمجموعة بشكل خاص. إحدى هذه الطرق هو الاحتفاظ بنسب محددة من الموجودات السائلة إلى التزامات الودائع وفقاً لظروف السوق. تتكون الموجودات السائلة من النقد، والودائع البنكية قصيرة الأجل، وإيداعات المراجعة لدى البنك المركزي السعودي، وسندات الدين السائلة المتاحة للبيع الفوري. وتتكون مطلوبات الودائع من ودائع العملاء والبنوك باستثناء ودائع البنوك الخارجية بالعملات الأجنبية. يقوم البنك أيضاً بمراقبة نسبة القروض إلى الودائع.

أ) تحليل المطلوبات المالية حسب تواريخ الاستحقاقات التعاقدية غير المخصومة المتبقية

يلخص الجدول التالي تواريخ استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 بناءً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بما أن مدفوعات العمولة الخاصة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية مدرجة في الجدول، فإن المبالغ لا تتطابق مع قائمة المركز المالي الموحدة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ التقرير المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية مع عدم الأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية المتوقعة كما هو مبين في الإيضاح (ب) أدناه (تحليل الاستحقاقات المتوقعة للموجودات والمطلوبات). تم اعتبار التسديدات المرتبطة بإشعار كما لو أن هناك إشعار فوري للسداد. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطالبوا بالسداد في التاريخ المبكر الذي قد يتعين على المجموعة السداد فيه، وأن الجدول لا يعكس التدفقات النقدية المتوقعة حسب ما يشير إليه تاريخ استبقاء الوديعة لدى المجموعة وسياسة إدارة مخاطر السيولة.

المجموع	بالآلاف الريالات السعودية				
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	12 - 3 شهراً	خلال 3 أشهر
177,278	177,278	-	-	-	-
8,065,681	-	-	-	3,453,986	4,611,695
322,494	-	299,065	21,167	2,262	-
37,411,390	37,411,390	-	-	-	-
284,182	284,182	-	-	-	-
28,620,150	-	-	1,863	10,197,441	18,420,846
1,764,399	-	-	-	-	1,764,399
18,872	-	-	5,479	11,841	1,552
284,623	-	187,239	78,921	-	18,463
2,310,124	-	2,028,109	225,643	56,372	-
1,926,073	1,154,191	66,250	494,327	171,451	39,854
81,185,266	39,027,041	2,580,663	827,400	13,893,353	24,856,809
4,977,099	-	2,004,289	2,124,488	563,487	284,835

مطلوبات مالية

كما في 31 ديسمبر 2020

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

177,278	177,278	-	-	-	-
8,065,681	-	-	-	3,453,986	4,611,695
322,494	-	299,065	21,167	2,262	-

ودائع العملاء

37,411,390	37,411,390	-	-	-	-
284,182	284,182	-	-	-	-
28,620,150	-	-	1,863	10,197,441	18,420,846
1,764,399	-	-	-	-	1,764,399

القيمة العادلة السالبة للمشتقات

18,872	-	-	5,479	11,841	1,552
284,623	-	187,239	78,921	-	18,463
2,310,124	-	2,028,109	225,643	56,372	-
1,926,073	1,154,191	66,250	494,327	171,451	39,854
81,185,266	39,027,041	2,580,663	827,400	13,893,353	24,856,809
4,977,099	-	2,004,289	2,124,488	563,487	284,835

محتفظ بها لغرض المتاجرة

محتفظ بها كحقوقات التدفقات النقدية

صكوك مساندة

مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة

المشتقات

بالآلاف الريالات السعودية					
المجموع	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهراً	خلال 3 أشهر
199,366	199,366	-	-	-	-
7,789,377	-	-	-	1,065,688	6,723,689
345,275	-	338,427	-	6,848	-
30,839,375	30,839,375	-	-	-	-
30,465,766	-	-	207,680	11,513,964	18,744,122
1,597,879	-	-	-	-	1,597,879
29,027	-	-	21,390	2,534	5,103
186,984	-	123,470	43,522	-	19,992
2,547,716	-	2,126,201	337,074	84,441	-
1,838,410	1,056,775	58,518	552,796	146,384	23,937
75,839,175	32,095,516	2,646,616	1,162,462	12,819,859	27,114,722
5,946,684	-	2,063,321	2,733,935	587,096	562,332

مطلوبات مالية

كما في 31 ديسمبر 2019

للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

حسابات جارية

ودائع أسواق المال

اقتراض لاتفاقية إعادة الشراء

ودائع العملاء

تحت الطلب

لأجل

أخرى

القيمة العادلة السالبة للمشتقات

محتفظ بها لغرض المتاجرة

محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية

صكوك مساندة

مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة

المشتقات

يبين الإيضاح 19 (د) هيكل الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المحتملة والارتباطات المتعلقة بالائتمان الخاصة بالمجموعة.

أ) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليلاً للموجودات والمطلوبات حسب المدى الزمني المتوقع لتحصيلها أو تسويتها. انظر الإيضاح (أ) أعلاه فيما يتعلق بالمطلوبات المالية التعاقدية غير المخصومة للمجموعة. لأغراض العرض فإن الودائع تحت الطلب مدرجة ضمن بند «بدون تاريخ استحقاق محدد».

(بالآلاف الريالات السعودية)							
المجموع	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	خلال سنة واحدة	12 - 3 شهراً	خلال 3 أشهر
2020							
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي							
1,122,892	1,122,892	-	-	-	-	-	-
4,125,402	4,125,402	-	-	-	-	-	-
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى							
426,138	426,138	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات							
443,104	443,104	-	-	-	-	-	-
1,118,251	4,932	1,103,049	553,360	549,689	10,270	10,270	-
28,334,118	-	27,812,502	15,443,351	12,369,151	521,616	521,616	-
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات							
22,580	-	5,478	-	5,478	17,102	11,841	5,261
112,644	-	107,605	99,389	8,216	5,039	-	5,039
قروض وسلف، صافي							
687,376	419,905	-	-	-	267,471	-	267,471
26,498,498	-	26,232,718	14,015,925	12,216,793	265,780	172,648	93,132
26,404,148	-	2,613,747	1,580,223	1,033,524	23,790,401	9,279,240	14,511,161
371,189	-	-	-	-	371,189	371,189	-
164,136	164,136	-	-	-	-	-	-
474,421	474,421	-	-	-	-	-	-
1,155,609	1,155,609	-	-	-	-	-	-
628,368	501,557	-	-	-	126,811	62,627	64,184
92,088,874	8,838,096	57,875,099	31,692,248	26,182,851	25,375,679	10,429,431	14,946,248

بالآلاف الريالات السعودية								
المجموع	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	خلال سنة واحدة	12 - 3 شهراً	خلال 3 أشهر	
								2020
								المطلوبات
								أرصدة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
177,278	177,278	-	-	-	-	-	-	حسابات جارية
8,063,770	-	2,213,663	-	2,213,663	5,850,107	5,850,107	-	ودائع أسواق المال
289,148	-	288,671	288,671	-	477	477	-	اقتراض لاتفاقية إعادة الشراء
								ودائع العملاء
37,411,390	37,411,390	-	-	-	-	-	-	ودائع تحت الطلب
284,182	284,182	-	-	-	-	-	-	ادخار
28,543,641	-	7,106,642	-	7,106,642	21,436,999	15,919,385	5,517,614	لأجل
1,764,399	1,764,399	-	-	-	-	-	-	أخرى
								القيمة العادلة السالبة للمشتقات
18,872	-	5,479	-	5,479	13,393	11,841	1,552	محتفظ بها لغرض المتاجرة
284,623	-	266,160	187,239	78,921	18,463	-	18,463	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
2,004,633	-	2,000,000	2,000,000	-	4,633	4,633	-	صكوك مساندة
1,882,439	1,154,191	529,143	59,093	470,050	160,654	162,585	36,520	مطلوبات أخرى
80,724,375	40,791,440	12,409,758	2,535,003	9,874,755	27,484,726	21,949,028	5,574,149	مجموع المطلوبات

بالتآف الريالات السعودية								
المجموع	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	خلال سنة واحدة	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	
								2019
								الموجودات
								نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي
1,214,248	1,214,248	-	-	-	-	-	-	نقد في الصندوق
4,263,439	4,263,439	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي
								مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى
380,259	380,259	-	-	-	-	-	-	حسابات جارية
1,048,745	-	610,113	-	610,113	438,632	438,632	-	إيداعات أسواق المال
								استثمارات
287,024	287,024	-	-	-	-	-	-	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
106,801	4,880	101,911	101,148	763	10	10	-	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
27,224,939	-	27,069,529	15,316,078	11,753,451	155,410	155,410	-	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
								القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
28,731	-	21,390	-	21,390	7,341	2,534	4,807	محتفظ بها لغرض المتاجرة
72,895	-	56,574	52,241	4,333	16,321	-	16,321	محتفظ بها كتحوطات التدفقات النقدية
								قروض وسلف، صافي
716,152	442,229	-	-	-	273,923	-	273,923	بطاقات ائتمان
23,375,798	-	23,071,723	11,920,270	11,151,453	304,075	178,555	125,520	قروض عملاء
25,160,623	-	2,248,426	1,267,665	980,761	22,912,197	10,836,773	12,075,424	قروض تجارية
407,546	-	-	-	-	407,546	407,546	-	أخرى
148,332	148,332	-	-	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
468,992	468,992	-	-	-	-	-	-	عقارات أخرى، بالصافي
1,154,270	1,154,270	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، بالصافي
485,550	357,863	-	-	-	127,687	65,125	62,562	موجودات أخرى
86,544,344	8,721,536	53,179,666	28,657,402	24,522,264	24,643,142	12,084,585	12,558,557	مجموع الموجودات

بالآلاف الريالات السعودية								
المجموع	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	خلال سنة واحدة	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	
								2019
								المطلوبات
								أرصدة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
199,366	199,366	-	-	-	-	-	-	حسابات جارية
7,764,271	-	1,044,606	-	1,044,606	6,719,665	6,719,665	-	ودائع أسواق المال
290,117	-	288,671	288,671	-	1,446	1,446	-	اقتراض لاتفاقية إعادة الشراء
								ودائع العملاء
30,839,375	30,839,375	-	-	-	-	-	-	ودائع تحت الطلب
30,259,540	-	8,155,137	-	8,155,137	22,104,403	16,495,745	5,608,658	للأجل
1,597,879	1,597,879	-	-	-	-	-	-	أخرى
								القيمة العادلة السالبة للمشتقات
29,027	-	21,390	-	21,390	7,637	2,534	5,103	محتفظ بها لغرض المتاجرة
186,984	-	166,992	123,470	43,522	19,992	-	19,992	محتفظ بها كتحولات التدفقات النقدية
2,006,921	-	2,000,000	2,000,000	-	6,921	6,921	-	صكوك مساندة
1,781,347	1,056,775	569,508	52,461	517,047	155,064	135,232	19,832	مطلوبات أخرى
74,954,827	33,693,395	12,246,304	2,464,602	9,781,702	29,015,128	23,361,543	5,653,585	مجموع المطلوبات

34 - قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين الأطراف المشاركة في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم وجودها، في أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء به.

تحديد القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول - الأسعار المدرجة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (أي: بدون تعديل أو إعادة هيكلة):

المستوى الثاني: أسعار متداولة في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات ماثلة أو أساليب تقييم أخرى تستند كافة مدخلاتها الهامة إلى بيانات السوق التي يمكن رصدها.

المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند أي من مدخلاتها الجوهرية على بيانات يمكن رصدها في السوق.

أ يمثل الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة المقاسة بالقيم العادلة:

2020 (بالآلاف الريالات السعودية)		
المجموع	المستوى 2	المستوى 1
442,344	442,344	-
760	-	760
1,113,319	1,113,319	-
135,224	135,224	-
1,691,647	1,690,887	760
303,495	303,495	-
303,495	303,495	-

موجودات مالية

القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

صناديق استثمارية مشتركة

أسهم

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الدين

المشتقات

المجموع

مطلوبات مالية

مشتقات

المجموع

2019 (بالآلاف الريالات السعودية)	
المجموع	المستوى الثاني

287,024	287,024
---------	---------

101,921	101,921
101,626	101,626
490,571	490,571

216,011	216,011
216,011	216,011

موجودات مالية

القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
صناديق استثمارية مشتركة

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الدين

المشتقات

المجموع

مطلوبات مالية

المشتقات

المجموع

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة إلى السعر المتداول في تاريخ التقرير. تشمل مشتقات التداول والتحوط من المستوى الثاني على صرف العملات الأجنبية والخيارات ومقايضات أسعار الربح والودائع المهيكلة. تم قياس عقود الصرف الأجنبي هذه باستخدام أسعار الصرف الآجلة المتداولة في السوق النشط. وتم قياس مقايضات أسعار الربح والخيارات والودائع المهيكلة بالقيمة العادلة باستخدام أسعار العمولة الخاصة الآجلة المتخرجة من منحنيات العائد التي يمكن رصدها. آثار الخصم عادة ما تكون غير جوهرية لمشتقات المستوى الثاني. لم يكن هناك أي تغييرات في أساليب التقييم خلال الفترة.

لم يتم إجراء تحويلات ما بين المستوى الأول والثاني. يتم تصنيف الاستثمارات الجديدة التي يتم اقتناؤها خلال السنة ضمن المستويات الملائمة. لم تكون هناك موجودات أو مطلوبات مالية مصنفة ضمن المستوى الثالث (2019: المستوى الأول والثالث).

تدرج الاستثمارات بمبلغ 4,93 مليون ريال سعودي (2019: 4,88 مليون ريال سعودي) بالتكلفة وبالتالي، فهي غير مقاسة بالقيمة العادلة. (ب) يمثل الجدول التالي القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. لا توجد موجودات ومطلوبات مالية تقاس كقيمة عادلة من المستوى 1.

31 ديسمبر 2020 (بالآلاف الريالات السعودية)		
المستوى 3	المستوى 2	التكلفة المطفأة

426,074	—	426,138
—	29,115,386	28,334,118
56,815,209	—	53,961,211
57,241,283	29,115,386	82,721,467

موجودات مالية:

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى

استثمار محتفظ به بالتكلفة المطفأة - بالصافي

قروض وسلف، صافي

المجموع

مطلوبات مالية:

مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ودائع العملاء

الصكوك الثانوية

المجموع

31 ديسمبر 2019 (بالآلاف الريالات السعودية)		
المستوى 3	المستوى 2	التكلفة المطفأة

1,441,363	—	1,429,004
—	27,684,963	27,224,939
51,282,736	—	49,660,119
52,724,099	27,684,963	78,314,062

موجودات مالية:

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى

استثمار محتفظ به بالتكلفة المطفأة - بالصافي

قروض وسلف، صافي

المجموع

مطلوبات مالية:

مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ودائع العملاء

الصكوك الثانوية

المجموع

8,304,612	—	8,253,754
62,986,854	—	62,696,794
2,006,921	—	2,006,921
73,298,387	—	72,957,469

القيمة العادلة للنقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والموجودات والمطلوبات الأخرى تقارب قيمتها الدفترية. يتم تقدير القيم العادلة للأدوات المالية من المستوى 2 والمستوى 3 كما في 31 ديسمبر 2020 في منحنى العائد الحالي المعمول به مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الطرف المقابل وسعر السوق المعمول به.

أسلوب التقييم والمدخلات الهامة غير القابلة للرصد

يوضح الجدول التالي تقنيات التقييم المستخدمة في قياس القيم العادلة للمستوى 2 والمستوى 3 في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 ، بالإضافة إلى المدخلات الهامة غير القابلة للرصد المستخدمة.

الرقم التسلسلي	النوع	التصنيف المحاسبي	تقنية التقييم	مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد	العلاقة المتبادلة بين المدخلات الجوهرية غير القابلة للرصد وقياس القيمة العادلة
1	وحدات صندوق الاستثمار	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.	القيمة العادلة باستخدام الأسعار المدرجة للأوراق المالية الأساسية.	لا ينطبق	لا ينطبق
2	الاستثمار المحتفظ به بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - مدين	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة باستخدام الأسعار المعلنة للوسيط أو تقدير القيمة الحالية بخضم التدفقات النقدية باستخدام معدل الخصم المعدل.	لا ينطبق	لا ينطبق
3	عقود الصرف الآجلة ومقايضات معدلات الربح	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.	عقود الصرف الآجلة: القيمة العادلة باستخدام تقنيات افتراضية مخفضة تستخدم مدخلات بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها لبورصة الفوركس ومنحنيات العائد مقايضات معدل الربح: يتم تحديد القيمة العادلة بخضم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مدخلات بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها لمنحنيات العائد	لا ينطبق	لا ينطبق
4	مستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، القروض والسلف، المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ودائع العملاء	بالتكلفة المطفأة	بيانات السوق: استخدام مدخلات بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها لمنحنيات العائد. تقنية القيمة العادلة: يتم تحديد القيمة العادلة بخضم التدفقات النقدية المستقبلية، التدفق النقدي المخصوم هو نتاج: • الحجم الاسمي المتوقع وعلامة التدفق النقدي. • الخصم المتراكم على مقدار الوقت المتبقي حتى الوقت المتوقع للتدفق النقدي، بمعدل خصم. يتم تحديد القيمة العادلة فقط للودائع لأجل.	لا ينطبق	لا ينطبق
5	الاستثمار المحتفظ به بالتكلفة المطفأة - بالاصافي	بالتكلفة المطفأة	القيمة العادلة باستخدام الأسعار المعلنة، إن وجدت.	لا ينطبق	لا ينطبق

35 - معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتعامل المجموعة خلال دورة أعمالها الاعتيادية مع أطراف ذات علاقة. وترى الإدارة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً لشروط متفق عليها. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

تتلخص أرصدة أطراف ذات علاقة في 31 ديسمبر المتعلقة بالمعاملات أعلاه والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة بما يلي:

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية	
501,480	501,480	الشركات التابعة
20,730	14,271	استثمارات
651,371	698,548	ودائع العملاء
290,117	289,148	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية أخرى
289,599	155,320	مطلوبات إلى البنوك والمؤسسات المالية أخرى
14,625	41,055	ذمم مدينة
530,247	530,247	ذمم دائنة
2,796,949	2,707,585	ارتباطات ومطلوبات محتملة
		القيم الاسمية لعقود المشتقات القائمة

المنشآت الشقيقة والزميلة ذات النفوذ الجوهري

148,332	164,136	استثمارات
238,400	303,056	ودائع العملاء
24,850	5,400	مصاريف مستحقة الدفع
—	5,400	رسوم مستحقة القبض
22,353	—	دفعات مقدمة مقابل بيع استثمارات

أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة العليا وكبار المساهمين الآخرين وشركاتهم الشقيقة

28,955	31,788	قروض وسلف
4,139,319	3,488,360	ودائع العملاء
977	2,920	مطلوبات محتملة وارتباطات

يمثل كبار المساهمين الآخرين حصة ملكية تتجاوز 5% من رأس مال البنك.

صناديق استثمارية مشتركة تحت إدارة الشركة التابعة

287,024	251,244	استثمارات
418,182	—	قروض وسلف، صافي

فيما يلي الإيرادات والمصاريف والمعاملات الأخرى مع أطراف ذات علاقة المدرجة في القوائم المالية الموحدة:

2019 بالآف الريالات السعودية	2020 بالآف الريالات السعودية	
128,861	57,631	دخل عمولات خاصة
242,521	201,357	مصرف عمولات خاصة
404	6813	دخل أتعاب وعمولات
2,624	4,846	رسوم الحفظ
22,850	5,400	صافي حصة المصاريف للشركة الزميلة
55,032	49,860	أقساط التأمين المدفوعة
1,169	957	فائض توزيعات مستلمة من شركة زميلة
10,729	25,290	مطالبات مستلمة
7,315	8,014	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
3,391	3,391	إيرادات بموجب اتفاقيات خدمات مشتركة
117	78	استرداد مصرف إلى شركة تابعة
7,983	7,591	استرداد مصرف إيجار
2,705	704	مصرف إيجار للفروع
99,895	22,353	بيع الصكوك لشركة زميلة
75,552	—	المشاركة في مزاد صكوك مكتب إدارة الديون لشركة زميلة
—	53,552	قيمة الاحتياطات والمطلوبات المحولة إلى الجزيرة تكافل والمتعلقة لمحفظه التأمين القديمة (راجع إيضاح رقم 40)

إن مجموع التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
104,597	115,088
33,416	38,942

منافع الموظفين قصيرة الأجل

منافع نهاية الخدمة

موظفو الإدارة العليا هم المدبرون التنفيذيون الذين تقع عليهم مسؤولية التخطيط والتوجيه والمراقبة لأنشطة المجموعة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

36 - الرواتب والمصاريف المتعلقة بالموظفين

2020				فئات الموظفين
المجموع	تعويض متغير (على أساس تقدي) بالآلاف الريالات السعودية	تعويض ثابت (على أساس الاستحقاق) بالآلاف الريالات السعودية	عدد الموظفين	
73,538	24,230	49,308	26	كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي
100,179	9,481	90,698	241	موظفون يقومون بمهام رقابية
84,720	13,724	70,996	180	موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على مخاطر
609,009	80,043	528,966	2,137	موظفون آخرون
90,613	3,834	86,779	537	موظفون بعقود خارجية
958,058	131,311	826,747	3,121	المجموع
		127,999		تعويض متغير (على أساس الاستحقاق)
		27,862		منافع أخرى متعلقة بالموظفين
		982,608		مجموع الرواتب والمصاريف الموظفين

2019				فئات الموظفين
المجموع	تعويض متغير (على أساس تقدي) بالآلاف الريالات السعودية	تعويض ثابت (على أساس الاستحقاق) بالآلاف الريالات السعودية	عدد الموظفين	
65,582	22,312	43,270	16	كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي
95,702	9,886	85,816	213	موظفون يقومون بمهام رقابية
91,179	13,987	77,192	202	موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على مخاطر
606,920	76,156	530,764	2,186	موظفون آخرون
89,470	3,500	85,970	609	موظفون بعقود خارجية
948,853	125,841	823,012	3,226	المجموع
		124,859		تعويض متغير (على أساس الاستحقاق)
		20,658		منافع أخرى متعلقة بموظفين
		968,529		مجموع الرواتب والمصاريف الموظفين

فلسفة برنامج التعويضات والمنافع

يتم إقرار مستويات الرواتب والمنافع وما يرتبط بها من مبالغ من خلال استطلاع دوري للسوق وما يتخلله من أجور ومن خلال وسائل أخرى لاستعلامات السوق وذلك من أجل تمكين المجموعة من البقاء على اطلاع بطرف السوق المحلي والإقليمي فيما يتعلق بموظفي المجموعة العاملين في المملكة العربية السعودية والتي تتغير مع مستويات الأداء الدورية ولتخفيف أي مخاطر مرتبطة بها.

يتكون توزيع التعويضات من خليط من الدفعات الثابتة والمتغيرة من رواتب وبدلات ومكافأة دورية ومنافع غير نقدية تتوافق مع المعايير والقيم المتعارف عليها في مجال الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

طبقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية والسياسات الداخلية للمجموعة، فإن منافع نهاية الخدمة للموظفين تستحق الدفع في نهاية مدة خدمة الموظف. بلغت منافع نهاية الخدمة القائمة في نهاية 31 ديسمبر 2020 مبلغ 279,70 مليون ريال سعودي (2019: 273,83 مليون ريال سعودي).

ينطبق برنامج التعويضات والمنافع على جميع الموظفين السعوديين والأجانب في البنك والشركات التابعة في إطار القيود النظامية والرقابية السائدة.

- **تعويض ثابت:** ويشمل جميع الرواتب والأجور والبدلات المتعلقة بالوظيفة / المركز الوظيفي والمنافع ذات الصلة وهو ثابت في عقود الموظفين ويعطى للموظف بغض النظر عن الأداء.
- **تعويض متغير:** ويشمل مكافآت الأداء والحوافز وغيرها من البدلات المتعلقة بالأداء وهو ليست ثابت في عقود الموظفين ويختلف من سنة إلى أخرى وذو علاقة مباشرة بالأداء الناتج على مستوى الفرد والمجموعة والمؤسسة.

37 - كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في تحقيق متطلبات رأس المال التي وضعتها البنك المركزي السعودي للحفاظ على قدرة المجموعة على الاستمرار، والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة البنك بمراقبة استخدام ومدى كفاية رأس مالها بشكل دوري. تفرض البنك المركزي السعودي على البنك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي كما تتطلب المحافظة على معدل محدد يكون فيه إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند الحد الأدنى المتفق عليه البالغ 8% أو أكثر.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس مالها باستخدام المعدلات المحددة من قبل البنك المركزي السعودي. تقيس هذه المعدلات مدى كفاية رأس المال بمقارنة رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات الواردة بقائمة المركز المالي الموحدة والارتباطات والقيمة الاسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

يبين الجدول التالي ملخصاً للموجودات المرجحة بالمخاطر بموجب الرخصة الأولى، ورأس المال النظامي ومعدلات كفاية رأس المال المحتسبة وفقاً لإطار عمل بازل 3:

2019		2020		
معدل كفاية رأس المال %	رأس المال المؤهل (بالآلاف الريالات السعودية)	معدل كفاية رأس المال %	رأس المال المؤهل (بالآلاف الريالات السعودية)	
20.68%	12,081,624	19.41%	12,159,294	رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)
-	2,300,699	-	2,633,778	رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
24.62%	14,382,323	23.62%	14,793,072	رأس المال الأساسي والمساند (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)

تتكون الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي للبنك كما في نهاية السنة من رأس المال والاحتياطي النظامي والاحتياطي العام والاحتياطيات الأخرى والأرباح المبقة وبعض التعديلات على رأس المال النظامي وفقاً لمتطلبات البنك المركزي السعودي وفقاً لإطار عمل بازل 3. والعنصر المكون الآخر لرأس المال النظامي هو الشريحة الثانية والتي تتكون من صكوك مساندة صادرة عن المجموعة ومخصصات جماعية مؤهلة.

المركز المالي القوي هو شيء أساسي بالنسبة إلى استراتيجية أعمال المجموعة والمركز المنافس. تركز الاستراتيجية المالية للمجموعة على الاستقرار طويل الأجل الذي يهدف إلى البناء والاستثمار في الأنشطة البنكية الرئيسية.

تسعى المجموعة إلى المحافظة على مستويات كافية لرأس المال من أجل:

- تحسين نمو الموجودات في قطاعات أعمال مستهدفة لمساندة الأنشطة الاستراتيجية.
- دعم المخاطر الكامنة لأعمال البنك.
- القدرة على تحمل المطالب الرأسمالية تحت ظروف السوق السائدة والأحوال الضاغطة.

إن برامج الأعمال الاستراتيجية وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (أي سي إيه بي) وعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة (أي ال إيه بي) يتم إعدادها سنوياً لتغطي على الأقل ثلاث سنوات. هذا يؤكد على المخاطر التي تستند إلى إطار عمل وسياسة قابلية المخاطر لدى البنك يتم تقييمها والمحافظة على مستويات كافية من رأس المال من قبل المجموعة لدعم استراتيجيتها. إن ما ورد أعلاه يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- نمو الأعمال التمويلية والاستثمارية الرئيسية استناداً إلى خطط أعمال وحدات الأعمال المختلفة مثل قطاع الخدمات البنكية للشركات (تتضمن القطاع التجاري والمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم) خدمات المعاملات الدولية والمؤسسات المالية، والخدمات البنكية للأفراد والخدمات البنكية الخاصة.
- هيكل التمويل ومصادر التمويل والمطلوبات وحقوق الملكية لدعم نمو الأصل مع الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى المحافظة على مركز سيولة قوي استناداً إلى إرشادات إدارة السيولة وفقاً لبازل 3.
- المحافظة على متطلبات رأس المال النظامية ومعدلات كفاية رأس المال.

من أجل احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر، تستخدم المجموعة أسلوب المعيار لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي لمخاطر العمليات. تتولى إدارة المخاطر في المجموعة المسؤولية تجاه التأكد من أن معدلات كفاية رأس المال تتماشى مع الحد الأدنى من متطلبات البنك المركزي السعودي. يُطلب من المجموعة تقديم إقرارات كفاية رأس المال على أساس ربع سنوي إلى البنك المركزي السعودي توضح مركز كفاية رأس المال.

2019 بالآلاف الريالات السعودية	2020 بالآلاف الريالات السعودية
51,675,067	55,360,267
5,059,741	5,496,895
1,677,030	1,775,940
58,411,838	62,633,102

مخاطر الائتمان

مخاطر التشغيل

مخاطر السوق

مجموع الرئيزة الأولى - الموجودات المرجحة بالمخاطر

38 - إدارة الاستثمار وخدمات الوساطة

تقدم إحدى الشركات التابعة للبنك (شركة الجزيرة للأسواق المالية «الجزيرة كابيتال») خدمات إدارة استثمار وخدمات استشارية لعملائها متوافقة مع أحكام الشريعة (غير محملة بالفائدة). تشمل هذه الخدمات على إدارة محافظ على أساس اختياري وغير اختياري وإدارة صناديق استثمارية بالتعاون مع مستشارين متخصصين في مجال الاستثمار. إن الصناديق الخمسة عشر التي تقوم شركة الجزيرة كابيتال بإدارتها هي صندوق الخير للأسهم العالمية، وصندوق الجزيرة للأسهم الأوروبية، وصندوق المشارق للأسهم اليابانية، وصندوق الجزيرة للأسهم العالمية الناشئة، وصندوق الطيبات للأسهم السعودية وصندوق الجزيرة الخليجي للدخل، وصندوق الجزيرة للمتعدد المحفظ وصندوق الجزيرة المتنوع المتوازن وصندوق الجزيرة للمشاريع السكنية، وصندوق الجزيرة المتنوع الجسور، وصندوق الجزيرة المتنوع المتحفظ وصندوق الجزيرة المتنوع المتوازن وصندوق الجزيرة للمشاريع السكنية، والأجانب باستثناء صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية وصندوق الجزيرة للمشاريع السكنية 2، وصندوق الجزيرة موطن ريت. إن جميع الصناديق الاستثمارية الآتية الذكر متاحة للمستثمرين السعوديين وهو صندوق يخضع للتداول في السوق المالية السعودية «تداول». تقوم صناديق الخير للأسهم العالمية والثريا للأسهم الأوروبية والمشارق للأسهم اليابانية بالاستثمار في الأسهم الأجنبية، أما صندوق الطيبات للأسهم السعودية فيستثمر في الأسهم المحلية. ويقوم صندوق الجزيرة للمرابحة بالريال السعودي وصندوق الجزيرة للمرابحة بالدولار الأمريكي بالتجارة في السلع على أساس المرابحة.

توفر المجموعة خدماتها أيضاً في مجال إدارة الاستثمار وغيرها من الخدمات لشركة الجزيرة تكافل تعاوني.

بلغ مجموع الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة تحت بند خدمات الوساطة المالية مبلغ 68,3 مليار ريال سعودي (2019: 55,4 مليار ريال سعودي). وبلغت الموجودات في الصناديق العامة التي تحتفظ بها المجموعة بصفتها وكيلاً في إطار خدماتها لإدارة الموجودات مبلغ 5,7 مليار ريال سعودي (2019: 5,6 مليار ريال سعودي).

39 - المنشآت غير الموحدة

يصف الجدول التالي أنواع المنشآت المهيكلة التي لا تقوم المجموعة بتوحيد قوائمها المالية ولكن لديها حصة فيها.

نوع المنشأة المهيكلة	الطبيعة والغرض	الحصة المحتفظ بها من قبل المجموعة	مجموع الموجودات
استثمار في صناديق	صناديق استثمارية مشتركة تحت إدارة شركة الجزيرة كابيتال (شركة تابعة لبنك الجزيرة)	النسبة المئوية للملكية	بالآلاف الريالات السعودية
	صندوق الجزيرة للمرابحة بالريال السعودي	5.06%	3,585,633
	صندوق الجزيرة دواوين	0.24%	444,005
	صندوق الجزيرة للأسهم العالمية الناشئة	24.41%	65,196
	صندوق الجزيرة للصكوك	76.10%	50,014
	صندوق الجزيرة الخليجي للدخل	9.16%	44,807
	صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية	43.64%	14,411
	صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية -2	13.05%	30,562

يوضح الجدول التالي تحليلاً بالقيم الدفترية للحصص التي تحتفظ بها المجموعة في المنشآت المهيكلة غير الموحدة. أقصى مخاطر قد تتعرض لها المجموعة للخسارة هي القيمة الدفترية للموجودات المحتفظ بها.

استثمار في صناديق - القيمة الدفترية	بالآلاف الريالات السعودية
صندوق الجزيرة للمرابحة بالريال السعودي	181,290
صندوق الجزيرة للصكوك	38,061
صندوق الجزيرة لأسهم الأسواق العالمية الناشئة	15,781
صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية	7,530
صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية-2	3,570
صندوق الجزيرة الخليجي للدخل	4,079
صندوق الجزيرة دواوين	933

40 - تكافل تعاوني

يوفر التكافل التعاوني خدمات الحماية والادخار المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وبموجب متطلبات نظام التأمين في المملكة العربية السعودية قررت المجموعة فصل أعمال التأمين كمنشأة مستقلة تم تأسيسها بموجب نظام التأمين الجديد في المملكة العربية السعودية.

تأسست شركة الجزيرة تكافل تعاوني وتم إدراجها في السوق المالية السعودية «تداول» وحصلت على ترخيص موازلة المهنة من البنك المركزي السعودي في ديسمبر 2013 وباشرت أنشطة الاكتتاب اعتباراً من يناير 2014. تملك المجموعة حصة إجمالية في شركة الجزيرة تكافل تعاوني مقدارها 35% كما في 31 ديسمبر 2020. وتمثل إدارة التكافل الحالية محافظة التأمين للسياسات المدرجة من قبل البنك قبل 2014.

خلال 2019، حصلت شركة الجزيرة تكافل تعاوني على عدم ممانعة لتحويل محافظة التأمين من خلال خطاب بتاريخ 26 ربيع الثاني 1441 هـ (الموافق 23 ديسمبر 2019). تم تحويل محافظة التأمين من 1 يناير 2020 بقيمة صفرية (بدون تكلفة على شركة الجزيرة تكافل تعاوني)، بما في ذلك تحويل جميع الموجودات والمطلوبات المتعلقة بهذا العمل. علاوة على ذلك، كمقابل للاحتياطيات الأخرى وجميع المطلوبات الأخرى المتعلقة بأعمال التأمين القائمة أو الناشئة في المستقبل، دفع البنك مبلغاً يعادل 53,55 مليون ريال سعودي. وبالتالي، فإن شركة الجزيرة تكافل تعاوني ستكون مسؤولة بالكامل عن جميع المطلوبات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بأعمال التأمين في كل من حسابات حملة الوثائق وحسابات المساهمين. وكنيجة لتحويل الأعمال، قام البنك بإثبات أرباح تسوية بمبلغ 17 مليون ريال سعودي تم عرضها في دخل عمليات أخرى في هذه القوائم المالية الموحدة.

41 - التغيرات المستقبلية في إطار المعايير الدولية للتقرير المالي

تحول إصلاح مؤشر سعر الربح

يتم إجراء مراجعة وإصلاح أساسيين لمؤشرات سعر الربح على مستوى العالم. يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولي على عملية من مرحلتين لتعديل توجهاته للمساعدة في انتقال أكثر سلاسة بعيداً عن إصلاح مؤشر سعر الفائدة.

المرحلة (1) - المرحلة الأولى من التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 «الأدوات المالية» ومعياري المحاسبة الدولي رقم 39 «الأدوات المالية»: الإثبات والقياس والمعياري الدولي للتقرير المالي رقم 7 «الأدوات المالية»: الإفصاحات التي تركز على مشاكل محاسبة التحوط. قامت التعديلات النهائية، الصادرة في سبتمبر 2019، بتعديل متطلبات معينة لمحاسبة التحوط لتوفير الإعفاء من التأثيرات المحتملة لعدم اليقين الناجم عن إصلاح مؤشر سعر الفائدة آيבור. تسري التعديلات اعتباراً من 1 يناير 2020 وهي إلزامية لجميع علاقات التحوط المتأثرة بشكل مباشر بإصلاح سعر الفائدة آيبور. قام البنك بتطبيق هذه التعديلات إلى جانب إعفاء التحوط من أجل تحوطات ما قبل الاستبدال.

المرحلة (2) - تتعلق المرحلة الثانية باستبدال الأسعار القياسية بأسعار بديلة خالية من المخاطر. تسري تعديلات المرحلة الثانية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 ويُسمح بالتطبيق المبكر. الآن وقد تم الانتهاء من تعديلات المرحلة الثانية، سيستكمل البنك تقييمه للتأثير المحاسبية للسياسات التي يتوقع مواجهتها أثناء التحول من أسعار الفائدة «آيبور» إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر من أجل تسريع برامجه لتنفيذ المتطلبات الجديدة. تقدم تعديلات المرحلة الثانية مجالات جديدة للحكم، يحتاج البنك إلى التأكد من أن لديه سياسات محاسبية وحوكمة مناسبة. بالنسبة للإفصاحات الإضافية، سيتعين على البنك تقييم وتنفيذ التحديثات المطلوبة في أنظمة وعمليات إعداد التقارير المالية لجمع وتقديم المعلومات المطلوبة.

تدير الإدارة مشروعاً بشأن أنشطة التحول الشاملة للبنك وتواصل المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم التحول المنظم. المشروع مهم من حيث الحجم والتعقيد وسيؤثر على المنتجات والأنظمة والعمليات الداخلية.

يوضح الجدول أدناه تعرض البنك في نهاية السنة لأسعار آيבור الجوهرية الخاضعة للإصلاح والتي لم تحول بعد إلى الأسعار البديلة الخالية من المخاطر. ستظل هذه التعرضات معلقة حتى تتوقف أسعار آيبور وبالتالي سيتم التحول في المستقبل، على سبيل المثال، يستبعد الجدول حالات التعرض لأسعار آيبور التي ستنتهي قبل أن يكون التحول مطلوباً.

بالآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2020	موجودات مالية غير مشتقة - بالقيمة الدفترية	مطلوبات مالية غير مشتقة بالقيمة الدفترية	القيمة الاسمية للمشتقات
ليبور بالدولار الأمريكي	1,358,467	144,335	2,150,625

42 - برامج ومبادرات دعم البنك المركزي السعودي

برنامج دعم تمويل القطاع الخاص

في سبيل التعامل مع كوفيد-19 أطلق البنك المركزي السعودي برنامج دعم تمويل القطاع الخاص في مارس 2020 لتقديم الدعم اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفقاً للتعريف الصادر عن البنك المركزي السعودي عبر التعميم رقم 381000064902 بتاريخ 16 جمادى الثانية 1438 هـ. يشمل برنامج دعم تمويل القطاع الخاص بشكل رئيسي على البرامج التالية:

- برنامج المدفوعات المؤجلة.
- برنامج تمويل من أجل الإقراض.
- برنامج ضمان التسهيل.
- برنامج دعم رسوم خدمة التجارة الإلكترونية ونقاط البيع.

وكجزء من برنامج المدفوعات المؤجلة الذي أطلقته البنك المركزي السعودي، فقد طلب من البنك تأجيل المدفوعات لمدة تسعة أشهر (التأجيل الأصلي لمدة ستة أشهر تله تمديد إضافي لمدة ثلاثة أشهر) على تسهيلات الإقراض للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة. تم اعتبار تخفيف المدفوعات بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفق النقدي المحتملة للمقترض. قام البنك بتخفيف المدفوعات من خلال تأجيل الأقساط المستحقة خلال الفترة من 14 مارس 2020 إلى 14 سبتمبر لمدة ستة أشهر ثم تأجيل الأقساط المستحقة خلال الفترة من 15 سبتمبر 2020 إلى 14 ديسمبر 2020 لمدة ثلاثة أشهر دون زيادة مدة التسهيل. تم تقييم الأثر المحاسبي لهذه التغييرات من حيث التسهيلات الائتمانية وتم معالجتها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 كتعديل من حيث الترتيب. نتج عن ذلك خسائر تعديل بلغت 53,42 مليون ريال سعودي تم عرضها كجزء من صافي إيرادات التمويل خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

بالإضافة إلى ما سبق، قام البنك المركزي السعودي بتاريخ 08 ديسمبر 2020 بتمديد برنامج المدفوعات المؤجلة. حتى 31 مارس 2021. قام البنك بإنفاذ إعفاءات للمدفوعات عن طريق تأجيل الأقساط المستحقة خلال الفترة من 15 ديسمبر 2020 إلى 31 مارس 2021 دون زيادة مدة التسهيلات. تم تقييم الأثر المحاسبي لهذه التغييرات من حيث التسهيلات الائتمانية ومعاملتها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 كتعديل من حيث الترتيب. نتج عن ذلك أن يقوم البنك بإثبات خسارة تعديل إضافية بمبلغ 29,09 مليون ريال سعودي.

نتيجة للبرنامج المذكور أعلاه والتمديدات ذات الصلة، قام البنك بتأجيل المدفوعات البالغة 2,865 مليون ريال سعودي (برنامج المدفوعات المؤجلة الأول - 1,192 مليون ريال سعودي، برنامج المدفوعات المؤجلة الثاني - 671 مليون ريال سعودي وبرنامج المدفوعات المؤجلة الثالث 993 مليون ريال سعودي) على محفظة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبناءً عليه، قام بإثبات مجموع خسائر التعديل بمبلغ 82,51 مليون ريال سعودي خلال السنة. بلغ مجموع التعرض لهؤلاء العملاء 3,238 مليون ريال سعودي كما في نهاية السنة.

اعتبر البنك عموماً تأجيل المدفوعات في الترتيبات الصعبة كمؤشر على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لكن تأجيل المدفوعات بموجب حزم دعم كوفيد-19 الحالية لم يتم التعامل معه، بشكل منفصل، كمؤشر على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

سجل البنك 31,21 مليون ريال سعودي في إجمالي الزيادة المتوقعة في خسارة الائتمانية لمحفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يبلغ إجمالي تعرضها 621,06 مليون ريال سعودي.

إذا انتقل رصيد حزم دعم كوفيد-19 في المرحلة (1) إلى المرحلة (2)، فسيتم توفير مخصصات إضافية لخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عام 2021 بناءً على تقييم مستوى التسهيل الائتماني والقدرة على سداد المبالغ المستحقة بعد انتهاء فترة التأجيل.

من أجل تعويض التكلفة ذات الصلة التي من المتوقع أن يتكبدها البنك بموجب برنامج البنك المركزي السعودي والهيئات العامة الأخرى، استلم البنك إجمالي 2,41 مليار ريال سعودي من الودائع الخالية من الأرباح بأجال استحقاق متفاوتة على عدد من الشرائح، وذلك من البنك المركزي السعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. تم تمديد فترة بعضها خلال شهر ديسمبر 2020 قررت الإدارة، بناءً على خطاب من البنك المركزي السعودي، أن الودائع الخالية من الربح تتعلق أساساً بالتعويض عن خسارة التعديل المتكيدة في تأجيل المدفوعات. يتم احتساب فائدة معدل التمويل المدعوم على أساس منتظم، وفقاً لمتطلبات محاسبة المنح الحكومية. وقد نتج عن ذلك مجموع إيرادات بمبلغ 236.36 مليون ريال سعودي، تم إثبات 106,33 مليون ريال سعودي منها في قائمة الدخل وتأجيل 130,03 مليون ريال سعودي. مارست الإدارة بعض الأحكام في الإثبات وقياس دخل إيرادات هذه المنحة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، تم تحميل مبلغ 53,42 مليون ريال سعودي على قائمة الدخل المتعلقة بعكس إيرادات اليوم الأول.

كما في 31 ديسمبر 2020، شارك البنك في تمويل البنك المركزي السعودي لبرامج الإقراض وضمن التسهيلات، والأثر المحاسبي لهذه الفترة غير جوهري.

علاوة على ذلك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قام البنك بإثبات استرداد من البنك المركزي السعودي مقابل رسوم خدمة التجارة الإلكترونية ونقاط البيع المفقودة بمبلغ 34,32 مليون ريال سعودي.

دعم السيولة من البنك المركزي السعودي للقطاع البنكي السعودي بمبلغ 50 مليار ريال سعودي

وتماشياً مع تفويض الاستقرار النقدي والمالي، قامت البنك المركزي السعودي بخصم مبلغ خمسين مليار ريال سعودي من أجل:

- تعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من مواصلة دوره في توفير التسهيلات الائتمانية لشركات القطاع الخاص.
- إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الحالية دون أي رسوم إضافية.
- خطط دعم للحفاظ على مستويات التوظيف في القطاع الخاص.
- توفير الإعفاء لعدد من الرسوم المصرفية التي تم التنازل عنها للعملاء.

وفي هذا الصدد، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حصل البنك على وديعة خالية من الأرباح بمبلغ 1,78 مليار ريال سعودي مع استحقاق سنة واحدة. قررت الإدارة بناءً على المراسلات المستلمة من البنك المركزي السعودي أن المنحة الحكومية تتعلق بدعم السيولة. تم احتساب فائدة

معدل التمويل المدعوم على أساس منتظم، وفقاً لمتطلبات محاسبة المنح الحكومية. نتج عن ذلك إجمالي إيرادات بمبلغ 44,32 مليون ريال سعودي، حيث تم إثبات مبلغ 35,72 مليون ريال سعودي في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتم تأجيل المبلغ المتبقي.

مبادرة البنك - دعم قطاع الرعاية الصحية

اعترافاً بالجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في مجال الرعاية الصحية لدينا لحماية صحة المواطنين السعوديين والمقيمين استجابة لتفشي كوفيد-19، خلال الربع الأول من 2020 قرر البنك تأجيل المدفوعات بشكل طوعي لجميع العاملين في الرعاية الصحية العامة والخاصة الذين لديهم تسهيلات ائتمانية لدى البنك لمدة ثلاثة أشهر. وقد نتج عن ذلك إثبات البنك لخسارة تعديل في اليوم الأول بمبلغ 19.88 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وقد تم عرضها كجزء من صافي إيرادات التمويل. تم تحميل 2.62 مليون ريال سعودي على قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء الخصم على التمويل خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك خلال الربع الثالث من سنة 2020 بتأجيل مدفوعات بعض العاملين في القطاعين العام والخاص الذين يعملون بشكل رئيسي في قطاعي الرعاية الصحية والطيران ويغطيهم برنامج ساند، والذين لديهم تسهيلات ائتمانية من البنك لمدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر. نتج عن ذلك أن يقوم البنك بإثبات خسارة تعديل اليوم الأول بمبلغ 24,15 مليون ريال سعودي، والتي تم عرضها كجزء من صافي الإيرادات التمويلية. تم تحميل 2,17 مليون ريال سعودي على قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء الخصم على هذه التمويلات المعدلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

43 - أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض مبالغ الفترة السابقة لتتماشى مع طريقة عرض الفترة الحالية.

44 - موافقة مجلس الإدارة

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 فبراير 2021 (الموافق 28 جمادى الآخرة 1442 هـ)





الإفصاح بموجب بازل

الركن الثالث - للعام 2020

1- لمحة عامة:

يتوافق الإفصاح بموجب الركن الثالث للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لبنك الجزيرة (البنك) مع متطلبات الإفصاح المحددة من قبل البنك المركزي السعودي (الركن الثالث) والمبنية على التوجيهات الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي.

2- نطاق التطبيق:

تم إعداد هذا التقرير بعد الدمج الكامل بين البنك والشركات التابعة التالية والمملوكة بالكامل للبنك («البنك»)

الشركة	الموقع	نسبة الملكية %	النشاط	رأس المال (ريال سعودي)
شركة أمان العقارية	المملكة العربية السعودية	100 %	حفظ سندات ملكية العقارات المرهونة للبنك كضمانات للقروض	1 مليون
شركة الجزيرة كابيتال	المملكة العربية السعودية	100 %	إدارة الأصول وخدمات الاستشارة	500 مليون
شركة أمان لوكالات التأمين	المملكة العربية السعودية	100 %	تعمل كوكيل نيابة عن البنك للأنشطة التأمينية	500 ألف
شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة	جزر كايمان	100 %	تنفيذ المشتقات والمعاملات في سوق المال بما يتوافق مع أحكام الشريعة	100 مليون دولار أمريكي

شركة زميلة للبنك:

الشركة	الموقع	نسبة الملكية %	النشاط	رأس المال (ريال سعودي)
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	المملكة العربية السعودية	35 %	منتجات الحماية و الادخار المتوافقة مع أحكام الشريعة بالكامل	350 مليون

3- وسيلة وموقع الإفصاح

سوف يكون إفصاح البنك بموجب الركن الثالث متاحاً بموجب التقارير المالية (قسم بازل 3) في الموقع الإلكتروني للبنك www.baj.com.sa وأيضاً كتقرير منفصل في التقارير المالية السنوية بعد قسم إيضاحات القوائم المالية.

4- أسس وتكرارية الإفصاح:

صممت وثيقة الإفصاح بموجب بازل 3 هذه لتكون متوافقة مع تعليمات الإفصاح بموجب الركن الثالث الصادرة عن البنك المركزي السعودي ، ويجب أن تقرأ بالتزامن مع القوائم المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

و يتم تقديم متطلبات الإفصاح النوعي على أساس سنوي.

5- هيكل رأس المال

يبلغ رأس المال النظامي للبنك 8,2 مليار ريال سعودي. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2020م 11.36 مليار ريال سعودي. ويبلغ إجمالي رأسمال الفئة 1 والفئة 2 للبنك 14.7 مليار ريال سعودي شاملاً إصدار صكوك بمبلغ 2.0 مليار ريال سعودي وذلك كما في 31 ديسمبر 2020م.

الشركات التابعة والزميلة:**شركة الجزيرة كابيتال:**

تمارس شركة الجزيرة كابيتال من مقرها في مدينة الرياض أنشطة الأوراق المالية بصفتها أصيلاً ووكيلاً، كما تقدم خدمات الاكتتاب والحفظ وإدارة الأصول والخدمات الاستشارية وخدمات الترتيب. ويبلغ رأسمال الشركة المدفوع 500 مليون ريال سعودي اكتتب البنك به بالكامل.

شركة أمان العقارية:

تأسست شركة أمان العقارية، ومقرها في مدينة جدة، كشركة ذات أغراض خاصة لتسهيل أنشطة تمويل الرهن والقيام، بالنيابة عن البنك فقط، بمهام حفظ سندات ملكية العقارات المرهونة للبنك كضمانات مقابل التمويلات التجارية الممنوحة من قبل البنك. ويبلغ رأسمال الشركة المصرح 1 مليون ريال سعودي اكتتب البنك به بالكامل.

شركة أمان لوكالات التأمين:

مقرها في المملكة العربية السعودية وتعمل كوكيل لأنشطة الشركات المصرفية والتأمينية نيابة عن البنك. لم تبدأ الشركة عملياتها التجارية بعد، يبلغ رأس المال المصرح به 500 ألف ريال سعودي يتكون من 50 ألف سهم بقيمة عشرة ريالات للسهم الواحد.

شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة:

مقرها في جزر كايمان ، وتشكل الشركة لتنفيذ المشتقات والمعاملات في سوق المال بما يتوافق مع أحكام الشريعة، يبلغ رأس المال المصرح به 50 ألف دولار أمريكي تشمل من 100 سهم بقيمة دولار واحد لكل سهم.

شركة الجزيرة تكامل تعاوني:

تمارس شركة الجزيرة تكامل تعاوني من مقرها في مدينة جدة، أعمال التأمين طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وقواعد. ويملك البنك نسبة 35% من رأسمال الشركة البالغ 350 مليون ريال سعودي. وكانت الشركة قد باشرت ممارسة أعمالها اعتباراً من شهر يناير 2014م.

إمكانية تحويل رأس المال بين الكيانات القانونية:

ليس هناك قيود، أو أية معوقات رئيسية أخرى، على تحويل أموال أو رأس مال نظامي ضمن كيانات المجموعة.

6- كفاية رأس المال:

يوضح الجدول أدناه مختلف الطرق التي تم تبنيها في بنك الجزيرة من أجل حساب متطلبات رأس المال بموجب بازل 3 فيما يخص مختلف أنواع المخاطر بموجب الركن الأول:

المخاطر الائتمانية	مخاطر الأسواق	مخاطر العمليات
الطريقة المعيارية	الطريقة المعيارية	طريقة المؤشر الأساسي

بالنسبة لمخاطر العمليات فإن البنك بصدد الانتقال من طريقة المؤشر الأساسي إلى الطريقة التي أوصت بها لجنة بازل للأشراف المصرفي في مقررات بازل 3 - تعليمات الانتهاء من الإصلاحات بعد الأزمة والصادرة في ديسمبر 2017 وما يتبعها من إرشادات وتعليمات البنك المركزي السعودي. ويعكف البنك حالياً على تحديد خارطة طريق تفصيلية لاعتماد الطريقة الجديدة وفقاً للجدول الزمني التي اقترحتها الهيئات التنظيمية.

كما سوف يواصل البنك جمع بيانات الخسائر وربطها بخطوط العمل وذلك لإنشاء سجل شامل للخسائر الداخلية قبل الانتقال إلى الطريقة الجديدة والتي تخضع للتوجيهات النهائية من البنك المركزي السعودي بهذا الخصوص.

بلغت نسبة كفاية رأس مال البنك بموجب الركن الأول كما في 31 ديسمبر 2020م، 19.41% (للفتة 1) و 23.62% (للفتة 1 و الفتة 2)

إدارة رأس المال

يعتبر المركز الرأسمالي القوي أمراً ضرورياً لاستراتيجية عمل البنك ومركزه التنافسي. وتتركز استراتيجية رأس المال بالبنك على الاستقرار على المدى البعيد والذي يهدف إلى بناء والاستثمار في الأنشطة المصرفية الأساسية.

ويسعى البنك للاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال من أجل الأعراس التالية:

- تحسين نمو الأصول في شرائح العمل المستهدفة من أجل دعم أهدافه الاستراتيجية.

- دعم المخاطر ذات العلاقة بأعمال البنك.

- القدرة على الوفاء بمتطلبات رأس المال في السوق السائدة وظروف الضغط.

يضع البنك سنوياً خطاً استراتيجياً وعملية وكذلك أيضاً برامجاً لكفاية رأس المال الداخلي وتقييم كفاية السيولة المؤسسية تغطي أمقاً يمتد لفترة 3 سنوات على الأقل، مما يضمن أن المخاطر المبنية على إطار وسياسة تقبل المخاطر بالبنك يتم تقييمها والاحتفاظ بمستويات رأسمالية كافية من قبل البنك لدعم استراتيجيته المعتمدة.

وتأخذ تلك الخطط في الاعتبار النواحي التالية:

- نمو أعمال الاستثمار والتمويل الأساسية بناء على خطط العمل لمختلف وحدات العمل كالخدمات المصرفية للشركات (وتشمل شريحة الشركات التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة)، وخدمات الشركات العالمية، وخدمات المؤسسات المالية والخدمات المصرفية الفردية والخزينة والخدمات المصرفية الخاصة).
- هيكل التمويل ومصادر التمويل، المطلوبات وحقوق المساهمين، لدعم نمو الموجودات مع الأخذ في الاعتبار الحاجة للحفاظ على مركز سيولة قوي طبقاً لتعليمات بازل 3 المتعلقة بإدارة السيولة.
- الحفاظ على متطلبات رأس المال النظامي ونسب كفاية رأس المال.

وخلال عام 2017 قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار تحسينات شاملة لإطار بازل 3 وهذه التحسينات تهدف إلى استعادة المصادقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وتحسين قابلية نسب رأس مال البنوك للمقارنة. تسعى إصلاحات لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى مراجعة الطرق الموحدة لحساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وتعديل تقييم الائتمان والمخاطر التشغيلية لتحقيق قدر أكبر من الحساسية للمخاطر وقابلية المقارنة. وتهدف القيود المفروضة على استخدام النماذج الداخلية إلى الحد من التباين غير المبرر في حسابات البنوك لـ الأصول المرجحة بالمخاطر.

إن الأصول المرجحة بالمخاطر هي تقدير للمخاطر التي تحدد الحد الأدنى لرأس المال النظامي الذي يجب على البنك الاحتفاظ به للتعامل مع الخسائر غير المتوقعة. ان الاحتساب الحكيم للأصول المرجحة بالمخاطر جزء لا يتجزأ من إطار رأس المال القائم على المخاطر. وبناءً على ما سبق يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأسماله باستخدام معايير كفاية رأس المال والنسب التي تقررها تلك المعايير حسب المتطلبات المحددة والمقررة من قبل البنك المركزي السعودي. إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنك مصممة لتقييم المتطلبات الرأسمالية بالنسبة لمخاطر الركن الثاني، وذلك على أساس الوضع الحاضر والأفاق المستقبلية آخذة بعين الاعتبار المخاطر الحالية للبنك وخطط النمو المستقبلية. كما تقيس إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي مدى استجابة أعمال البنك والأنماط الرأسمالية تحت مختلف المستويات المعقولة من فرضيات اختبارات الضغط/الجهد. وعلى أساس الدمج التام بناءً على إطار الركن الثاني، فإن هذه الإجراءات تمثل نهجاً واقعياً ومتركزاً على المخاطر من أجل تقييم متطلبات رأس المال الحالية والمخططة لبنك الجزيرة.

لقد تم إعداد إفصاح كفاية رأس المال وفقاً لتوجيهات الإفصاح بموجب معيار بازل التي تصدرها البنك المركزي السعودي من حين لآخر وحسبما ينطبق على البنك.

7- إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي وتقييم كفاية السيولة الداخلية

إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي تعالج مسائل خطط رأس المال، وتقييم كافة أنواع المخاطر الرئيسية، واختبار متطلبات رأس المال تحت مختلف سيناريوهات الضغط/ التحمل، ورأس المال المطلوب لتغطية كافة المخاطر الرئيسية الحاصلة كنتيجة لبيانات الأعمال الحالية وأيضاً المحتملة والتنظيم الداخلي والإجراءات الكفيلة بإدارة ما تقدم على أساس متواصل.

وعلى مستوى المجموعة يتم تقييم الكفاية الرأسمالية ككل من خلال إطار إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي. كما أن إطار تقييم الكفاية الرأسمالية يعتبر انعكاساً لاستراتيجية البنك على المدى القصير إلى المتوسط أحياناً في الاعتبار سيناريوهات الاقتصاد الكلي وكيف يمكن للبنك العمل مقابلها، بينما يحتفظ البنك بهامش كاف من الحماية الرأسمالية. وكنتيجة لذلك فقد حدد البنك المخاطر الرئيسية وقام بتقييم مستويات رأس المال المتوافقة مع المخاطر المحددة.

ويحدد إطار إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي مستوى رأس المال المطلوب لدعم أنشطة المجموعة الحالية والمقترحة لرأس المال تحت ظروف طبيعية وأيضاً تحت ظروف الضغط.

وكمطلب سنوي، و بناء على طلب البنك المركزي السعودي من البنوك أن تقوم بتطوير خطة تقييم السيولة الداخلية وإرسالها إلى البنك المركزي السعودي ابتداءً من نهاية الربع الأول من عام 2018. والغرض من هذه الخطة هو إبلاغ مجلس إدارة البنك والجهات النظامية بتقييم مخاطر السيولة للبنك والتأثير على المتطلبات التنظيمية ورأس المال. إن خطة تقييم السيولة الداخلية هي أداة تمكن البنك من تقييم متطلبات السيولة بشكل منهجي مع الأخذ بالاعتبار استراتيجية البنك وخطط العمل والمخاطر وسياسات البنك. يقوم البنك على النحو الواجب باتباع التوجيهات المتعلقة بخطة تقييم السيولة الداخلية، مسترشداً بالمبادئ التوجيهية التنظيمية في هذا الصدد.

هذا ويتم إصدار تقرير إجراءات كفاية رأس المال الداخلي وتقارير تقييم كفاية السيولة الداخلية على أساس سنوي ويعتمد من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومن قبل مجلس الإدارة أيضاً.

أ- التقييم الشامل للمخاطر بموجب إطار إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي:

طبقاً لطريقة إطار إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي، يتم تحديد وقياس الأنواع التالية من المخاطر:

- المخاطر المدرجة تحت الركن 1 من مقررات بازل 3 (المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق ومخاطر العمليات)
- المخاطر غير المدرجة بالكامل بموجب الركن 1 من مقررات بازل 3 (كالمخاطر المتبقية)
- المخاطر التي لا يتم الأخذ بها تحت الركن 1 من مقررات بازل 3 (كمخاطر معدل الربحية في المحفظة البنكية، مخاطر السيولة، مخاطر الأعمال/ المخاطر الاستراتيجية، مخاطر السمعة، مخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر التركزات الائتمانية)
- العوامل الخارجية، بما في ذلك التغيرات في البيئة الاقتصادية والأنظمة والقواعد.

ب- تقييم المخاطر بموجب إطار عملية تقييم كفاية السيولة

لقد قام البنك بتطوير عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك المركزي السعودي في أغسطس 2017. وتساعد عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية البنك على تحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة والتمويل عبر آفاق زمنية وسيناريوهات الهدد/ الضغط المختلفة.

إن الغرض من خطة عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية هو ضمان أن البنك لديه السيولة الكافية اللازمة للبقاء والاستمرار في النشاط والعمل خلال فترة من سيناريوهات فحوصات الهدد/الضغط الخاصة بالسوق والخاصة بالبنوك. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك أيضاً بتقييم إطار إدارة مخاطر السيولة ومدى القدرة على تحمل المخاطر للتأكد من أنها كافية ومتوافقة مع نموذج العمل الخاص بالبنك وحجمه وتعقيده وبنية الميزانية العمومية وتوقعات السوق.

ج- تقييم مخاطر الركن الأول والركن الثاني بموجب نظام بازل 3

يقوم البنك بتحديد وتقييم مخاطره باستخدام طرق تم اختبارها بشكل معقول واعتبرت على أنها مقبولة على صعيد القطاع المصرفي.

وفي الحالات التي يصعب فيها تحديد وتقييم المخاطر بسهولة نظراً لعدم وجود أساليب قياس مقبولة للمخاطر فيتم استخدام تقديرات الخبراء في تحديد حجم وأهمية تلك المخاطر. بعد ذلك، تركز عملية تقييم الكفاية الرأسمالية الداخلية وتقييم كفاية السيولة الداخلية على الضوابط النوعية في إدارة تلك المخاطر الهامة وغير القابلة للقياس ضمن إطار الحوكمة المعتمد بالبنك. وتضم هذه الإجراءات النوعية ما يلي:

- إجراءات حوكمة كافية من خلال لجنة المخاطر واللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- أنظمة وإجراءات وضوابط رقابة داخلية كافية.
- إستراتيجيات فعالة لتخفيف المخاطر والحد من آثارها السلبية.
- مراقبة وتقارير منتظمة من خلال مختلف لجان وهيئات الإدارة.

د- برنامج اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل:

إن برنامج اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل متوافق مع تعليمات اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل النافذة الصادرة عن البنك المركزي السعودي والمضمنة في إطار وسياسة اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل المعتمد من قبل مجلس الإدارة. كما أن برنامج اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل هو جزء أساسي من إجراءات إدارة المخاطر ورأس المال. ويعمل البرنامج كأداة إدارة مستقبلية للمخاطر ورأس المال وذلك بهدف تكوين صورة واضحة عن مخاطر البنك تحت ظروف صعبة ولكن معقولة. وهذه الظروف قد تنشأ من عوامل اقتصادية عامة أو إستراتيجية أو سياسية أو عملية.

وتخضع طريقة اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل والتأكدات في البنك لعملية مراجعة ومناقشة دائمة من أجل ضمان التوافق مع أفضل الممارسات النظامية والعالمية السائدة. وتعتبر عملية اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل بمثابة وسيلة لمراجعة استراتيجية توزيع رأس مال البنك وهي مبنية على أساس سيناريوهات ضغط شديد يقوم بموجبه البنك بإجراء التعديلات اللازمة على استراتيجيته حيثما لزم الأمر وذلك بناء على نتائج اختبار الضغط المنفذ. وبموجب سياسة اختبارات الضغط / الجهد في البنك تتم محاكاة الآثار غير الإيجابية المحتملة لسيناريوهات الضغط على ربحية البنك ونوعية الأصول والأصول المرجحة بالمخاطر والكفاية الرأسمالية.

لقد صمم برنامج اختبارات الضغط / الجهد تحديداً بهدف تقييم المرونة والملاءة والسيولة والربحية لدى البنك تحت مختلف ظروف الضغط. وبالاعتماد على طبيعة عامل المخاطر فإن آثار عملية اختبار الضغط / الجهد أو التحمل حيثما انطبق ذلك يتم قياسها على المؤشرات التالية للبنك:

- كفاءة الأصول – الارتفاع / الانخفاض في الأصول غير العاملة وتقاس كنسبة من أصول التمويل.
- الربحية – الارتفاع / الانخفاض في حسابات الأرباح / الخسائر.

- كفاية رأس المال – وتقاس حسب نسبة التغير في إجمالي مبلغ رأس المال ونسبة كفاية رأس المال.
- مركز السيولة – ويقاس طبقاً للتغير في مؤشرات السيولة الأساسية.

وتقوم مجموعة المخاطر بتقديم تقارير إلى الرئيس التنفيذي العام ولجنة إدارة المخاطر قبل الحصول على موافقة مجلس الإدارة عليها وتناقش النتائج مع الجهات الإشرافية خلال الاجتماعات السنوية المشتركة.

هـ- المعيار المحاسبي الدولي - الإصدار رقم 9

اعتمد البنك منهجاً منظماً لتبني معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9 لضمان إعطاءه التركيز والاهتمام الذي يستحقه. وبناء على ذلك، فإن البنك قد استكمل تطبيق منهجيات حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والسيناريوهات والنماذج المناسبة لضمان انخفاض القيمة وتوافق حساب خسائر البنك الائتمانية المتوقعة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9 والمحددة من قبل البنك المركزي السعودي.

يسعى البنك إلى التأكد من خلال عملية التحقق والمعايرة من أن نماذج تصنيف مخاطر الائتمان بالبنك وبطاقات الأهداف تحافظ على قدرتها التنبؤية ودقتها لتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بتغير العميل المحتمل و / أو الحالي. وقد كان البنك سابقاً في التحقق من صحة ونجاح تنفيذ نماذج تصنيف المخاطر المعاد تقييمها. ومع قيام البنك بتطبيق نماذج تقييم المخاطر المعززة ومعيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9 وإكمالها مدة السنة، فإن هذه النماذج تمر بعملية تحقق مستقلة للتأكد من بقاء معاييرها الحالية والتبوية متزامنة مع سلوك محافظ البنك.

8- إدارة المخاطر

يهدف إطار عمل مجموعة المخاطر في البنك إلى وضع إستراتيجية قائمة على المخاطر لجميع منتجاته وخدماته المصرفية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمليات في جميع أنحاء البنك، مع إرشادات حول تحديد ومعالجة مختلف أنواع المخاطر (بما في ذلك الائتمان والسوق والعمليات والسيولة والسمعة، مخاطر الالتزام، الخ) مع استخدام رأس المال القائم على المخاطر لتشكيل المعايير الرئيسية لتصميم وتنفيذ الخدمات، حيثما ينطبق ذلك.

تتم إدارة إطار إدارة مخاطر البنك مركزياً لتنفيذ العناصر التالية:

إشياء إدارة المخاطر كمحرك رئيسي، لتحريك وقيادة الائتمان والتشغيل والتسعير واستراتيجيات المنتج الأخرى للبنك من خلال بيانات التحمل للمخاطر على مستوى المنشأة.	1- الاستراتيجية المبنية على المخاطر
تحديد المخاطر القائمة للأعمال وتصميم المنتجات للبنك، لتمكين تخصيص رأس المال بشكل فعال للأعمال، ونشر أدوات المراقبة أو الإجراءات الرقابية لمواجهة والحد من المخاطر.	2- كفاءة العمليات
تقديم التقارير لأصحاب العلاقة الخارجيين بما في ذلك الجهات التنظيمية والمساهمين، ودفق الاتصالات القائمة على المخاطر للأعمال والعمليات وإدارة البنك.	3- تقارير المخاطر
ضمان الالتزام بتوجيهات البنك المركزي السعودي بشأن الإبلاغ القائم على المخاطر، والمتوافق مع معايير الإبلاغ المنصوص عليها في معايير بازل.	4- الالتزام
تقوم إدارة المخاطر بتسهيل الاستجابة الفعالة للآثار المترابطة، والاستجابات المتكاملة للمخاطر المتعددة، والتخفيف من الآثار السلبية لمخاطر الخسائر والتمويل بما يتماشى مع مبادئ معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9.	5- تعريف المخاطر والمخصصات

المبادئ الستة العريضة لإدارة مخاطر البنك

تحدد المبادئ الستة العريضة التالية العناصر الرئيسية المتعلقة بالمسؤولية والاستقلالية والهيكل ونطاق التطبيق في إدارة مخاطر البنك.

1. يعتمد نهج إدارة مخاطر البنك على ثلاث خطوط دفاع وهي: وحدات العمل المتنبية للمخاطر، وحدات مراقبة المخاطر والمراجعة الداخلية.
2. تضطلع وحدات تبني المخاطر بمسؤولية الإدارة اليومية للمخاطر المصاحبة أو الملازمة لأعمالها بينما تضطلع وحدات مراقبة المخاطر بمسؤولية إنشاء أطر إدارة المخاطر وتطوير الأدوات والمنهجيات الكفيلة بتحديد وتعريف وقياس ومراقبة والتحكم واختبار المخاطر. ويكمل هذه المسؤوليات دور إدارة المراجعة الداخلية والتي تقدم تأكيدات مستقلة عن فعالية طريقة إدارة المخاطر.
3. في بنك الجزيرة، تتولى إدارة المخاطر، من خلال الرئيس التنفيذي للمخاطر ورؤساء ومدراء مخاطر الائتمان مسؤولية مستقلة تتمثل في مراجعة والتوقيع المشترك بالموافقة ومن خلال لجنة إدارة الائتمان واللجنة التنفيذية على كافة عروض الائتمان الرئيسية بالبنك والتي يتم إعدادها وتبنيها والتوصية بها من قبل وحدات العمل. وبالإضافة لذلك فإن إدارة المخاطر توفر إدارة المخاطر والاستشارات لكافة خطوط العمل بالنسبة لفئات المخاطر الرئيسية بما في ذلك المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات (بما في ذلك مخاطر الاحتيال) وبعض المخاطر المحددة الأخرى ذات العلاقة بقطاع العمل والتي تم مناقشتها بموجب الركن الثاني من نظام بازل.
4. تعمل مجموعة إدارة المخاطر على ضمان أن تكون السياسات الائتمانية الرئيسية متجانسة ومحدثة وتحدد مستوى تقبل المخاطر من خلال إطار وسياسة تقبل المخاطر بالبنك. كما أن مجموعة إدارة المخاطر مسؤولة عن تطوير وتنفيذ مختلف سياسات المخاطر وقرارات العمل ذات العلاقة والمفوضة/ الممنوحة من قبل مجلس الإدارة.
5. لتحقيق الفعالية في عمل إدارة المخاطر فإنها مستقلة من الناحية الوظيفية والتنظيمية عن وحدات العمل ووحدات تبني المخاطر الأخرى ضمن بنك الجزيرة.
6. يضطلع مجلس إدارة بنك الجزيرة من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة مراقبة الاحتيال واللجنة التنفيذية بالمسؤولية الشاملة بالإشراف على المخاطر ضمن البنك.

9- سياسة وإطار تقبل المخاطر

تتم مراجعة سياسة وإطار تقبل المخاطر من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة على أساس دوري وتأخذ في الاعتبار قدرة البنك على تقبل المخاطر ومركزه المالي الذي يريده استناداً إلى التوجيهات المؤسسية والنظامية، وقوة أرباحه الرئيسية وسمعته وعلامته التجارية. وتحدد سياسة تقبل المخاطر مقاييس المخاطر الرئيسية للبنك والتي يتم رفعها بشكل دوري إلى لجنة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقارير محددة.

(أ) إدارة المخاطر الائتمانية:

إن عبارة تقبل المخاطر في المخاطر الائتمانية تعبر عن حجم المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها في سبيل تحقيق أهدافه الإستراتيجية. وتنشأ المخاطر الائتمانية عندما يتعامل البنك مع مدين أو طرف مقابل ويقوم ذلك المدين أو الطرف المقابل بالإفصاح في الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ومن أجل التخفيف من حدة آثار المخاطر الائتمانية يقوم البنك بتنفيذ إجراءات مكثفة للقيام بالعناية الواجبة بالعميل أو الطرف المقابل حيث يقوم بتحليل المعلومات المالية الكمية والنوعية له (المعلومات المالية وبيانات الأعمال عادة). ويستخدم البنك نموذج التقييم الداخلي لتحديد درجة مخاطر المدين والتي تعكس تقدير البنك بشأن احتمالية تعثر المدين. كما يعتمد البنك أيضاً على التصنيفات التي تمنحها كبرى وكالات التقييم الائتماني كلما كان ذلك متاحاً.

وتتم من خلال مسؤولي مخاطر الائتمان، والرئيس التنفيذي للائتمان، والرئيس التنفيذي للمخاطر مراقبة المخاطر الائتمانية من خلال المراجعة والرقابة المستمرتان وكذلك من خلال تقييم مسؤولية المدين أو الطرف المقابل وقدرته على الوفاء بالتزاماته من خلال برنامج اتصال منتظم وزيارات لمواقع المشاريع والمراجعة السنوية الرسمية للمركز المالي للعميل ووضعته. وتهدف الإجراءات الائتمانية إلى تحديد المشاكل بشكل مبكر واتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر لحماية مصالح البنك. كما يضع البنك حدوداً ائتمانية للحد من مقدار التعرض (الانكشاف) لمدين أو طرف مقابل واحد. ويقوم البنك أيضاً بتحديد المزيد من القيود حسب نوع المعاملات المنفذة، ومدة سريانها وشروط التسديد والشروط المسبقة واللاحقة. كما يقوم البنك بتخفيف مخاطره الائتمانية من خلال طلب ضمانات ملموسة عندما يلزم الأمر.

ويسعى البنك أيضاً إلى السيطرة على مخاطر المحفظة - وهي مخاطر مختلفة تنشأ من التركيزات التي تكون حساسة لبعض المؤشرات المحددة كالنشاط الاقتصادي والجغرافيا والضمانات والصناعة وتصنيف المخاطر، الخ... ولتخفيف مخاطر التركيز هذه يقوم البنك بتنوع محفظته من خلال توسيع قاعدة العملاء عبر مختلف القطاعات الاقتصادية ومن خلال تنوع التمويل كتمويل رأس المال العامل على المدى القصير وتمويل المصروفات الرأسمالية طويلة المدى واحتياجات تمويل المشاريع لعملائه من خلال الترتيبات المشتركة للوفاء بمتطلبات عملائه. وتتم مراقبة التركيزات الائتمانية للمدين والقطاع من خلال مجموعة إدارة المخاطر بشكل دوري أو حسب التعليمات النظامية النافذة من خلال ملخص التقارير الخاصة بالرئيس التنفيذي للمخاطر، والتي تتم مراجعتها ومراقبتها بشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي للائتمان والرئيس التنفيذي للمخاطر ورؤساء وحدات العمل ولجنة إدارة المخاطر. كما يتم الرفع عن مستويات التركيز وبشكل دوري إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتتم مراقبة التركيزات من حيث مصادر التمويل ومتابعة استراتيجيات التنوع من أجل تخفيف مستوى الاعتماد على كبار مقدمي الأموال وذلك بشكل منتظم.

ويقوم البنك بشكل مستمر بتحديث سياسات الائتمان لديه بحيث تعكس الوقائع الاقتصادية والسوقية والقانونية.

(ب) إدارة مخاطر السوق والسيولة:

يخضع استعداد البنك لتقبل المخاطر لعدة عوامل بما في ذلك تقلب السوق واتجاهات الأعمال والوضع الاقتصادي العام والعوامل الموضوعية. وتتم إدارة هذه العوامل واحتوائها من خلال حدود صلاحيات الأسواق ذات العلاقة والسياسات التي تخضع لإطار إدارة المخاطر المعتمد والالتزام بالتعليمات النظامية. ويراقب البنك بشكل متواصل مخاطر السوق من خلال التقدير الكمي لمتطلبات رأسماله ومخاطر معدلات الربحية ومخاطر العملات ومن خلال التحقق من أن قسم الخزينة لديه يعمل ضمن حدود الصلاحيات المخولة له.

من بين المخاطر الرئيسية الناشئة عن الأحداث العالمية الأخيرة وتأثيرها على الأسواق المالية الإقليمية والمحلية، مخاطر توليد السيولة / الأموال بتكلفة لا تفوق تدفق العوائد الاقتصادية المستمدة من هذه الأصول الممولة. تدرك إدارة بنك الجزيرة متطلبات السيولة لديها بعد الأخذ في الاعتبار متطلبات العمل الحالية والمخطط لها، وقد وضعت إطاراً قوياً لإدارة السيولة يضمن تحديداً استباقياً لمتطلبات السيولة الحالية والمقدرة وقياسها مقابل تكلفة هذه السيولة. تستمر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في البنك بالتركيز على ضمان بقاء التمويل / السيولة بتكاليف معقولة مما يوفر للبنك فرصة لتمويل نمو الأصول ذات العوائد المرتفعة. قام البنك أيضاً بتطبيق نظام عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية الشاملة وفقاً للتعليمات التنظيمية. تركز عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية الشاملة بشكل أساسي على تقييم مخاطر السيولة لدى البنك وهيكل الحوكمة والاستراتيجيات المرتبطة بها وترتيبات الطوارئ للتعامل مع أحداث السيولة.

(ج) إدارة مخاطر العمليات

إن مستوى تقبل مخاطر العمليات بالبنك محدد ضمن إطار سياسة تقبل المخاطر وسياسة مخاطر العمليات للبنك وينعكس من خلال الإجراءات وحدود الصلاحيات التالية كجزء من عملية اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل نصف السنوية:

أ- الأثر والحجم من حيث حدود الصلاحيات.

ب- التحمل والحدود القصوى التي تعكس مستوى تحمل المخاطر المقبولة وخسائر العمليات.

ج- البيانات اللازمة لغرض تعريف وتحديد مخاطر العمليات والخسائر التشغيلية المهمة.

وبهدف دعم مستوى تقبل المخاطر لدى البنك، يتعين على كل قسم عمل / قسم مساندة وضع مؤشرات للمخاطر الرئيسية ذات العلاقة به وذلك بمساعدة قسم إدارة مخاطر العمليات جنباً إلى جنب مع وضع السياسات والإجراءات المقترنة بذلك.

لقد قام البنك بمراجعة وإعادة هيكلة إطار مكافحة مخاطر الاحتيال في البنك بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي السعودي. الهدف من هذه المبادرة هو تنفيذ برنامج شامل لإدارة مخاطر الاحتيال يكون قادراً على معالجة الجوانب التالية:

1. مراجعة هيكل حوكمة إدارة مخاطر الائتمانية والاستراتيجية المرتبطة به.
2. تطوير ومراجعة وتحديث دليل و سياسات إدارة مخاطر الائتمانية والإجراءات المطبقة فيها.
3. إجراء ورفع مستوى تقييم مخاطر الائتمانية والإجراءات الخاصة بمكافحة الائتمانية.
4. تنفيذ حل شامل لمكافحة ومنع الائتمانية والكشف عنه في جميع أنحاء البنك.
5. بناء آلية لنقل المعرفة والقدرات والخبرات ذات الصلة في ممارسات إدارة مخاطر الائتمانية في البنك وعمليات البنك التشغيلية.

10- المخاطر الائتمانية:

لمحة عامة

تتمثل المخاطر الائتمانية في إخفاق مدين البنك أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها. ويشمل ذلك أيضاً المخاطر الناشئة عن معاملات التسوية والمقاصة.

إن الوحدات الرئيسية المسؤولة عن تحمل / تبني المخاطر الائتمانية بالبنك هي:

- مجموعة الشركات والمؤسسات المصرفية.
- مجموعة الخدمات المصرفية التجارية (الشركات الصغيرة والمتوسطة).
- مجموعة الخدمات المصرفية الفردية.
- مجموعة الخزينة.
- مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة .

وقد وضعت كل وحدة من وحدات تبني المخاطر الائتمانية سياسات وتعليمات محددة تحكم فعاليات تبني المخاطر الائتمانية العائدة لها والتي تم تضمينها في سياسة المخاطر الائتمانية، وسياسة مخاطر الخدمات المصرفية الفردية وسياسة مخاطر السوق/ السيولة.

مخصصات القروض والتمويل

التأكد من أن البنك لا يزال المؤسسة المالية الأكثر امتثالاً بموجب معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9. وفي هذا الصدد ، فقد قام البنك باستكمال وتسليم هذا المشروع الرئيسي لضمان أن يتم إعطاء تطبيق معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9 التركيز والاهتمام الذي يستحقه. وبناءً على ذلك، فإن البنك الآن متوافق تماماً مع معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9 لأساليب خسارة الائتمان المتوقعة، والسيناريوهات والنماذج المناسبة ضمن توجيهات البنك المركزي السعودي .

يقوم البنك بوضع المخصصات طبقاً لتعليمات البنك المركزي السعودي ضمن معيار المحاسبة الدولية - إصدار رقم 9. تخضع سياسة المخصصات للسياسة الائتمانية للبنك ومعيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9 وتتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي للائتمان والرئيس التنفيذي للمخاطر ورؤساء وحدات وأقسام العمل ورئيس الرقابة المالية والرئيس التنفيذي العام ولجنة إدارة المخاطر. تتم مراجعة جميع سياسات إدارة المخاطر والموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة.

وقد أدخل معيار المحاسبة الدولي رقم 9 قواعد منقحة لتصنيف أصول المؤسسات المالية ومحاسبتها وقواعد النظر في تقديم التقارير واعتبار المخصصات وفقاً للمعايير الجديدة بهدف معالجة أوجه القصور فيما يتعلق بالاعتراف بالمخصصات والإشراف عليها. وفيما يلي النماذج الرئيسية الثلاثة لمبادئ معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9:

1. تصنيف وقياس الأدوات المالية.
2. انخفاض قيمة الموجودات المالية.
3. محاسبة التحوط.

يهدف معيار المحاسبة الدولي - إصدار رقم 9 إلى تصنيف وقياس جميع الأدوات المالية للبنك عبر فئات قياس محددة من التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويشمل ذلك تطوير نموذج العمل لجميع الأدوات المالية على مستوى إجمالي وتقييم اختبار خصائص التدفقات النقدية على مستوى الأداة الفردية. يبدأ احتساب انخفاض القيمة مع عملية تقييم المرحلة، لتحديد مدى انطباق الموجودات على المراحل الثلاث المحددة، استناداً إلى مستويات مخاطر الائتمان. وفيما يلي تلخيص لأنواع المراحل وقواعد التقييم.

المرحلة	التعريف	الوصف
المرحلة الأولى	تمييز موجودات مخاطر الائتمان المنخفضة	تتضمن هذه المرحلة الموجودات العاملة والخالية من مؤشرات لانخفاض قيمتها. ويشمل هذا أيضاً الأصول التي يتم إنشاؤها حديثاً، مع الأخذ في الاعتبار التقييم في عملية التقدير.
المرحلة الثانية	الموجودات التي حدث فيها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان	إن معيار هذه المرحلة هو "زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان"، والتي يتم تقييمها بناءً على إطار مراقبة الائتمان، بما في ذلك العوامل الداخلية والعوامل الاقتصادية الكلية، أو إطار إشارات التحذير المبكرة المعمول به في البنك.
المرحلة الثالثة	فئة الموجودات المتعثرة وغير العاملة	يستند تصنيف الموجودات في المرحلة 3 إلى دليل موضوعي على انخفاض القيمة، استناداً إلى مراقبة الائتمان، والوضع المتأخر للحسابات. ويمكن أيضاً أن يستند تصنيف المرحلة 3 إلى التقييمات النوعية، استناداً إلى المعلومات الداخلية أو الخارجية المتاحة والمتعلقة بالحسابات أو المقترضين.

قام البنك المركزي السعودي بإصدار مسودة قواعد تحكم تصنيف مخاطر الائتمان والتعرض لها والمخصصات الخاصة بها والتي من المتوقع أن تفرض تغييرات مهمة ورئيسية على تعليمات المخصصات الحالية.

11- مخاطر السوق

أ- مقدمة:

تتمثل مخاطر السوق في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأية أداة مالية بسبب التغيرات في متغيرات السوق كأسعار الأسهم ومعاملات الربحية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

ب- إدارة مخاطر السوق

إن لجنة سياسة مخاطر السوق ولجنة الموجودات والمطلوبات، بتفويض من مجلس الإدارة، مسئולتان عن السياسات وحدود الصلاحيات والضوابط المستخدمة في إدارة مخاطر السوق. وقد اعتمد البنك سياسة لمخاطر السوق والتي تحدد بوضوح السياسات والإجراءات وحدود الصلاحيات في إدارة مخاطر الأسواق بالبنك.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه السياسة في إدارة مستويات التقلب في الدخل، وإبراز مخاطر السوق الشفافة وبيانات مخاطر السيولة إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر ولجنة المناقشة عن مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة البنك المركزي السعودي.

مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية هي المخاطر المترتبة على خسارة أي أصول مالية صادرة بعملة أجنبية لقيمتها، أو تحقيق أية مطلوبات صادرة بعملة أجنبية ربحاً في القيمة. وقد وضعت سياسة مخاطر الخزينة حدود صلاحيات بالنسبة لصفحي المراكز المفتوحة حسب مجموعات العملات، حيث تم وضع حدود صلاحيات للدولار الأمريكي و عملات الدول العشر الكبرى والعملات الخليجية وكافة العملات الأخرى. و جدير بالذكر أن مخاطر البنك من صرف العملات الأجنبية لا تذكر لأن موجودات ومطلوبات البنك مقيمة بشكل رئيسي بالريال السعودي وإلى حد أقل بالدولار الأمريكي أو بعملة مربوطة بالدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في المخاطر المترتبة على انخفاض قيم استثمارات البنك في الأسهم. ويتم ضبط محفظة البنك من الأوراق المالية المتاحة للبيع بشكل منتظم طبقاً لأسعار السوق. تتعلق محفظة المتاجرة هذه بمعظمها باستثمارات استراتيجية في رأس المال التأسيسي في مختلف الصناديق من خلال وتحت إدارة شركة الجزيرة كابيتال. جميع هذه الاستثمارات مدرجة في السوق المالي (تداول). يوجد لدى بنك الجزيرة محفظة استثمارات صغيرة قديمة وذات قيمة غير مؤثرة تظهر في سجلات البنك، معظم هذه الاستثمارات هي أسهم غير متداولة. ويتم تقييم وقياس الاستثمارات في الأسهم غير المتداولة بالقيمة العادلة. أية تغييرات في القيمة تؤخذ بالاعتبار في حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل بالبنك.

ج- المعالجة الرأسمالية لمخاطر السوق

يحتسب بنك الجزيرة المتطلبات الدنيا لرأس المال مقابل مخاطر السوق باستخدام الطريقة المعيارية، حيث يستخدم رأس المال كحاجز حماية مالي لمواجهة أية تحركات معاكسة لمخاطر السوق. وتمثل مخاطر معدل الربحية ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة عوامل المخاطرة الرئيسية التي تواجهها أنشطة البنك.

د- اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل

يجري البنك اختبارات الضغط / الجهد على أساس نصف سنوي وذلك بهدف إجراء المزيد من التقييم للخسائر المحتملة. إذ أن البنك ومن خلال تقييم حجم الخسائر غير المتوقعة يكون قادراً على فهم حيثيات المخاطر والتعرض المحتمل لأحداث غير محتملة ولكن معقولة في الأسواق غير العادية. ويستخدم البنك لهذا الغرض سيناريوهات متعددة تتوافق مع تبني الإجراءات الملائمة المتعلقة بذلك. ويتم تحديث هذه السيناريوهات كما يجوز إعادة تعريفها / تحديدها على أساس متواصل بحيث تعكس ظروف السوق الحالية. ويجري البنك التقييمات لاختبارات الضغط / الجهد بناء على التعليمات النظامية والأسس ذات العلاقة وذلك بناء على سيناريوهات محددة الأهداف وذلك لاختبار مرونة بعض المحافظ المحددة. ويتم رفع نتائج اختبارات الضغط إلى كل من الإدارة العليا ولجنة المخاطر واللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة وذلك من أجل تسهيل وإدارة المخاطر بمزيد من الشفافية.

12- مخاطر العمليات

تعرف مخاطر العمليات على أنها مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو أية عوامل خارجية أخرى ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. تنشأ مخاطر العمليات في الغالب من كافة الأنشطة التي يمارسها البنك تقريباً. ويستثنى من مخاطر العمليات المخاطر الائتمانية - المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية التي يتم الدخول بها مع مدينين أو أطراف مقابلة حيث يخفق المدين أو الطرف المقابل في الوفاء بالجزء المترتب عليه من المعاملة.

لقد تم تأسيس فريق مستقل يتولى إدارة مخاطر العمليات يتبع لمجموعة إدارة مخاطر البنك. وتقع على عاتق هذا الفريق مسؤولية مراقبة وضبط وإدارة مخاطر العمليات بالبنك، وعمليات هذه الإدارة تتم طبقاً للتعليمات الواردة في سياسة وإطار مخاطر العمليات. وبالإضافة لذلك، فقد وضع البنك وطبق برنامجاً لاستمرارية الأعمال و خطة لمقابلة حالات الطوارئ و يتم اختبار هذا البرنامج على فترات منتظمة ورفع نتائج الاختبارات إلى الجهات الإدارية ذات العلاقة.

أ- إدارة ومراقبة مخاطر العمليات

صمم إطار إدارة مخاطر العمليات الذي تم تبنيه من أجل إنشاء تعاون مثمر وفعال بين إدارة المخاطر والأقسام المتبنية للمخاطر ممثلة بمختلف مجموعات العمل والدعم ضمن البنك، فمع ان إدارة العمل والأنشطة والمخاطر هي من مسؤولية مجموعات وأقسام الأعمال والمساندة، إلا أنه تم أيضاً إنشاء أسس مشتركة من أجل إشراك فريق إدارة مخاطر العمليات في تسهيل عملية تعريف وتحديد وقياس وتقييم المخاطر والإجراءات الرقابية المرتبطة.

هذا، ولقد قامت إدارة مخاطر العمليات خلال السنة بتنفيذ عملية جمع متخصصة للبيانات من خلال الاجتماعات المتكررة مع رؤساء الأقسام والإدارة العليا سعياً منه لتأمين فهم واضح لتوجهات العمل من خلال تعميم الأهداف الإستراتيجية. وبأبني تصميم هذا النهج من أجل ربط توجهات الإدارة بمستويات تحمل المخاطر المخصصة وبيانات المخاطر.

استعداداً للمباشرة بتنفيذ أنشطة تحديد وتقييم المخاطر على نطاق البنك، فقد تم تطوير وتنفيذ برنامج توعية شامل بالمخاطر شمل الإدارة و ممثلي المخاطر وأصحاب المخاطر المعنيين.

كما تم وضع جدول تفصيلي لتوزيع المخاطر بالتشاور مع إدارات مجموعات الأعمال والمساندة بهدف لفت أنظارها للمخاطر الرئيسية والهامة التي تتطلب انتباهها واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبلها على أساس الأولوية.

وفيما يلي الطرق الرئيسية المستخدمة لإدارة ومراقبة مخاطر العمليات:

التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية

إن التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عبارة عن أداة لمراقبة عمل وأداء الإجراءات الرقابية ضمن نشاط أو عمل معين. وكجزء من هذه الأداة يتم متابعة الاحتفاظ بسجل المخاطر وخطط العمل المتوافقة وتحديث بشكل منتظم. وتشمل دورة مراجعة إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية المناقشة مع مجموعات العمل والمساندة وتقديم تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر لطلب التوجيه فيما يخص قبول المخاطر ومعالجتها بما في ذلك قرار اتخاذ إجراءات لمراجعة وتطوير بيئة الرقابة.

وقد وضع البنك برنامجاً شاملاً للتقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية، ويتم بموجب هذا البرنامج عقد الندوات وورش العمل من قبل فريق إدارة مخاطر العمليات لتعريف وتقييم المخاطر والإجراءات الرقابية على مستوى كافة أقسام العمل والمساندة. ويتم تقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري لضمان إنها تعمل وفقاً لما صممت له.

كما قام البنك بتأسيس لجنة لمراجعة السياسات والمنتجات للإشراف على تطوير السياسات والمنتجات الجديدة أو القائمة. وتتمثل مسؤولية اللجنة في مناقشة أصحاب السياسات أو المنتجات بشأن مختلف جوانب المخاطر لضمان معالجتها بالشكل المناسب قبل إطلاقها.

المؤشرات الرئيسية للمخاطر

وتتيح المؤشرات الرئيسية للمخاطر اتجاهها للتعرض للمخاطر عن طريق مقارنتها مع العتبات المحددة والمقبولة من قبل البنك.

تعرف المؤشرات الرئيسية للمخاطر على أنها مقياس لقياس مدى خطورة العملية/النشاط وذلك من خلال إشارات تحذيرية مبكرة تم تطويرها للإشارة إلى زيادة التعرض للمخاطر داخل البنك. وتوفر هذه المؤشرات اتجاهات التعرض للمخاطر عن طريق مقارنة نتائجها المتحققة مع الحدود/المؤشرات المحددة والمقبولة مسبقاً من قبل البنك.

يتم تعريف المؤشرات الرئيسية للمخاطر لمجموعات العمل / المساندة من خلال ورش العمل ويتم مراقبتها دورياً من خلال إدارة مخاطر العمليات. كما يتم تحليل المؤشرات التي تبرز إمكانية التعرض للمخاطر بما يتجاوز الحدود/ المؤشرات المحددة مسبقاً ومناقشتها مع مجموعات العمل / المساندة المعنية لوضع خطط عمل تصحيحية مناسبة.

إدارة بيانات الخسائر

إن إدارة بيانات الخسائر هي عملية مركزية ممنهجة لتسجيل الخسائر الناجمة عن أحداث ومخاطر تشغيلية والتي تحدث في البنك لتمكين البنك من تحليل إخفاقات الإجراءات الرقابية وضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

قام البنك بتطوير إجراءات عملية جمع بيانات الخسائر الداخلية والتي يتم من خلالها إبلاغ إدارة مخاطر العمليات بهذه الخسائر لغرض تسجيلها في سجل الخسائر التشغيلية. تحتفظ إدارة مخاطر العمليات بقاعدة بيانات شاملة عن الخسائر التشغيلية من عام 2013 حتى تاريخه.

إدارة استمرارية الأعمال

طور البنك ووضع برنامجاً متكاملًا لإدارة استمرارية الأعمال يركز على حماية حياة الأشخاص وبناء قدرات الاستمرارية واسترداد الأعمال بالنسبة للإجراءات الرئيسية والأصول. وقد تم إعداد البرنامج بناءً على المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتبعة ومتطلبات البنك المركزي السعودي. ويمتد نطاق هذا البرنامج ليشمل التالي:

- إدارة الأزمات والاستجابة
- الأمن والسلامة
- استمرارية الأشخاص
- استرداد الأعمال
- استرداد خدمات تقنية المعلومات في حالات الكوارث

صمم برنامج البنك الخاص بإدارة استمرارية الأعمال ليعمل بشكل متواصل، وتتم مراجعته بشكل منتظم من قبل الأشخاص المعنيين الداخليين والخارجيين. وتعزز هذه الخصائص استعداد البنك وقدراته على الاستجابة للأحداث الطارئة وإدارتها وحماية الأصول الرئيسية للبنك ومواصلة العمليات الهامة. وتتمثل النتائج المتوقعة لهذا البرنامج في انخفاض الآثار السلبية، تعزيز الأداء، والسمعة القوية والالتزام بالمتطلبات النظامية.

إسناد الأعمال لجهات خارجية

لضمان الالتزام بتعليمات البنك المركزي السعودي بشأن الاستعانة بمصادر خارجية، يضمن البنك أن تتم مراجعة تعهدات التعاقدات الخارجية من مختلف جهات النظر واتجاهات المخاطر والتي تغطي الالتزام، مخاطر العمليات، استمرارية الأعمال وأمن المعلومات.

إدارة مكافحة الاحتيال

لقد قام البنك بعمل مراجعة وإعادة هيكلة لإطار مكافحة مخاطر الاحتيال في البنك. الهدف من هذه المبادرة هو تنفيذ برنامج شامل لإدارة مخاطر الاحتيال يتناسب مع متطلبات البنك المركزي السعودي و يكون قادراً على معالجة الجوانب التالية:

1. مراجعة هيكل حوكمة إدارة مخاطر الاحتيال والاستراتيجية المرتبطة به.
2. تطوير ومراجعة وتحديث دليل و سياسات إدارة مخاطر الاحتيال والإجراءات المطبقة فيها.
3. إجراء ورفع مستوى تقييم مخاطر الاحتيال والإجراءات الخاصة بمكافحة الاحتيال.
4. تنفيذ حل شامل لمكافحة ومنع الاحتيال والكشف عنه في جميع أنحاء البنك.
5. بناء آلية لنقل المعرفة والقدرات والخبرات ذات الصلة في ممارسات إدارة مخاطر الاحتيال في البنك وعمليات البنك التشغيلية.

ب- قياس كلفة رأس مال مخاطر العمليات

يتم حساب كلفة رأس مال مخاطر العمليات باستخدام طريقة المؤشر الأساسي وذلك طبقاً لتوجيهات البنك المركزي السعودي وقواعد نظام بازل 3. وتستخدم طريقة المؤشر الأساسي لحساب كلفة رأس مال مخاطر العمليات وحدة قياس ألفا (15%) على متوسط إجمالي الدخل الإيجابي الذي تم تحقيقه خلال السنوات الثلاثة الماضية من قبل البنك. هذا، وينوي البنك الانتقال إلى الطريقة التي أوصت بها لجنة بازل للإشراف المصرفي في مقررات بازل 3 - تعليمات الانتهاء من الإصلاحات بعد الأزمة - والصادرة في ديسمبر 2017 وما يتبعها من إرشادات وتعليمات. ويعكف البنك حالياً على تحديد خارطة طريق تفصيلية لاعتماد الطريقة الجديدة وفقاً للجدول الزمني التي اقترحتها الهيئات التنظيمية.

كما سوف يواصل البنك جمع بيانات الخسائر وربطها بخطوط العمل وذلك لإنشاء سجل شامل للخسائر الداخلية قبل الانتقال إلى الطريقة الجديدة والتي تخضع للتوجيهات النهائية من البنك المركزي السعودي بهذا الخصوص.

13- مخاطر عدم الالتزام بالمبادئ الشرعية:

حيث أن بنك الجزيرة هو بنك إسلامي فإنه معرض لمخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية. ومن أجل مراقبة تلك المخاطر فقد أنشأ البنك هيئة رقابة شرعية مستقلة وإدارة رقابة شرعية ضمن المجموعة الشرعية.

(أ) الحوكمة الشرعية

تمت صياغة إطار الالتزام الشرعي من أجل تمكين بنك الجزيرة من بلوغ إستراتيجياته تجاه تحقيق إدارة فعالة لمخاطر الالتزام الشرعي عبر المؤسسة وذلك تماشياً مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويمثل إطار الالتزام الشرعي خطة المجموعة الشرعية على مستوى المؤسسة والتي تتكون من هيكل الحوكمة الشرعية وإجراءات الأنظمة والرقابة التي يجب أن يتم تبنيها من قبل كيانات العمل ذات العلاقة عبر المجموعة. ويتم تنفيذ الحوكمة الشرعية من خلال المجموعة الشرعية عبر الأقسام التالية:

- أمانة الهيئة الشرعية.
- الأبحاث والتطوير.
- المطابقة الشرعية.

(ب) الهيئة الشرعية

يخضع البنك لمعايير الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تقتضي أن يقوم أي بنك إسلامي مرخص بإنشاء هيئة رقابة شرعية يعهد لها توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

وتتمثل مسؤوليات الهيئة الشرعية في الآتي:

- اعتماد عقد التأسيس والنظام الأساسي واللوائح والنماذج والسياسات المتبعة في عمل البنك .
- دراسة صيغ العقود والمستندات والتطبيقات القائمة لدى البنك ، وتقرير ما يظهر للهيئة بشأنها، وتصحيح المنتجات القابلة للتعديل.
- النظر في جميع المعاملات والمنتجات التي ينفذها البنك لأول مرة لبيان مدى موافقتها لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية. ووضع المبادئ الأساسية لصياغة عقودها ومستنداتها.
- تقديم البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية المخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية ووضع المبادئ الأساسية لصياغة عقودها ومستنداتها والإسهام في تطويرها لإثراء تجربة البنك في هذا المجال.
- المراجعة الدورية بواسطة إدارة الرقابة الشرعية في المجموعة الشرعية لمعاملات البنك الإسلامية للتثبت من صحة التطبيق والتأكد من أنها مطابقة لقواعد الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن الهيئة بشأن المعاملات المستحدثة ، وذلك بفحص ملفات ومستندات العمليات والعقود والاتفاقيات المبرمة بشأنها.
- الإجابة على التساؤلات والاستفسارات والاستيضاحات الواردة من الإدارة العليا للبنك أو من مختلف الإدارات الفنية الأخرى وكذلك الواردة من المتعاملين مع البنك.

- تقديم تقرير سنوي شامل للجمعية العمومية يبين فيه مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على ضوء ما جرى بيانه من آراء وتوجيهات ومن خلال ما تم مراجعته من معاملات، والإطلاع على ميزانية البنك السنوية.
- التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرحها في وجوه الخير العامة وفقاً للتقارير المعدة من قبل إدارة المطابقة الشرعية في المجموعة الشرعية.
- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(ج) إجراءات تنقية الدخل غير المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

تم إنشاء هيكل المراقبة من أجل معالجة والإبلاغ عن المعاملات غير المتوافقة مع الشريعة وأيضا المعاملات المحتملة لان تكون غير متوافقة مع مبادئ الشريعة

وتشمل الإجراءات التي يتبناها البنك من أجل إدارة مخاطر عدم الالتزام الشرعي بالإجراءات والعمليات التالية:

- التوعية والاتصالات
- التحديد والتقييم
- التخفيف والرقابة
- المراقبة ورفع التقارير

14- مخاطر السيولة:

تكمّن مخاطر السيولة في احتمال مواجهة البنك مصاعب في الوفاء بواجباته المتعلقة بالالتزامات المالية التي يتم سدادها نقداً أو من خلال أية أصول مالية أخرى. ويمكن أن تقع مخاطر السيولة نتيجة لاضطرابات السوق أو تخفيض درجة التقييم الائتماني والتي يمكن أن تتسبب في تآكل بعض مصادر التمويل. وللتخفيف من آثار هذه المخاطر تحاول الإدارة بكل جد تنويع مصادر التمويل؛ ويتم الأخذ في الاعتبار النواحي المتعلقة بالسيولة عند تسعير الأصول. وتقتضي سياسة البنك على هذا الصعيد الاحتفاظ برصيد كاف من النقد والأدوات المعادلة للنقد.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى حصول تغير كبير في التنظيم والإشراف على مخاطر السيولة في المؤسسات المالية. وبناء على متطلبات إدارة مخاطر السيولة بموجب نظام بازل 3، يتم استخدام نسبتيّن من أجل إدارة مخاطر السيولة وهما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابتة.

أ- طريقة إدارة مخاطر السيولة:

بالنسبة للإدارة اليومية للسيولة، تضمن وحدة أعمال الخزينة وجود تمويل كاف من أجل الوفاء بالتزامات الدفع والسداد اليومية في الوقت المحدد.

كما تشمل عملية إدارة السيولة الإجراءات التالية:

- الاحتفاظ بمخزون كاف من النقد ذو نوعية عالية وغير المحمل بالأعباء كعنصر وقاية للحماية في حالة حصول أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية.
- إدارة التدفقات النقدية قصيرة وطويلة الأجل من خلال تقرير العجز عند الاستحقاق إضافة إلى العديد من المؤشرات المختلفة.
- مراقبة تركات المودعين على مستوى البنك لتجنب الاعتماد غير اللازم على كبار مقدمي الأموال.
- تنويع مصادر التمويل من أجل ضمان وجود مزيج تمويلي ملائم.
- ضمان المحافظة على النسب النظامية كنسبة السيولة المحددة من قبل البنك المركزي السعودي ونسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل الثابتة ضمن المستويات المطلوبة.
- إجراء اختبارات الضغط / الجهد أو التحمل للسيولة على أساس نصف سنوي تحت مختلف السيناريوهات كجزء من الرقابة الحكيمة للسيولة من أجل اختبار فعالية وقوة الخطط ذات العلاقة.

وجدير بالذكر أن كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة مشمولة في دليل سياسة مخاطر السوق والتي تخضع للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة سياسة مخاطر السوق.

انسجماً مع قانون مراقبة البنوك والقواعد الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يحتفظ البنك باحتياطي نظامي لدى مؤسسة النقد يعادل 7 % من إجمالي حجم ودائع الطلب و 4 % من ودائع العملاء الآجلة.

وبالإضافة إلى الاحتياطي النظامي، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20 % من حجم مطلوبات الودائع، على شكل نقد وأصول، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً.

ويملك البنك حالياً محفظة استثمارية، يتكون جزء كبير منها من سندات السعر العائم والصكوك الحكومية الصادرة عن مؤسسة النقد. وتعتبر هذه المحفظة ذات نوعية وسيولة عالية مع إمكانية توفر التمويل (حتى 85-90 % حسب الأداة الاستثمارية) من خلال نافذة إعادة الشراء لدى البنك المركزي السعودي.

علوفاً على ذلك، يتعهد البنك بتقييم مفصل لمخاطر السيولة بموجب عملية المراجعة السنوية لبرنامج تقييم كفاية السيولة الداخلية.

15- مخاطر أسعار الربح في المحفظة البنكية:

تنشأ مخاطر أسعار الربح من التغيرات في أسعار الربح والتي تؤثر إما على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية الحساسة لأسعار الربح في المحفظة البنكية.

حساسية العائد للأصول والمطلوبات والبند خارج الميزانية

يقوم البنك بإدارة تعرضه للآثار المترتبة عن مختلف المخاطر المرتبطة بالتقلب في المستويات السائدة لأسعار الربح في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويستخدم البنك لهذا الغرض سعر سايبور للإقراض كسعر استدلالي لمختلف الاستحقاقات. وفي الحالات التي لا تكون فيها تلك الأسعار الاستدلالية ممثلة للمعاملات الفعلية في السوق، تقوم إدارة الخزينة بتوفير هامش لتكلفة التمويل. ويفرض البنك أسعار الربحية بناءً على استحقاقات القروض (حيث يتطلب التمويل طويل الأجل أسعار ربحية أعلى).

يتم قياس مخاطر أسعار الربحية حسب أفضل الممارسات المتبعة في القطاع ويتم الإبلاغ عنها بشكل يومي إلى الإدارة العليا. يستخدم البنك نماذج سلوكية للودائع غير المستحقة. تستخدم هذه النماذج بيانات سلسلة زمنية إحصائية. وتستمد الافتراضات المتعلقة من نتائج النموذج بالاقتران مع عوامل نوعية أخرى. وبصورة أساسية، يتم وضع نسبة صغيرة من الودائع غير المستحقة (استناداً إلى قطاع الأعمال) في مجموعة فجوات قصيرة الأجل، بينما يذهب الباقي إلى مجموعة فجوات طويلة الأجل.

لقد قام البنك بتنفيذ التعليمات المعدلة من قبل لجنة بازل حول الإشراف البنكي/البنك المركزي السعودي فيما يخص مخاطر أسعار الربحية في المحفظة المصرفية. وهذه التعليمات تتعلق بتحديث كل من المبادئ والطرق المتوقعة استخدامها من قبل البنوك من أجل قياس وإدارة ومراقبة وضبط هذه المخاطر

16- مخاطر الاقتصاد العام ودورة العمل:

مخاطر الاقتصاد العام ودورة العمل هي أحد عوامل المخاطر والتي بدورها تؤدي إلى نشوء أنواع أخرى من المخاطر كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة. وقد قام البنك بتقييم هذا الخطر باستخدام تحليل مبني على سيناريو افتراضي ولكن معقول. وحيث أن النشاط الرئيسي للبنك هو التمويل فقد تم الافتراض بأن أثر تلك المخاطر سوف يتركز بشكل رئيسي على مخاطر الائتمان.

17- المخاطر الاستراتيجية:

تشير المخاطر الاستراتيجية للبنك إلى المخاطر المترتبة على إيراداته وربحيته والناجمة عن قراراته الاستراتيجية وعن التغيرات الحاصلة في ظروف العمل والتنفيذ غير الصحيح للقرارات. وبذلك فإن المخاطر الاستراتيجية تنشأ لأسباب خارجية ناتجة عن تبني استراتيجيات وخيارات خاطئة مما يمكن أن يتسبب في خسائر للبنك على شكل انخفاض في قيمة حقوق المساهمين أو خسائر الأرباح، الخ...

وقد قام البنك بتقييم مخاطره الاستراتيجية بناءً على طريقة محافظة جداً آخذاً في الاعتبار مختلف محفزات / عوامل المخاطر ذات العلاقة بعملية التخطيط الاستراتيجي وإمكانات التنفيذ.

18- مخاطر السمعة:

تشير مخاطر السمعة إلى المخاطر العكسية المحتملة التي يمكن أن تنشأ من تأثير سمعة البنك سلبياً بسبب عوامل كالممارسات اللاأخلاقية أو الإجراءات النظامية أو عدم رضا العملاء والشكاوى أو الدعاية السلبية/المعاكسة، الخ.

وقد قام البنك بتقييم مخاطر السمعة بناءً على طريقة الأهداف المتوازنة. وتنسب هذه الطريقة مختلف محفزات / عوامل المخاطر إلى أفضل الممارسات من أجل حساب درجة تقييم عامة.

19- مجموعة إدارة مخاطر الشركة (البنك) – الإجراءات المستقبلية

يواصل البنك تركيزه على تعزيز وتقوية ممارسات وثقافات إدارة المخاطر لديه. وفي هذا السياق فقد قام البنك بإعادة تنظيم إدارة المخاطر لديه بما يمكنها من تقديم التطمينات لأصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين بأن البنك يطبق نصاً وروحاً ممارسات وإجراءات إدارة مخاطر قوية. إضافة لذلك، فقد تم إجراء مراجعة تفصيلية لكافة السياسات والإجراءات المعتمدة بما يضمن استمرار صلاحيتها وملائمتها للأغراض المحددة.

يقوم البنك بإجراء عملية تحقق مستقلة لنماذج تقييم المخاطر الملتمزم بها لضمان أن تظل هذه النماذج متزامنة مع الأهداف الاستراتيجية العريضة وأن تساعد في تنبؤ بيانات مخاطر المدين والمحفظة وعمليات الموافقة عليها. ويجري وضع مجموعة منفصلة من بطاقات الدرجات فيما يتعلق بمحفظة التجزئة للبنك لضمان تنفيذ تقييم المخاطر الخاص بالمدين في كل من طلب التقديم (ما قبل الموافقة) والسلوكي (الموافقة على الموافقة).

قام البنك أيضاً بتحديث منصة/برنامج نموذج تقييم المخاطر الداخلية إلى إصدار جديد ومحسن. والهدف من هذه المبادرة هو مساعدة البنك في تنفيذ نموذج «خرائط تحقق الائتمان» في إدارة عمليات إدارة مخاطر الائتمان والموافقة عليها.

بالإضافة إلى ما سبق يستعد البنك لتنفيذ معايير بازل 3 لمرحلة ما بعد الأزمات وبهدف البنك إلى الالتزام بهذه المعايير بحلول الأول من يناير 2023 وذلك وفقاً لإرشادات لجنة بازل والبنك المركزي السعودي.

الإدارة العامة

طريق الملك عبدالعزيز،
ص.ب. 7726، جدة 24412
المملكة العربية السعودية
هاتف: 12 609 8888 (+966)
فاكس: 12 609 8881 (+966)
سويقت: BAJZSAJE
البريد الإلكتروني:
info.baj.com.sa
www.baj.com.sa

www.baj.com.sa
800 244 9999

